



# رَوْضَةُ النَّازِلِ وَأُجْنَةُ الْمُنَاطِرِ

في أصول الفقه

على منهج إمام الأئمة ومُجَيِّ شَيْخِ

أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيبَانِي رحمته الله

تأليف

الشيخ العلامة الفقيه

مُؤَفِّقُ الدِّينِ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

(٥٤١-٦٢٠ هـ)

الجزء الثاني

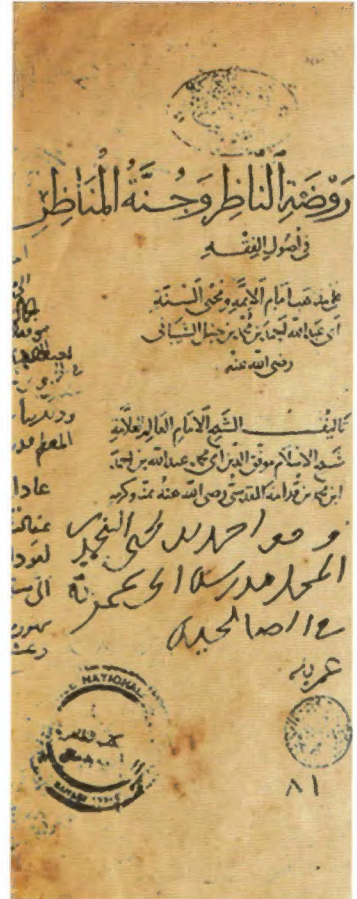
(تقاسيم الكلام والأسماء - آخر الكتاب)

نسخة محققة ومخرجة وملونة ومعنونة

ومقسمة إلى فقرات لتسهيل الفهم

تحقيق وعناية

شركة إثراء المتون



إدارة أوقاف الدولة بوزارة الشؤون الإسلامية

تمويل الإعداد العلمي

# رُضِيَتِ النَّظَرُ وَجَنَّتِ الْمُنَظَرُ

فِي أُصُولِ الْفَقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأَعْمَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

## ح) شركة إثراء المتون المحدودة، ١٤٤٣ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شركة إثراء المتون

روضة الناظر وجنة المناظر . / شركة إثراء المتون - ط ٩، - الرياض، ١٤٤٣ هـ  
مج ٢.

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٤٨-٤٥-١ ( مجموعة )

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٤٨-٤٧-٥ ( ج ٢ )

١- اصول الفقه      ٢- الفقه الحنبلي      أ. العنوان  
ديوي ٢٥١      ١٤٤٣/١٢٧٥٠

### رقم الإيداع ١٤٤٣/١٢٧٥٠٠

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٤٨-٤٥-١ ( مجموعة )

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٤٨-٤٧-٥ ( ج ٢ )

## جميع الحقوق محفوظة لشركة إثراء المتون

### الطبعة التاسعة

( ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م )

الآراء والأفكار المطروحة تمثل وجهة نظر أصحابها  
ولا يلزم أنها تمثل رأي الشركة

### شركة إثراء المتون

المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: +٩٦٦١١٤٤٥٢٠٠٠

تويتر: ithraaSA

جوال: +٩٦٦٥٠٣٨٤٢٧٤٤

بريد: info@ithraa.sa

## فريق العمل الرئيس

اللجنة العلمية		
أ.د. هشام بن محمد السعيد		أ.د. وليد بن فهد الودعان
د. يوسف بن سليمان العاصم		د. أحمد بن عايل معافا
إدارة فريق التحقيق		
عبدالله بن علي السليمان		
تفكير وعنونة النص		
عبدالرحمن بن محمد العوض		حمد بن عامر البسام
عبدالعزیز بن سعد الحقباني		معاذ بن إبراهيم السيارى
تخريج الأحاديث والآثار		مراجعة التشكيل وعلامات الترقيم
عبدالله بن منصور السمارى		د. حمد بن عثمان الجميل
المراجعة العلمية		
أ.د. هشام بن محمد السعيد		أ.د. وليد بن فهد الودعان
د. أحمد بن عايل معافا	د. خالد الرويتع	د. حسن بن علي السفياي
إدارة المشروع		
د. المثنى بن عبدالعزيز الجرياء		مشاري بن سامي أبابطين
المشرف على المشروع		
أ.د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل		



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عروض تقديمية (PowerPoint) لكتاب روضة الناظر



<https://ithraa.sa/pprawdah>

رصد ملحوظات المستفيدين وتصحيحاتهم



<https://ithraa.sa/rawdahnot>

## الكتاب الرابع: في تقاسيم الكلام والأسماء

اُخْتَلِفَ فِي مَبْدَأِ اللُّغَاتِ:

مبدأ اللغات

فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• لِأَنَّ الاصْطِلَاحَ لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِخَطَابٍ، وَمُنَادَاةٍ، وَدَاعٍ إِلَى الْوَضْعِ؛  
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ لَفْظٍ مَعْلُومٍ قَبْلَ الْاجْتِمَاعِ لِلْاصْطِلَاحِ.

دليل القول الأول

وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ اصْطِلَاحِيَّةٌ؛

القول الثاني

• إِذْ لَا يُفْهَمُ التَّوْقِيفُ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظٌ صَاحِبِ التَّوْقِيفِ مَعْرُوفًا  
لِلْمُخَاطَبِ بِاصْطِلَاحٍ سَابِقٍ.

دليل القول الثاني

وَقَالَ الْقَاضِي: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَوْقِيفِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اصْطِلَاحِيَّةً،

القول الثالث

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ<sup>(١)</sup> بَعْضُهَا تَوْقِيفِيَّةً وَبَعْضُهَا اصْطِلَاحِيَّةً، وَأَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا  
ثَبَتَ قِيَاسًا؛

• فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُتَصَوِّرٌ فِي الْعَقْلِ،

دليل القول الثالث

○ أَمَّا التَّوْقِيفُ: فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ لَخْلِقِهِ الْعِلْمَ

بِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قُصِدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّيَاتِ.

(١) في (ز): تكون.





## فصل



حكم ثبوت الأسماء  
بالقياس

قال القاضي يعقوب: يجوز أن تُثبت الأسماء قياساً؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الأول

• كَتَسْمِيَةِ النَّبِيذِ خَمْرًا؛ لِعِلْمِنَا: أَنَّ مُسْكِرَ الْعِنَبِ إِنَّمَا سُمِّيَ خَمْرًا؛  
لأنَّه يُخَامِرُ الْعَقْلَ، أَي: يُغَطِّيهِ، وَقَدْ وَجَدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي النَّبِيذِ  
فَسُمِّيَ بِهِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرَةُ  
لِعَيْنِهَا»<sup>(١)</sup>.

وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَيْسَ هَذَا

القول الثاني

بِمُرْضٍ؛

[١] فَإِنَّا:

أدلة القول الثاني

○ إِنْ عَرَفْنَا أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ خَصُّوا مُسْكِرَ عَصِيرِ الْعِنَبِ بِاسْمِ  
«الْخَمْرِ»: فَوَضَعُوهُ لغيره اختراعاً مِنْ عِنْدِنَا، فَلَا يَكُونُ مِنْ لُغَتِهِمْ.  
○ وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ وَضَعُوهُ لِكُلِّ مُسْكِرٍ: فَاسْمُ «الْخَمْرِ» ثَابِتٌ  
لِلنَّبِيذِ تَوْقِيفًا مِنْ جِهَتِهِمْ، لَا بِقِيَاسِنَا.

(١) أخرجه أحمد في العلل برواية عبد الله (٧٢٣)، والنسائي (٨/ ٣٢٠-٣٢١) من حديث

ابن شبرمة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس ؓ به مرفوعاً.

وقال أحمد والنسائي: ابن شبرمة لم يسمع من عبد الله بن شداد، ورجح النسائي وقفه.



- وإن اَحْتَمَلَ الأمرين، فَلِمَ نَتَحَكَّمْ عَلَيْهِمْ وَنَقُولُ: لُغْتُكُمْ<sup>(١)</sup> هَذِهِ؟
- [٢] وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَضْعُونَ الْاسْمَ لِمَعَانٍ وَيَخْصُونَهَا بِالْمَحَلِّ،
- كَمَا يُسَمُّونَ الْفَرَسَ: أَذْهَمَ؛ لِسَوَادِهِ، وَكُمَيْتًا؛ لِحُمْرَتِهِ،
- وَالْقَارُورَةَ مِنَ الزُّجَاجِ؛ لِأَنَّهُ يَقْرُ فِيهَا الْمَائِعَاتُ،
- وَلَا يَتَجَاوَزُونَ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءِ مَحَلَّهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَامًّا فِي غَيْرِهِ.
- فَإِذَا: مَا لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ التَّصْرِيفِ الَّذِي عُرِفَ مِنْهُمْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِبْتَاتِهِ وَوَضْعِهِ.

قُلْنَا:

أدلة القول الأول

- [١] مَتَى تَحَقَّقْنَا أَنَّهُمْ وَضَعُوا الْاسْمَ لِمَعْنَى اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُمْ وَضَعُوهُ بِإِزَاءِ كُلِّ مَا فِيهِ الْمَعْنَى،
- كَمَا أَنَّهُ إِذَا نُصَّ عَلَى حُكْمٍ فِي صُورَةٍ لِمَعْنَى؛ عَلِمْنَا: أَنَّهُ قُصِدَ إِبْثَاتُ الْحُكْمِ فِي كُلِّ مَا وُجِدَ فِيهِ الْمَعْنَى،
- وَالْقِيَاسُ تَوْسِيعُ مَجْرَى الْحُكْمِ.

- [٢] وَإِذَا جَارَ قِيَاسُ التَّصْرِيفِ فَسَمَّوْا فَاعِلَ الضَّرْبِ: ضَارِبًا، وَمَفْعُولَهُ: مَضْرُوبًا؛ فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؟
- وَفِيمَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَضِعَ الْاسْمُ لِشَيْئَيْنِ:

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

(١) في (ب، ز): لغتهم.

[١] الجنس،

[٢] والصفة،

○ وَمَتَى كَانَتِ الْعِلَّةُ ذَاتَ وَصْفَيْنِ لَمْ يَثْبُتِ الْحُكْمُ بِدُونِهِمَا.





## فصل في تقاسيم الأسماء



وهي أربعة أقسام:

أقسام الأسماء  
باعتبار استخدامها

[١] وضعيَّة.

[٢] وعُرفيَّة.

[٣] وشرعيَّة.

[٤] ومجاز مُطلق.



أما الوضعيَّة: فهي الحقيَّة.

١. الأسماء الوضعيَّة

وهو: اللَّفْظُ المستعملُ في مَوْضوعِهِ الْأَصْلِيِّ.

الأسماء الوضعيَّة  
اصطلاحاً



وأما العُرفيَّة:

٢. الأسماء العُرفيَّة

فإنَّ الاسمَ يَصِيرُ عُرْفِيًّا بِاعْتِبَارَيْنِ:

ضابطُ الأسماء  
العُرفيَّة

• أَحَدُهُمَا: أَنْ يُخَصَّصَ عُرْفُ الاستعمالِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الاسمَ

ببعضِ مُسمَّياتِهِ الوضعيَّة؛

○ كَتَخْصِيصِ اسمِ الدَّابَّةِ بِذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، مَعَ أَنَّ الْوَضْعَ لِكُلِّ مَا يَدُبُّ.

• الاعتبار الثاني: أن يصير الاسم شائعاً في غير ما وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا، بل هو مجاز فيه؛

○ كالعائط، والعذرة، والراوية.

■ وحقيقة العائط: المطمئن من الأرض، والعذرة: فناء الدار، والراوية: الجمل الذي يُستقى عليه.  
فصار أصل الوضع منسياً، والمجاز معروفاً سابقاً إلى الفهم، إلا أنه ثبت بعرف الاستعمال لا بالوضع الأول.



وأما الشرعية:

فهِيَ الأسماء المنقولة من اللغة إلى الشرع؛

• كالصلاة، والصيام، والزكاة والحج.

وقال قوم: لم يُنقل شيء، بل الاسم باقٍ على ما في اللغة، لكن اشترط للصحة شروطاً،

• فالركوع والسجود شرط للصلاة، لا من نفس الصلاة.

بدليل أمرين:

• أحدهما: أن القرآن عربي، والنبي ﷺ مبعوث بلسان قوميه، ولو قال: «أكرموا العلماء» وأراد الفقراء: لم يكن هذا بلسانهم، وإن كان اللفظ المنقول إليه عربياً.

• والثاني: أنه لو فعل ذلك: لزمه تعريف الأمة ذلك بالتوقيف.

٣. الأسماء الشرعية:  
هل هي منقولة؟  
القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

أدلة القول الأول:

وهذا ليس بصحيح؛

فإن ما يَصَوِّره الشَّرْع من العبادات ينبغي أن يكون لها أَسامي معروفة، ولا يوجد ذلك في اللُّغة إلَّا بنوع تَصَرُّفٍ: إمَّا النَّقْل، وإمَّا التَّخْصِيصُ.

الدليل الأول

• وإنكار أن الرُّكُوعَ والسُّجُودَ والقيامَ والقعودَ الذي هو ركنُ الصَّلَاةِ منها: بعيدٌ جدًّا.

• وتسليم أن الشَّرْعَ يَتَصَرَّفُ في ألفاظِ اللُّغة بالنَّقلِ تارةً والتَّخْصِيصِ أخرى - على مثالِ تَصَرُّفِ أهلِ العُرْفِ - أسهلُّ وأولى ممَّا ذكروه؛ إذ للشَّرْع عُرْفٌ في الاستعمالِ كما للعَرَبِ.

وقد سَمَّى الله تعالى الصَّلَاةَ «إِيمَانًا» بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

الدليل الثاني

وهذا:

مناقشة الدليل الأول للقول الثاني

• لا يُخْرِجُ هذه الأَسامي عن أن تكونَ عربيَّةً، كما قلنا في تَصَرُّفِ أهلِ اللُّغة<sup>(١)</sup>،

• ولا تَسْلِبُ الاسمَ العربيَّ عن القرآن، كما لو اشتمَل على مثلها من الكلماتِ العَجَمِيَّةِ على ما مَضَى<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «كَانَ يَجِبُ التَّوْقِيفُ عَلَى تَصَرُّفِهِ».

مناقشة الدليل الثاني للقول الثاني

(١) أي عند قوله: «فإن الاسم يصير عرفياً باعتبارين: ...» (ص ٣٢٨).

(٢) أي في فصل: وجود الألفاظ الأعجمية في القرآن (ص ١٢٢).



• فَهَذَا إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ مَقْصُودُهُ بِالْقَرَائِنِ، وَالتَّكْرِيرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى،

○ فَإِذَا فَهِمَ: حَصَلَ الْغَرَضُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



وَعِنْدَ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ، وَكَلَامِ الْفُقَهَاءِ،  
يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، دُونَ اللَّغْوِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا؛  
• لِأَنَّ غَالِبَ عَادَةِ الشَّارِعِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَسَامِي عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ  
لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَحُكْمِي عَنِ الْقَاضِي: أَنَّهُ يَكُونُ مُجْمَلًا، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.  
وَالأَوَّلَى: مَا قُلْنَا.



(١) وَأَمَّا الْمَجَازُ: فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ عَلَى وَجْهِ  
يَصَحُّ.

ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَصَحُّ بِأُمُورٍ:

• أَحَدُهَا: اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْمَعْنَى الْمَشْهُورِ فِي مَحَلِّ الْحَقِيقَةِ؛  
○ كَاسْتِعَارَةِ لَفْظِ «الْأَسَدِ» فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ؛ لِاسْتِهْزَاءِ الشَّجَاعَةِ  
فِي الْأَسَدِ الْحَقِيقِيِّ.

محمول الأسماء  
الشرعية

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الأول

القول الثاني

٤. الأسماء المجازية  
المجاز اصطلاحاً

صور المجاز

○ ولا يصحُّ استعارة «الأسد» في الرَّجُلِ الأَبْخَرِ، وإنَّ كَانَ الْبَخْرُ  
مَوْجُودًا فِي مَحَلِّ الْحَقِيقَةِ؛ لَكُونِهِ غَيْرَ مَشْهُورٍ بِهِ.

● الثاني: بسببِ المجاورةِ غالبًا؛

○ كتسميةِ المَزَادَةِ: «رَاوِيَةً»، بِاسْمِ الْجَمَلِ الْحَامِلِ لَهَا؛ لِتَجَاوُرِهِمَا  
فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ.

○ وتسميةِ المرأةِ: «ظَعِينَةً»، بِاسْمِ الْجَمَلِ الَّذِي تَظَعُنُ عَلَيْهِ؛  
لِلزُّومِهَا إِيَّاهُ.

○ وكذلك تسميةُ الْفَضْلَةِ الْمُسْتَقْدَرَةِ: «غَائِطًا» و«عَذْرَةً».

● الثالثُ: إِطْلَاقُهُمْ اسْمَ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ؛

○ كَقَوْلِهِمْ: «الْخَمْرُ مُحَرَّمَةٌ» وَالْمَحْرَمُ: شُرْبُهَا.

○ وَالزَّوْجَةُ مُحَلَّلَةٌ وَالْمَحَلَّلُ: وَطُؤُهَا.

○ وَكَإِطْلَاقِهِمُ السَّبَبَ عَلَى الْمُسَبَّبِ وَبِالْعَكْسِ.

● الرَّابِعُ: حَذْفُهُمُ الْمُضَافَ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛

○ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]،

○ ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أَي: حُبُّ الْعِجْلِ.

وَكُلُّ مَجَازٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ فِي شَيْءٍ آخَرَ؛

● إِذْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ  
مَوْضُوعٌ.

العلاقة بين  
الحقيقة والمجاز

ولا يلزم أن يكون لكل حقيقة مجاز؛  
• إذ كون الشيء له موضوع لا يلزم أن يستعمل فيما عداه.





## فصل



الحكم عند تردد  
الاسم بين الحقيقة  
والمجاز

متى دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز: فهو للحقيقة، ولا يكون  
مُجَمَّلاً، إلا أن يدلّ دليل على أنه أُريدَ به المجاز؛

[١] إذ لو جعلنا كل لفظ أمكن التجوُّز فيه مجملاً لتعذّرت الاستفادة

دليله

في أكثر الألفاظ، واختل مقصودُ الوضع، وهو التفاهم.

[٢] ولأنّ واضع الاسم لمعنى إنّما وضعه ليكتفي به فيه، فكأنّه

قال: «متى ما سمعتم هذه اللفظة: فافهموا ذلك المعنى» فيجب

حملة عليه.

إلا أن يغلب المجازُ بالعُرف؛

تقديم المجاز على  
الحقيقة

• كالأسماء العُرفيّة، فتصير - حيثنّذ - الحقيقة كالمتروكة؛

○ فإنّه لو قال: «رأيت غائطاً أو راوية» لم يفهم منه الحقيقة<sup>(١)</sup>،

■ فيصير الحكم للعُرف ولا يُصرف إلى الحقيقة إلا بدليل.



(١) قوله: «لم يفهم منه الحقيقة»، مكانها في (ز): «لم تفهم الحقيقة».

## فصل

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمَجَازِ بِشَيْئَيْنِ:  
• أَحَدُهُمَا:

○ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، وَالْآخَرُ لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ،

■ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيمَا يُفْهَمُ مِنْهُ مُطْلَقًا.

○ أَوْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ اللَّفْظُ مُطْلَقًا، وَالْمَعْنَى الْآخَرُ لَا يَقْتَصِرُونَ فِيهِ عَلَى مُجَرَّدِ لَفْظِهِ،

■ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيمَا يَقْتَصِرُونَ فِيهِ عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

• الثَّانِي: أَنْ يَصِحَّ الْأَشْتِقَاقُ مِنْ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ؛

○ كـ «الْأَمْرِ» فِي الْكَلَامِ: حَقِيقَةٌ؛

■ لِأَنَّهُ يَصَحُّ مِنْهُ: «أَمَرَ، يَأْمُرُ، أَمْرًا»،

○ وَلَيْسَ بِحَقِيقَةٍ فِي الشَّانِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ

بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]؛

■ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ مِنْهُ: «أَمَرَ، يَأْمُرُ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.







## فصل



الكلام وأقسامه

الكلام: هو الأصوات المسموعة، والحروف المؤلفة.

الكلام في اصطلاح  
الأصوليين

وهو منقسم إلى:

أقسام الكلام

[١] مفيد.

[٢] وغير مفيد.

وأهل العربية:

الكلام في اصطلاح  
اللغويين

• يَخْصُونَ «الكلام» بما كَانَ مفيدًا،

○ وهو: الجملة المركبة من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، أو حرف

نداء واسم.

• وما عداه:

○ إن كَانَ لفظًا واحدةً: فهي «كلمة» و«قول».

○ وإن كَثُرَ فهو «كلم» و«قول».

والعرف: ما قلناه، مع أنه لا مُشَاحَة في الاصطلاح.

والكلام المفيد ينقسم ثلاثة أقسام:

أقسام الكلام المفيد:

[١] نص.

[٢] وظاهر.

[٣] ومجمل.



## (١) القسم الأول: النص

وهو:

النص اصطلاحاً

[١] ما يفيد بنفسه من غير احتمال؛

○ كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

[٢] وقيل: هو الصريح في معناه.

حكم النص

وحكمه: أن يُصار إليه ولا يُعدّل عنه إلا بنسخ.

وقد يُطلق اسم النص على الظاهر،

إطلاق اسم النص  
على الظاهر

• ولا مانع منه؛ فإن النص في اللغة بمعنى الظهور؛

○ كقولهم: «نصت الطيبة رأسها»، إذا رفعتها وأظهرتها.

○ قال امرؤ القيس:

وجيد كجيد الرّيم ليس بفاحشٍ

إذا هي نصته ولا بمُعطلٍ<sup>(٢)</sup>

○ ومنه سُميت «منصة العروس»، للكرسي الذي تجلس عليه؛

لظهورها عليه.

(١) في (ز) زيادة: فصل.

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١١٥).

• إِلَّا أَنْ الْأَقْرَبَ تَحْدِيدُ النَّصِّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا؛ دَفْعًا لِلتَّرَادُفِ  
وَالِاسْتِرَاكِ عَنْ الْأَلْفَاظِ، فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

[٣] وَقَدْ يُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى: مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ احْتِمَالٌ يَعْضُدُهُ دَلِيلٌ.

تعريف آخر للنص  
اصطلاحاً

وإن<sup>(١)</sup> تَطَرَّقَ إِلَيْهِ احْتِمَالٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ: فَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ نَصًّا.



(١) المثبت في طبعة د. النملة (٥٦٢ / ٢): فإن، والمثبت هنا من جميع النسخ.

## (١) القسم الثاني: الظاهر

وهو:

[١] ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى، مع تجويز غيره.

الظاهر اصطلاحاً

[٢] وإن شئت قلت: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر.

فحكمه: أن يُصار إلى معناه الظاهر، ولا يجوز تركه إلا بتأويل.

حكم الظاهر

والتأويل: صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح

التأويل اصطلاحاً

به؛ لا عتصاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر.

إلا أن الاحتمال يقرب تارة ويبعد أخرى:

درجات الاحتمال  
المرجوح

• فقد يكون الاحتمال بعيداً جداً فيحتاج إلى دليل في غاية القوة.

• وقد يكون قريباً فيكفيه أدنى دليل.

• وقد يتوسط بين الدرجتين، فيحتاج دليلاً متوسطاً.

والدليل يكون:

أنواع أدلة التأويل

[١] قرينة.

[٢] أو ظاهراً آخر.

[٣] أو قياسًا راجحًا.

ومَهْمَا تَسَاوَى الاحتمالانِ وَجَبَ المصيرُ إلى التَّرجيحِ.

وَكُلُّ مُتَأَوِّلٍ يَحْتَاجُ إلى:

شروط التأويل

[١] بيان احتمال اللفظ لما حمّله عليه.

[٢] ثم إلى دليل صارفٍ له.



وقد يكون في الظاهر قرائن تدفع الاحتمال بمجموعها، وأحاديها لا تدفعه.

من موانع التأويل

مثالُهُ: تأويل الحنفية قول النبي ﷺ لغيلان بن سلمة -حيث أسلم

المثال الأول

على عشرِ نِسوةٍ-: «أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ مَنْ سِوَاهُنَّ»<sup>(١)</sup>،

• بالانقطاع عَنْهُنَّ وتركِ نكاحِهِنَّ،

○ وَعَضْدُوهُ بالقياس.

(١) أخرجه أحمد (١٣/٢)، والترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣) من حديث الزهري،

عن سالم، عن أبيه، أن غيلان بن سلمة ... وذكره.

ورُوي عن الزهري مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق (١٦٢/٧)، وأبو داود في المراسيل

(٢٣٤).

ورجّح المرسل: أحمد كما في مسائل صالح (١٢٦٦)، والبخاري فيما حكاه الترمذي،

وأبو زرعة وأبو حاتم فيما حكاه ابن أبي حاتم في العلل (س ١١٩٩-١٢٠٠).



إِلَّا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ قَرَأْنَ عَصَدَتْ الظَّاهِرَ، وَجَعَلَتْهُ أَقْوَى مِنَ  
الاحتمال:

- أحدها: أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَفْهَامِ الصَّحَابَةِ إِلَّا الْاسْتِدَامَةُ؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ  
فَهِمُّوهُ لَكَانَ هُوَ السَّابِقَ إِلَى أَفْهَامِنَا.
- والثَّانِي: أَنَّهُ قَوَّضَ الْإِمْسَاكَ وَالْمَفَارِقَةَ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَابْتِدَاءَ النِّكَاحِ  
لَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الْمَرْأَةِ.
- الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ: لَذَكَرَ شَرَائِطَهُ؛ لَثَلَا يُؤَخَّرَ الْبَيَانَ  
عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَمَا أَحْوَجَ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ إِلَى مَعْرِفَةِ  
شَرَائِطِ النِّكَاحِ.
- الرَّابِعُ: أَنَّ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ لَا يَخْتَصُّ بِهِنَّ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ:  
«انْكَحْ أَرْبَعًا مِمَّنْ شِئْتَ».



ومثالُ التَّأْوِيلِ فِي الْعُمُومِ الْقَوِيِّ: قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا  
امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>،

(١) أخرجه أحمد (١٦٥/٦)، وأبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي وحسنه (١١٠٢)، وابن

ماجه (١٨٧٩) من حديث عائشة ؓ.

صححه ابن معين فيما حكاه الدُّورِي (٣/ ٢٣٢ برقم ١٠٨٩)، وأبو عوانة في مستخرجه

(٤٠٣٧)، وابن حبان (٤٠٧٤)، والحاكم (١٦٨/٢)، والبيهقي (١٠٧/٧).

وتكلّم فيه أحمد، انظر: تنقيح التحقيق (٢٨٧/٤).

- قالوا: هو محمولٌ على الأمة،
- فنَّاهم عن قولهم «فَلَهَا المَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا»؛ فَإِنَّ مَهْرَ الْأُمَّةِ لِلسَّيِّدِ، فَعَدَّلُوا إِلَى الْمَكَاتِبَةِ.
- وَهَذَا تَعَسُّفٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ قَوِيٌّ، وَالْمَكَاتِبَةُ نَادِرَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى النِّسَاءِ،

- وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِرَادَةُ الشَّاذِّ النَّادِرِ بِاللَّفْظِ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ الْعُمُومِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَقْتَرِنُ بِاللَّفْظِ،
- وَلَيْسَ قِيَاسُ النِّكَاحِ عَلَى الْمَالِ، وَالْإِنَاثِ عَلَى الذُّكُورِ قَرِينَةٌ مُقْتَرِنَةٌ بِاللَّفْظِ تَصْلُحُ لَتَنْزِيلِهِ عَلَى صُورَةٍ نَادِرَةٍ.
- وَدَلِيلُ ظُهُورِ قَصْدِ التَّعْمِيمِ أُمُورٌ:

- [١] الْأَوَّلُ: أَنَّهُ صُدِّرَ بِ«أَيِّ»، وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ فِي عُمُومِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ خَالَفَ فِي صِبْغِ الْعُمُومِ.
- [٢] الثَّانِي: أَنَّهُ أَكَّدَهُ بِ«مَا» وَهِيَ مِنْ مُؤَكِّدَاتِ الْعُمُومِ.

- [٣] الثَّالِثُ: أَنَّهُ رَتَّبَ بَطْلَانَ النِّكَاحِ عَلَى الشَّرْطِ فِي مَعْرِضِ الْجَزَاءِ،
- وَلَوْ اقْتَرَحَ عَلَى الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ أَنْ يَأْتِيَ بِصِغَةِ دَالَّةٍ عَلَى الْعُمُومِ مَعَ الْفَصَاحَةِ وَالْجَزَالَةِ: لَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَتُهُ بِأَبْلَغَ مِنْ هَذِهِ الصِّغَةِ.

- [٤] وَنَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ هَذِهِ الصِّغَةِ «الْمَكَاتِبَةَ»،

○ وَلَوْ سَمِعْنَا نَحْنُ هَذِهِ الصِّغَةَ: لَمْ نَفْهَمْ مِنْهَا «الْمَكَاتِبَةَ».

- ولو قال القائل: «أردت المكاتب»: لنسب إلى الإلغاز.
- ولو أخرج «المكاتب» وقال: «ما خطرت بيالي» لم يستنكر؛
- فما لا يخطر على البال إلا بالخطار: كيف يجوز قصر العموم عليه؟



- وقد قيل في تأويل قوله ﷺ: «لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل»<sup>(١)</sup> بحمله على القضاء: إنه من هذا القبيل؛
- لأن التطوع غير مراد،
  - فلا يبقى إلا الفرض الذي هو ركن الدين، وهو صوم رمضان،
  - والقضاء والنذر يجب بأسباب عارضة،
- فهو كالمكاتب في مسألة النكاح.

والصحيح:

- أنه ليس نذرة هذا كندرة المكاتب، وإن كان الفرض أسبق إلى

المثال الثالث

الجواب عن قرب  
المثال الثالث من  
المثال الثاني

(١) أخرجه أحمد (٢٨٦/٦)، وأبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، وابن ماجه (١٧٠٠)، والنسائي (١٩٦/٤) من حديث ابن عمر، عن حفصة رضي الله عنها مرفوعاً: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له».

اختلف في رفعه ووقفه على ابن عمر أو حفصة؛ وقال أحمد: «ما له عندي ذلك الإسناد، إلا أنه عن ابن عمر وحفصة إسنادان جيّدان»، أي: موقوفاً عليهما، نقله ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٧٨/٣).

- الفهم، فيحتاج هذا التخصيص إلى دليل قوي،  
• وليس يظهر بطلانه كظهور بطلان التخصيص بالمكاتبة.



وعند هذا يُعلم<sup>(١)</sup>:

قواعد في التاويل

- أن إخراج النادر قريب،
  - والقصر على النادر ممتنع،
  - وبينهما درجات تتفاوت في البعد والقرب،
- ولكل مسألة ذوق، ويجب أن تُفرد بنظر خاص، ويليق ذلك  
بالفروع، والله أعلم.



(١) في (ع): نعلم، وفي (ب) بلا نقط.

## (١) القسم الثالث: المجمل

المجمل اصطلاحاً

[١] وهو ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى.

[٢] وقيل: ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر.

أسباب الإجمال

وذلك مثل:

[١] الألفاظ المشتركة؛

○ كلفظة «العَيْن»: المشتركة بين «الذهب» و«العَيْنِ النَّاطِرَةِ»  
وغيرهما،

○ و«الْقُرْءُ» للحيض والطهر،

○ و«الشَّقِيقُ» للبياض والحُمْرة.

[٢] وقد يكون الإجمال في لفظ مركّب؛

○ كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]

مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ.

[٣] وقد يكون<sup>(١)</sup> بحسب التصريف؛

○ ك«المُخْتَارِ»، يصلح للفاعل والمفعول.

[٤] وقد يكون لأجل حرفٍ مُحْتَمِلٍ؛

(١) في طبعة د. النملة زيادة: فصل، وعزاها إلى (ز)، وليست في جميع النسخ.

(٢) في (ع) زيادة: إجمالاً.

○ ك «الواو»، تصلح عاطفةً، ومُبتدأةً.

○ و «من» تصلح للتبويض، وابتداء الغاية، والجنس، وأمثال ذلك.

فحكم هذا: التوقف فيه حتى يتبين المراد منه.

حكم المجمل



فأما قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] ونحوها،

فليس بمجمل؛

أدلة اختلف في إجمالها:

المثال الأول

القول الأول

(اختيار المؤلف)

أدلة القول الأول

[١] لظهوره من جهة العرف في تحريم الأكل، والعرف كالوضع،

ولذلك قسّمنا الأسماء إلى عرفية ووضعية.

[٢] ومن أنس بتعارف أهل اللغة: علم أنهم يريدون

○ بقوله: «حرمت عليك الطعام»: الأكل، دون النظر واللمس،

○ و «حرمت عليك الجارية»: الوطء،

■ يذهبون في تحريم كل عين إلى تحريم ما هي معدة له.

وهذا اختيار أبي الخطاب وبعض الشافعية.

وحكي عن القاضي: أنه مجمل؛

القول الثاني

● لأن الأعيان لا تنصف بالتحريم حقيقة،

دليل القول الثاني

○ وإنما يحرم فعل يتعلّق بها،

■ فلا يُدرى ما ذلك الفعل في الميتة: أكلها، أم بيعها، أم النظر

إليها، أم لمسها؟

وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وقد ذكرنا أنَّ هَذَا ظَاهِرٌ مِنْ جِهَةِ الْعُرْفِ فِي الْأَكْلِ، وَالتَّصْرِيحُ يَكُونُ بِالْوَضْعِ تَارَةً، وَبِالْعُرْفِ أُخْرَى.

مناقشة دليل القول  
الثاني



وقولُ الله - تعالى - : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]،

المثال الثاني

ليسَ بِمُجْمَلٍ؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• وَإِنَّمَا هُوَ لَفْظٌ عَامٌّ، فَيُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ.

وقال القاضي: هُوَ مُجْمَلٌ.

القول الثاني





## فصل



المثال الثالث على  
الأدلة التي تختلف  
في إجمالها

وقول النبي: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ»<sup>(١)</sup>،

ليس بمُجْمَلٍ.

القول الأول

وقال الحنفية: هو مجمل؛

القول الثاني

• لأن المراد به: نفى حكمه؛ إذ لا يمكن حمل اللفظ على نفى صورة الفعل فيكون خلفاً، وليس حكم أولي من حكم.

دليل القول الثاني

قلنا:

توجيه القول  
الأول:

إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى نَفْيِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ: لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِضْمَارِ الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا يُضَارُّ إِلَى الْإِضْمَارِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اللَّفْظُ.

التوجيه الأول

فإن قيل: فالفاسدة تُسمَّى صَلَاةً.

اعتراض على  
التوجيه الأول

قلنا: ذلك مجاز؛ لِكَوْنِهَا عَلَى صُورَةِ الصَّلَاةِ، وَالْكَلَامُ يَحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

الجواب عنه

وَالصَّحِيحُ: أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ.

التوجيه الثاني

• وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ قَدْ اشْتُهِرَ فِي الْعُرْفِ نَفْيُ الشَّيْءِ لِنَفْيِ فَائِدَتِهِ؛

دليل التوجيه  
الثاني

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠)، ومسلم (٢٢٤) من حديث ابن عمر ؓ مرفوعاً: «لَا تُقْبَلُ

صلاةٌ بغير طهور».



○ كَقَوْلِهِمْ: «لَا عِلْمَ إِلَّا مَا نَفَع»، و«لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»، و«لَا بَلَدَةَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ»،

■ يَرَادُ بِهِ: نَفْيُ الْفَائِدَةِ وَالْجَدْوَى.

■ وَلَوْ قَضَيْنَا بِالصَّحَّةِ لَمْ تَنْتَفِ الْفَائِدَةُ، فَيَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْعُرْفِ.

ولا يصحُّ حمله على نفي الصلاة الشرعية؛ فإنه:

● إن أُريدَ بالصلاة الشرعية الصورة: لم يمكن حمل اللفظ عليه؛  
○ لِكُونِهِ خُلْفًا.

● وإن فُسِّرَتْ بالفعل مع الحُكْم: لم يصح؛

○ لِأَنَّ الصَّلَاةَ يُؤْمَرُ بِهَا وَيُنْهَى عَنْهَا، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُمْكِنُ الْإِتْيَانُ بِهِ وَتَرْكُهُ.

مناقشة التوجيه  
الأول





## فصل



المثال الرابع على  
الأدلة التي اختلفت  
في إجمالها

وقول النبي: «لا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»<sup>(١)</sup> يدلُّ على نفي الإجزاء وعدمه؛

• لما ذكرنا من العُرف<sup>(٢)</sup>،

فليسَ هَذَا مِنَ الْمُجْمَلَاتِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْمَأْلُوفِ فِي الْعُرْفِ.

حكمه

• وَكُلُّ هَذَا نَفْيٌ لِمَا لَا يَتَنَفَّى، وَهُوَ صِدْقٌ؛

دليله

○ لِأَنَّ الْمَرَادَ: نَفْيُ مَقَاصِدِهِ لَا نَفْيُ ذَاتِهِ.



(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج أحمد (١/ ٢٥)، والبخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)

من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً: «إنما الأعمال بالنيات».

(٢) أي عند قوله: «قد اشتهر في العُرف نفي الشيء لنفي فائدته...» (ص ٣٤٨).

المثال الخامس على  
الأدلة التي اختلف  
في إجمالها

## فصل



وقوله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ»<sup>(١)</sup>،

المرادُ به رفعُ حكمِهِ؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• فَإِنَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُرْدَرْفَعْ صَوْرَتُهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يَجُلُّ عَنِ الْخُلْفِ.

وقيل: المرادُ به<sup>(٢)</sup> رُفِعَ حكمِهِ الَّذِي هُوَ الْمَوَآخَذَةُ، لَا نَفْيُ الضَّمَانِ

القول الثاني

وَلِزُورِ الْقَضَاءِ؛

لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِغَةِ عُمُومٍ فَيَجْعَلُ عَامًّا فِي كُلِّ حُكْمٍ، كَمَا لَمْ يُجْعَلْ  
قَوْلُهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] عَامًّا فِي كُلِّ حُكْمٍ، بَلْ لَا بُدَّ  
مِنْ إِضْمَارِ فِعْلِ يُضَافُ النَّفْيُ إِلَيْهِ،

دليل القول الثاني

• فَهَهُنَا لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ حُكْمٍ يُضَافُ الرَّفْعُ إِلَيْهِ، ثُمَّ يُنَزَّلُ عَلَى مَا  
يَقْتَضِيهِ عُرْفُ الِاسْتِعْمَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ،

(١) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٦٤): «لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا  
يذكرونه إلا بهذا اللفظ».

وروي من حديث عدة من الصحابة، أمثلها ما أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) من حديث  
ابن عباس ؓ مرفوعاً: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».  
صححه من هذا الوجه: ابن حبان (١٤٩٨)، والحاكم (١٩٨/٢)، وقال ابن كثير في  
- تحفة الطالب (١٥٨): «إسنادٌ جيد»، وضعفه من كل وجهه: الإمام أحمد كما في  
العلل برواية عبد الله (١٣٤٠)، وأبو حاتم كما في العلل لابنه (س١٢٩٦).

(٢) ليست في (ع، ب، ل).

- وقد كَانَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «رَفَعْتُ عَنْكَ الْخَطَأَ» الْمُؤَاخَذَةُ بِهِ وَالْعِقَابُ،
- وَالضَّمَانُ لَا يَجِبُ لِلْعِقَابِ خَاصَّةً، بَلْ قَدْ يَجِبُ امْتِحَانًا لِيُثَابَ عَلَيْهِ؛

- وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ،
- وَعَلَى الْعَاقِلَةِ،
- وَيَجِبُ عَلَى الْمَضْطَرِّ مَعَ وُجُوبِ الْإِتْلَافِ،
- وَيَجِبُ عُقُوبَةُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ؛
- فَأَكْثَرُ مَا يَقَالُ: إِنَّهُ يَنْتَفِي الضَّمَانُ الَّذِي يَجِبُ عُقُوبَةُ.
- قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛

دليل القول الأول

- [١] لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ نَفْيُ الْإِثْمِ: لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِيهِ مَرِيَّةٌ؛ فَإِنَّ النَّاسِي لَا يُكَلِّفُ فِي كُلِّ شَرِيعَةٍ.
- [٢] وَلِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ الرَّفْعَ إِلَى مَا لَا تَرْتَفِعُ ذَاتُهُ: اقْتَضَى رَفْعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِيَكُونَ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَاحِدًا.
- [٣] كَمَا أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ النَّفْيَ إِلَى مَا لَا تَنْتَفِي ذَاتُهُ انْتَفَى حَكْمُهُ؛ لِيَكُونَ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَاحِدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## فصل في البيان



والمبين في مقابلة المجمل.

واختلف في البيان:

[١] فقول: هو الدليل،

○ وهو: ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم أو ظن.

[٢] وقيل: هو إخراج الشيء من الإشكال إلى الوضوح.

[٣] وقيل: هو ما دل على المراد مما لا يستقل بنفسه في الدلالة على

المراد.

○ وقد قيل: هذان الحدان يختصان بالمجمل،

■ وقد يقال لمن دل على شيء: «بيته»، و«هذا بيان حسن».

وإن لم يكن مجملًا،

■ والنصوص المعربة عن الأحكام ابتداءً: بيان، وليس ثم

إشكال.

ولا يشترط أيضًا حصول العلم للمخاطب؛

● فإنه يقال: «بين له، غير أنه لم يتبين».

ثم البيان يحصل:

[١] بالكلام.

علاقة المبين  
بالمجمل

البيان اصطلاحًا

علم المخاطب ليس  
شرطًا للبيان

طرق البيان

[٢] وبالكتابة؛ ككِتَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عُمَالِهِ فِي الصَّدَقَاتِ<sup>(١)</sup>.

[٣] وبالإشارة؛ كقوله: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»<sup>(٢)</sup> وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ.

[٤] وبالفعل؛ كَتَبْتَنِيهِ الصَّلَاةَ وَالْحَجَّ بِفِعْلِهِ.

○ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حَصَلَ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»<sup>(٣)</sup>، وَخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ<sup>(٤)</sup>.  
○ قُلْنَا:

■ هَذَا اللَّفْظُ لَا تُعْلَمُ مِنْهُ الصَّلَاةُ وَالْمَنَاسِكُ، وَإِنَّمَا بَانَ وَعُلِمَ بِفِعْلِهِ.

■ وَالْبَيَانُ بِالْفِعْلِ أَدْلُ عَلَى الصَّفَةِ، وَأَوْقَعُ فِي الْفَهْمِ مِنَ الصَّفَةِ بِالْقَوْلِ؛ لَمَا فِي الْمَشَاهِدَةِ مِنَ الْمَزِيدِ عَنِ الْإِخْبَارِ.

(١) أخرجه أحمد (٢/١٤-١٥)، وأبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٧٩٨) من حديث عبد الله بن عمر ؓ في كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة.  
نقل البيهقي (٤/٨٨) عن البخاري قال: «أرجو أن يكون محفوظاً»، وصححه ابن خزيمة (٢٢٦٧)، والحاكم (١/٣٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٢٨)، والبخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» وقبض إبهامه في الثالثة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث ؓ.

(٤) أخرجه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

[٥] وقد يُسِنَّ جَوَازَ الفعلِ بالسُّكُوتِ عنه؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى  
الْخَطَأِ.

○ فَكُلُّ مُفِيدٍ مِنَ الشَّارِعِ بَيَانٌ.

ويجوزُ تبيينُ الشيءِ بِأَضْعَفَ منه، كَتَبَيِّنِ آيِ الْكِتَابِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

تبيين القوي  
بالضعيف ثبوتاً





## فصل



تأخير البيان

تحرير محل النزاع

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

ولا خلاف في: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.  
وَاخْتَلَفَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ:  
فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي: يَجُوزُ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضُ  
الْحَنَفِيَّةِ.  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ<sup>(١)</sup>، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِي: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَالْمُعْتَزِلَةِ.  
وَوَجْهُهُ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:  
• أَحَدُهَا: أَنَّ الْخِطَابَ إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> يُرَادُ لِفَائِدَتِهِ<sup>(٣)</sup>،  
○ وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ،  
○ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «أَبْجَدُ هَوَازٍ» يَرِيدُ بِهِ: وَجُوبَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ  
يُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ.

(١) أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِي، يَعْرِفُ بِغُلَامِ الْخَلَّالِ، وَلَدَ سَنَةَ (٢٨٥هـ)، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٣٦٣هـ)، مِنْ كُتُبِهِ: زَادُ الْمَسَافِرِ، وَالشَّافِي، كِلَاهُمَا فِي الْفَقْهِ.  
(٢) زِيَادَةُ مِنْ (ع).  
(٣) قَوْلُهُ: «أَنَّ الْخِطَابَ إِنَّمَا يَرَادُ لِفَائِدَتِهِ» فِي طَبْعَةِ د. النَّمْلَةِ (٢/٥٨٧): «أَنَّ الْخِطَابَ يَرَادُ لِفَائِدَتِهِ»، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْمُسْتَصْفَى (٢/٦٢٨)، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ.



- والثاني: أنه لا يجوز مخاطبة العربي بالعجمية؛ لأنه لا يفهم معناه، ولا يسمع إلا لفظه.
- والثالث: أنه لا خلاف أنه:

○ لو قال: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(١)</sup>: يُريد به: في خمس من البقر؛ لم يجز؛ لأنه تجهيل في الحال، وإيهام لخلاف المراد.

■ كذا قوله -تعالى-: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] توهم قتل كل مشرك، فإذا لم يُبين التخصيص: فهو تجهيل في الحال.

○ ولو أراد بالعشرة: سبعة: لم يجز إلا بقرينة الاستثناء.

■ كذلك العام، لا يجوز أن يراد به الخصوص إلا بقرينة متصلة مبيّنة، فإن لم يكن قرينة فهو تغيير للوضع.

وقال آخرون: يجوز تأخير بيان المجرى، ولا يجوز تأخير بيان التخصيص في العموم؛

القول الثالث

- فإنه يوهّم العموم،

دليل القول الثالث

○ فمتى أُريد به الخصوص، ولم يُبين مرادة: أوهم ثبوت الحكم في صورة غير مرادة،

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب رسول

الله ﷺ في الصدقات، وتقدم تخريجه (ص ٣٥٤).



○ والمجمل بخلاف هذا، فإنه لا يفهم منه شيء.

ولنا:

أدلة القول الأول:

الاستدلال بوقوعه في الكتاب والسنة:

الدليل الأول:  
الوقوع

- قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿[القيامة: ١٨، ١٩]، ﴿الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمْتُ عَائِيَّتُهُ ثُمَّ فُضِّلَتْ﴾ [هود: ١] و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي،
- وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] وَلَمْ يُفْصَلْ إِلَّا بَعْدَ السُّوَالِ.

- وَقَالَ فِي خُمُسِ الْغَنِيمَةِ: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١] وَأَرَادَ: بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُمْ، فَلَمَّا مَنَعَ بَنِي نَوْفَلٍ وَعَبْدُ شَمْسٍ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّا وَبَنِي<sup>(١)</sup> الْمُطَّلِبِ لَمْ نَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) هكذا في جميع النسخ، وهو موافق لبعض روايات الحديث عند أبي داود، انظر: سنن أبي داود طبعة التأصيل (٢٩٦٧).

(٢) أخرجه أحمد (٨١ / ٤)، وأبو داود (٢٩٨٠)، والنسائي (١٣٠-١٣١) من حديث ابن إسحاق، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه به مرفوعاً. قال ابن حزم في المحلى (٣٢٧ / ٧): «إسناد في غاية الصحة». وأخرجه البخاري (٣١٤٠، ٤٢٢٩) من حديث عقيل ويونس عن الزهري به، ولفظه: «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد».

• وَقَالَ نُوحٌ: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠] فَتَوَهَّم نُوحٌ أَنَّ ابْنَهُ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ.

• وَقَالَ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وَبَيَّنَّ الْمَرَادَ بِصَلَاةِ جَبْرِيلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

• وَبَانَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي أَرْبَعِينَ شَأَةً شَأَةً»<sup>(٢)</sup> وَ«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

• وَبَانَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠-٣٣١)، والترمذي (١٥٠)، والنسائي (١/ ٢٦٣) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

قال البخاري: «هو أصح شيء في المواقيت».

وروي في إمامة جبريل بالنبي ﷺ من حديث: ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وغيرهم ﷺ، انظر: نصب الراية (١/ ٢٢٠ وما بعدها).

(٢) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه من حديث ابن عمر ﷺ في كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، وتقدم تخريجه (ص ٣٥٤).

وله شاهد من حديث أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق ﷺ، أخرجه أحمد (١/ ١١-١٢)، والبخاري (١٤٥٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٦، ٦٠)، والبخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

بفعله؛ لقوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

- والنِّكَاحُ والإِرْثُ أصلهما في الكتاب، وَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ مُتَرَاخِيًا بالتَّدرِيجِ: مَنْ يَرِثُ، وَمَنْ لَا يَرِثُ، وَمَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهُ، وَمَنْ يَحْرَمُ.
- وقوله: ﴿وَجَاهِدُوا﴾ [المائدة: ٣٥] عَامٌّ؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [التوبة: ٩١]، وَكُلُّ عَامٍّ فِي الشَّرْعِ وَرَدَ خُصُوصُهُ بَعْدَهُ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَى انْكَارِهِ.

○ وَإِنْ تَطَرَّقَ الاحْتِمَالُ إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الِاسْتِشْهَادَاتِ، فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْجَمِيعِ.

المسلِّكُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْخِ، بَلْ يَجِبُ، **وَالنَّسْخُ**: بَيَانُ اللُّوقْتِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَرِدَ لَفْظُ يَدُلُّ عَلَى تَكَرَّرِ الْفِعْلِ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ يُنْسخُ بَعْدَ اعتقادِ اللُّزُومِ فِي الدَّوَامِ.

الدليل الثاني

أَمَّا قَوْلُهُمْ: «لَا فَائِدَةٌ فِي الْخِطَابِ بِمُجْمَلٍ»:

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

- فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛

○ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]،

■ يُعَرَّفُ وَجُوبَ الْإِيتَاءِ،

■ وَوَقْتَهُ،

■ وَأَنَّهُ حَقُّ الْمَالِ،

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ٣٥٤).

■ وَيُمْكِنُ الْعَزْمُ عَلَى الْإِمْتِثَالِ،

■ وَالْإِسْتِعْدَادُ لَهُ،

■ وَلَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِهِ: عَصَى.

○ وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]،

■ يُعَرِّفُ إِمْكَانَ سُقُوطِ الْمَهْرِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ،

- فَهُوَ كَالْأَمْرِ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ لِلْإِجَابِ أَمْ لِلنَّدْبِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ أَمْ التَّرَاحِي، فَقَدْ أَفَادَ اعْتِقَادَ الْأَصْلِ، وَإِنْ خَلَا عَنْ كَمَالِ الْفَائِدَةِ،
- وَلَيْسَ ذَلِكَ مُسْتَنَكَّرًا، بَلْ وَقَعَ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعَادَةِ، بِخِلَافِ «أَبْجَد هَوَز» فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَصْلًا.

والتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ أَيْضًا وَبَيْنَ الْخُطَابِ بِالْفَارِسِيَّةِ لِمَنْ لَا يَفْهَمُهَا،

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

● غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

● ثُمَّ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُخَاطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيعُ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالْقُرْآنِ،

وَيُنْذَرُ بِهِ مَنْ بَلَغَهُ مِنَ الزَّنَجِ وَغَيْرِهِمْ، وَيُشْعِرُهُمْ اِشْتِمَالَهُ عَلَى

أَوْامِرَ يَعْرِفُهُمُ الْمَتَرَجِّمُ إِيَّاهَا،

● وَكَيْفَ يَبْعُدُ هَذَا، وَنَحْنُ نُجَوِّزُ كَوْنَ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ

الْوُجُودِ؟! فَأَمْرُ الْعَجَمِيِّ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَيَانِ أَقْرَبُ، وَهَهُنَا يُسَمَّى

خِطَابًا؛ لِحَصُولِ أَصْلِ الْفَائِدَةِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ:

مناقشة دليل القول  
الثالث

● فَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْعَامُّ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَلَا كَذَلِكَ،

● بل هُوَ ظَاهِرٌ، وإرادةُ الْخُصُوصِ به من كلامِ الْعَرَبِ،

○ فَمَنْ اعتَقَدَ الْعُمُومَ قَطْعًا: فَذَلِكَ لَجَهْلِهِ،

○ بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ،

■ وعليه الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ إِنْ خُلِيَ وَالظَّاهِرُ، وَيَنْتَظَرُ أَنْ يُنبَّهَ

على الْخُصُوصِ.

أَمَّا<sup>(١)</sup> إرادةُ السَّبْعَةِ بِالْعَشْرَةِ، والبَقْرِ بِالْإِبِلِ فليس من كلامِ الْعَرَبِ،  
بخلافِ ما ذكرناه، والله أعلم.

مناقشة الدليل  
الثالث للقول الثاني



---

(١) في (ب): وَأَمَّا.

## الكتاب الخامس: في الأمر والنهي والعموم والاستثناء والشرط ونحو ذلك باب الأمر

الأمر:

الأمر اصطلاحاً

[١] استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء.

[٢] وقيل: هو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به، وهو فاسد؛

○ إذ تَوَقَّفُ معرفة المأمور على معرفة الأمر، والحدُّ ينبغي أن يُعَرَّفَ المحدود، فيُقْضَى إلى الدور.



وللأمر صيغة مبنية<sup>(١)</sup> تدلُّ بمجردَها على كونها أمراً إذا تعرَّتْ عن

وجود صيغة للأمر

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القرائن، وهي:

• «افْعَلْ» للحاضر،

• «وَلْيَفْعَلْ» للغائب،

هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة النملة (٢/ ٥٩٥): مبنية.

القول الثاني

سبب الخلاف

أدلة بطلان الكلام  
النفسي

وَزَعَمَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ: أَنَّهُ لَا صِغَةَ لِلْأَمْرِ؛

• بِنَاءٍ عَلَى خَيَالِهِمْ أَنَّ «الْكَلَامَ» مَعْنَى قَائِمٍ فِي النَّفْسِ،

فَخَالَفُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَأَهْلَ اللَّغَةِ، وَالْعُرْفَ:

[١] أَمَّا الْكِتَابُ:

○ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَالَ لَزَكَرِيَّا: ﴿عَائِيكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ۝﴾ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿[مريم: ١٠، ١١]، فَلَمْ يُسَمِّ إِشَارَتَهُ إِلَيْهِمْ كَلَامًا.

○ وَقَالَ لِمَرْيَمَ: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، فَالْحُجَّةُ فِيهِ مِثْلُ الْحُجَّةِ فِي الْأَوَّلِ.

[٢] وَأَمَّا السُّنَّةُ:

○ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَفَا لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلَّمُوا أَوْ تَعْمَلُوا بِهِ»<sup>(١)</sup>.

○ وَقَالَ لِمَعَاذٍ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ»، قَالَ: وَإِنَّا لَمَوْأَخِدُونَ بِمَا نَقُولُ؟ قَالَ: «تَكَلَّمْتُ أُمَّكَ؛ وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى

(١) لم نقف على من أخرجه بهذا اللفظ، وأخرج أحمد (٣٩٣/٢)، والبخاري (٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تكلم به أو تعمل به».



مَنَاحِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ السِّتِّهِمْ<sup>(١)</sup>.

○ وَقَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فَقُولُوا:  
آمِينَ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ مَا فِي النَّفْسِ.

[٣] وَأَمَّا أَهْلُ اللِّسَانِ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا -عَنْ آخِرِهِمْ- عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ:  
اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

[٤] وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ بِأَجْمَعِهِمْ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ، فَحَدَّثَ  
نَفْسَهُ بِشَيْءٍ دُونَ أَنْ يَنْطِقَ بِلِسَانِهِ: لَمْ يَحْنَثْ، وَلَوْ نَطَقَ: حَنَثَ.

[٥] وَأَهْلُ الْعُرْفِ -كُلُّهُمْ- يُسَمُّونَ النَّاطِقَ: مُتَكَلِّمًا، وَمَنْ عَدَاهُ:  
سَاكِتًا، أَوْ آخِرَسَ.

○ وَمَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ وَإِجْمَاعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ -عَلَى  
اِخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ- فَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ.

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ صِيغَةُ الْأَمْرِ:

[١] فَاتِّفَاقُ أَهْلِ اللِّسَانِ عَلَى تَسْمِيَةِ هَذِهِ الصِّيغَةِ أَمْرًا.

دليل القول الأول

(١) أخرجه أحمد (٢٣١/٥)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣) من حديث  
معاذ بن جبل رضي الله عنه.

صححه الترمذي، والعقيلي في الضعفاء (١٣٧/٥)، وانظر العلل للدارقطني  
(س ٩٨٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٣/٢)، والبخاري (٧٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه  
مسلم (٤١٠) بلفظ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا».

[٢] ولو قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِهِ: «اسْقِنِي مَاءً» عُدَّ آمَرًا، وَعُدَّ الْعَبْدُ مُطِيعًا  
بِالْإِمْتِثَالِ، عَاصِيًا بِالتَّرْكِ، مُسْتَحِقًّا لِلْأَدَبِ وَالْعُقُوبَةِ.  
فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الصِّيغَةُ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ:

اعتراض على دليل  
القول الأول

- الْإِيجَابِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]،
  - وَالنَّدْبِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَكَاتِبُهُمْ﴾ [النور: ٣٣]،
  - وَالِإِبَاحَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]،
  - وَالْإِكْرَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [الحجر: ٤٦]،
  - وَالِإِهَانَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]،
  - وَالتَّهْدِيدِ كَقَوْلِهِ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]،
  - وَالتَّعْجِيزِ كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]،
  - وَالتَّسْخِيرِ كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]،
  - وَالتَّسْوِيَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦]،
  - وَالدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»،
  - وَالْخَبَرِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
- «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٢١/٤)، والبخاري (٣٤٨٤) من حديث أبي مسعود البدري .

• والتَّمَنِّي كقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي<sup>(١)</sup>.

○ فالتَّعِينُ يَكُونُ تَحَكُّمًا.

قُلْنَا: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لَوْجَهَيْنِ:

الجواب عنه

• أَحَدُهُمَا: مَخَالَفَةُ أَهْلِ اللِّسَانِ؛

○ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ الصِّيغَةَ أَمْرًا،

■ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَقَالُوا: بَابُ الْأَمْرِ: «افْعَلْ»،

وبَابُ النَّهْيِ: «لَا تَفْعَلْ»،

■ كَمَا مَيَّزُوا بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ،

■ وَهَذَا أَمْرٌ نَعَلَّمَهُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ كُلِّ لِسَانٍ: مِنَ الْعَرَبِيَّةِ،

وَالْعَجَمِيَّةِ، وَالتُّرْكِيَّةِ، وَسَائِرِ اللُّغَاتِ، لَا<sup>(٢)</sup> يُشَكِّكُنَا فِيهِ

إِطْلَاقُ مَعَ قَرِينَةِ التَّهْدِيدِ وَنَحْوِهِ فِي نَوَادِرِ الْأَحْوَالِ.

• الثَّانِي: أَنَّ هَذَا يُفْضِي إِلَى سَلْبِ فَائِدَةِ كَثِيرٍ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْكَلَامِ، وَإِخْلَاءِ

الْوَضْعِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفَائِدَةِ.

(١) هذا البيت قاله: امرؤ القيس، وتمامه: «بُصْبِحَ، وما الإصباحُ منك بأمثلٍ»، انظر: ديوان

امرئ القيس (ص ١١٧).

(٢) في (ع): ولا.

(٣) في (ع، س، ل): كثيرة.

○ وفي الجملة: فلاشْتِرَاكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِفَائِدَةِ

الْوَضْعِ، وَهُوَ: الْفَهْمُ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّ هَذِهِ صِيغَةُ الْأَمْرِ، ثُمَّ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ مَجَازًا مَعَ

الْقَرِينَةِ؛ كَأَسْتَعْمَالَ الْفَاعِلِ الْحَقِيقَةِ بِأَسْرِهَا فِي مَجَازِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## فصل



اشتراط إرادة الأمر  
للامر

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ أَمْرًا: إِرَادَةُ الْأَمْرِ، فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ.  
وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّمَا يَكُونُ أَمْرًا بِالْإِرَادَةِ.  
وَحَدَّهَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ: إِرَادَةُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ.  
قَالُوا:

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

تعريف المعتزلة  
للامر

ادلة القول الثاني

[١] لِأَنَّ الصَّيْغَةَ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ أَشْيَاءَ، فَلَا يَنْفَصِلُ الْأَمْرُ مِنْهَا مِمَّا لَيْسَ  
بَأَمْرٍ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ.

[٢] وَلِأَنَّ الصَّيْغَةَ إِنْ كَانَتْ أَمْرًا:

- لِذَاتِهَا، فَهُوَ بَاطِلٌ بَلْفُظِ التَّهْدِيدِ،
- أَوْ لِنَجَرْدِهَا عَنِ الْقَرَائِنِ، فَيَبْطُلُ بِكَلَامِ النَّائِمِ وَالسَّاهِي؛
- فَبَيَّنَّا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّهْوِ عَرَضُهُ
- إِيقَاعُ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَهُوَ نَفْسُ الْإِرَادَةِ.

ولنا:

ادلة القول الأول

[١] أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى:

- أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِذَبْحِ وَلَدِهِ، وَلَمْ يُرْدْ مِنْهُ،
- وَأَمَرَ إِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ وَلَمْ يُرْدْ مِنْهُ؛
- إِذْ لَوْ أَرَادَهُ لَوَقَعَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ.

[٢] دليل ثانٍ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]،

• ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «وَاللهُ لَاؤُدِّينَ أَمَانَتَكَ إِلَيْكَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ» فَلَمْ يَفْعَلْ: لَمْ يَخْنَثْ؛

○ وَلَوْ كَانَ مَرَادًا لِلَّهِ لَوَجِبَ أَنْ يَخْنَثَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ شَاءَ مَا أَمَرَهُ بِهِ مِنْ أَدَاءِ أَمَانَتِهِ.

[٣] دليل آخر: أَنَّ دَلِيلَ الْأَمْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ<sup>(٢)</sup>، وَهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الْإِرَادَةَ.

[٤] ودليل آخر: أَنَّا نَجِدُ الْأَمْرَ مُتَمَيِّزًا عَنِ الْإِرَادَةِ؛

• فَإِنَّ السُّلْطَانَ لَوْ عَاتَبَ رَجُلًا عَلَى ضَرْبِ عَبْدِهِ، فَمَهَّدَ عُذْرَهُ بِمُخَالَفَتِهِ أَوْ أَمْرِهِ؛

○ فَقَالَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْ الْمَلِكِ: «أَسْرِجِ الدَّابَّةَ» وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُسْرِجَ؛

■ لَمَا فِيهِ مِنْ خَطَرِ الْهَلَاكِ لِلسَّيِّدِ،

■ وَلَا أَنَّهُ قَصَدَ تَمْهِيدَ<sup>(٣)</sup> عُذْرِهِ، وَلَا يَتَمَهَّدُ إِلَّا بِمُخَالَفَتِهِ، وَتَرْكِهِ

امْتِثَالَ أَمْرِهِ،

■ وَهُوَ أَمْرٌ لَوْلَاهُ لَمَا تَمَهَّدَ الْعُذْرُ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ أَمْرًا، وَقَدْ

(١) فِي (ز): ذَكَرْنَا.

(٢) أَيِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ صِبْغَةُ الْأَمْرِ...» (ص ٣٦٥).

(٣) فِي (ع): تَمْهَّدُ.

فَهُمَ الْعَبْدُ وَالْمَلِكُ وَالْحَاضِرُونَ مِنْهُ الْأَمْرُ؟

فَأَمَّا الْأَشْتِرَاكُ فِي الصِّيغَةِ:

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

● فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

● وَلَئِنَّا قَدْ حَدَدْنَا الْأَمْرَ بِأَنَّهُ: اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ، وَمَعَ التَّهْدِيدِ  
لَا يَكُونُ اسْتِدْعَاءً.

وَهَذَا الْجَوَابُ عَنِ الْكَلَامِ الثَّانِي،

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

● فَإِنَّا نَقُولُ: هِيَ أَمْرٌ؛ لَكُونِهَا اسْتِدْعَاءٌ عَلَى جِهَةِ الاسْتِعْلَاءِ،

○ وَيُخْرَجُ مِنْ هَذَا النَّائِمُ وَالسَّاهِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ عَلَى وَجْهِ  
الاسْتِعْلَاءِ.



(١) أي عند قوله: «هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لَوْجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُخَالَفَةُ أَهْلِ اللِّسَانِ...» (ص ٣٦٧).

دلالة الأمر على  
الوجوب

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

دليل القول الثاني

القول الثالث

أدلة القول الثالث

## مسألة

إذا وَرَدَ الأمرُ مُتَجَرِّدًا عن القرائن: اقْتَضَى الوجوبُ، في قول الفقهاء وبعض المتكلمين.

وقال بعضهم: يقتضي الإباحة؛

• لأنها أدنى الدرجات، فهي مُسْتَيَقَنَةٌ، فيجب حملُهُ على اليقين.

وقال بعض المعتزلة: يقتضي النَّدْب؛

[١] لأنه لا بُدَّ من تنزيل الأمر على أقل ما يشترك فيه الوجوب والنَّدْب، وهو:

○ طلب الفعل واقتضاؤه، وأنَّ فعله خيرٌ من تركه، وهذا معلومٌ،

■ أمَّا لزوم العقاب بتركه غير<sup>(١)</sup> معلوم، فيتوقف فيه.

[٢] ولأنَّ الأمرَ طلبٌ، والطلب يدلُّ على حُسْنِ المطلوب لا غيرُ،

○ والمندوب حسنٌ، فيصحُّ طلبُهُ،

■ وما زاد على ذلك درجة لا يدلُّ عليها مطلقُ الأمر ولا يلزم منه.

[٣] ولأنَّ الشارعَ يأمرُ بالمندوباتِ والواجباتِ معًا؛

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (٢/ ٦٠٥): فغير، وعزاها إلى (ل)، والذي في (ل) كالمثبت.



○ فعند وُرُوده يحتمل الأمرين معاً،

■ فيُحتمل على اليقين.

وَقَالَتِ الْوَاقِفِيَّةُ: هُوَ عَلَى الْوَقْفِ، حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ بَيَانِهِ؛

القول الرابع

● لِأَنَّ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا لِأَحَدِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ: إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ بِنَقْلِ أَوْ عَقْلِ، وَلَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ.

دليل القول الرابع

ولنا: ظواهرُ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، وقولُ أهلِ اللِّسانِ:

أدلة القول الأول

أما الكتابُ:

الدليل الأول:  
الكتاب

● فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، حَذَرَ الْفِتْنَةَ وَالْعَذَابَ الْأَلِيمَ فِي مَخَالَفَةِ الْأَمْرِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ مَقْتَضٍ لِلْوُجُوبِ لَمَا لَحِقَهُ ذَلِكَ.

● وَأَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

● وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨]، دَمَّهْمُ عَلَى تَرْكِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ، وَالْوَاجِبُ: مَا يُدْمُ بِتَرْكِهِ.

ومن السُّنَّةِ:

الدليل الثاني:  
السنة

● مَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى عَمْرَةَ، فَرَدُّوا عَلَيْهِ الْقَوْلَ، فَغَضِبَ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ غَضَبَانِ، فَقَالَتْ: مَنْ أَغْضَبَكَ أَغْضَبَهُ اللَّهُ؟ قَالَ: «وَمَا لِي لَا

أَغْضَبُ وَأَنَا أَمْرٌ بِالْأَمْرِ فَلَا أُتَّبَعُ»<sup>(١)</sup>.

○ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا فِي أَمْرِ اقْتَرَنَ بِهِ مَا دَلَّ عَلَى الْوُجُوبِ.

اعتراض على  
الدليل الثاني

الجواب عنه

○ قُلْنَا: النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا عَلَّلَ غَضَبَهُ بِتَرْكِهِمْ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ أَمْرَهُ

لِلْوُجُوبِ، لَمَا غَضِبَ مِنْ تَرْكِهِ.

● وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ

عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٢)</sup>، وَالنَّدْبُ غَيْرُ شَأْنٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ اقْتَضَى

الْوُجُوبَ.

● وَقَوْلُهُ ﷺ لِهَرِيرَةَ: «لَوْ رَاجَعْتِيهِ؟» فَقَالَتْ: أَتَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ»، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِجَابَةُ شَفَاعَةِ

النَّبِيِّ ﷺ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، فَدَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ لِلإِجَابِ.

الثالث: إجماع الصحابة؛

الدليل الثالث:  
الإجماع

● فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالِ أَوَامِرِهِ مِنْ

غَيْرِ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا عَنِى بِأَوَامِرِهِ.

(١) أخرجه أحمد (٢٨٦/٤)، وابن ماجه (٢٩٨٢).

أَعْلَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ (انظر: تهذيب التهذيب، ترجمة سعيد بن ذي خُذَّانَ ١٦/٢)،  
والبخاري فيما حكاه الترمذي في العلل الكبير (٢٣٩-٢٤٠).

وله شاهد أخرجه أحمد (١٧٥٠/٦)، ومسلم (١٢١١ - ٣٣/٤ - ٣٤)، من حديث  
عائشة ؓ مرفوعاً: «أوما شعرت أني أمر الناس بأمرٍ فإذا هم يترددون».

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٥/٢)، والبخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه أحمد (٢١٥/١)، والبخاري (٥٢٨٣) من حديث ابن عباس ؓ.

• وَأَوْجِبُوا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ بِقَوْلِهِ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

• وَغَسَلَ الْإِنَاءَ مِنَ الْوُلُوغِ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»<sup>(٢)</sup>.

• وَالصَّلَاةَ عِنْدَ ذِكْرِهَا بِقَوْلِهِ: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(٣)</sup>.

• وَاسْتَدَلَّ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه عَلَى إِجَابِ الزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]<sup>(٤)</sup>.

○ ونظائر ذلك ممَّا لا يخفى: يدلُّ على إجماعهم على اعتقاد الوجوب.

الرَّابِعُ: أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ عَقَلُوا مِنْ إِطْلَاقِ الْأَمْرِ: الْوُجُوبَ؛

الدليل الرابع:  
اللغة

[١] فَإِنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَمَرَ عَبْدَهُ، فَخَالَفَهُ، حَسَنَ عِنْدَهُمْ لَوْمَةُ وَتَوْبِيخُهُ، وَحَسَنَ الْعُدْرُ فِي عُقُوبَتِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ<sup>(٥)</sup> الْأَمْرَ، وَالْوَاجِبُ: مَا يُعَاقَبُ بِتَرْكِهِ، أَوْ يَذُمُّ بِتَرْكِهِ.

○ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَزِمَتِ الْعُقُوبَةُ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ.

(١) أخرجه مالك، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وهو منقطع بهذا اللفظ، وتقدم تخريجه (ص ١٩٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٧/٢)، والبخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ٣٠٥).

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»، وتقدم تخريجه (ص ٢٧٨).

(٥) في (ع): بمخالفته.

○ قلنا: إِنَّمَا أَوْجِبَتْ طَاعَتُهُ إِذَا أَتَى السَّيِّدُ بِمَا يَقْتَضِي الإِيجَابَ،  
ولو أَذِنَ لَهُ فِي الْفِعْلِ، أَوْ حَرَّمَهُ عَلَيْهِ: لم يَجِبْ عَلَيْهِ.

[٢] ولأنَّ مخالَفَةَ الأَمْرِ مَعْصِيَةً،

○ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللهُ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التَّحْرِيم: ٦]،

○ وَقَالَ: ﴿أَفَعْصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]،

○ وَيُقَالُ: «أَمَرْتُكَ فَعَصَيْتَنِي».

○ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي<sup>(١)</sup>

● والمَعْصِيَةُ مُوجِبَةٌ لِلْعُقُوبَةِ؛

○ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِنْ رُسُلِهِ فَقَدْ ضَلَّ سُلَالًا

مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: «نَحْمِلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ»، فَهُوَ بَاطِلٌ؛

● فَإِنَّ الأَمْرَ: اسْتِدْعَاءٌ وَطَلَبٌ،

○ وَالْإِبَاحَةُ لَيْسَتْ طَلَبًا وَلَا اسْتِدْعَاءً، بَلْ إِذْنٌ لَهُ وَإِطْلَاقٌ.

● وَقَدْ أَبْعَدَ مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ: «أَفْعَلُ» مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ

-الَّذِي هُوَ: الْمَنْعُ-، وَالْإِقْتِضَاءُ؛ فَإِنَّا نُدْرِكُ فِي وَضْعِ اللُّغَاتِ

مناقشة القول  
الثاني

(١) هذا البيت قاله: أبو ساسان الحُصَيْن بنُ المنذر الرِّقَاشي من التابعين، ذكره أبو تمام في

الوَحْشِيَّاتِ «الحماسة الصغرى» (ص ٥٧) بلفظ:

أَمَرْتُكَ أَمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَأَصْبَحْتَ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا

-كُلُّهَا- تَفْرِقَةٌ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «افْعَلْ»، و«لَا تَفْعَلْ»، و«إِنْ شِئْتَ فافْعَلْ»، و«إِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ».

○ حَتَّى لَوْ<sup>(١)</sup> قَدَرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَائِنِ كُلِّهَا: يَسْبِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ اخْتِلَافُ  
معاني هذه الصِّيغِ،

○ وَنَعْلَمُ -قَطْعًا- أَنَّهَا لَيْسَتْ أَسَامِي مُتَرَادِفَةً عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ،  
كَمَا نُنْذِرُكَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «قَامَ» و«يَقُومُ» فِي: أَنْ هَذَا مَاضٍ،  
وَذَاكَ مُسْتَقْبَلٌ،

■ وَهَذَا أَمْرٌ يُعْلَمُ ضَرُورَةً، وَلَا يُشَكُّنَا فِيهِ إِطْلَاقٌ مَعَ قَرِينَةِ  
التَّهْدِيدِ.

■ وَبِالطَّرِيقِ الَّذِي يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يُوَضَّعْ لِلتَّهْدِيدِ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ  
يُوَضَّعْ لِلتَّخْيِيرِ.

وقول من قال: «هُوَ لِلنَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ»،

● لَا يَصِحُّ لَوْجِهَيْنِ:

○ أَحَدُهُمَا: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مُقْتَضَى الصِّيغَةِ الْوُجُوبُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
الْأَدَلَّةِ.

○ وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ لَوْ كَانَ الْوُجُوبُ نَدْبًا وَزِيَادَةً، وَلَا  
كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي حَدِّ النَّدْبِ جَوَازُ التَّرْكِ، وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ  
فِي الْوُجُوبِ.

(١) فِي (ع، ب، ز، س): إِذَا، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ل).



وَأَمَّا أَهْلُ الْوَقْفِ:

- فَعَايَةُ مَا مَعَهُمُ الْمَطَالِبَةُ بِالْأَدِلَّةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا.
- ثُمَّ قَدْ سَلَّمُوا أَنَّ الْأَمْرَ اقْتَضَى تَرْجِيحَ الْفِعْلِ عَلَى التَّرْكِ، فَيَلْزِمُهُمْ:  
أَنْ يَقُولُوا بِالنَّدْبِ، وَيَتَوَقَّفُوا فِيمَا زَادَ، كَقَوْلِ أَصْحَابِ النَّدْبِ.
- أَمَّا الْقَوْلُ: بِأَنَّ الصِّيغَةَ لَا تُفِيدُ شَيْئًا: فَتَسْفِيهِ لَوَاضِعِ اللَّغَةِ، وَإِخْلَاءِ  
لِلْوَضْعِ عَنِ الْفَائِدَةِ بِمَجَرَّدِهِ.
- وَإِنْ تَوَقَّفُوا الْمُطْلَقِ الْإِحْتِمَالِ لَزِمَهُمْ:  
○ التَّوَقُّفُ فِي الظَّوَاهِرِ كُلِّهَا،  
○ وَتَرْكُ الْعَمَلِ بِمَا لَا يَفِيدُ الْقَطْعَ،  
○ وَاطِّرَاحُ أَكْثَرِ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَهَا إِنَّمَا يَثْبِتُ بِالظُّنُونِ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ.





## فصل



اقتضاء الأمر بعد  
الحظر

إذا وَرَدَتْ صِيغَةُ الْأَمْرِ بَعْدَ الْحَظَرِ: اقْتَضَتْ الْإِبَاحَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ: تُفِيدُ مَا كَانَتْ تُفِيدُ لَوْلَا الْحَظَرُ؛

القول الثاني

[١] لِعُمُومِ أُدْلَةِ الْوُجُوبِ.

أدلة القول الثاني

[٢] وَلأنَّهَا صِيغَةُ أَمْرٍ مُتَجَرِّدَةٌ عَنْ قَرِينَةٍ، أَشْبَهَتْ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ حَظَرٌ.

[٣] وَلأنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ اقْتَضَتْ نَسْخَ الْحَظَرِ،

○ وَقَدْ يُنْسَخُ بِإِيجَابٍ،

○ وَيُنْسَخُ بِإِبَاحَةٍ،

■ وَإِذَا احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ: بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى مَقْتَضَاهُ فِي الْوُجُوبِ.

[٤] وَلأنَّ النَّهْيَ بَعْدَ الْأَمْرِ يَقْتَضِي مَا كَانَ مُقْتَضِيًّا لَهُ، فَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ بِلَفْظَةِ «افْعَلْ»: كَقَوْلِنَا، وَإِنْ وَرَدَ بِغَيْرِ هَذِهِ الصِّيغَةِ - كَقَوْلِهِ: «أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأَصْطِيَادِ» - كَقَوْلِهِمْ؛

القول الثالث

● لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ انْصَرَفَ بِعُرْفِ الْاسْتِعْمَالِ إِلَى رَفْعِ الذَّمِّ - فَقَطَّ - حَتَّى رَجَعَ حُكْمُهُ إِلَى مَا كَانَ،

دليل القول الثالث

○ وَفِي الثَّانِي لَا عُرْفَ لَهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ.

ولنا:

أَنَّ عُرْفَ الاستعمالِ فِي الأمرِ بَعْدَ الحَظَرِ: الإباحَةُ، بِدليل:

• أَنَّ أَكْثَرَ أوامِرِ الشَّرْعِ بَعْدَ الحَظَرِ: للإباحَةِ؛

○ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]،

○ ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]،

○ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]،

○ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا،

وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاجِي فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا

بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَوْعِيَةِ

كُلَّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»<sup>(١)</sup>.

• فِي العُرْفِ:

○ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «لَا تَأْكُلْ هَذَا الطَّعَامَ» ثُمَّ قَالَ: «كُلْهُ»،

○ أَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ: «ادْخُلْ دَارِي وَكُلْ مِنْ ثِمَارِي»؛

■ اقْتَضَى ذَلِكَ رَفَعَ الحَظَرِ دُونَ الإيجابِ، وَلِذَلِكَ: لَا يَحْسُنُ

اللَّوْمُ وَالتَّوْبِيخُ عَلَى تَرْكِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا

الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

اعتراض على دليل  
القول الأول

(١) أخرجه أحمد ومسلم من حديث بريدة رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١٦٤).



الجواب عنه

قلنا: ما استُفيدَ وجوبُ القتل بهذه الآية؛ بل بقوله: ﴿أَقْتُلُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، و﴿قَتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢].

مناقشة الدليل  
الأول والثاني  
للقول الثاني

وأما أدلة الوجوب: فإنما تدلُّ على اقتضائه مع عدم القرائن الصارفة له؛ بدليل المندوبات وغيرها، وتقدُّم الحظر قرينة صارفة لما ذكرناه. وقولهم: «إنَّ النَّسخَ يكونُ بالإيجاب».

مناقشة الدليل  
الثالث

قلنا: النَّسخُ إنما يكونُ بالإباحة التي تَصَمَّنَهَا الإيجابُ، والإيجابُ زائدٌ لا يلزُم من النَّسخ، ولا يُستدَلُّ به عليه.

(١) هكذا في جميع النسخ، وكثيراً ما يحذف العلماء حروف العطف عند ذكرهم الآية

للاستدلال والاستشهاد، قال النووي في شرح مسلم (٣ / ١٣):

«وأما قولها: (أو لم تسمع أن الله تعالى يقول: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ [الشورى: ٥١])

فهكذا هو في معظم الأصول (ما كان) بحذف الواو، والتلاوة (وما كان) بإثبات الواو.

ولكن لا يضر هذا في الرواية والاستدلال؛ لأن المستدل ليس مقصوده التلاوة على

وجهها، وإنما مقصوده بيان موضع الدلالة، ولا يؤثر حذف الواو في ذلك.

وقد جاء لهذا نظائر كثيرة في الحديث، منها قوله: (فأنزل الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي

الْثَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

هكذا هو في روايات الحديثين في الصحيحين، والتلاوة بالواو فيهما، والله أعلم.

ومن هذه النظائر أيضاً: حديث ابن عباس ؓ وفيه: «...فأنزل الله ﷻ: ﴿يَخْلُقُونَ لَهُ

كَمَا يَخْلُقُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ...﴾ [المجادلة: ١٨] الآية» أخرجه أحمد (٤ / ٢٣٢)

والتلاوة (فيخلقون) بإثبات الفاء.

وأما النهي بعد الإيجاب:

- فَهُوَ مُقْتَضٍ لِإِبَاحَةِ التَّرْكِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ»<sup>(١)</sup>.
- وَإِنْ سَلَّمْنَا: فَالنَّهْيُ أَكْثَرُ.



(١) أخرجه هذا اللفظ أحمد (٣٥٢/٤) من حديث ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير رضي الله عنه به مرفوعاً.

قال الترمذي: «والصحيح عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه»، وهو ما أخرجه أحمد (٢٨٨/٤)، وأبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤) عن البراء رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: «توضؤوا منها»، وسئل عن لحوم الغنم؟ فقال: «لا تتوضؤوا منها». صححه أحمد كما في مسائل عبد الله (٥٩)، وإسحاق بن راهويه فيما حكاه الترمذي عنه، وصححه ابن خزيمة (٣١) وحكى الاتفاق على صحته.



## فصل



اقتضاء الأمر  
التكرار

الأمر المطلق: لا يقتضي التكرار، في قول أكثر الفقهاء والمتكلمين، وهو اختيار أبي الخطاب.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال القاضي وبعض الشافعية: يقتضي التكرار؛

القول الثاني

[١] لأن قوله: «صُمْ» ينبغي أن يعم كل زمان، كما أن قوله: «أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» [التوبة: ٦١] يعم كل مُشْرِكٍ؛

أدلة القول الثاني

○ لأن إضافة الأمر إلى جميع الزمان كإضافة لفظ «المشرك» إلى جميع الأشخاص.

[٢] ولأن الأمر بالشيء: نهى عن ضده، وموجب النهي: ترك المنهي أبداً، فليكن موجب الأمر: فعل الصوم أبداً؛  
○ فإن قوله: «صُمْ» معناه: لا تُفْطِرْ، وقوله: «لا تُفْطِرْ» يقتضي التكرار أبداً.

[٣] ولأن الأمر يقتضي العزم والفعل، ثم إنه يقتضي العزم على التكرار، فكذلك الموجب الآخر.

وقيل: إن علق الأمر على شرط: اقتضى التكرار، وإلا فلا يقتضيه؛

القول الثالث

[١] لأن تعليق الحكم بالشرط كتعليقه بالعلة، ثم إن الحكم يتكرر بتكرار علته، فكذلك يتكرر بتكرار شرطه.

أدلة القول الثالث

[٢] ولأنه لا اختصاص له بالشروط الأول دون بقية الشروط.

[٣] ودليل اعتباره: النهي المعلق على شرط.

وقيل: إن كرر لفظ الأمر - كقوله: «صل غدا ركعتين، صل غدا ركعتين» - اقتضى التكرار؛

القول الرابع

[١] طلبا لفائدة الأمر الثاني،

أدلة القول الرابع

[٢] وحملًا له على مقتضاه في الوجوب والندب كالأول.

وحكي هذا القول عن أبي حنيفة وأصحابه.

ولنا:

أدلة القول الأول:

أن الأمر خالٍ عن التعرض لكمية المأمور به؛

الدليل الأول

• إذ ليس في نفس اللفظ تعرض للعدد،

• ولا هو موضوع لأحد الأعداد وضع اللفظ المشترك،

○ لكنه محتمل للإتمام ببيان الكمية،

فهو كقوله: «أقتل»، لا نقول:

• هو مشترك بين زيد وعمرو،

• ولا فيه تعرض لهما،

○ فتفسيره بهما، أو بأحدهما زيادة على كلام ناقص بإتمامه<sup>(١)</sup>

بلفظ دل على تلك الزيادة، لا بمعنى البيان.

فِيحْصُلُ مِنْ هَذَا: أَنَّ ذِمَّتَهُ تَبْرَأُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ؛

- لِأَنَّ وُجُوبَهَا مَعْلُومٌ،
- وَالزِّيَادَةُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا،
- وَلَمْ يَتَعَرَّضِ اللَّفْظُ لَهَا،
- فَصَارَ كَمَا قَبْلَ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّا كُنَّا نَقْطَعُ بَانْتِفَاءِ الْوُجُوبِ، فَقَوْلُهُ: «صُمْ»  
أَزَالَ الْقَطْعَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَبَقِيَ الزَّائِدُ كَمَا كَانَ.

وَيَعْتَضِدُ هَذَا بِالْيَمِينِ، وَالنَّذْرِ، وَالْوَكَالَةِ، وَالْخَبَرِ، بَيَانُهُ:

- لَوْ قَالَ: «وَاللَّهِ لِأَصُومَنَّ»،
- أَوْ: «اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ»،

○ بَرَّ بِصَوْمِ يَوْمٍ.

- وَلَوْ قَالَ لَوْ كَيْلِهِ: «طَلَّقَ زَوْجَتِي» لَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ تَطْلِيقَةٍ.
- وَلَوْ أَمَرَ عَبْدَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ، أَوْ شَرَاءِ مَتَاعٍ، خَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَحْسُنْ لَوْمَتُهُ، وَلَا تَوْبِيخُهُ،
- وَلَوْ قَالَ: «صُمْتُ» أَوْ «سَوْفَ أَصُومُ»: صَدَقَ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ حَسُنَ الْإِسْتِفْسَارُ عَنْهُ؟

قُلْنَا:

- هَذَا يَلِزُ مُكْمَلَهُ، إِنْ كَانَ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ فَلِمَ حَسُنَ الْإِسْتِفْسَارُ؟

الدليل الثاني

اعتراض على القول  
الأول

الجواب عنه

• ثُمَّ يَبْطُلُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ بِحُسْنِ الْإِسْتِفْسَارِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ.

• ثُمَّ إِنَّمَا حُسْنُ الْإِسْتِفْسَارِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وقولهم: إِنَّ «صُمَّ» عَامٌّ فِي الزَّمَانِ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛

• إِذْ لَا يَتَعَرَّضُ لِلزَّمَانِ بَعْمُومٍ وَلَا خُصُوصٍ، لَكِنَّ الزَّمَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ كَالْمَكَانِ، وَلَا يَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَمَاكِنِ بِالْفِعْلِ، كَذَا الزَّمَانُ.

• وَلَيْسَ هَذَا نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، بَلْ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ: «صُمَّ الْأَيَّامَ».

• وَنَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا قَوْلُهُ: «أَقْتُلْ» مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَنْ يُمْكِنُ قَتْلُهُ.

[١] والفرق بين الأمر والنهي:

[أ] أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي: وُجُودَ الْأُمُورِ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيَ يَقْتَضِي: أَلَّا يُوجَدَ مُطْلَقًا،

■ وَالنَّفْيُ الْمَطْلُوقُ يُعْمُّ، وَالْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ لَا يُعْمُّ،

■ فَكُلُّ مَا وُجِدَ مَرَّةً فَقَدْ وُجِدَ مُطْلَقًا، وَمَا انْتَفَى مَرَّةً فَمَا انْتَفَى مُطْلَقًا،

■ وَلِذَلِكَ افْتَرَقَا فِي الْيَمِينِ، وَالنَّذْرِ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالْخَبَرِ.

[ب] وَلِأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي الْإِثْبَاتَ، وَالنَّهْيَ يَقْتَضِي النَّفْيَ، وَالنَّفْيُ فِي النِّكَرَةِ يُعْمُّ، وَالْإِثْبَاتُ الْمَطْلُوقُ لَا يُعْمُّ.

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني:

■ وتحقيقه: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَا تَفْعَلْ» مَرَّةً وَاحِدَةً اقْتَضَى الْعُمُومَ،  
ولو قَالَ: «افْعَلْ» مَرَّةً وَاحِدَةً اقْتَضَى التَّخْصِصَ بِلَا خِلَافٍ.  
[٢] وَقَوْلُهُمْ: «الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ».

○ قُلْنَا: إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَمَّا يَقِفُ الِامْتِثَالُ عَلَى تَرْكِهِ؛ ضَرُورَةُ  
الِامْتِثَالِ، فَكَانَ النَّهْيُ مُقَيَّدًا بِزَمَنِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ.  
وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْأَمَرَ يَقْتَضِي الِاعْتِقَادَ عَلَى الدَّوَامِ».  
قُلْنَا:

مناقشة الدليل  
الثالث للقول الثاني

● يَبْطُلُ بِمَا إِذَا قَالَ: افْعَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً.  
● والفرق بين الفعل والاعتقاد: أَنَّ الِاعْتِقَادَ: مَا وَجَبَ بِهِذَا الْأَمْرُ،  
إِنَّمَا وَجَبَ بِإِخْبَارِهِ أَنَّهُ يَجِبُ اعْتِقَادُ أَوَامِرِهِ، فَمَتَى عَرَفَ الْأَمْرَ،  
ولم يعتقده وجوبًا: كان مُكْذِبًا.  
وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْحُكْمَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْعِلَّةِ، فَكَذَا الشَّرْطُ».  
قُلْنَا: الْعِلَّةُ تَقْتَضِي حُكْمَهَا، فَيُوجَدُ بِوُجُودِهَا، وَالشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي،  
وإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لَزَمَانِ الْحُكْمِ، فَإِذَا وُجِدَ: ثَبَتَ عِنْدَهُ مَا كَانَ يَثْبُتُ بِالْأَمْرِ  
المُطْلَقِ؛ كَالْيَمِينِ، وَالنَّذْرِ، وَسَائِرِ مَا اسْتَشْهَدْنَا بِهِ.  
وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْوَاجِبَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ (١) اللَّفْظِ»: لَا يَصَحُّ؛

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثالث

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الرابع

● فَإِنَّ اللَّفْظَ الثَّانِيَ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى وَاجِبٍ سِوَاهُ.

● وَلِذَلِكَ لَوْ كَرَّرَ الْيَمِينُ،

○ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لِأُصُومَنَّ، وَاللَّهِ لِأُصُومَنَّ» بَرَّ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَاحِدٍ.

○ وَقَدْ نُقِلَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ قَرِيْشًا، وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ

قَرِيْشًا، وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ قَرِيْشًا»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ غَزَاهُمْ غَزْوَةَ الْفَتْحِ.

● وَلَوْ كَرَّرَ لَفْظَ النَّذْرِ: لَكَانَ الْوَاجِبُ بِهِ وَاحِدًا.

وفائدة اللَّفْظِ الثَّانِي: يَحْصُلُ بِالتَّأْكِيدِ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ مِنْ سَائِغِ كَلَامِ الْعَرَبِ.

مناقشة الدليل  
الأول للقول الرابع



(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٦٧٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٩٢٨)، والطبراني

في الكبير (١١٧٤٢)، والبيهقي (٤٧/١٠) من حديث سَمَّاك عن عكرمة عن ابن عباس

به مرفوعاً.

وزُوي عن عكرمة مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق (٣٨٥/٦)، وأبو داود (٣٢٨٥).

ورجَّح إرساله: أبو حاتم كما في العلل لابنه (١٣٢٢)، وعبد الحق في الأحكام

الوسطى (٣٠/٤)، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢٩/٢).

وصححه موصولاً ابن حبان (٤٣٤٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤١/٧).

(٢) قوله: «يُحْصَلُ بِالتَّأْكِيدِ» هكذا في جميع في النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (٦٢٢/٢):

«تَحْصِيلُ التَّأْكِيدِ».





## مسألة



اقتضاء الأمر  
الفورية

الأمر يقتضي فعل المأمور به على الفور، في ظاهر المذهب، وهو قول الحنفية.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال أكثر الشافعية: هو على التراخي؛

القول الثاني

[١] لأن الأمر يقتضي فعل المأمور لا غير،

أدلة القول الثاني

○ أما الزمان: فهو لازم الفعل؛

■ كالمكان والآلة والشخص فيما إذا أمره بالقتل، فلا يدلُّ

على تعيين الزمان، كما لا يدلُّ على تعيين المكان والآلة.

[٢] ولأن الزمان في الأمر إنما حصل ضرورة، والضرورة تندفع بأيِّ

زمانٍ كان فالتعيين تحكُّم.

[٣] ويعتضدُّ هذا بالوعد واليمين:

○ لو قال: «سوف أفعل»، فمتى فعل كان صادقاً،

○ وكذا اليمين.

وقالت الواقفية: هو على الوقف في الفور والتراخي، والتكرار وعدمه.

القول الثالث

وهو بين البطلان؛

مناقشة القول  
الثالث

• فإن المبادر ممثل بإجماع الأمة، مُبالغ في الطاعة، مُستوجب جميل الثناء.

• ولو قيل لرجل: «قُمْ» فَقَامَ فِي الْحَالِ: عُدَّ مُمْتَلًا، وَلَمْ يُعَدَّ مُخْطِئًا  
بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ.

• وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمَسَارِعِينَ، فَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي  
الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٦١].

وَلَنَا أُدْلَةٌ:

أدلة القول الأول:

أحدها: قَوْلُهُ تَعَالَى:

الدليل الأول

• ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]،

• ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]،

○ أَمْرٌ بِالْمَسَارَعَةِ، وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

الثاني: أَنَّ مُقْتَضَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ: الْفَوْرُ،

الدليل الثاني

• فَإِنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «اسْقِنِي»، فَأَخَّرَ: حَسَنَ لَوْمُهُ وَتَوْبِيخُهُ  
وَدَمُّهُ، وَلَوْ اعْتَذَرَ عَنْ تَأْذِيهِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ: «خَالَفَ أَمْرِي  
وَعَصَانِي»، لَكَانَ عَذْرُهُ مَقْبُولًا.

الثالث: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ زَمَانٍ، وَأَوَّلَى الْأَزْمَنِ: عَقِيبَ الْأَمْرِ؛

الدليل الثالث

• لِأَنَّهُ يَكُونُ مُمْتَلًا يَقِينًا، وَسَلَامًا مِنَ الْخَطَرِ قَطْعًا.

• وَلِأَنَّ الْأَمْرَ سَبَبٌ لِلزُّومِ الْفِعْلِ،

○ فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ حَكْمُهُ، كَالْبَيْعِ، وَالطَّلَاقِ، وَسَائِرِ الْإِقَاعَاتِ؛

○ وَلِذَلِكَ يَتَعَقَّبُهُ الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْوُجُوبُ.

الرابع: أن جَوَازَ التَّأخِيرِ غيرَ مُؤَقَّتٍ يُنافي الوُجُوبَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو:

• إِمَّا أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى غَايَةٍ.

• أَوْ إِلَى غيرِ غَايَةٍ.

فَالأَوَّلُ: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الغَايَةَ لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup> أَنْ تَكُونَ مَجْهُولَةً؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَكْلِيفًا لِمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الوُسْعِ،

• وَإِنْ جُعِلَتِ الغَايَةُ: الْوَقْتُ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهِ: فَبَاطِلٌ أَيْضًا؛

○ فَإِنَّ الْمَوْتَ يَأْتِي بَعْتَةً كَثِيرًا،

○ ثُمَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَالَةٍ يَتَيَقَّنُ الْمَوْتَ فِيهَا إِلَّا عِنْدَ عِزِّهِ عَنِ الْعِبَادَاتِ، لَا سِيَّمَا الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةَ، كَالْحَجِّ،

○ سِيَّمَا وَالْإِنْسَانُ طَوِيلُ الْأَمَلِ، يَهْرَمُ وَيَشْبُ أَمَلُهُ.

وَإِنْ قِيلَ: يُؤَخَّرُ إِلَى غيرِ غَايَةٍ: فَبَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ قَسْمَيْنِ:

• إِمَّا أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى غيرِ بَدَلٍ، فَيَلْتَحِقُ بِالنَّوَافِلِ وَالْمُنْدُوبَاتِ.

• أَوْ إِلَى بَدَلٍ، فَلَا يَخْلُو الْبَدَلُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَصِيَّةَ بِهِ، أَوْ الْعِزْمَ عَلَيْهِ.

○ فَالْوَصِيَّةُ لَا تَصْلَحُ بَدَلًا؛

(١) فِي (ع): تَجُوزُ، وَفِي (ب، ز، ل) بَلَا نَقْطَ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ (س).

- لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَدْخُلُهَا <sup>(١)</sup> النَّيَابَةُ.
- وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ التَّأخِيرُ لِلْمُوصِي: جَازَ لِلْمُوصِي أَيْضًا فَيُفْضِي إِلَى سُقُوطِهِ.

○ والعزمُ ليس بِبَدَلٍ؛

- لِأَنَّ الْعَزْمَ يَجِبُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَالْبَدْلُ لَا يَجِبُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْمُبْدَلِ.
- وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْبَدَلِ يَحْذُو وَجُوبَ الْمُبْدَلِ، وَالْمُبْدَلُ لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ، فَكَذَلِكَ الْبَدْلُ.
- وَلِأَنَّ الْبَدْلَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ وَيُجْزئُ عَنْهُ، وَالْعَزْمُ لَيْسَ بِمُسْقِطٍ لِلْفِعْلِ، وَكَيْفَ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ؟
- ثُمَّ لَا يَنْفَعُكُمْ تَسْمِيَتُهُ «بَدَلًا»، مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ وَاجِبًا، فَمَا الَّذِي يُسْقِطُ وَجُوبَ الْفِعْلِ وَيَقُومُ مَقَامَهُ؟
- فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَبْطُلُ بِمَا إِذَا قَالَ: «افْعَلْ أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ، فَقَدْ أَوْجَبْتُهُ عَلَيْكَ» فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاقَضُ.

اعتراض على  
الدليل الرابع

قلنا: بل يَتَنَاقَضُ؛ إِذْ حَقِيقَةُ «الوَاجِبِ»: مَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا جَائِزُ التَّرْكِ مُطْلَقًا.

الجواب عنه

قولهم: «إِنَّ الْأَمَرَ لَا يَتَعَرَّضُ لِلزَّمَانِ»،

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

(١) هكذا في (ع، ب، س)، وفي (ز، ل) بلا نقط، وفي طبعة د. النملة (٢/٦٢٦): تدخلها.

● فهو مُطَالَبَةٌ بالدَّلِيلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

والفرقُ بينَ الزَّمانِ، والمَكانِ، والآلةِ:

- أنَّ عَدَمَ التَّعْيِينِ في الزَّمانِ يُفْضِي إلى فَوَاتِهِ، بخلافِ المَكانِ.
- ولأنَّ المَكانَينِ سواءٌ بالنَّسَبَةِ إلى الفِعْلِ، والزَّمانُ الأوَّلُ أَوْلَى؛ لسلامَتِهِ فيه مِنَ الخَطَرِ، والخروجِ مِنَ العُهدَةِ يَقيِنًا، فافترَقَا.





## فصل



افتقار قضاء  
الواجب لأمر جديد

القول الأول

الواجب المؤقت لا يسقط بفوات وقته، ولا يفترق القضاء إلى أمر جديد، وهو قول بعض الفقهاء.

القول الثاني

وقال الأكثرون: لا يجب القضاء إلا بأمر جديد، اختاره أبو الخطاب؛

دليل القول الثاني

• لأن تخصيص العبادة بوقت الزوال وشهر رمضان؛ كتخصيص الحج بعرفات، والزكاة بالمساكين، والصلاة بالقبلة، والقتل بالكفار،

○ ولا فرق بين الزمان والمكان والشخص؛ إذ جميع ذلك تقييد له بصفة،

○ فالعاري عنها لا يتناول اللفظ، بل يبقى على ما كان قبل الأمر.

دليل القول الأول

ولنا:

• أن الأمر افتضى الوجوب في الذمة، فلا تبرأ<sup>(١)</sup> منه إلا بأداء أو إبراء،

○ كما في حقوق الأدميين،

■ وخروج الوقت ليس بواحد منهما.

(١) في (س): يبرأ، وفي (ع، ب، ل) بلا نقط، والمثبت من (ز).

○ ويصيرُ هذا كما لو اشتغل الحيزُ بجوهرٍ: لا يزولُ الشُّغلُ إلَّا بمُزيلٍ.

والفرقُ بينَ الزَّمانِ والمكانِ:

مناقشة دليل القول  
الثاني

- أنَّ الزَّمنَ الثانيَ تابعٌ للأوَّلِ، فَمَا ثَبَتَ فِيهِ انْسَحَبَ عَلَى جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الَّتِي بَعْدَهُ،
- بخلافِ الْأَمَكِنَةِ وَالْأَشْخَاصِ.





## فصل



اقتضاء الأمر  
الإجزاء

ذهب<sup>(١)</sup> الفقهاء إلى أن الأمر يقتضي الإجزاء بفعل المأمور به، إذا امتثل المأمور بكمال وصفه وشروطه.

القول الأول

وقال بعض المتكلمين: لا يقتضي الإجزاء، ولا يمتنع وجوب القضاء مع حصول الامتثال إلا بدليل؛ بدليل<sup>(٢)</sup>:

أدلة القول الثاني

[١] أنه يؤمر بالمضي في الحج الفاسد، ويجب القضاء،

○ ومن ظن أنه متطهر فإنه مأمور بالصلاة، إذا صلى فهو ممثّل مُطِيع، ويجب القضاء.

[٢] ولأن القضاء إنما يجب بأمر جديد، والأمر بالشيء لا يمنع إيجاب مثله،

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٢/٦٣١) زيادة: بعض، وهو الموافق لما في المستصفى طبعة بولاق (٢/١٢)، وفي (ل) كتبت كلمة: بعض، ثم ضرب عليها، والمثبت هنا من جميع النسخ، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٢/٤٣٢)، والمستصفى (٢/٦٩٠).

(٢) المثبت في طبعة د. النملة (٢/٦٣١): «مع حصول الامتثال بدليل: أنه...»، وفي (س): «مع حصول الامتثال إلا بدليل: أنه...»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في التمهيد لأبي الخطاب (١/٣١٦).



○ يدلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى اقْتِضَاءِ الْمَأْمُورِ وَطَلَبِهِ لَا غَيْرُ،  
■ فَالْإِجْزَاءُ أَمْرٌ زَائِدٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَلَا يَقْتَضِيهِ.

ولنا:

دليل القول الأول

[١] مَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً سَنَّانِ بْنِ سَلَمَةَ الْجُهَنِيَّ أَمَرَتْ أَنْ يُسَالَ<sup>(١)</sup>  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ أُمَّهَا مَاتَتْ وَلَمْ تَحْجَّ، أَفَيُجْزَى عَنْهَا أَنْ تَحْجَّ  
عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّهَا دَيْنٌ فَقَضْتُهُ أَلَمْ يَكُنْ يُجْزَى  
عَنْهَا؟ فَلْتَحْجِجْ عَنْهَا»<sup>(٢)</sup>،

○ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ بِالْقَضَاءِ: كَانَ مُقَرَّرًا عِنْدَهُمْ.  
[٢] وَلَأنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَإِنَّمَا اشْتَغَلَتْ بِالْمَأْمُورِ بِهِ، وَطَرِيقُ  
الخروج عن عَهْدَتِهِ: الْإِتْيَانُ بِهِ،  
○ فَإِذَا أَتَى بِهِ يَجِبُ أَنْ تَعُودَ ذِمَّتُهُ بَرِيئَةً كَمَا كَانَتْ؛  
■ كَدُّيُونِ الْأَدَمِيِّينَ.

[٣] وَفِي الْمَحَقَّقَاتِ: إِذَا اشْتَغَلَ الْحَيُّ بِجَوْهَرٍ فَبَرَفِعِهِ يَزُولُ الشُّغْلُ.  
[٤] وَلَأنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ بِالْأَمْتَالِ عَنْ<sup>(٣)</sup> الْعَهْدَةِ لِلزِّمَّةِ الْأَمْتَالُ أَبَدًا،

(١) فِي (ب، ل): تَسَالُ، وَفِي (ز) بَلَا نَقَطَ، وَفِي (ع): سَأَلَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (س).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/١)، وَالنَّسَائِيُّ (١١٦/٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ، وَرَوَايَةُ

أَحْمَدُ: امْرَأَةُ سَنَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ. وَرَوَايَةُ النَّسَائِيِّ: امْرَأَةُ سَنَّانِ بْنِ سَلَمَةَ.

صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٠٣٤)، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٥٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ

أَيْضًا، وَفِيهِ أَنَّ السَّائِلَةَ امْرَأَةً مِنْ جَهِينَةَ بَنِي نَحْوِهِ.

(٣) فِي (ز): مِنْ.

○ فَإِذَا قَالَ لَهُ: «صُمْ يَوْمًا» فَصَامَهُ، فالأمر مُتَوَجَّهٌ إِلَيْهِ بِصَوْمِ يَوْمٍ  
كَمَا كَانَ، فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَبَدًا،

■ وهذا خِلافُ الإِجْمَاعِ.

قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ»،

● مَمْنُوعٌ.

● وَإِنْ سَلَّمَ: فَإِنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يُسَمَّى قَضَاءً إِذَا كَانَ فِيهِ تَدَارُكٌ لِفَائِتٍ  
مِنْ أَصْلِ الْعِبَادَةِ أَوْ وَصْفِهَا،

○ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: اسْتَحَالَ تَسْمِيَتُهُ قَضَاءً.

والحجُّ الفاسدُ، والصَّلَاةُ بلا طهارةٍ،

● أَمْرٌ بِهَا مَعَ الْخَلَلِ؛ ضَرُورَةٌ حَالِهِ وَنَسْيَانُهُ، فَعَقِلَ الْأَمْرُ بِتَدَارُكِ  
الْخَلَلِ،

○ أَمَّا إِذَا أَتَى بِهَا مَعَ الْكَمَالِ فَلَا<sup>(١)</sup> خَلَلٍ؛ فَلَا يُعَقَلُ إِجْبَابُ الْقَضَاءِ.

● وَالْمُفْسَدُ لِحَجِّهِ لَا يَقْضِي الْفَاسِدَ،

○ إِنَّمَا هُوَ مَأْمُورٌ بِحَجٍّ خَالٍ عَنِ الْفَسَادِ، وَقَدْ أَفْسَدَ عَلَى نَفْسِهِ،

فَيَبْقَى فِي عَهْدَةِ الْأَمْرِ،

■ وَيُؤْمَرُ بِالْمُضِيِّ فِي الْفَاسِدِ؛ ضَرُورَةُ الْخُرُوجِ عَنِ الْإِحْرَامِ.

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

وقولهم: «لا يقتصي الأمر إلا الامتثال»،  
• هو محل النزاع فلا يقبل، والله أعلم.

تتم مناقشة  
الدليل الثاني  
للقول الثاني



الأمر بالأمر  
بالشيء

### مسألة<sup>(١)</sup>

الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً به، ما لم يدل عليه دليل.

مثاله

- مثاله: قوله ﷺ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ»<sup>(٢)</sup> ليس بخطابٍ من الشارع للصبي، ولا إيجاباً عليه، مع أن الأمر واجبٌ على الولي.
  - لكن إذا كان المأمور بالأمر النبي ﷺ: كان واجباً بأمر النبي ﷺ؛
  - لقيام الدليل على وجوب طاعة النبي ﷺ وتحريم مخالفته.
  - أمّا إذا كان المأمور بالأمر غيره: فلا يبعد أن يجب عليه الأمر؛
- لحكمة فيه، مختصة به.

ولهذا لا يمتنع:

أثر كون الأمر  
بالشيء ليس أمراً  
به

(١) هذه المسألة كاملة ليست في (ع، ب، ز، س)، ولم يذكرها البعلي في تلخيص الروضة

(٢/٤٣٣، ٤٣٤)، ولا الطوفي في مختصره كما نبّه عليه المحقق (ص ١٥٨).

وهي موجودة في (ل)، وعلّق عليها الناسخ بقوله: «هذه المسألة مضروب عليها في نسخة الأصل».

(٢) أخرجه أحمد (٢/١٨٠)، وأبو داود (٤٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

حسنه النووي في خلاصة الأحكام (١/٢٥٢).

وله شاهد من حديث معبد الجهنني بنحوه؛ أخرجه أبو داود (٤٩٤)، والترمذي (٤٠٧)

وصححه، وكذا ابن خزيمة (١٠٠٢)، والحاكم (١/٢٠١)، وقال: «على شرط

الشيخين».

- أَنْ يُقَالَ لِلْوَلِيِّ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّ لِفِطْلِهِ عَلَى طِفْلِ آخَرَ شَيْئًا: «عَلَيْكَ الْمُطَالَبَةُ بِحَقِّهِ».
- وَيُقَالَ لِلْوَلِيِّ الطِّفْلِ الْآخَرِ: «إِذَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ عَلَى طِفْلِكَ شَيْئًا يَجِبُ عَلَيْكَ الْمُمَانَعَةُ، وَلَيْسَ لَكَ التَّسْلِيمُ».



## فصل

الأمر لجماعة يقتضي وجوبه على كل واحد منهم، ولا يسقط  
الواجب عنهم بفعل واحد منهم،  
• إلا أن يدل عليه دليل،  
• أو يرد الخطاب بلفظ لا يعم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فيكون  
فرض كفاية.

المكلف بفرض  
الكفاية  
القول الأول  
(اختيار المؤلف)

فإن قيل: ما حقيقة فرض الكفاية؟  
• أهو واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض؟  
• أم على واحد غير معين؟  
○ كالواجب المخير؟

القول الثاني

• أم واجب على من حضر دون من غاب؟  
○ كحاضر الجنازة -مثلاً-؟

القول الثالث

قلنا: بل واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض،  
• بحيث لو فعله الجميع: نال الكل ثواب الفرض،  
• ولو امتنعوا: عم الإثم الجميع، ويقاثلهم الإمام على تركه.  
وسقوط الفرض بدون الأداء ممكن:

جواب عن اعتراض  
مقدر على القول  
الأول

• إِمَّا بِالنَّسْخِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ.

أَمَّا الْإِجَابُ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ: فَمُحَالٌ؛

• لِأَنَّ الْمَكْلَفَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُكْلَفٌ، وَإِذَا أُبْهِمَ الْوُجُوبُ لَمْ يَعْلَمْ،

○ بِخِلَافِ إِجَابِ خَصْلَةٍ مِنْ خَصْلَتَيْنِ؛ فَإِنَّ التَّخْيِيرَ فِيهِمَا لَا يُوجِبُ تَعَذُّرَ الْاِمْتِثَالِ.

مناقشة القول  
الثاني





## فصل



أقسام الأمر باعتبار  
المخاطب به:

١. الأمر المخاطب به  
النبي ﷺ

إذا أمر الله تعالى نبيه ﷺ بلفظ ليس فيه تخصيص؛  
• كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْمَزْمَلُ ۖ فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾  
[المزمل: ١، ٢]،

• أو أَثَبَّتَ فِي حَقِّهِ حُكْمًا:  
○ فَإِنَّ أُمَّتَهُ يَشَارِكُونَهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ  
به دليل.

وكذلك إذا تَوَجَّهَ الْحُكْمُ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،

دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ؛

• نَحْوَ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ»<sup>(١)</sup>.

هذا قول القاضي، وبعض المالكية، وبعض الشافعية.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَصُّ

الْحُكْمُ مِنْ<sup>(٢)</sup> تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ؛

٢. الأمر المخاطب به  
الصحابي

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣٠)، والنسائي (٤/ ١٢٩) من حديث أبي قلابة عن أبي هريرة

رضي الله عنه، وأبو قلابة لم يسمع من أبي هريرة.

(٢) المثبت في طبعة د. النملة (٢/ ٦٣٨): بمن، وعزاها إلى (ل)، والمثبت هنا من جميع

النسخ.



أدلة القول الثاني

[١] لَأَنَّ السَّيِّدَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ لَوْ أَمَرَ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِهِ بِأَمْرٍ: لاختصَّ به دون بقية عبيده.

[٢] وَلَوْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِبَادَةٍ، لَمْ يَتَنَاوَلَ بِمُطْلَقِهِ عِبَادَةَ أُخْرَى.

[٣] وَلَأَنَّ لَفْظَ الْعُمُومِ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْخُصُوصِ بِمُطْلَقِهِ، فَكَذَلِكَ الْخُصُوصُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ.

ولنا:

دليل القول الأول:

أ- دليل دخول الصحابة في خطاب النبي ﷺ

[١] قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]،

○ فعَلَّ إِبَاحَتَهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ بِنَفْيِ الْحَرَجِ عَنْ أُمَّتِهِ،

■ وَلَوْ اخْتَصَّ بِهِ الْحُكْمُ لَمَا كَانَ عِلَّةً لَذَلِكَ.

[٢] وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]،

○ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ لَهُ مُخْتَصًّا بِهِ لَمَا احتِجَّ إِلَى تَخْصِيصِهِ بِلَفْظِ التَّخْصِيصِ.

[٣] وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ»، فَقَالَ: لَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٦٧)، ومسلم (١١١٠) من حديث عائشة ؓ.

○ ورُوي عنه في القُبْلَةِ لِلصَّائِمِ مِثْلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، رواهما مسلمٌ،  
فالحُجَّةُ فيه من وجهين:

■ أَحَدُهُما: أَنَّهُ أَجَابَهُمْ بِفِعْلِهِ، وَلَوْ اخْتَصَّ الْحُكْمُ بِهِ، لَمْ يَكُنْ  
جَوَابًا لَهُمْ.

■ الثَّانِي: أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مُرَاجَعَتَهُمْ لَهُ بِاخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ؛  
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ.

[٤] وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَى أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا  
يَخْتَلِفُونَ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛

○ كَرَجوعِهِمْ إِلَى فِعْلِهِ فِي الْغُسْلِ مِنَ التِّقَاءِ الْخِتَائَيْنِ مِنْ غَيْرِ  
إِنْزَالٍ<sup>(٢)</sup>،

○ وَإِيجَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ<sup>(٣)</sup>،

○ وَصَحَّةِ الصَّوْمِ مِمَّنْ أَصْبَحَ جُنُبًا<sup>(٤)</sup>،

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٣٠)، وَمُسْلِمٌ (١١٠٨) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَأَلَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجهُ (ص ١٩٥).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١١٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه.  
وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ»، وَأَعْلَلَهُ بِعَدَمِ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ مُعَاذٍ،  
وَبَأَنَّهُ رُويَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مُرْسَلًا.

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجهُ (ص ١٦٨).

○ وَعَدَمُ ثُبُوتِ حُكْمِ الإِحْرَامِ فِي حَقِّ مَنْ بَعَثَ هَدْيَهُ وَأَقَامَ فِي أَهْلِهِ<sup>(١)</sup>،

■ حَتَّىٰ عَدُّوا ذَلِكَ نَاسِخًا لِمَا قَبْلَهُ، وَمُعَارِضًا لِمَا خَالَفَهُ مِنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

[٥] وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهٖ ﷺ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، وَدَخَلَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ أُمَّتُهُ، حَتَّىٰ نَسَخَهُ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿عَلِمَ أَنَّ لَن تَحْضُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ٢٠].

[٦] وَلَمَّا عَاتَبَهُ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، قَالَ عَقِيبَهُ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُم مَحَلَّةَ أَيْمَنِكُمْ﴾ [التحریم: ٢].

[٧] وَابْتَدَأَ الْخَطَابُ بِمَنَادَاتِهِ وَحَدِّهِ، ثُمَّ تَمَّمَهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ﴾ [الطلاق: ١]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ خِطَابِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ.

[٨] وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَسْهُو لَأَسُنَّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٨٥/٦)، والبخاري (١٦٩٦)، ومسلم (١٣٢١) من حديث عائشة ؓ.

(٢) في (ع): فدخل.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢٦٤) بلاغا.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٥٧٨/٤): «أما هذا الحديث بهذا اللفظ فلا أعلمه يُروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه مسندا ولا مقطوعا من غير هذا الوجه والله أعلم، وهو أحد الأحاديث الأربعة في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة، ومعناه صحيح في الأصول».

ب- دليل دخول  
النبي في خطاب  
الصحابي

[١] إذا<sup>(١)</sup> ثَبَتَ أَنَّ أُمَّتَهُ يَشَارِكُونَهُ فِي حُكْمِهِ: لَزِمَ مَشَارَكَتُهُ لَهُمْ فِي أَحْكَامِهِمْ؛ لَوْجُودِ التَّلَازُمِ ظَاهِرًا؛ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ فِي أَحَدِ الْمُتَلَازِمِينَ<sup>(٢)</sup> ثَبَتَ فِي الْآخَرِ؛

○ فَإِنَّهُ لَوْ ثَبَتَ فِي حَقِّهِمْ حُكْمٌ انْفَرَدُوا بِهِ دُونَهُ لَثَبَتَ نَقِيضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي حَقِّهِ دُونَهُمْ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلِيلَ عَلَى خِلَافِهِ.

[٢] وَلِذَلِكَ قَالَتْ حَفْصَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ مِنْ عَمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ، هَدْيِي، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»<sup>(٣)</sup>،

○ فَلَوْلَا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ: مَا اسْتَدَعَوْا مِنْهُ مُوَافَقَتَهُمْ، وَلَا أَقَرَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَبَيَّنَ لَهُمْ عَذْرَهُ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثَبَتَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ:

ج- دليل دخول  
عموم الصحابة  
في الخطاب الموجه  
لأحدهم

[١] قَوْلُهُ ﷺ: «خَطَابِي لِلوَاحِدِ خَطَابِي لِلْجَمَاعَةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي طَبْعَةِ د. النَّمْلَةِ (٢/ ٦٤١): «فَإِذَا»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ.

(٢) فِي (ع، ز): الْإِلَازِمِينَ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٨٤)، وَالبُخَارِيُّ (١٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ (١٢٢٩).

(٤) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَحْفَةِ الطَّالِبِ (١٨٠): «لَمْ أَرْ هَذَا الْحَدِيثَ قَطُّ مُسْنَدًا، وَسَأَلْتُ عَنْهُ شَيْخَنَا جَمَالَ الدِّينِ أَبَا الْحِجَّاجِ وَالدَّهْبِيَّ مَرَارًا فَلَمْ يَعْرِفَاهُ بِالْكَلْبَةِ»، وَكَذَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَذْكِرَةِ الْمُحْتَاجِ (٢٤).

لَكِنْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٦/ ٣٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ١٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ (١٥٩٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٥٥٣) مِنْ حَدِيثِ أُمِّيمَةَ بِنْتِ رَقِيقَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ: «مَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا كَقَوْلِي لِمِئَةِ امْرَأَةٍ».

[٢] ولأنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ كانتْ تَرْجِعُ في أَحكامِهَا إلى قُضَايَا النَّبِيِّ ﷺ

في الأعيان؛

○ كَرُّجُوْعِهِمْ في حَدِّ الزَّانِي إلى قِصَّةِ مَاعِزٍ<sup>(١)</sup>،

○ وفي دِيَةِ الْجَنِينِ إلى حَدِيثِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٢)</sup>،

○ وفي المَفْوَضَةِ إلى قِصَّةِ بَرَّوْعِ بِنْتِ وَاشِقٍ<sup>(٣)</sup>،

○ وفي السُّكْنَى والنَّفَقَةِ إلى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ<sup>(٤)</sup>، وفُرَيْعَةَ

بنت مالك<sup>(٥)</sup>،

(١) أخرجه أحمد (٢٤٥/١)، والبخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٣) من حديث ابن عباس ؓ.

(٢) أخرجه الخمسة إلا الترمذي من حديث ابن عباس ؓ، وصححه البخاري، وتقدم تخريجه (ص ١٩٣).

(٣) أخرجه أحمد (٤٤٧/١)، وأبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، وابن ماجه (١٨٩١)، والنسائي (١٢١/٦) من طرق عن ابن مسعود ؓ: أنه قضى في امرأة توفي عنها زوجها، ولم يسم لها صداقاً ولم يدخل بها، فقال: «لها مثل صداق نساؤها ولها الميراث وعليها العدة»، فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ قضى في برّوع ابنة واشق بمثل ما قضى.

صححه الترمذي، وابن حبان (٤٠٩٨)، والحاكم (١٨٠/٢)، والبيهقي (٢٤٥/٧).

(٤) أخرجه أحمد ومسلم من حديث فاطمة بنت قيس، وتقدم تخريجه (ص ١٦٠).

(٥) أخرجه الخمسة من حديث الفريعة بنت مالك بن سنان الخدرية ؓ، في اعتداد المرأة المتوفى عنها زوجها في بيته، وتقدم تخريجه (ص ١٩٤).

○ وإلى حديث صفية<sup>(١)</sup>، والأنصارية في سقوط طواف الوداع عن الحائض<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك.

[١] ولأنه لو اُختَصَّ به لما اُحتِيجَ إلى التَّخصيصِ بقوله لأبي بُرْدَةَ في التَّضَحِّيَةِ بِالْجَدْعِ مِنَ الْمَعَزِ: «تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»<sup>(٣)</sup>.

[٢] دليل آخر: أَنَّ قَوْلَ الرَّاوي: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» أو «أَمَرَ»، أو «قَضَى» يَعْمُّ،

○ ولو اُختَصَّ الْحَكْمُ مَنْ شُوفَهُ بِهِ لَمْ يَكُنْ عَامًّا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي سَمِعَ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ أو أَمْرَهُ لَوَاحِدٍ فَلَا يَكُونُ عَامًّا.

[٣] ولأنَّ الْخَطَابَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا شُوفَهُ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَعْصَارِ.




---

(١) أخرجه أحمد (٨٢/٦)، والبخاري (١٥٦١، ١٧٣٣)، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة في قصة صفية بنت حيي لما حاضت بعدما أفاضت، فأمرها النبي ﷺ أن تنفر.

(٢) أخرجه أحمد ومسلم من حديث ابن عباس ﷺ، وتقدم تخريجه (ص ١٩٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٨١/٤ - ٢٨٢)، والبخاري (٩٥١، ٥٥٤٥)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب ﷺ.



## فصل



تناول الأمر  
للمعدومين

الأمرُ يَتَعَلَّقُ بالمعدومِ، وأوامرُ الشرعِ قد تناوَلَتِ المعدومينَ إلى قيامِ  
السَّاعَةِ؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• بشرطِ وجودِهِم على صِفَةٍ من يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ.

خلافًا للمعتزلة وجماعةٍ من الحنفيَّة، قالوا: لا يَتَعَلَّقُ الأمرُ بِهِ؛

القول الثاني

[١] لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ خُطَابُهُ، فَيَسْتَحِيلُ تَكْلِيفُهُ.

أدلة القول الثاني

[٢] وَلِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ فَعْلٌ وَلَا تَرْكٌ، فَلَمْ يَصَحَّ أَمْرُهُ؛ كَالْعَاجِزِ بِالصَّبَا  
وَالْجُنُونِ.

[٣] وَلِأَنَّ المعدومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَأَمْرُهُ هَذَيَانٌ.

[٤] وَكَمَا أَنَّ مَنْ شَرَطَ الْقُدْرَةَ: وجودَ المقدورِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ  
شَرَطَ الأَمْرَ: وجودَ المأمورِ.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] اتَّفَاقُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم وَالتَّابِعِينَ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الظُّوَاهِرِ  
الْمَتَضَمِّنَةِ أَوَامِرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَأَوَامِرِ نَبِيِّهِ ﷺ عَلَى مَنْ لَمْ يُوجَدْ  
فِي عَصَرِهِمْ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ أَحَدٌ.

[٢] وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ وَصِفَةُ مِنْ صِفَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ  
أَمْرًا نَاهِيًا.

[٣] وقال الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وهذا أمرٌ باتباع النبي ﷺ، ولا خلاف أننا مأمورون باتباعه ولم نكن موجودين. قولهم: «إن خطاب المَعْدُومِينَ مُحَالٌ».

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

قلنا: إنما يستحيل خطابه بإيجاد الفعل حال عديمه، أمّا أمره بشرط الوجود: فغير مستحيل، بل يفعل<sup>(١)</sup> عند وجوده ما أمر به مُتَقَدِّمًا، • كما نقول<sup>(٢)</sup>: الوالد يُوجب على أولاده، ويُلزِمُهُم التَّصَدُّقَ عنه إذا عَقَلُوا وبلغوا، فيكون الإلزام حاصلاً بشرط الوجود، • ولو قال لِعَبْدِهِ: «صُمْ غَدًا»، فهو أمرٌ في الحال بِصَوْمِ الغدِ، لا أنّه أمرٌ في الغدِ.

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

وأما العاجز: فإنه يصحُّ أمره بشرط القدرة، فهو كَمَسْأَلَتِنَا بغير فرق. فإن قيل: هذا مُخَالِفٌ لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ: عَنْ الصَّبِيِّ...»<sup>(٣)</sup>.

اعتراض على  
المناقشة

(١) قوله: «بل يفعل» مكانها في (ع): «بل يعقل»، وفي (ل): «بأن يفعل».

(٢) في (ع، س): يقول، وفي (ز): تقول.

(٣) أخرجه أحمد (١٠٠/٦)، وأبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١)، والنسائي

(١٥٦/٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال البخاري كما في العلل الكبير للترمذي (٤٠٤): «أرجو أن يكون محفوظاً»، وحسنه النسائي كما في فتح الباري لابن رجب (٢٩٤/٥)، وصححه ابن المنذر في الأوسط (١٦/٤ و ٤٥٠)، وابن حبان (١٤٢)، والحاكم (٥٩/٢)، وقال: «على شرط مسلم».



قلنا: المرادُ بِهِ: رفعُ المائِثِ والإيجابِ المُضِرِّ؛ بدليلِ أَنَّهُ قَرَنَ بِهِ النَّائِمَ.  
ولا نُسَلِّمُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ القُدْرَةِ: وجودَ المقدورِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ  
قَبْلَ أَنْ يُوجِدَ مَقْدُورًا.

الجواب عنه

مناقشة الدليل  
الرابع للقول الثاني





## فصل



حكم الأمر بالمحال

ويجوز الأمر من الله سبحانه بما في معلومه أن المكلف لا يتمكّن من فعله.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وعند المعتزلة: لا يجوز ذلك،

القول الثاني

- إلا أن يكون تعلقه<sup>(١)</sup> بشرط تحقيقه مجهولاً عند الأمر،
- أما إذا كان معلوماً أنه لا يتحقق الشرط، فلا يصح الأمر به؛

[١] لأن الأمر طلب،

أدلة القول الثاني

- فكيف يطلب الحكيم ما يعلم امتناعه؟
- وكيف يقول السيد لعبده: خطئني إن صعدت السماء؟
- وبهذا<sup>(٢)</sup> يفارق أمر الجاهل؛ فإن من لا يعرف عجز غيره عن القيام يتصور أن يطلبه منه،
- أمّا إذا علم امتناعه: فلا يكون طالباً، وإذا لم يكن طالباً: لم يكن أمراً.

[٢] ولأن إثبات الأمر بشرط يفضي إلى أن يكون وجود الشيء

مشروطاً بما يوجد بعده، والشرط ينبغي أن يقارن أو يتقدم، أمّا

(١) قوله: «إلا أن يكون تعلقه» مكانها في (ع، ب): «إلا أن يعلقه»، والمثبت من (ز، ل).

(٢) في (ع): وهذا.

أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَشْرُوطِ فَمُحَالٌ.

وهذه المسألة تنبني على «النسخ قبل التمكن»، وأن فيه فائدة على ما مضى<sup>(١)</sup>.

أصل المسألة

ولنا:

أدلة القول الأول

[أ] الإجماع على أن الصبي إذا بلغ

الدليل الأول

○ يجب عليه أن يعلم ويعتقد أنه مأمورٌ بشرائع الإسلام، منهي عن الزنا والسرقه،

○ ويثاب على العزم على امتثال المأمورات، وترك المنهيات،  
○ ويكون متقرباً بذلك وإن لم يحضر وقت عبادة، ولا تمكن<sup>(٢)</sup> من زنا ولا سرقه،

■ وعلمه بأن الله تعالى عالمٌ بعاقبة الأمر: لا ينفي عنه ذلك.

[ب] وإن احتمل أن لا يكون مأموراً منهيّاً؛ لعدم مساعدة التمكن: يجب أن يشك في كونه مأموراً منهيّاً، وفي كونه متقرباً؛

○ إذ لا خلاف في أن العزم على امتثال ما ليس بمأمور، وترك ما ليس بمنهي ليس بقرية، وهذا لا يتيقن أنه مأمور ولا متقرب،  
■ وهذا خلاف الإجماع.

(١) أي عند قوله: «لا متحانه بالعزم، والاشتغال بالاستعداد المانع له من أنواع اللهو والفساد...» (ص ١٤١).

(٢) في (ب، س): يُمكن.

الدليل الثاني

دليل ثانٍ: الإجماعُ على أنَّ صلاةَ الفرض لا تصحُّ إلا بنيةِ الفرضيةِ، ولا تُقبلُ نيةُ الفرضيةِ إلا بعدَ معرفةِ الفرضيةِ،

- والعبدُ ينوي في أوَّلِ الوقتِ فرضَ الظُّهرِ، وربَّما ماتَ في أثنائِها، فتبيَّن<sup>(١)</sup> عندهم أنَّها لم تكن فرضًا، فليكنْ شاكًّا في الفرضيةِ،  
○ فتمتنعُ النيةُ؛ لأنَّها لا تتوجَّهُ إلا إلى معلومٍ.

اعتراض

فإن قيل: فإذا ماتَ في أثنائِها كيفَ يقال: إنَّ الأربعَ كانتَ فريضةً على الميتِ؟

الجواب عنه

قُلْنَا: هُوَ قاطِعٌ بأنَّها فرضٌ عليه، لكن بشرطِ البقاءِ، والأمرُ بشرطِ أمرٍ في الحالِ، وليسَ بمُعَلَّقٍ، من عَزَمَ عليه يثابُ ثوابُ العزمِ على الواجباتِ؛  
• فإنَّ قولَ السَّيِّدِ لعبده: «صُمْ غَدًا» أمرٌ في الحالِ بصومِ الغدِ، لا أنَّه أمرٌ في الغدِ.

• ولو قالَ: «فَرَضْتُ عَلَيْكَ بشرطِ بَقَائِكَ»: فَهُوَ فَارِضٌ في الحالِ، لكن بشرطِ.

• ولو قالَ لو كيلِه: «بِعْ دَارِي فِي رَأْسِ الشَّهْرِ»: كَانَ وَكِيلًا في الحالِ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: وَكَلَهُ، وَيَصِحُّ عَزْلُهُ، وَإِذَا قَالَ: وَكَلَنِي، وَعَزَلَنِي: كَانَ صَادِقًا، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ رَأْسِ الشَّهْرِ لَمْ يَتَبَيَّنْ كَذِبُهُ،

○ بخلافِ ما إِذَا قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتَ وَكِيلِي»، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ وَكِيلًا في الحالِ.

(١) في (ع، س): فتبين.

الدليل الثالث

الثالث: الإجماع على لزوم الشروع في صوم رمضان، فإن كان الموت يتبين به عدم الأمر، والموت مجوز، فيصير مشكوكاً فيه، فكيف تلزمه العبادة بالشك.

اعتراض على  
الدليل الثالث

قالوا: لأن الظاهر بقاءه، والحاصل يستصحب، والاستصحاب أصل تنبني عليه الأمور،

• كما أن من أقبل عليه سبع لا يقبض الهرب، وإن كان من المحتمل موت السبع دونه، ولو فتح هذا الباب لم يتصور امتثال أمر.  
قلنا:

الجواب عنه

• هذا يلزمكم، ومذهبكم يفضي إليه، وما أفضى إلى المحال محال.

• وأما الهرب فحزم، وأخذ بالأسوأ من الأحوال، ويكفي فيه الاحتمال البعيد والشك، فإن من شك في سبع في الطريق أو لص حسن منه الاحتراز منه.

• وأما الوجوب: فلا يثبت بالشك والاحتمال، بل ينبغي أن من أعرض عن الصوم لم يكن عاصياً؛ لأنه أخذ بالاحتمال الآخر. وقولهم: «الأمر طلب، وطلب المستحيل من الحكيم محال».

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

قلنا:

• الأمر إنما هو قول الأعلى لمن دونه: «افعل» مع تجردها عن القرائن، وهذا متصور مع علمه بالاستحالة.

• وَعَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ طَلَبٌ، فَلَيْسَ الطَّلَبُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
كَالطَّلَبِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ؛

○ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْعَاءُ فِعْلِهِ لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ، وَهَذَا يَحْصُلُ مَعَ  
الاسْتِحَالَةِ؛ لَكِي يَكُونَ تَوَاطُؤَةً لِلنَّفْسِ عَلَى عَزْمِ الْإِمْتِثَالِ أَوْ  
التَّرْكِ؛ لُطْفًا بِهِ فِي الْإِسْتِعْدَادِ وَالْإِنْحِرَافِ عَنِ الْفَسَادِ،  
■ وَهَذَا مُتَصَوِّرٌ.

• وَيَتَصَوَّرُ مِنَ السَّيِّدِ أَيْضًا أَنْ يَسْتَصْلِحَ عَبْدُهُ بِأَوَامِرٍ يُنْجِزُهَا عَلَيْهِ،  
مَعَ عَزْمِهِ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ قَبْلَ الْإِمْتِثَالِ؛  
○ امْتِحَانًا لِلْعَبْدِ وَاسْتِصْلَاحًا لَهُ.

• وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا فِي عِتْقِ عَبْدِهِ غَدًا، مَعَ عَزْمِهِ عَلَى عِتْقِ الْعَبْدِ: صَحَّ،  
○ وَيَتَحَقَّقُ فِيهَا الْمَقْصُودُ مِنْ: اسْتِمَالَةِ الْوَكِيلِ وَامْتِحَانِهِ فِي إِظْهَارِ  
الِاسْتِبْشَارِ بِأَوَامِرِهِ، وَالْكَرَاهِيَةِ لَهُ،  
■ وَكُلُّ ذَلِكَ مَعْقُولُ الْفَائِدَةِ، فَكَذَا هَهُنَا.

وقولهم: «يُفْضِي إِلَى تَقَدُّمِ الْمَشْرُوطِ عَلَى الشَّرْطِ».

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

قلنا: ليس هذا شرطًا لذات الأمر، بل الأمر موجودٌ: وَجَدَ الشَّرْطُ  
أَمْ<sup>(١)</sup> لَمْ يُوجَدْ،

• وإنَّما<sup>(١)</sup> هو شرطٌ لوجوبِ التَّنْفِيذِ، فَلَا يُقْضَى إِلَى مَا ذَكَرُوهُ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ.



---

(١) في (ب، ز، س): فإنَّما، والمثبت من (ع، ل).



## فصل



النهي وأحكامه

اعلم أن ما ذكرناه من الأوامر تتضح به أحكام النواهي؛ إذ لكل مسألة من الأوامر وزان من النواهي على العكس، فلا حاجة إلى التكرار إلا في اليسير، من ذلك:

أن النهي عن الأسباب المفيدة للأحكام، يقتضي فساده.

اقتضاء النهي الفساد

القول الأول (اختيار المؤلف)

القول الثاني

وقال قوم: النهي عن الشيء لعينه يقتضي الفساد، والنهي عنه لغيره لا يقتضيه؛

دليل القول الثاني

● لأن الشيء قد تكون<sup>(١)</sup> له جهتان هو مقصود من إحداهما، مكروه من الأخرى على ما مضى<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: النهي عن العبادات يقتضي فساده، وفي المعاملات لا يقتضيه؛

القول الثالث

أدلة القول الثالث

[١] لأن العبادة طاعة، والطاعة موافقة الأمر، والنهي والأمر يتضادان،

(١) في (ب، س): يكون، وفي (ع، ل) بلا نقط.

(٢) أي عند قوله لما تكلم عن الصلاة في الدار المغصوبة: «لأن هذا الفعل الواحد له وجهان متغايران، هو مطلوب من أحدهما، مكروه من الآخر، فليس ذلك محالاً...» (ص ٧٩).



○ فلا يكون المنهي مأمورًا، فلا يكون طاعةً ولا عِبادَةً.

[٢] ولأنَّ النهي يقتضي التحريم، وكون الشيء قُرْبَةً مُحَرَّمًا: مُحَالٌ.

وحكي عن طائفةٍ منهم أبو حنيفة: أنَّ النهي يقتضي الصَّحَّةَ؛

لأنَّ النهي يدلُّ على التَّصَوُّرِ؛

القول الرابع

دليل القول الرابع

[١] لكونه يُرادُّ للاِمتِناعِ، والممتنع في نفسه المستحيل في ذاته لا

يمكنُ الامتناعُ منه، فَلَا يَتَوَجَّهُ إليه النهي؛

○ كَنَهْيِ الزَّمَنِ عَنِ الْقِيَامِ، والأَعْمَى عَنِ النَّظَرِ.

[٢] وكَمَا أَنَّ الأَمْرَ يستدعي مأمورًا يمكنُ امْتِثَالُهُ: فالنَّهْيُ يستدعي

منهياً يمكنُ ارتكابه.

○ إِذَا ثَبَتَ تَصَوُّرُهُ؛ فَلَفْظَاتُ الشَّرْعِ تُحْمَلُ عَلَى الْمَشْرُوعِ دُونَ

اللَّغْوِ،

■ فَإِذَا نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، دَلَّ عَلَى تَصَوُّرِهِ شَرْعًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ وَعَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا يَقْتَضِي فُسَادًا وَلَا صِحَّةً؛

القول الخامس

● لِأَنَّ النَّهْيَ مِنْ خُطَابِ التَّكْلِيفِ، وَالصَّحَّةُ وَالْفُسَادُ مِنْ خُطَابِ

الْإِخْبَارِ،

دليل القول  
الخامس

○ فَلَا يَنَافِي أَنْ يَقُولَ: نَهَيْتُكَ عَنْ هَذَا، إِذَا فَعَلْتَهُ رَتَّبْتَ عَلَيْهِ حُكْمَهُ،

○ وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ، فَقَالَ لِلْأَبِ: «لَا تَسْتَوْلِدْ جَارِيَةَ الْابْنِ فَإِنْ فَعَلْتَهُ

مَلَكَتِ الْجَارِيَّةُ»، وَ«لَا تُطَلِّقِ الْمَرْأَةَ وَهِيَ حَائِضٌ فَإِنْ فَعَلْتَ

وَقَعَ الطَّلَاقُ»، وَ«لَا تَغْسِلِ الثَّوبَ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ فَإِنْ فَعَلْتَ

طَهَرَ الثَّوبُ»، لم يكنْ هَذَا مُتَنَاقِضًا؛

■ فَإِذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ، وَلَا عُرِفَ لَهُ فِي اللُّغَةِ.

وَلَنَا أُدْلَى:

أدلة القول الأول

أَحَدُهَا: مَا رَوَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ

الدليل الأول

عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>،

• أَي: مَرْدُودٌ، وَمَا كَانَ مَرْدُودًا عَلَى فَاعِلِهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ.

فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَاهُ: لَيْسَ بِمَقْبُولٍ قُرْبَةً وَلَا طَاعَةً.

اعتراض

قُلْنَا: قَوْلُهُ: «مَرْدُودٌ» يَقْتَضِي رَدَّ ذَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ، اقْتَضَى رَدَّ مَا يَتَعَلَّقُ

بِهِ؛ لِيَكُونَ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَاحِدًا.

الثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم اسْتَدَلُّوا عَلَى فُسَادِ الْعُقُودِ بِالنَّهْيِ عَنْهَا:

الدليل الثاني

• فَاسْتَدَلُّوا عَلَى فُسَادِ عُقُودِ الرَّبَا بِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ

بِالذَّهَبِ إِلَّا مَثَلًا بِمِثْلٍ»<sup>(٢)</sup>.

• وَاحْتَجَّ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> فِي فُسَادِ نِكَاحِ الْمُشْرَكَاتِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٦/٦)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٢٠/٥)، وَمُسْلِمٌ (١٥٨٧) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه.

(٣) فِي (ع، ز، س، ل): عُمَرُ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ب)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْمُسْتَصْفَى (٧٠٦/٢)،

وَالْعِدَّةُ لِأَبِي يَعْلَى (٤٣٦/٢، ٤٤٤)، وَالتَّمْهِيدُ لِأَبِي الْخَطَّابِ (٣٢٧/١)، وَالْوَاضِحُ

لِابْنِ عَقِيلٍ (٢٤٣/٣)، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ (٤٣٧/٢).

وَلَمْ نَقِفْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَمِمَّا قَدْ يَشْبَهُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٣١) =

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١] <sup>(١)</sup>،

• وفي نكاحِ الْمُحْرَمِ بِالنَّهْيِ <sup>(٢)</sup>.

• وفي بيعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِالنَّهْيِ <sup>(٣)</sup>، وغير ذلك ممَّا يطول.

الثَّالثُ: أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ الْمَفْسَدَةِ بِهِ، أَوْ بِمَا يُلَازِمُهُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ حَكِيمٌ لَا يَنْهَى عَنِ الْمَصَالِحِ، إِنَّمَا يَنْهَى عَنِ الْمَفَاسِدِ،

الدليل الثالث

= عن عمر: أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ «طلق عمر يومئذ امرأتين، كانتا له في الشرك».

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٥) من حديث نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سئِلَ عَنْ نِكَاحِ النِّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرَكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِشْرَاقِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ: رَبِّهَا عَيْسَى، وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ».

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٦٤)، ومسلم (١٤٠٩) من حديث أُبَانَ بْنِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يُنْكِحُ».

ومما جاء في إفساد الصحابة لنكاح المحرم، ما أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٢) عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، أَنَّ عُمَرَ، وَعَلِيًّا عليهما السلام قَالَا: «الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَنْكِحُ، فَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ».

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٥٩)، والبخاري (٢١٣٣)، ومسلم (١٥٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مَرْفُوعًا: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبُضَهُ».

ومما جاء في إفساد الصحابة لبيع الطعام قبل قبضه، ما رواه مالك في الموطأ (١٨٦٦) عن نافع، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ ابْتَاعَ طَعَامًا أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِلنَّاسِ، فَبَاعَ حَكِيمٌ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «لَا تَبِيعَ طَعَامًا ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ».

• وفي القضاء بالفساد إعدامٌ لها بأبلغ الطرق.

الدليل الرابع

الرَّابِعُ: أَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا مَعَ رِبْطِ الْحُكْمِ بِهَا يُفْضِي إِلَى التَّنَاقُضِ فِي الْحِكْمَةِ؛

• لِأَنَّ نَصَبَهَا سَبَبًا تَمْكِينٌ مِنَ التَّوَسُّلِ، وَالنَّهْيُ مَنَعٌ مِنَ التَّوَسُّلِ.

• وَلِأَنَّ حَكْمَهَا مَقْصُودُ الْآدَمِيِّ وَمُتَعَلِّقٌ غَرَضِهِ، فَتَمْكِينُهُ مِنْهُ حُتٌّ

عَلَى تَعَاطِيهِ، وَالنَّهْيُ مَنَعٌ مِنَ التَّعَاطِيِ وَلَا يَلِيْقُ ذَلِكَ بِحِكْمَةِ الشَّرْعِ.

مناقشة دليل القول الثاني

ثُمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الشَّيْءِ لِعَيْنِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ؛

• لِإِدْلَالَةِ النَّهْيِ عَلَى رُجْحَانِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ، وَالْمَرْجُوحِ

كَالْمُسْتَهْلَكِ الْمَعْدُومِ.

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ النَّهْيَ لَا يُنَافِي الصَّحَّةَ».

مناقشة دليل القول الخامس

• قَدْ بَيَّنَّا تَنَاقُضَهُمَا.

• وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَنَاقُضُهُ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ ظَاهِرًا، وَيَكْفِي

ذَلِكَ.

• وَفِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي قَضَيْنَا بِالصَّحَّةِ خُولِفَ فِيهِ الظَّاهَرُ،

○ فَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ،

○ كَمَا لَوْ خُولِفَ مُقْتَضَاهُ فِي التَّحْرِيمِ.

وَقَوْلُهُمْ<sup>(١)</sup>: «إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ».

مناقشة القول الرابع

(١) في (ب، ز، س، ل): قولهم.

• بعيدٌ جدًّا؛ فإنَّهم إذا لم يجعلوه دليلاً على الفسادِ مع قُرْبِهِ منه، كيف يجعلونه دليلاً على الصَّحَّةِ؟  
قولُهم: «إنَّه يدلُّ على التَّصوُّرِ».

مناقشة دليل القول  
الرابع

قلنا: يدلُّ على تصوُّره حسًّا، وهو الأفعال،  
• أمَّا الصَّحَّةُ والفسادُ: فحكمان شرعيَّان لا يُنهي عنهما، ولا يؤمِّرُ بهما، ودليلاً: سائرُ مناهي الشرعِ؛  
○ كالمُحَاقَلَةِ والمزَابَنَةِ<sup>(١)</sup>،  
○ والمُنَابَذَةِ والمَلَامَسَةِ<sup>(٢)</sup>،

○ وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢]،

○ ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١]،

○ ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]،

○ و«دعي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ»<sup>(٣)</sup>، إلى نظائره.

قولُهم: «إنَّ الأَسَامِيَّ الشرعيَّةَ تُحْمَلُ على مَوْضُوعِ الشرعِ».  
عنه جوابان:

مناقشة دليل القول  
الرابع

• أحدهما: أنَّ الأصلَ تقريرُ الأوضاعِ اللُّغويَّةِ،

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣١٣) والبخاري (٢٣٨١) ومسلم (١٥٣٦) (١٧/ ٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٩) والبخاري (٥٨٤) ومسلم (١٥١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الدارقطني من حديث عائشة، وتكلَّم فيه الإمام أحمد، وتقدم تخريجه (ص ٨٢).

- إِلَّا مَا صَرَفْنَا عَنْهُ الِاسْتِعْمَالُ الشَّرْعِيُّ،
- وفي الأوامر: أَلْفَنَّا مِنَ الشَّارِعِ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ  
لِلْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ،
- أَمَّا فِي الْمَنْهَيَّاتِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْعُرْفُ.
- الثَّانِي: أَنَّا نُسَلِّمُ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ،
- لَكِنَّ الصَّلَاةَ الشَّرْعِيَّةَ: هِيَ الْأَفْعَالُ الْمَنْظُومَةُ، وَالصَّحَّةُ غَيْرُ  
دَاخِلَةٍ فِي حَدِّهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## باب العموم



العموم من عوارض  
الألفاظ

اعلم أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة.

وقد يُطلق في غيرها؛

• كقولهم: «عمهم القحطُ أو المطرُ والعطاء»<sup>(١)</sup>، لكنه مجاز؛

○ فإنَّ عطاءَ زيدٍ مُتميِّزٌ عن عطاءِ عمرو، وليس في الوجودِ فعلٌ -هو عطاء- نسبتُهُ إلى زيدٍ وعمرو واحدة.

• وليس في الوجودِ معنى واحدٌ مشتركٌ بين اثنين،

○ وعُلُومُ النَّاسِ وقُدْرُهُمْ، وإنِ اشتركتُ في أنَّها: علمٌ وقُدْرَةٌ، لا تُوصَفُ بأنَّها عُمُومٌ.

فالرَّجلُ له وجودٌ في الأعيانِ والأذهانِ واللِّسانِ،

• فوجودُهُ في الأعيانِ لا عُمُومَ لَهُ؛ إذ ليس في الوجودِ رجلٌ مُطلقٌ، بل إمَّا زيدٌ، وإمَّا عمرو.

• وأمَّا وجودُهُ في اللِّسانِ؛ فلفظةُ «الرَّجلِ» قد وُضِعَتْ؛ للدَّلالةِ عليهما، ونسبتهما في الدَّلالةِ عليهما واحدةً، فسُمِّيَ عامًّا لذلك.

• وأمَّا الذي في الأذهانِ من معنى «الرَّجلِ» يُسمَّى «كُلِّيًّا»؛ فإنَّ العقلَ

مثال يبين  
اختصاص الألفاظ  
بوصف العموم

(١) قوله: «عمهم القحطُ أو المطرُ والعطاء» مكانها في بقية النسخ: «عمهم المطر والعطاء»،

والمثبت من (ل).

يأخذُ من مشاهدة زيد حقيقة الإنسان وحقيقة الرجل، فإذا رأى عمراً لم يأخذ منه صورةً أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الحادث كِنِسَبَتِهِ إلى زيد الذي عَهِدَهُ أولاً، فإن سُمِّيَ عامًّا بهذا المعنى فلا بأس.



وحدُّ العامِّ: هو اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مُطْلَقًا. واختَرَزْنَا:

العام اصطلاحًا

- بـ«الوَاحِدِ» عن قولِهِمْ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ لَكِنْ بِلَفْظَيْنِ.
- وَبِقَوْلِنَا: «مُطْلَقًا» عن قولِهِمْ: «عَشْرَةُ رِجَالٍ»، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، لَكِنْ لَيْسَ بِمُطْلَقٍ، بَلْ هُوَ إِلَى تَمَامِ الْعَشْرَةِ.
- وَقِيلَ: الْعَامُّ كَلَامٌ مُسْتَغْرِقٌ لَجَمِيعِ مَا يَصْلَحُ لَهُ.



ثُمَّ الْعَامُّ يَنْقَسِمُ إِلَى:

مراتب العام والخاص:

عامٌّ لَا أَعَمَّ مِنْهُ، يُسَمَّى: **عَامًّا مُطْلَقًا**؛

١. العام المطلق

- كَالْمَعْلُومِ يَتَنَاوَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ.

الخلاف في العام المطلق

- وَقِيلَ: الشَّيْءُ.

- وَقِيلَ: لَيْسَ لَنَا عَامٌّ مُطْلَقٌ؛



○ لأنَّ «الشَّيْءَ» لا يتناول المعدومَ، والمعلومَ لا يتناول المجهُولَ.

والخاصُّ ينقسمُ إلى:

خاصٌّ لا أَحَصَّ منه، يُسمَّى: **خاصًّا مُطْلَقًا**؛

٢. الخاص المطلق

● كزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَهَذَا الرَّجُلِ.

وما بينهما: **عامٌّ وخاصٌّ بالنَّسْبَةِ**، فكلُّ ما ليس بعامٍّ ولا خاصٍّ مطلقًا،

٣. العام والخاص  
النسبيان

فَهُوَ:

● عامٌّ بالنَّسْبَةِ إلى ما تحته،

● خاصٌّ بالنَّسْبَةِ إلى ما فوقه.

○ فالموجودُ:

■ خاصٌّ بالنَّسْبَةِ إلى المعلومِ،

■ عامٌّ بالنَّسْبَةِ إلى الجوهرِ.

○ والجوهرُ:

■ خاصٌّ بالنَّسْبَةِ إلى الموجودِ،

■ عامٌّ بالنَّسْبَةِ إلى الجسمِ.

○ والجسمُ:

■ خاصٌّ بالنَّسْبَةِ إلى الجوهرِ،

■ عامٌّ بالنَّسْبَةِ إلى النَّامي.

○ والنَّامي:

■ خاصٌّ بالنَّسبةِ إلى الجسم،

■ عامٌّ بالنَّسبةِ إلى الحيوان.

○ وأشباهُ ذلك، يُسمَّى عامًّا؛ لشمُولِهِ ما يَشْمَلُهُ<sup>(١)</sup>، خاصًّا من حيثُ قُصُورُهُ عَمَّا شَمَلَهُ غَيْرُهُ.



---

(١) في (ع): شَمِلَهُ، وهو الموافق لما في المستصفى (٧١٢ / ٢)، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٤٥٢ / ٢).



## فصل



هل للعموم صيغة؟  
القول الأول:  
للعوم صيغة  
(اختيار المؤلف)  
أنواع ألفاظ العموم

وألفاظ العموم خمسة أقسام:

القسم<sup>(١)</sup> الأول: كل اسم عُرِفَ بالألفِ واللامِ لغيرِ المعهودِ.

وهو ثلاثة أنواع:

• الأول: ألفاظُ الجُمُوعِ؛

○ كالمسلمينَ والمُشركينَ، والَّذينَ.

• والنَّوعُ الثَّاني: أسماءُ الأجناسِ، وهو ما لا واحدَ له من لفظه؛

○ كالنَّاسِ، والحيوانِ، والماءِ، والتُّرابِ.

• والنَّوعُ الثَّالثُ: لفظُ الواحدِ؛

○ كـ ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي﴾

[النور: ٢]، و﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

القسمُ الثَّاني من ألفاظِ العُمُومِ: ما أُضيفَ من هذه الأنواعِ الثلاثةِ إلى

مَعْرِفَةٍ؛

• كعبيدِ زَيْدٍ، ومالِ عمرو.

القسمُ الثَّالثُ: أدواتُ الشَّرْطِ؛

(١) زيادة من (ز).

- كـ«مَنْ» فيمن يعقل، و«مَا» فيما لَا يعقل، و«أَيُّ» في الجميع، و«أَيْنَ» و«أَيَّانَ» في المكان<sup>(١)</sup>، و«مَتَى» في الزَّمانِ، ونحوه؛
- كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، و﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا...»<sup>(٢)</sup>.

القسم الرابع: كُلُّ وَجْمِعٍ؛

- كقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، و﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ [الأعراف: ٣٤]، و﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].
- القسم الخامس: النِّكْرَةُ في سياقِ النَّفْيِ؛
- كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١]، و﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].



قَالَ الْبُسْتِي<sup>(٣)</sup>: الْكَامِلُ فِي الْعُمومِ هُوَ: الْجَمْعُ؛

الكَامِلُ مِنْ صَيَغِ الْعُمومِ

(١) قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٢/ ٤٧١): «وجعل الشيخ أبو محمد «أَيْنَ» و«أَيَّانَ» جميعاً للمكان، وهو سهوٌ، بل «أَيْنَ» وحدها للمكان، و«أَيَّانَ» للزمان...».

(٢) أخرجه الخمسة إلا النسائي، وتقدّم تخريجه (ص ٣٤١).

(٣) أبو سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُسْتِي، ولد سنة (٣١٩هـ)، وتوفي سنة (٣٨٨هـ)، من كتبه: معالم السنن في شرح سنن أبي داود.

• لَوْجُودِ صَوْرَتِهِ وَمَعْنَاهُ.

وَمَا عَدَاهُ قَاصِرٌ فِي الْعُمُومِ؛

• لِأَنَّهُ بِصِيغَتِهِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ وَاحِدًا، لَكِنَّهُ يَنْتَظِمُ جَمْعًا مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ  
مَعْنَى، فَالْعُمُومُ قَائِمٌ بِمَعْنَاهَا، لَا بِصِيغَتِهَا.



وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ:

فَقَالَتِ الْوَاقِفِيُّ: لَا صِيغَةَ لِلْعُمُومِ،

• بَلْ أَقْلُ الْجَمْعِ دَاخِلٌ فِيهِ بِحَكْمِ الْوَضْعِ،

• وَفِيمَا زَادَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ الْاسْتِغْرَاقِ وَأَقْلُ الْجَمْعِ: مُشْتَرَكٌ؛

كَاشْتَرَاكَ لَفْظُ «النَّفَرِ» بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالْخَمْسَةِ وَنَحْوِهِ،

وَحُكِّيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شِجَاعٍ الثَّلْجِيِّ<sup>(١)</sup>.

قَالُوا:

[١] لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ مُسْتَيَقِنٌ، وَفِيمَا زَادَ مَشْكُوكٌ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ

مُرَادًا، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُرَادًا، فَيُحْمَلُ عَلَى الْيَقِينِ.

[٢] وَلِأَنَّ وَضْعَ هَذِهِ الصِّيغَةِ لِلْعُمُومِ: إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ بِعَقْلِ، أَوْ نَقْلِ،

○ وَالْعَقْلُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللُّغَاتِ.

القول الثاني:  
لا صيغة للعموم

أدلة القول الثاني

(١) أبو عبد الله محمد بن شجاع البغدادي، يعرف بابن الثلجي، ولد سنة (١٨١هـ)، وتوفي

سنة (٢٦٦هـ)، من فقهاء الحنفية الكبار في وقته.

○ والنقل: إمّا تواتر، وإمّا آحاد،

■ فالآحاد لا يُحتجُّ بها.

■ والتواتر لا يُمكنُ دعواه، ثمَّ لو كان لأفادَ علماً ضرورياً.

[٣] ولأنَّا لمَّا رأينا العربَ تستعملُ الألفاظَ المشتركةَ في جميعِ مُسمَّياتِها: قَضَيْنَا بِأَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ، وَأَنَّ مِنْ ادَّعَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا، مَجَازٌ فِي الْآخَرِ، كَانَ مُتَحَكِّمًا.

○ وهذه الصَّيْغُ تُستعملُ في العُمومِ والخصوصِ، بل استعملُها في الخصوصِ أكثرُ في الكتابِ والسُّنَّةِ، وليسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فَهُمَا قَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ، فيجبُ تدافعُهما، والاعترافُ بالاشتراكِ.

[٤] ولأنَّه يَحْسُنُ الاستفهامُ،

○ فلو قال: «من دَخَلَ دَارِي فَأَعْطِيهِ دِرْهَمًا»،

○ حَسُنَ أَنْ يَقُولَ: «وإن كَانَ<sup>(١)</sup> فَاسِقًا»؟

■ ولو عمَّ اللَّفْظُ لَمَّا حَسُنَ أَنْ يَسْتَفْسِرَ.

ولنا دَلِيلَانِ:

أدلة القول الأول:

أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ فَإِنَّهُمْ مَعَ أَهْلِ اللُّغَةِ بِأَجْمَعِهِمْ، أَجَرُوا أَلْفَاظَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْعُمومِ، إِلَّا مَا دَلَّ عَلَى تَخْصِيصِهِ دَلِيلٌ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ، لَا دَلِيلَ الْعُمومِ،

الدليل الأول:  
إجماع الصحابة

(١) في (ع، ب، س، ل) زيادة: كافراً.

• فَعَمِلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]،  
وَاسْتَدْلُوا بِهِ عَلَى إِرْثِ فَاطِمَةَ حَتَّى نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: «نَحْنُ مُعَاشِرَ  
الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»<sup>(١)</sup>.

• وَأَجْرُوا ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وَ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾  
[النور: ٢]، وَ﴿مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وَ﴿ذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ  
الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وَ﴿لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وَ﴿لَا  
تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَ﴿لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا﴾<sup>(٢)</sup>،  
وَ﴿مَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وَ﴿لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ﴾<sup>(٤)</sup>، وَغَيْرَ

(١) أخرجه بهذا اللفظ: ابنُ عدي في الكامل في ترجمة تليد بن سليمان (٥٥٨/٢)، وَتَمَامُ  
في فوائده (١١٧٤) من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وَأَنْكَرَهُ ابنُ عدي.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِنَحْوِهِ فِي الْكَبَرِيِّ (٦٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعًا: «إِنَّا  
مُعْشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/٢٥)، وَالبخاري (٣٠٩٣، ٣٠٩٤)، وَمُسْلِمٌ (١٧٥٧، ١٧٥٩)  
مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما مُفْرَقًا مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٤٠١)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٨) وَالبخاري (٥١٠٩) مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٢١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي مَعَانِي الْأَثَارِ (٣/٣٢٢).

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢٥٣٦)، وَأَحْمَدُ (١/٤٩) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ  
الْخَطَّابِ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ (٩/١٠٣): «هَذَا مَرْسَلٌ»، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَحْفَةِ =

ذلك ممّا لا يحصى على العموم.

• ولما نزل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النساء: ٩٥]، قال ابن أم مكتوم: «إني ضريب البصر»، فنزل: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]<sup>(١)</sup>، فعقل: الضريب وغيره من عموم اللفظ.

• ولما نزل قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ

جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال ابن الزبيري: لأخصم محمدًا، فقال له: قد عبدت الملائكة والمسيح، أفيدخلون النار؟ فنزل:

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾

[الأنبياء: ١٠١]<sup>(٢)</sup>، فعقل العموم ولم يُنكر عليه حتى بين الله -تعالى- المراد من اللفظ.

• ولما أراد أبو بكر قتال مانعي الزكاة، قال له عمر: كيف تقاتلهم

وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...» الحديث<sup>(٣)</sup>، فلم يُنكر أبو بكر احتجاجه، بل قال:

= الطالب (٢١١): «وهذا منقطع؛ فإن عمرو بن شعيب لم يسمع من عمر»، وكذا قال ابن الملن في البدر المنير (٢٢٦/٧).

(١) أخرجه أحمد (٤/٢٩٠)، والبخاري (٤٩٩٠)، ومسلم (١٨٩٨) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٩٨٦، ٣/١٥-١٦)، والطبراني في الكبير (١٢٧٣٩)، والحاكم وصححه (٣٨٤/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة، وتقدم تخريجه (ص ٢٧٨).



أليس قال: «إِلَّا بِحَقِّهَا» وَالزَّكَاةُ مِنْ حَقِّهَا؟.

• واختلف عثمانُ وعليُّ في الجمعِ بين الأختين، فاحتجَّ عثمانُ

بقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] ، واحتجَّ عليُّ

بعموم قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]<sup>(١)</sup>.

• وَلَمَّا سَمِعَ عثمانُ بنُ مظعونٍ قولَ ليبيدٍ:

.....

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ<sup>(٢)</sup>

قَالَ لَهُ: «كَذَّبْتَ، إِنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ لَا يَزُولُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مالك (١٥٤٣)، وعبد الرزاق (١٨٩/٧)، وابن أبي شيبة (١٦٩/٤)،

والدارقطني (٣٧٢٥) من حديث قبصة بن ذؤيب: أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن

الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: «أَحْلَتَهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتَهُمَا آيَةٌ،

فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك»، قال: فخرج من عنده فلقى رجلاً من أصحاب رسول

الله ﷺ فسأله عن ذلك؟ فقال: «لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك

لجعلته نكالا»، قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب.

(٢) هذا البيت قاله: ليبيد بن ربيعة العامري، وشطره الأول: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»،

انظر: ديوان ليبيد (ص ٨٥).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٣١٦) من حديث عروة بن الزبير.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩١٦): «مرسلاً، وفيه ابن لهيعة أيضاً».

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٣/١)، وفي معرفة الصحابة (١٩٥٤/٤) من طريقين

منقطعين.

○ وهذا وأمثاله ممّا لا ينحصرُ كثرةً، يدلُّ على اتّفاقهم على فهم العموم من صيغته، والإجماع حجةٌ.  
○ ولو لم يكن إجماعهم حجةً لكان حجةً من حيث إنهم أهل اللغة، وأعرف بصيغها وموضوعاتها.

المسلك الثاني: أنّ صيغ العموم يُحتاج إليها في كلّ لغةٍ، ولا تختصُّ بلغة العرب، فبعدد جدًّا أن يغفل عنها جميع الخلق، فلا يضعونها مع الحاجة إليها.

الدليل الثاني:  
الحاجة إلى صيغ  
العموم

ويدلُّ على وضعه:

[١] توجّه الاعتراض على من عصى الأمر العامّ،

[٢] وسقوطه عمّن أطاع،

[٣] ولزوم النقض والخلف على الخبر العامّ،

[٤] وبناء الاستحلال والأحكام على الألفاظ العامة؛

○ فهذه أربعة أمور تدلُّ على الغرض.

وبيانها:

[٢،١] أنّ السيّد إذا قال لعبده: «من دَخَلَ داري فأعطِهِ رَغيفًا»؛

○ فأعطى كلّ داخلٍ، لم يكن للسيّد أن يعترض عليه.

■ ولو قال: «لَمْ أعطِيتَ هذا وهو قصيرٌ وإنّما أردتُ الطَّوالَ؟».

■ فقال العبد: «ما أمرتني بهذا، وإنّما أمرتني بإعطاء كلّ داخلٍ».

■ فَعَرِضَ هَذَا عَلَى الْعُقَلَاءِ: رَأَوْا اعْتِرَاضَ السَّيِّدِ سَاقِطًا،  
وَعُذَرَ الْعَبْدُ مُتَوَجِّهًا.

○ وَلَوْ أَنَّ الْعَبْدَ حَرَمَ وَاحِدًا،

■ فَقَالَ لَهُ السَّيِّدُ: «لِمَ لَمْ تُعْطِهِ؟».

■ قَالَ: «لَأَنَّ هَذَا أَسْوَدُ، وَلَفْظُكَ مَا اقْتَضَى الْعُمُومَ، فَيَحْتَمِلُ  
أَنَّكَ أَرَدْتَ الْبَيْضَ».

■ اسْتَوْجَبَ التَّأْدِيبَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَقِيلَ لَهُ: «مَا لَكَ وَالنَّظَرَ<sup>(١)</sup>  
إِلَى اللَّوْنِ وَقَدْ أُمِرْتَ بِإِعْطَاءِ كُلِّ دَاخِلٍ؟».

[٣] وَأَمَّا النَّقْضُ؛

○ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا»، وَقَدْ رَأَى جَمَاعَةً: كَانَ كَلَامُهُ  
خُلْفًا وَمَنْقُوضًا وَكَذِبًا.

○ وَلِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِثْلَ  
قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]، وَإِنَّمَا  
أُورِدَ هَذَا نَقْضًا عَلَى كَلَامِهِمْ،

■ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا عَامًّا: فَلِمَ أُورِدَ النَّقْضُ عَلَيْهِمْ؟ فَلَعَلَّهُمْ  
أَرَادُوا غَيْرَ مُوسَى، فَلِمَ لَزِمَ دُخُولُ مُوسَى تَحْتَ اسْمِ الْبَشَرِ؟

[٤] وَأَمَّا إِثْبَاتُ الْاسْتِحْلَالِ وَالْأَحْكَامِ؛

(١) في (ب، ز، ل): وللنظر.

(٢) في (ع): وكذلك.

○ فإذا قال: «أعتقت عبيدي وإمائي» ومات عقيقه، جاز لمن سمع أن يزوج عبيده، ويتزوج من إمائه بغير رضا الورثة.  
○ ولو قال: «العبيد الذين في يدي ملك فلان»، كان إقراراً محكوماً به في الكل.

○ ولو ادعى على رجل ديناً فقال: «مالك علي شيء»، كان إنكاراً لدعواه، ولو حلف على ذلك برئ في الحكم، ولو كان له عليه دين فحلف هذه اليمين، كان كاذباً أثماً.

■ وبناء أمثال هذه الأحكام على العموم لا ينحصر.

فإن قيل: إنما ثبت هذا الذي ذكرتموه بالقرائن لا بمجرد اللفظ. قلنا: هذا باطل؛

اعتراض على  
الدليل الثاني  
الجواب عنه

[١] فإنه لو قدر انتفاء القرائن كلها لفهم العموم؛

○ فإنه لو قدر أن سيّداً أمر عبداً له لم يعرف له عادةً، ولا عاشره زماناً بأمر عام، ولا يعلم له غرضاً<sup>(١)</sup> في إثباته وانتفائه، لتمهّد عذره في العمل بعمومه، وتوجه إليه اللوم بترك الامتثال.  
○ ولو قال: «كل عبد لي حرّ»، ولم نعلم منه قرينة أصلاً، حكّمنا بحرّية الكل.

[٢] وتقدير قرينة ههنا؛ كتقدير قرينة في سائر أنواع أدلة الكتاب

(١) في (ع، ب، س): غرض.

والسُّنَّةُ، وَهَذَا يُبْطِلُهَا بِأَسْرِهَا.

[٣] وَلَأنَّ اللَّفْظَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْعُمُومِ:

○ لَخَلَا عَنِ الْفَائِدَةِ،

○ وَاخْتَلَتْ أَوْامِرُ الشَّرْعِ الْعَامَّةِ كُلِّهَا؛

■ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: «لَمْ أَعْلَمْ أَنَّي مُرَادُّ هَذَا الْأَمْرِ،

وَلَا فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّي مُرَادُّ بِهِ، فَلَا يَلْزُمُنِي الْإِمْتِثَالُ»،

وَكَذَلِكَ فِي النَّوَاهِي، يَقُولُ: «لَسْتُ مُخَاطَبًا بِالنَّهْيِ؛ لِعَدَمِ

دَلَالَتِهِ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَقِّي»،

■ فَتَخْتَلُ الشَّرِيعَةُ، وَتَبْطُلُ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا يَصِحُّ

مِنْ أَحَدٍ الْإِحْتِجَاجُ بِلَفْظٍ عَامٍّ فِي صُورَةٍ خَاصَّةٍ؛ لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ

عَلَيْهَا، وَلَا يَقْدَرُ أَحَدٌ أَنْ يَأْمَرَ جَمَاعَةً وَلَا يَنْهَاهُمْ، وَلَا يَذْكُرُ

لَهُمْ شَيْئًا يَعْمُهُمْ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ يَقِينًا وَفَاسِدٌ قَطْعًا

فَوَجَبَ اطِّرَاحُهُ.

وَأَمَّا حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ،

● فَحَاصِلُهَا: مَطَالِبَةُ الدَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ،

● ثُمَّ قَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ الدَّلِيلِ عَلَى التَّعْمِيمِ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى

الْخُصُوصِ مَعَ قَرِينَةٍ.

وَإِنَّمَا حَسُنَ الْإِسْتِفْسَارُ عَنِ الْفَاسِقِ؛

الجواب عن الدليل  
الأول والثاني  
والثالث لمنكري  
صيغ العموم

الجواب عن الدليل  
الرابع لمنكري  
العموم

[١] لَأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْإِعْطَاءِ: الْإِكْرَامُ، وَيُعْلَمُ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ أَنَّهُمْ لَا يَكْرُمُونَهُمْ، فَلِتَوَهُمُ الْقَرِينَةُ الْمَخْصَصَةُ حَسَنَ مِنْهُ السُّؤَالُ.

○ وَلِذَلِكَ: لَمْ يَحْسُنْ فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ،

○ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرَجَعْ، وَأَعْطَى الْفَاسِقَ لَكَانَ عَذْرُهُ مَتَمِّدًا.

[٢] ثُمَّ إِنَّمَا حَسُنَ الْاسْتِفْهَامُ لظُهُورِ التَّجَوُّزِ بِهِ عَنِ الْخُصُوصِ، فَلِذَلِكَ كَانَ لِلْمُسْتَفْهِمِ الْإِحْتِيَاظُ فِي طَلْبِهِ،

○ وَلِهَذَا دَخَلَ التَّوَكِيدُ فِي الْكَلَامِ؛ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإِزَالَةِ الْإِتْسَاعِ.

○ وَلِهَذَا يَحْسُنُ الْاسْتِفْهَامُ فِي الْخَاصِّ، فَإِذَا قَالَ: «رَأَيْتُ الْخَلِيفَةَ» قِيلَ: «أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟!».





## فصل



الاختلاف في بعض  
صيغ العموم التي  
تقدم ذكرها

القول الأول

القول الثاني

القول الثالث

وقد قال قومٌ بالعموم، إلّا فيما فيه الألفُ واللامُ.  
وقال آخرونَ بالعموم، إلّا في اسمِ الواحدِ<sup>(١)</sup> بالالفِ واللامِ.  
وقال بعضُ التَّحَوِّينَ المتأخِّرينَ في «النَّكْرَةِ في سياقِ النَّفْيِ»: لا تُعْمُ،  
إلّا أن يكونَ فيه «مِنْ»،

● مُظْهَرَةٌ؛ كقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]،

● أو مُقَدَّرَةٌ؛ كقوله تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]؛

بدليلِ أَنَّهُ يحسُنُ أن يقول: ما عندي رجلٌ، بل رجلانِ.

ومن أنكرَ أن الألفَ واللامَ للاستغراقِ قال:

[١] يُحْتَمَلُ:

○ أن تكونَ للمعْهُودِ،

○ ويُحْتَمَلُ أن تكونَ للاستغراقِ،

○ ويحتملُ أَنَّها لجملةٍ من الجنسِ؛

■ فَمَا دليلُ التَّعْمِيمِ؟

[٢] ثُمَّ وإن سُلِّمَ في البعضِ، فما قولُكم في جمعِ القِلَّةِ؟

(١) قوله: «إلّا في اسمِ الواحدِ» مكانها في (ع): «إلّا فيما فيه الاسمُ الواحدِ».

○ وهو ما وَرَدَ عَلَى وَزْنِ «الأفعال»؛ كالأحمال، و«الأفْعُل»؛  
كالأكْلِب، والأكْعُب، و«الأفْعَلَة»؛ كالأَرْغَفَة، و«الفَعْلَة»؛  
كالصَّبِيَّة.

○ فقد قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: إِنَّهُ لِلتَّخْفِيلِ وهو ما دُونَ العَشْرَةِ.

وقَالَ نَاسٌ بِالتَّعْمِيمِ، إِلَّا فِي لَفْظِ الْمُفْرَدِ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؛  
● لِأَنَّهُ لَفْظٌ وَاحِدٌ، وَالوَاحِدُ يَنْقَسِمُ إِلَى:

○ وَاحِدٍ بِالنَّوْعِ،

○ وَوَاحِدٍ بِالذَّاتِ.

■ فَإِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ عُلِمَ أَنَّهُ مَا أَرَادَ الْوَاحِدَ بِالنَّوْعِ،  
فَانصَرَفَ إِلَى الْوَاحِدِ بِالذَّاتِ.

قلنا: ما ذكرناه من الاستدلال<sup>(١)</sup> جَارٍ فِيمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَفِي  
النَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ؛

القول الرابع  
(اختيار المؤلف)

[ ١ ] فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «أَعْطِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ، وَاقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ،  
وَاقْطَعْ السَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ، وَاجْلِدِ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ، وَلَا تُؤْذِ مُسْلِمًا،  
وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ<sup>(٢)</sup>»، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَانْتَفَتِ الْقِرَائِنُ؛  
○ جَرَى فِيهِ حُكْمُ الطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ،

أدلة القول الرابع

(١) أي عند قوله: «ولنا دليلان: ...» (ص ٤٣٤).

(٢) زيادة من (ز).



○ وتوجّه الاعتراض وسقوطه.

[٢] ولو قال: «والله لا أكل رغيفاً»: حنث إذا أكل رغيفين.

[٣] وقد قال الله تعالى:

○ ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ <sup>(١)</sup> [الجن: ٣]،

○ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]،

○ ﴿وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]،

○ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]،

○ ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠]،

■ ولا يحل أن يقال في مثل هذا: إن اللفظ ما اقتضى التعميم.

وقولهم: «إن الألف واللام للمعهود».

قلنا:

[١] إنما ينصرف إلى المعهود عند وجوده، وما لا معهود فيه يتعين

حملة على الاستغراق.

○ وهذا لأن الألف واللام للتعريف،

■ فإذا كان ثم معهود فحمل عليه حصل التعريف.

مناقشة أدلة القول  
الأول

(١) في جميع النسخ: «ولم يتخذ صاحبة».

في سورة الأنعام: ١٠١: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾.

وفي سورة الجن: ٣: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾.

■ وإن لم يكن ثم معهودٌ فـصُرِفَ إلى الاستغراقِ، حَصَلَ التعريفُ أيضًا.

■ وإن صُرِفَ إلى أقلِّ الجمعِ أو إلى واحدٍ لم يحصل تعريفٌ، وكان دخولُ اللَّامِ وخروجُها واحدًا.

○ ولأنَّهما إذا كانا للعهدِ استغرَقا جميعَ المعهودِ، فإذا كانا للجنسِ يجبُ أن يستغرَقاه.

[٢] وأما جمعُ القِلَّةِ؛

○ فإنَّ العُمومَ إنما يُتَلَقَّى من الألفِ واللَّامِ،

■ ولهذا أُسْتُفِيدَ من لفظِ الواحدِ في مثل: «السَّارِقُ والسَّارِقَةُ»، «والدينارُ أفضلُ من الدرهم»، و«أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم».

■ ولذلك صَحَّ توكيدهُ بما يقتَضِي العُمومَ، وجازَ الاستثناءُ منه؛ كقولِ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿[العصر: ١، ٢]، والاستثناءُ إخراجُ ما لولاه لَدَخَلَ تحتَ الخطابِ.

وقوله: «إِنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَقُولَ: مَا عِنْدِي رَجُلٌ، بَلْ رَجُلَانِ».

قلنا:

● قوله: «بَلْ رَجُلَانِ»، قرينةٌ لفظيَّةٌ تدلُّ على أَنَّهُ استعملَ لفظَ العمومِ في غيرِ موضوعه، ولا يمنعُ ذلك من حملِه على موضوعه عندَ عدمِ القرينةِ،

مناقشة دليل القول  
الثالث

- كما أنَّ لفظة «الأسد» إذا استُعملت في الرَّجلِ الشُّجاعِ بقرينةٍ، لا يمنعُ من استعمالِها في موضوعِها وحملِها عليه عند الإِطلاقِ.
- وأما لفظةُ «مِنْ» فهي من مؤكِّداتِ العمومِ، وتمنعُ من استعمالِهِ في مجازِهِ،

- ولتأثيرها في التَّأكيدِ، ومنعِها من التَّوسُّعِ، واستعمالِ اللَّفْظِ في غيرِ العمومِ: تطرَّقَ الوهمُ إلى القائلِ بنفيِّ التَّعميمِ فيما خلَّتْ منه.

سبب وهم أصحاب  
القول الثالث





## فصل



الاختلاف في أقل  
الجمع

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

أقل الجمع: ثلاثة.

وحكي عن أصحاب مالِك، وابن داود<sup>(١)</sup>، وبعض النحويين، وبعض  
الشافعية: أن أقله اثنان؛

[١] لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]،

ولا خلاف في حجبها باثنين.

[٢] وقد جاء ضمير الجمع للاثنين في:

○ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ [الحج: ١٩]،

○ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]،

وكانوا اثنين،

○ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]،

○ ﴿وَإِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

[٣] وقال النبي ﷺ: «الاثنان فما فوقهما جماعة»<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي، ولد سنة (٢٥٥هـ)،

وتوفي سنة (٢٩٧هـ)، وهو ابن داود بن علي إمام الظاهرية، من كتبه: الزهرة في الأدب.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٩٧٢) من حديث الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جده، عمرو بن جراد،

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣٥٥): «إسناد ضعيف، لضعف الربيع ووالده».

[٤] ولأنَّ الجمعَ مشتقٌّ من جمعِ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ وضمُّه إليه، وهذا يحصلُ في الاثنين.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] ما روي أن ابنَ عباسٍ قال لعثمان رضي الله عنه: «لِمَ حَجَبْتَ الْأُمَّ بِالْاِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وَلَيْسَ الْأَخْوَانُ بِإِخْوَةٍ فِي لِسَانِكَ وَلَا فِي لِسَانِ قَوْمِكَ؟»، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: «لَا أَنْقُضُ أُمْرًا كَانَ قَبْلِي وَتَوَارَثَهُ النَّاسُ وَمَضَى فِي الْأُمُصَارِ»<sup>(١)</sup>،

○ فَعَارَفَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَإِنَّمَا صَارَ إِلَيْهِ لِلْإِجْمَاعِ.

[٢] دَلِيلٌ آخَرُ: أَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ فَرَّقُوا بَيْنَ الْآحَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَجَعَلُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ لَفْظًا وَضَمِيرًا مَخْتَصًّا بِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُغَايِرَ الْجَمْعُ التَّثْنِيَّةَ؛ كَمُغَايِرَةِ التَّثْنِيَّةِ الْآحَادَ.

[٣] وَلِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَا يُنْعَتُ بِهِمَا الرَّجَالُ وَالْجَمَاعَةُ فِي لُغَةِ أَحَدٍ، فَلَا يَقُولُ: رَأَيْتُ رَجَالًا اِثْنَيْنِ، وَلَا جَمَاعَةً رَجُلَيْنِ.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/٤٦٥)، والحاكم (٤/٣٣٥)، وابن حزم في المحلى (١٠/٣٢٢-٣٢٣)، والبيهقي (٦/٢٢٧) من حديث شعبة بن دينار مولى ابن عباس عنه به.

وأعله ابن كثير في تفسيره (النساء: ١١) فقال: «لو كان هذا صحيحا عن ابن عباس، لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه».

[٤] وَيَصْحُحُ أَنْ يُقَالَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا، وَإِنَّمَا رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ، وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِ لَمَا صَحَّ نَفْيُهُ.

وما احتجوا به:

مناقشة الدليلين  
الأول والثاني  
للقول الثاني

• فغايته: أَنَّهُ جَازَ التَّعْبِيرُ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ عَنِ الْآخَرِ مَجَازًا، كَمَا عَبَّرَ عَنِ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩].

• ثُمَّ إِنَّ «الطَّائِفَةَ» و«الْخَصْمَ» يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَرَدَّ الضَّمِيرَ إِلَى الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ اشْتَمَلَ عَلَيْهِمْ لَفْظُ «الطَّائِفَةِ» و«الْخَصْمِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «الْإِثْنَانِ جَمَاعَةٌ»:

مناقشة الدليل  
الثالث للقول الثاني

• أَرَادَ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ، وَحَكْمِ انْعِقَادِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ يُحْمَلُ عَلَى الْأَحْكَامِ، لَا عَلَى بَيَانِ الْحَقَائِقِ.

وقولهم: «إِنَّهُ جَمْعُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ».

مناقشة الدليل  
الرابع للقول الثاني

قُلْنَا: الْأَسْمَاءُ فِي اللُّغَةِ لَا يَلْزَمُ فِيهَا حُكْمُ الْإِشْتِقَاقِ، عَلَى مَا مَضَى<sup>(١)</sup>.



(١) أي في فصل: ثبوت الأسماء بالقياس (ص ٣٢٥).



## فصل



اللفظ العام إذا ورد  
على سبب خاص

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

إذا وَرَدَ لفظُ العمومِ على سببٍ خاصٍّ: لم يَسْقُطْ عُمُومُهُ؛  
• كقولِهِ **﴿حِينَ سُئِلَ: أَنْتَوَضَّأَ بِمَاءِ الْبَحْرِ فِي حَالِ الْحَاجَةِ؟ فَقَالَ:**  
**«هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ»**<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

القول الثاني

أدلة القول الثاني

وَقَالَ مَالِكٌ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَسْقُطُ عُمُومُهُ؛

[١] إذ لو لم يكن للسبب تأثير:

[أ] لَجَازَ إِخْرَاجُ السَّبَبِ بِالتَّخْصِيصِ مِنَ الْعُمُومِ،

[ب] وَلَمَّا نَقَلَهُ الرَّائِي لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ،

[ج] وَلَمَّا أَخَّرَ بَيَانَ الْحُكْمِ إِلَى وَقُوعِ الْوَاقِعَةِ.

[٢] وَلأنَّه جَوَابٌ، وَالْجَوَابُ يَكُونُ مُطَابَقًا لِلسُّؤَالِ.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ، لَا فِي السَّبَبِ، فَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ بِنَفْسِهِ فِي  
خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ.

(١) في (ب) زيادة: «الحل ميسر».

(٢) أخرجه أحمد (٣٦١/٢)، وأبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦)،

والنسائي (٥٠/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

صححه البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل الكبير (٣٣)، وصححه الترمذي، وابن

خزيمة (١١)، وابن حبان (١٢٤٣).

○ وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَ أَحْصَى مِنَ السُّؤَالِ لَمْ يَجْزِ تَعْمِيمُهُ لِعُمُومِ السُّؤَالِ.

○ وَلَوْ سَأَلْتُ امْرَأَةً زَوْجَهَا الطَّلَاقَ، فَقَالَ: «كُلُّ نِسَائِي طَوَالِقٌ»  
طَلَّقَنَ كُلَّهُنَّ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ، وَإِنْ خَصَّ السُّؤَالُ.

○ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مَعْدُولًا عَنْ سَنَنِ السُّؤَالِ،

■ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: «أَيَحُلُّ أَكْلُ الْخَبِيزِ وَالصَّيْدِ وَالصَّوْمُ؟»، فَيَجُوزُ

أَنْ يَقُولَ: الْأَكْلُ مَنْدُوبٌ، وَالصَّوْمُ وَاجِبٌ، وَالصَّيْدُ حَرَامٌ،

فَيَكُونُ جَوَابًا، وَفِيهِ: وَجُوبٌ، وَنَدْبٌ، وَتَحْرِيمٌ، وَالسُّؤَالُ

وَقَعَ عَنِ الْإِبَاحَةِ.

[٢] وَكَيْفَ يُنْكَرُ هَذَا وَأَكْثَرُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ نَزَلَتْ عَلَى أَسْبَابٍ؛

○ كَنَزُولِ آيَةِ الظُّهَارِ فِي أَوْسٍ بْنِ الصَّامِتِ<sup>(١)</sup>، وَآيَةِ اللَّعَانِ فِي

هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ<sup>(٢)</sup>، وَنَحْوِ هَذَا.

[أ] وَلَا يَلِزُ مِنْ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ: جَوَازُ تَخْصِيصِ السَّبَبِ؛

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

(١) أخرجه أحمد (٤٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٦٣)، والنسائي (١٦٨/٦) من حديث

عائشة ؓ.

علَّقه البخاري في صحيحه (١١٧/٩)، وصححه الحاكم (٤٨١/٢).

وأخرجه أحمد (٤١٠-٤١١/٦)، وأبو داود (٢٢١٤) من حديث خولة بنت ثعلبة

زوجة أوس بن الصامت ؓ.

وحديث خولة ؓ صححه ابن حبان (٤٢٧٩)، وقال ابن كثير في تحفة الطالب (١٥٢):

«إسناده صالح»، وحسنه ابن حجر في الفتح (٣٤٣/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس ؓ.



○ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ بَيَانُ الْوَاقِعَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ: هَلْ هُوَ بَيَانٌ لَهَا خَاصَّةً، أَمْ لَهَا وَلِغَيْرِهَا؟ فَالْلَفْظُ يَتَنَاوَلُهَا يَقِينًا، وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهَا ظَنًّا؛

■ إِذْ لَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ فَيَعْدِلُ عَنْ بَيَانِهِ إِلَى بَيَانِ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يُجِيبَ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا يُنْبِئُهُ عَلَى مَحَلِّ السُّؤَالِ، كَمَا قَالَ لِعُمَرَ، لَمَّا سَأَلَهُ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ؟»<sup>(١)</sup>.  
[ب] ولهذا كَانَ نَقْلُ الرَّاويِ لِلسَّبَبِ مُفِيدًا؛

○ لِيُبَيِّنَ بِهِ تَنَاوُلَ اللَّفْظِ لَهُ يَقِينًا، فَيَمْتَنِعُ مِنْ تَخْصِيصِهِ.  
○ وَفِيهِ فَوَائِدُ أُخَرُ: مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ التَّنْزِيلِ، وَالسِّيَرِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ.

[ج] وَقَوْلُهُمْ: لِمَ أَخَّرَ بَيَانَ الْحُكْمِ؟  
● قُلْنَا:

○ اللَّهُ أَعْلَمُ بِفَائِدَتِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ يَحْصُلُ، \* لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ \*  
[الأنبياء: ٢٣]،

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢١)، وأبو داود (٢٣٨٥) من حديث جابر بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه.  
حسنه ابن المديني (انظر: مسند الفاروق ١/ ٢٧٧)، وصححه ابن خزيمة (١٩٩٩)، والطحاوي (٢/ ٨٩)، وابن حبان (٣٥٤٤).  
وضَّعَهُ الإمام أحمد، وأنكره النسائي (انظر: تحفة الأشراف ١٠٤٢٢)، وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ٢٣٦): «وإنما ضَعَفَ الإمام أحمد هذا الحديث وأنكره النسائي مع أن رواته صادقون، لأنَّ الثَّابِتَ عن عمر خلافه».

○ ثُمَّ لَعَلَّهُ أَخَّرَهُ إِلَى وَقْتِ الْوَاقِعَةِ؛

■ لَوْ جُوبِ الْبَيَانِ فِي تِلْكَ الْحَالِ،

■ أَوْ لِلْطُّفِ<sup>(١)</sup> وَمُصْلِحَةِ الْعِبَادِ دَاعِيَةٍ إِلَى الْإِنْقِيَادِ لَا تَحْصُلُ

بِالتَّقْدِيمِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ.

○ ثُمَّ يَلْزَمُ لِهَذِهِ<sup>(٢)</sup> الْعِلَّةُ: اخْتِصَاصُ الرَّجْمِ بِمَاعِزٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ

الْأَحْكَامِ.

وَقَوْلُهُمْ: تَجِبُ الْمَطَابَقَةُ.

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

قُلْنَا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاوِلًا لَهُ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لَهُ، فَكَأَنَّ.

● بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَيَجِيبُ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ،

○ كَمَا سُئِلَ عَنِ التَّوَضُّؤِ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ حِلَّ مَيِّتِهِ<sup>(٣)</sup>.



(١) فِي (ب): لِلْعُطْفِ، وَفِي (س): اللَّطْفِ.

(٢) فِي (ع): هَذِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْأُثْمَةُ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٤٥١).



## فصل



إفادة قول  
الصحابي: (نهى)،  
أو (قضى) للعموم؟

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ»<sup>(١)</sup>، وَ«قَضَى  
بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَمْ»<sup>(٢)</sup>:

يَقْتَضِي الْعُمُومَ.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا عُمُومَ لَهُ؛

القول الثاني

[١] لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي الْمَحْكِيِّ، لَا فِي لَفْظِ الْحَاكِي.

أدلة القول الثاني

[٢] وَالصَّحَابِيُّ يَحْتَمِلُ:

○ أَنَّهُ سَمِعَ لَفْظًا خَاصًّا،

○ أَوْ يَكُونُ عُمُومًا،

○ أَوْ يَكُونُ فِعْلًا لَا عُمُومَ لَهُ.

● وَقَضَاؤُهُ بِالشُّفْعَةِ لِعَلَّةُ:

○ حَكْمٌ فِي عَيْنٍ،

○ أَوْ بِخَطَابٍ خَاصٍّ مَعَ شَخْصٍ،

■ فَكَيْفَ يَتَمَسَّكُ بِعُمُومِهِ؟ أَمْ كَيْفَ يُثَبَّتُ الْعُمُومُ مَعَ التَّعَارُضِ

وَالشَّكِّ؟

(١) متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١١٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٩)، والبخاري (٢٢١٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.



ولنا:

أدلة القول الأول

[١] إجماع الصحابة رضي الله عنهم؛ فإنه قد عُرِفَ منهم الرجوع إلى هذا اللفظ

في عموم الصور؛

○ كرجوع ابن عمر إلى حديث رافع: «نهى النبي ﷺ عن المخابرة»<sup>(١)</sup>،

○ واحتجاجهم بهذا اللفظ؛ نحو: «نهى رسول الله ﷺ عن المزانية،

والمحاكلة، والمخابرة، وبيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه»<sup>(٢)</sup>،  
و«المنابذة»<sup>(٣)</sup> وسائر المناهي.

○ وكذلك أوامرهم، وأفضيتهم، ورخصهم؛ مثل: «أرخص في السلم»<sup>(٤)</sup>، و«وضع الجوائح»<sup>(٥)</sup>.

■ وقد اشتهر هذا عنهم في وقائع كثيرة، مما يدل على اتفاقهم على الرجوع إلى هذه الألفاظ.

[٢] واتفاق السلف على نقل هذه الألفاظ دليل على اتفاقهم على

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وتقدم تخريجه (ص ١٧٢).

(٢) متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١١٣).

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ٤٢٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢١٧/١)، والبخاري (٢٢٣٩)، ومسلم (١٦٠٤) من حديث ابن

عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «من أسلف في شيء فني كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

(٥) أخرجه أحمد (٣/٣٠٩)، ومسلم (١٥٥٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

الْعَمَلُ بِهَا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: كَانَ اللَّفْظُ مُجْمَلًا.

ثُمَّ لَوْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ:

• وَجَبَ التَّعْمِيمُ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مناقشة لبعض  
ما في دليل القول  
الثاني



---

(١) أي عند قوله: «ولنا: أَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ، لَا فِي السَّبَبِ...» (ص ٤٥١).

دخول العبيد  
والنساء في بعض  
العمومات



## فصل



وَمَا وَرَدَ مِنَ الْخَطَابِ مُضَافًا إِلَى «النَّاسِ» وَ«الْمُؤْمِنِينَ» دَخَلَ فِيهِ الْعَبْدُ؛

دخول العبيد  
في لفظ الناس  
والمؤمنين

- لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ.
- وَخُرُوجُهُ عَنْ بَعْضِ التَّكَالِيفِ لَا يُوجِبُ رَفْعَ الْعُمُومِ فِيهِ؛
- كَالْمَرِيضِ، وَالْمَسَافِرِ، وَالْحَائِضِ.



وَيَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي:

دخول النساء في  
بعض الفاظ  
العموم  
تحرير محل النزاع

- الْجَمْعُ الْمُضَافِ إِلَى «النَّاسِ»،
- وَمَا لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ لَفْظُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ؛ كَأَدْوَاتِ الشَّرْطِ.
- وَلَا يَدْخُلْنَ فِي:
- مَا يَخْتَصُّ بِالذُّكُورِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ كـ «الرِّجَالِ» وَ«الذُّكُورِ».
- فَأَمَّا:

- الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ كـ «الْمُسْلِمُونَ»<sup>(١)</sup>،

(١) في (ب، ز، س، ل): كـ «المسلمين».

• وضمير المذكرين؛ كقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]،

فاختار القاضي: أَنَّهُنَّ يَدْخُلْنَ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ وَابْنِ دَاوُدَ.

واختار أبو الخطاب والأكثرُونَ: أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ فِيهِ؛

• لِأَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- ذَكَرَ «الْمُسْلِمَاتِ» بلفظٍ مُتَمَيِّزٍ، فَمَا يُشَبِّهُهُ ابْتِدَاءً،

وَيَخْصُهُ بلفظِ «المسلمين» لَا يَدْخُلْنَ فِيهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ، مِنْ

قياسٍ، أَوْ كَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

ولنا:

[١] أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ، غُلِبَ التَّذْكِيرُ،

○ وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ لِمَنْ بِحَضْرَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: «قُومُوا

وَأَقْعُدُوا» تَنَاولَ جَمِيعَهُمْ، وَلَوْ قَالَ: «قُومُوا، وَقُمْنَ»، وَ«أَقْعُدُوا،

وَأَقْعُدْنَ»: عُدَّ تَطْوِيلًا وَلُكْنَةً.

○ وَبَيَّنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨] (١)،

وَكَانَ ذَلِكَ خُطَابًا لِأَدَمَ وَزَوْجَتِهِ وَالشَّيْطَانِ.

[٢] وَأَكْثَرُ خُطَابِ اللَّهِ -تَعَالَى- فِي الْقُرْآنِ بلفظِ التَّذْكِيرِ؛ كقوله:

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

دليل القول الثاني

أدلة القول الأول

(١) فِي جَمِيعِ النِّسَخِ: «قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ».

فِي الْبَقَرَةِ: ٣٦: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.

وَفِي الْأَعْرَافِ: ٢٤: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.

وَفِي طه: ١٢٣: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿بَشْرَىٰ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]، و﴿بَشِيرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الحج: ٣٧] والنساء يدخلن في جملته.

مناقشة دليل القول  
الثاني

وذكره لهنّ بلفظ مفرد - تبييناً وإيضاحاً - لا يمنع دخولهنّ في اللفظ العامّ الصّالح لهنّ؛

- كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] وهما من الملائكة.
- و﴿فِيهِمَا فَلَكَهٗ وَنَحْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]،
- وقد يُعطفُ العامُّ على الخاصّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمُ اَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، والمال عامٌّ في الكلّ، والله أعلم.







## فصل



حكم العام بعد  
التخصيص

في العام<sup>(١)</sup> إذا دخله التخصيص: بقي حُجَّةٌ فيما لم يُخَصَّ عند  
الجمهور.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ<sup>(٢)</sup> وَعِيسَى بْنُ أَبَانَ<sup>(٣)</sup>: لَا يَبْقَى حُجَّةٌ؛

القول الثاني

• لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَجَازًا؛ فَقَدْ خَرَجَ الْوَضْعُ مِنْ أَيْدِينَا،

دليل القول الثاني

• وَلَا قَرِينَةَ تَفْصِيلٍ وَتَخْصُرٍ، فَيَبْقَى مُجْمَلًا.

ولنا:

ادلة القول الأول

[١] تَمَسُّكُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام بِالْعُمُومَاتِ،

○ وَمَا مِنْ عُمُومٍ: إِلَّا وَقَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ إِلَّا الْيَسِيرَ؛ كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]،

و﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٥]،

○ فَعَلَى قَوْلِهِمْ، لَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِعُمُومَاتِ الْقُرْآنِ أَصْلًا.

(١) في (ز): والعام.

(٢) الإمام الفقيه أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، توفي سنة (٢٤٠هـ)، وهو من الأئمة المجتهدين الذين تذكر اختياراتهم في الفقه.

(٣) أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، توفي سنة (٢٢١هـ)، من أصحاب محمد بن الحسن، وكان فقيه الحنفية بالعراق في زمانه.

[٢] ولأنَّ لفظَ «السَّارِقِ» يتناولُ كلَّ سارقٍ بالوضعِ، فالمخصَّصُ صَرَفَ دلالتَهُ عن البعضِ، فلا يُسْقِطُ<sup>(١)</sup> دلالتَهُ عن الباقي؛ كالاستثناءِ.

وقولُهُم: «يَصِيرُ مَجَازًا»،  
• ممنوعٌ.

• وإن سَلِمَ<sup>(٢)</sup>: فالمجازُ دليلٌ إذا كانَ معروفًا؛ لأنَّه يُعرَفُ منه المرادُ، فَهُوَ كالحَقِيقَةِ.

وقولُهُم: «لا قَرِينَةَ تَفْصِيلُ».

قُلْنَا: ليسَ كذلكَ، فإنَّا إِنَّمَا نجعلُ اللَّفْظَ مَجَازًا بدليلِ التَّخْصِيسِ، فَيَخْتَصُّ الحُكْمُ بِهِ، دُونَ ما عَدَاهُ.



مناقشة دليل القول  
الثاني

(١) في (ب، ل) بلا نقط، وفي طبعة د. النملة (٧٠٧/٢): تسقط، والمثبت من (ع، ز، س).

(٢) في (س): سلمنا.



هل العام  
المخصوص حقيقي  
أم مجازي؟



## فصل

واختار القاضي: أنه حقيقة بعد التخصيص، وهو قول أصحاب الشافعي.

القول الأول

وقال قوم: يصير مجازاً على كل حال؛

القول الثاني

[١] لأنه وُضع للعموم، فإذا أُريدَ به غير ما وُضع له كان مجازاً، وإن لم يكن هذا هو المجاز فلا يبقى للمجاز معنى.

أدلة القول الثاني

[٢] ولا خلاف<sup>(١)</sup> في أنه لو رُدَّ إلى ما دون أقل الجمع، فقال: «لا تُكَلِّم النَّاسَ» وأرادَ زَيْدًا وحده كان مجازاً، وإن كان هو داخلاً فيه.

وقال آخرون:

القول الثالث

• إن خُصَّصَ بدليل مُنفصلٍ صارَ مجازاً؛  
○ لما ذُكرناه.

• وإن خُصَّصَ بلفظٍ مُتَّصِلٍ فليسَ بمجازٍ، بل يصيرُ الكلامُ بالزيادةِ  
كَلَامًا آخَرَ مَوْضُوعًا لشيءٍ آخر؛

○ فإنَّا نقول: «مُسْلِمٌ» فیدلُّ على واحدٍ، ثمَّ نزيدُ الواوَ والنونَ،  
فیدلُّ على أمرٍ زائدٍ، ولا نجعلُهُ مجازاً،

دليل القول الثالث

(١) في (ل): «...معنى إذ ولا خلاف» والواو ألحقت في الهامش وصحح عليها.

○ ونزیدُ الألفِ واللامِ<sup>(١)</sup> في «رجلٍ» فيصيرُ<sup>(٢)</sup> صيغةً أخرى بالزيادة.

○ ولا فرق بين زيادة كلمة، وزيادة حرف،

■ فإذا قال: «السَّارِقُ لِلنَّصَابِ يُقْطَعُ»، أو: «يُقْطَعُ السَّارِقُ، إِلَّا سَارِقٌ دُونَ النَّصَابِ» فلا مَجَازَ فيه، بل مجموعُ هذا الكلام موضوعٌ للدلالة على ما دلَّ عليه،

■ فقوله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] دلَّ على تسعمائة وخمسين وضْعًا، فَكَأَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ لذلِكَ عِبَارَتَيْنِ.

ويمكنُ أن يُقالَ: ما صارَ بالوضعِ عبارةً عن هذا القَدْرِ، بل بقي الألفُ للألفِ، والخمسونُ للخمسين، و«إلا» للرفعِ، فإذا رفعنا من الألفِ خمسين بقي تسعمائة وخمسون.

مناقشة دليل القول الثالث

أما زيادة الواوِ والنونِ: فلا معنى لها في نفسها، بخلاف هذا.

<sup>(٣)</sup> ووجه قول القاضي: أن القرينة المنفصلة من الشرع؛ كالقرينة

دليل القول الأول

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٢/ ٧١٠): «والنون»، والمثبت هنا من جميع النسخ، وهو

الموافق لما في المستقصى (٢/ ٧٣٦) حيث قال: «ونزيد الألف واللام على قولنا:

«رجل»، فنقول: «الرجل» فيزيد فائدة أخرى، وهي التعريف...».

(٢) في (ز): فتصير، وفي (ب، ل) بلا نقط.

(٣) في (ز) زيادة: فصل.

هل العام المخصوص حقيقي أم مجازي؟ — ٤٦٥ —

المتَّصلة؛ لأنَّ كلامَ الشارعِ يجبُ بناءً بعضه على بعضٍ، فهو كاستثناء،  
وقد تبيَّن الكلامُ فيه.





## فصل



الحد الذي ينتهي  
إليه التخصيص

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

ويجوزُ تخصيصُ العمومِ إلى أن يبقى واحدٌ.  
وقال الرازي<sup>(١)</sup> والقفال<sup>(٢)</sup> والغزالي<sup>(٣)</sup>: لا يجوزُ النقصانُ من أقلِّ  
الجمع؛

دليل القول الثاني

دليل القول الأول

• لأنَّه يخرجُ به عن الحقيقةِ.  
ولنا: أنَّ القرينةَ المتَّصلةَ؛ كالقرينةِ المنفصلةِ، وفي القرينةِ المتَّصلةِ  
يجوزُ ذلكَ، فكذلكَ في المنفصلةِ.



(١) هو أبو بكر الجصاص الرازي، وتقدمت ترجمته (ص ٢٦٩).

(٢) أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، ولد سنة (٢٩١هـ)، وتوفي سنة (٣٦٥هـ)،  
يعرف بالقفال الشاشي، وبالقفال الكبير تمييزاً له عن القفال المروزي، من كتبه:  
محاسن الشريعة.

(٣) زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، ولد سنة  
(٤٥٠هـ)، وتوفي سنة (٥٠٥هـ)، من كتبه: المستصفى من علم الأصول، والمنحول من  
علم الأصول، والوجيز في الفقه.



## فصل



دخول المخاطب في  
عموم خطابه

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

مناقشة أدلة القول  
الثاني

القول الثالث

أدلة القول الثالث

والمخاطبُ: يدخُلُ تحتَ الخطابِ بالعامِّ.

وقال قومٌ: لا يدخُلُ؛

[١] بدليلِ قوله: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]،

[٢] ولو قالَ قائلٌ لُغَلَامِهِ: «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا» لم يدخُلْ  
في ذلك.

وهذا فاسدٌ؛

[أ] لأنَّ اللَّفْظَ عامٌّ، والقرينةُ هي التي أخرجتِ المخاطبَ فيما  
ذَكَرُوهُ.

[ب] ويعارضُهُ: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

[ج] ومجردُ كونه مخاطبًا ليسَ بقرينةٍ قاضيةٍ بالخروجِ عن العمومِ،  
والأصلُ اتِّباعُ العمومِ.

واختارَ أبو الخطابِ: أَنَّ الأمرَ لا يدخُلُ في الأمرِ؛

[١] لأنَّ الأمرَ استدعاءُ الفعلِ بالقولِ ممَّن هو دُونُهُ، ولن يُتَصَوَّرَ  
كونَ الإنسانِ دُونَ نفسه، فلم يوجَدَ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>.

(١) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (٢/ ٧١٥): «فلم توجد حقيقته»،

وهو الأقرب لما في التمهيد (١/ ٢٧٤).

[٢] ولأنَّ مقصودَ الأمرِ: الامتثال، وهذا لا يكونُ إلَّا من الغيرِ.

وقال القاضي: يدخل النَّبِيُّ ﷺ فيما أمرَ به.

القول الرابع

دليل القول الرابع

• ويمكنُ أن تنبني هذه المسألة على أنَّ ما ثَبَتَ في حقِّ الأُمَّةِ من

الحُكم شارَكَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ في ذلك الحُكم،

○ ولذلك لَمَّا أمرهم بفسخ الحجِّ إلى العُمرة، ثُمَّ لم يفعل، سألوه

عن تركه الفسخ، فبيِّنَ لَهُم عُذْرَهُ<sup>(١)</sup>.

• وقد عابَ اللهُ -تعالى-: الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْبِرِّ وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ،

○ وقال -في حقِّ شُعَيْبٍ -: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا

أَنْهَيْتُكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨].

• وفي الأثر: «إِذَا أَمَرْتَ بِمَعْرُوفٍ فَكُنْ مِنْ آخِذِ النَّاسِ بِهِ، وَإِذَا نَهَيْتَ

عَنْ مَنكَرٍ فَكُنْ مِنْ أَتْرَكِ النَّاسِ لَهُ، وَإِلَّا هَلَكَتَ»<sup>(٢)</sup>.



(١) أخرجه أحمد (٢٦٦/٣)، والبخاري (١٦٥١)، ومسلم (١٢١٦) من حديث جابر بن

عبد الله ؓ.

(٢) أخرجه أحمد في كتاب الزهد (١٤٥٧)، وابن أبي الدنيا (٩٨) عن الحسن ؓ.





## فصل



اعتقاد عموم اللفظ  
العام حال سماعه

اللفظ العام: يجبُ اعتقادُ عُمومِهِ في الحَالِ في قولِ أبي بكرٍ<sup>(١)</sup>  
والقاضي.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال أبو الخطاب: لا يجبُ حتَّى يَبْحَثَ فلا يجدُ ما يَخْصُهُ،

القول الثاني

• قال: «وقَدْ أومأَ إليه في رِوَايَةِ صالح<sup>(٢)</sup>، وأبي الحارث<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي: «فيه رِوَايَتَانِ»<sup>(٥)</sup>.

وعن الحنفية: كقول أبي بكر.

وعَنْهُمْ: أَنَّهُ إِنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ تَعْلِيمِ الْحُكْمِ، فَالْوَاجِبُ  
اعتقادُ عُمومِهِ، وَإِنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا.

القول الثالث

وعن الشافعية كالمذهبيين.

(١) هو أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٦).

(٢) أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، ولد سنة (٢٠٣هـ)،

وتوفي سنة (٢٦٦هـ)، ابن الإمام أحمد وأحد الرواة عنه، من كتبه: مسائل الإمام أحمد.

(٣) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ، من أصحاب الإمام أحمد، روى عنه بعض  
المسائل، وكانت له مكانة عند الإمام، فكان يقدّمه ويكرمه ويأنس به.

(٤) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٦٦/٢)، ورواية صالح المشار إليها في مسائل صالح

(٢/١٠٠)، قال أحمد: «إذا كان للآية ظاهر ينظر ما عملت السنة فهو الدليل على

ظاهرها»، ونقلها أبو يعلى في العدة (٥٢٦/٢).

(٥) انظر: العدة لأبي يعلى (٥٢٥/٢).

قالوا:

- [١] لأن لفظ العموم يفيد الاستغراق مشروطاً بعدم المخصّص،  
 ○ ونحن لا نعلم عدمه إلا بعد أن نطلب فلا نجد،  
 ■ ومتى لم يوجد الشرط لا يثبت المشروط.  
 [٢] وكذلك كل دليل يمكن<sup>(١)</sup> أن يعارضه دليل، فهو دليل بشرط  
 سلامته عن المعارض، فلا بد من معرفة الشرط،  
 ○ والجمع بين الأصل والفرع بعلة مشروط بعدم الفرق، فلا بد  
 من معرفة عدمه.

اختلاف من قال  
 بوجوب البحث في  
 القدر الواجب منه

ثم اختلفوا إلى متى يجب البحث؟

فقال قوم: يكفي أن يحصل غلبة الظن بالانتفاء عند الاستقصاء في  
 البحث؛

- كالباحث عن المتاع في البيت إذا لم يجده: غلب على ظنه انتفاؤه.
- وقال آخرون: لا بد من اعتقاد جازم، وسكون نفس، بأنه لا دليل  
 مخصّص فيجوز الحكم حينئذ،
- أمّا إذا كان تشعر نفسه بدليل شدّ عنه، وتخيل في صدره إمكانه،  
 فكيف يحكم بدليل يجوز أن يكون الحكم به حراماً؟!

(١) في (ع، س): أمكن.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أن اللفظ موضوع للعموم، فوجب اعتقاد موضوعه؛

○ كأسماء الحقائق، والأمر والنهي.

[٢] ولأن اللفظ عام في الأعيان والأزمان، ثم يجب اعتقاد عموميه في

الزمان ما لم يرد نسخ، كذلك في الأعيان.

وقولهم: «إن دلالته مشروطة بعدم القرينة».

مناقشة القول  
الثاني

قلنا:

[١] لا نسلم، وإنما القرينة مانعة من حمل اللفظ على موضوعه،

فهو:

○ كالنسخ يمنع استمرار الحكم،

○ والتأويل يمنع حمل الكلام على حقيقته،

■ واحتمال وجوده لا يمنع من اعتقاد الحقيقة، والله تعالى أعلم.

[٢] ولأن التوقف يفضي إلى ترك العمل بالدليل؛

○ فإن الأصول غير محصورة، ويجوز أن لا يجدّه اليوم ويجدّه

بعد اليوم؛ فيجب التوقف أبداً، وذلك غير جائز، والله أعلم.





## باب في الأدلة التي يُخصُّ بها العموم

لا نعلمُ اختلافاً في جوازِ تخصيصِ العمومِ.

جواز تخصيص  
العام

• وكيف يُنكرُ ذلكَ مع الاتفاقِ على تخصيصِ قوله: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ

شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿يُجَبِّئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧]،

و﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]؟

• وقد ذكرنا أن أكثرَ العموماتِ مُخصَّصةٌ<sup>(١)</sup>.



وأدلةُ التَّخصيصِ تسعةٌ:

المُخصَّصات:

الأوَّل: دليلُ الحسِّ.

١. الحسُّ

وبه حُصِّصَ قوله: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، خرجَ منه السَّماءُ

والأرضُ وأمورٌ كثيرةٌ بالحسِّ.



الثَّاني: دليلُ العقلِ.

٢. العقل

وبِه حُصِّصَ قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ لدلالةِ العقلِ على استحالةِ تكليفِ مَنْ لا يفهمُ.

(١) أي عند قوله: «وما منَ عُمومٍ: إلَّا وقد تَطَرَّقَ إليه التَّخصيصُ إلَّا اليسيرَ...» (ص ٤٦١).

فإن قيل:

اعتراض على اعتبار  
العقل مخصصاً

- [١] العقل سابق على أدلة السمع، والمخصص ينبغي أن يتأخر.  
[٢] ولأن التخصيص إخراج ما يمكن دخوله تحت اللفظ، وخلاف المعقول لا يمكن تناول اللفظ له.

قلنا:

الجواب عنه

- [١] نحن نريد بالتخصيص: الدليل المعرف إرادة المتكلم، وأنه أراد باللفظ الموضوع للعموم معنى خاصاً، والعقل يدل على ذلك، وإن كان متقدماً.

○ فإن قلتم: لا يسمى ذلك تخصيصاً: فهو نزاع في عبارة.

- [٢] وقولهم: «لا يتناوله اللفظ».

○ قلنا: يتناوله من حيث اللسان، لكن لما وجب الصدق في كلام الله - تعالى - تبين أنه يمتنع دخوله تحت الإرادة مع شمول اللفظ له وضعاً.



الثالث: الإجماع؛

٣. الإجماع

فإن الإجماع قاطع، والعام يتطرق إليه الاحتمال؛

- فإجماعهم<sup>(١)</sup> على الحكم في بعض صور العام على خلاف

(١) في (ع، س، ل): وإجماعهم، وفي (ب): لإجماعهم.

موجب العموم، لا يكون إلا عن دليل قاطع بلغهم في نسخ اللفظ  
إن كان أريد به العموم، أو عدم دخوله تحت الإرادة عند ذكر  
العموم.



الرابع: النص الخاص يخصص اللفظ العام.

٤. النص

- فقول النبي ﷺ: «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ»<sup>(١)</sup>، خصص عموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].
- وقوله ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»<sup>(٢)</sup>، خصص عموم قوله: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ»<sup>(٣)</sup>.

الخلاف في  
تخصيص العام  
بالنص الخاص  
القول الأول  
(اختيار المؤلف)

ولا فرق بين أن يكون العام كتاباً أو سنة أو متقدماً أو متأخراً، وبهذا  
قال أصحاب الشافعي.

وقد روي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى: أن المتأخر يُقدّم خاصاً كان أو  
عاماً، وهو قول الحنفية؛

القول الثاني

(١) أخرجه أحمد (٣٦/٦)، والبخاري (٦٧٨٩)، ومسلم واللفظ له (١٦٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦٠/٦، ٦٠/٣)، والبخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ولفظه: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

(٣) أخرجه البخاري (١٤٨٣) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

أدلة القول الثاني

[١] لقول ابن عباس: «كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحْدَثِ فَالْأَحْدَثِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

[٢] ولأنَّ العامَّ يتناولُ الصُّورَ التي تحتُه؛ كتناوُلِ اللَّفْظِ لها بالتَّصْيِصِ عليها، ولو نصَّ على الصُّورة<sup>(٢)</sup> الخاصَّة لكانَ نسخًا، فكذلك إذا عمَّم.

تتمّة القول الثاني

وهذا فيما إذا عُلِمَ المتأخّرُ، فإن جُهِّلَ؛ فهذه الرواية تقتضي: أن يتعارض الخاصُّ وما قابله من العامِّ، ولا يُقْضَى بأحدهما على الآخرِ، وهو قول طائفة؛

تتمّة الاستدلال  
للقول الثاني

● لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ:

- أن يكون العامُّ ناسخًا؛ لكونه متأخرًا،
- ويحتملُ أن يكون مخصوَصًا،

(١) أخرجه بهذا اللفظ: مالك (٨٠٦)، وبنحوه مسلم (١١١٣) من حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ؓ، في فطر رسول الله ﷺ بعد صومه في فتح مكة.

وأخرجه أحمد (٢١٩/١)، والبخاري (٤٢٧٦)، ومسلم بنحوه (١١١٣)، ولفظه: «وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ الآخر فالآخر».

وبين معمر والليث وغيرهما أنه من قول الزهري، وحكاه الإمام أحمد في مسائل عبد الله (٣١٠) عن الزهري، وممن رجع أنه من كلام الزهري: ابن الجارود في المنتقى (٤٠٣)، والبيهقي في معرفة السنن (٢٩٩/٦).

(٢) في (ع): الصور.



■ فلا سبيل إلى التحكم.

وقال بعض الشافعية: لا يخصص عموم السنة بالكتاب، وخرجه ابن حامد رواية لنا؛

القول الثالث

[١] لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]،

أدلة القول الثالث

[٢] ولأن المبين تابع للمبين، فلو خصصنا السنة بالقرآن صار تابعاً لها.

وقالت طائفة من المتكلمين: لا يخصص عموم الكتاب بخبر الواحد.

القول الرابع

وقال عيسى بن أبان: يخص العام المخصوص دون غيره، وحكاه القاضي عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup>؛

القول الخامس

● لأن الكتاب مقطوع به، والخبر مظنون، فلا يترك به المقطوع؛

دليل القولين الرابع والخامس

○ كالإجماع لا يخص بخبر الواحد.

وقال بعض الواقفية: بالتوقف؛

القول السادس

● لأن خبر الواحد مظنون الأصل مقطوع المعنى،

● واللفظ العام من الكتاب مقطوع الأصل مظنون الشمول،

○ فهما متقابلان ولا دليل على الترجيح.

(١) قارن بما في العدة لأبي يعلى (٢/٥٣٨).



أدلة القول الأول:

الدليل الأول

ولنا في تقديم الخاصّ مسلكان:

أحدهما: أَنَّ الصَّحَابَةَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ،

● فَخَصَّصُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾

[النساء: ٢٤]، برواية أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى

عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»<sup>(١)</sup>.

● وَخَصَّصُوا آيَةَ الْمِيرَاثِ بِقَوْلِهِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا

الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»<sup>(٢)</sup>، و«لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»<sup>(٣)</sup>، و«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا

نُورُثُ»<sup>(٤)</sup>.

● وَخَصَّصُوا عَمُومَ الْوَصِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»<sup>(٥)</sup>.

● وَعَمُومَ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، بِقَوْلِهِ:

«حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِهَا»<sup>(٦)</sup>.

○ إِلَى نِظَائِرٍ كَثِيرَةٍ لَا تُحْصَى، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ

(١) متفق عليه، وتقدم تخريجه (ص ٤٣٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٠/٥)، والبخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤) من حديث

أسامة بن زيد ؓ.

(٣) أخرجه مالك وأحمد من حديث عمر بن الخطاب ؓ، وهو منقطع، وتقدم تخريجه

(ص ٤٣٥).

(٤) تقدم تخريجه (ص ٤٣٥).

(٥) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث أبي أمامة، وتقدم تخريجه

(ص ١٥٦).

(٦) أخرجه أحمد (٤٢/٦)، والبخاري (٥٢٦١)، ومسلم (١٤٣٣) من حديث عائشة ؓ.

كانُوا يتسارعُونَ إلى الحُكْمِ بالخاصِّ على العامِّ من غيرِ اشتغالٍ  
بطلبِ تاريخٍ، ولا نظريٍّ في تقديمٍ ولا تأخيرٍ.  
الثَّاني: أنَّ إرادةَ الخاصِّ بالعامِّ غالبَةٌ معتادةٌ، بل هي الأكثرُ،

الدليل الثاني

- واحتمالُ النَّسخِ؛ كالتَّادِرِ البعيدِ،
- وكذلك احتمالُ تكذيبِ الرَّاوي، فَإِنَّهُ عدْلٌ جازمٌ بالروايةِ،  
وسكونُ النَّفسِ إلى العدلِ في الروايةِ فيما هوَ نصٌّ، كسُكُونِهَا إلى  
عَدْلَيْنِ في الشَّهَادَاتِ.

○ ولا يخفى أنَّ احتمالَ صِدْقِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه في روايتهِ عنِ النَّبِيِّ: «نَحْنُ  
مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» <sup>(١)</sup>، أَرْجَحُ مِنْ احتمالِ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ  
سَيِّقَتْ لِبَيَانِ حُكْمِ مِيرَاثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلِذَلِكَ عَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ.  
• والعملُ بِالرَّاجِحِ مُتَعَيِّنٌ.

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِالتَّعَارُضِ وَالْوَقْفِ:

- فَهُوَ مُطَالِبَةٌ بِالذَّلِيلِ لَا غَيْرُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الذَّلِيلَ مِنْ وَجْهَيْنِ،
- وَبَيَّنَّا أَنَّ احْتِمَالَ إِرَادَةِ الْخُصُوصِ أَرْجَحُ مِنْ احْتِمَالِ النَّسْخِ؛ فَإِنَّ  
أَكْثَرَ الْعُمُومَاتِ مُخَصَّصَةٌ، وَأَكْثَرَ الْأَحْكَامِ مَقْرَرَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ.

[١] وَكَوْنُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُبَيَّنًا لَا يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْبَيَانِ بِغَيْرِهِ،

○ فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ -تَعَالَى- أَنَّهُ نَزَلَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ.

[٢] وَقَوْلُهُمْ: «الْمُبَيَّنُّ تَابِعٌ»،

مناقشة أدلة  
القولين الثاني  
والسادس

مناقشة أدلة القول  
الثالث

○ غير صحيح؛

○ فإنَّ الكتابَ يُبَيِّنُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالسُّنَّةُ يَخْصُّ بَعْضُهَا بَعْضًا،  
وليس المخصَّصُ تابعًا للمخصوصِ.

○ وقد بيَّنا - فيما تقدَّم - جَوَازَ التَّخْصِصِ بِدَلِيلٍ سَابِقٍ، وبالإجماعِ،  
ويجوزُ تخصيصُ الأحادِ بالمتواترِ، وليسَ فرعًا لَهُ.

وقولُهم: «إِنَّ الكتابَ مقطوعٌ بِهِ».

قلنا:

مناقشة دليل  
القولين الرابع  
والخامس

[١] دخولُ المخصوصِ في العمومِ وكونُهُ مرادًا ليسَ بمقطوعٍ، بل  
هو مَظنونٌ ظنًّا ليسَ بالقويِّ، بل ظنُّ الصِّدْقِ أقوى منه؛ لما  
ذكرنا.

[٢] ثمَّ إِنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ قَبْلَ السَّمْعِ مقطوعٌ بها بشرطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ  
ويشتغلُ بخبرِ الواحدِ.

[٣] جوابٌ آخَرُ: إِنَّ وَجوبَ العملِ بخبرِ الواحدِ مقطوعٌ بِهِ  
بالإجماعِ، وإنَّما الاحتمالُ في صدقِ الرَّاوي، ولا تكليفَ علينا  
في اعتقادِ صدقِهِ، فَإِنَّ تَحْلِيلَ البُضْعِ وَسَفْكَ الدِّمِّ واجِبٌ بقولِ  
عَدْلَيْنِ قَطْعًا، مَعَ أَنَّا لَا نَقْطَعُ بِصَدَقَتِهِمَا، كَذَا الْخَبَرِ.



الخامسُ: المفهومُ بالفحوى ودليلِ الخطابِ؛

٥. المفهوم

• فَإِنَّ الْفَحْوَى قَاطِعٌ كَالنَّصِّ.

• ودليل الخطاب حجة كالتخصيص،

○ فيخص عموم قوله ﷺ: «في أربعين شاة شاة»<sup>(١)</sup>، بمفهوم قوله:  
«في سائمة الغنم الزكاة»<sup>(٢)</sup>، في إخراج المعلوفة.



السادس: فعل رسول الله ﷺ؛

٦. السنة الفعلية

• كتخصيص عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهْنَ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾  
[البقرة: ٢٢٢]، بما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرني  
فَأَنْزِرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»<sup>(٣)</sup>.

• ولذلك ذهب بعض الناس إلى تخصيص قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾  
[النور: ٢]، برجمه لماعز، وتركه جلده<sup>(٤)</sup>.



السابع: تقرير رسول الله ﷺ واحداً من أمته بخلاف موجب العموم

٧. السنة التقريرية

وسكوته عليه؛

- 
- (١) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وتقدم تخريجه (ص ٣٥٤).  
(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ١١)، والبخاري (١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: «هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله...» ثم قال: «وفي صدقة الغنم في سائماتها...».  
(٣) أخرجه البخاري وهذا لفظه (٣٠٠)، وأخرجه أحمد (٦/ ٣٣)، ومسلم (٢٩٣) بنحوه.  
(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٦١-٦٢)، ومسلم (١٦٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري، في قصة رجم ماعز.

فَإِنَّ سَكَوتَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ  
الْإِقْرَارُ عَلَى الْخَطَا وَهُوَ مَعْصُومٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ  
يُعَمُّ الْجَمِيعَ.



الثَّامِنُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ -عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ حُجَّةً مُقَدِّمًا عَلَى الْقِيَاسِ-  
يُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ؛

٨. قول الصحابي

فَإِنَّ الْقِيَاسَ يُخَصِّصُ بِهِ، فَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ الْمَقْدَّمُ عَلَيْهِ أَوْلَى.

فَإِنْ قِيلَ:

اعتراض على  
تخصيص العموم  
بقول الصحابي

• فَالصَّحَابِيُّ يَتْرُكُ مَذْهَبَهُ لِلْعُمُومِ؛

○ كَتَرَكَ ابْنُ عَمَرَ مَذْهَبَهُ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فِي الْمَخَابِرَةِ<sup>(١)</sup>،

• فَغَيْرُهُ يَجِبُ أَنْ يَتْرَكَهُ.

قُلْنَا: إِنَّمَا تَرَكَهُ لِنَصِّ عَارِضِهِ لَا لِلْعُمُومِ.

الجواب عنه



التَّاسِعُ: قِيَاسُ نَصِّ خَاصٍّ إِذَا عَارِضَ عُمُومَ نَصِّ آخَرَ.

٩. القياس

فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَقَوْلُ  
السَّافِعِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ.

القول الأول

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وتقدم تخريجه (ص ١٧٢).

القول الثاني

والوجه الآخر: لا يُخصُّ به العموم، وهو قول أبي إسحاق بن شاقلا،  
وجماعة من الفقهاء؛

أدلة القول الثاني

[١] لحديث معاذ<sup>(١)</sup>.

[٢] ولأنَّ الظنَّونَ المستفادَةَ مِنَ النُّصوصِ أقوى مِنَ الظنَّونِ  
المستفادَةِ مِنَ المعاني المستنبطة.

[٣] ولأنَّ العمومَ أصلٌ، والقياسُ فرعٌ، فلا يُقدَّمُ على الأصل.

[٤] ولأنَّ القياسَ إنما يراودُّ لطلبِ حكمٍ ما ليس منطوقاً به، فما هو  
منطوقٌ به لا يثبت بالقياس.

القول الثالث

وقال قومٌ: يُقدَّمُ جليُّ القياسِ على العمومِ دونَ خفيِّه؛

دليل القول الثالث

- لأنَّ الجليَّ أقوى مِنَ العمومِ، والخفيَّ ضعيفٌ،
- والعمومَ -أيضاً-:

○ يَضَعُفُ تَارَةً بَأَن لا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّعْمِيمِ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِأَن  
يَكْثُرُ المَخْرُجُ مِنْهُ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَخْصِصَاتٌ كَثِيرَةٌ؛

■ فَإِنَّ دَلَالََةَ قَوْلِهِ: «لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبُرِّ»<sup>(٢)</sup> عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ  
الْأُرْزِ؛ أَظْهَرُ مِنْ دَلَالََةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾  
[البقرة: ٢٧٥] عَلَى إِبَاحَةِ بَيْعِهِ مُتَفَاضِلًا.

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث معاذ رضي الله عنه، وضعفه البخاري وجماعة،  
وتقدم تخريجه (ص ٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٢٠/٥)، ومسلم (١٥٨٧) من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه، ولفظه:  
«والبرُّ بالبرِّ... مثلاً بمثل، يداً بيد».

■ ودلالةُ تحريمِ الخمرِ على تحريمِ النِّبَذِ بقياسِ الإسكاري،  
أغلبُ في الظَّنِّ من دلالةِ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي  
مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] على  
إباحته.

○ فإذا تَقَابَلَ الظَّنَّانِ: وَجَبَ تقديمُ أقواهما؛ كالعَمَلِ في العُومينِ  
والقياسينِ المتقَابِلينِ.

ثمَّ القائلونَ بهذا اختلفوا في القياسِ الجليّ:

● ففسَّرهُ قومٌ: بأنَّه قياسُ العَلَّةِ، والخفيّ: بقياسِ الشَّبهِ.

● وقيل: الجليّ: ما يظهرُ فيه المعنى؛

○ كقوله ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»<sup>(١)</sup>،

وتعليلُ ذلك بما يُدهِشُ الفكرَ، حتَّى يجري ذلك في الجائعِ.

وقال عيسى بنُ أبان: يجوز ذلك في العامِّ المخصوصِ دونَ غيره؛

● لضعفِ العامِّ بالتَّخصيصِ.

وحكاةُ القاضي عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وجهُ الأوَّل: أَنَّ صيغةَ العُومِ مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّخْصِصِ مُعَرَّضَةٌ لَهُ،

والقياسُ غيرُ مُحْتَمِلٍ فَيَقْضَى به على المحتَمِلِ؛ كالمَجْمَلِ مَعَ المَفْسَرِ.

اختلاف أصحاب  
القول الثالث

القول الرابع

دليل القول الرابع

دليل القول الأول

(١) أخرجه أحمد واللفظ له (٣٦/٥)، البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث

أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) قارن بما في العدة لأبي يعلى (٥٦٣/٢).



[١] فأما حديث معاذ:

○ فَإِنَّ كَوْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ مُرَادَةً بِاللَّفْظِ الْعَامِّ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ،  
وَالْقِيَاسُ يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُرَادَةٍ.

■ ولهذا جازَ تركُ عُمُومِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وبِالْخَبَرِ  
الْمُتَوَاتِرِ اتِّفَاقًا، وَرَتَبَةُ السُّنَّةِ بَعْدَ رَتَبَةِ الْكِتَابِ فِي الْخَبَرِ،  
وَالسُّنَّةُ لَا يُتْرَكُ بِهَا الْكِتَابُ، لَكِنْ تَكُونُ مَبِينَةً لَهُ، وَالتَّبَيُّنُ  
يَكُونُ تَارَةً بِاللَّفْظِ، وَتَارَةً بِمَعْقُولِ اللَّفْظِ.

[٢] وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الظُّنُونَ الْمُسْتَفَادَةَ مِنَ النُّصُوصِ أَقْوَى».

○ فَلَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

[٣] وَقَوْلُهُمْ: «لَا يُتْرَكُ الْأَصْلُ بِالْفِرْعِ».

○ قُلْنَا: هَذَا الْقِيَاسُ فِرْعُ نَصٍّ آخَرَ، لَا فِرْعَ النَّصِّ الْمَخْصُوصِ<sup>(١)</sup>،  
وَالنَّصُّ يُخَصُّ تَارَةً بِنَصٍّ آخَرَ، وَتَارَةً بِمَعْقُولِ النَّصِّ.

■ ثُمَّ يُلْزَمُ: أَنْ لَا يُخَصَّصَ عُمُومُ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

[٤] وَقَوْلُهُمْ: «هُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ».

○ قُلْنَا: كَوْنُهُ مَنْطُوقًا بِهِ أَمْرٌ مَظْنُونٌ؛ فَإِنَّ الْعَامَّ إِذَا أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ  
كَانَ نُطْقًا بِذَلِكَ الْقَدْرِ، وَلَيْسَ نُطْقًا بِمَا لَيْسَ بِمَرَادٍ.

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٧٣٨/٢) زيادة: به، وعزاها إلى (ل)، وهو الموافق لما في  
المستصفى (٧٨٦/٢)، ولكنها ليست في جميع النسخ.

■ ولَهَذَا جَازَ التَّخْصِصُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ الْقَاطِعِ، مَعَ أَنَّ دَلِيلَ  
الْعَقْلِ لَا يَقَابِلُ النَّصَّ الصَّرِيحَ مِنَ الشَّارِعِ؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ لَا  
تَتَعَارَضُ.





## فصل في تعارض العمومين



إذا تعارضَ عُمُومَانِ:

فَأَمَّكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا،

١. إذا أمكن الجمع

• بَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَخْصَصَ مِنَ الْآخَرِ، فَيُقَدَّمُ الْخَاصُّ.

• أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى تَأْوِيلٍ صَحِيحٍ وَالْآخَرُ غَيْرَ  
مُمْكِنٍ تَأْوِيلُهُ، فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ فِي الْمَوْوَلِ، وَيَكُونُ الْآخَرُ دَلِيلًا  
عَلَى الْمَرَادِ مِنْهُ؛

○ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ إِذْ هُوَ أَوْلَى مِنْ إِلْغَائِهِمَا.

وَإِنْ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَتَسَاوِيهِمَا، وَلَكُونِهِمَا مَتَنَاقِضَيْنِ؛

٢. إذا تعذر الجمع

• كَمَا لَوْ قَالَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَلَا تَقْتُلُوهُ».

فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا لِلْآخَرِ.

١. إذا علم التاريخ

فَإِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ طُلِبَ الْحُكْمُ مِنْ دَلِيلٍ غَيْرِهِمَا.

ب. إذا جهل التاريخ

وَكَذَلِكَ لَوْ تَعَارَضَ عُمُومَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ عَامٌّ مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِ؛

• مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(١)</sup>،

التعارض في  
العموم والخصوص  
الوجهي

فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْفَائِتَةَ بِخُصُوصِهَا، وَوَقْتَ النَّهْيِ بِعُمُومِهِ،

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ٣٠٥).

○ مع قوله: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»<sup>(١)</sup>، يتناول  
الفائتة بعمومه، والوقت بخصوصه.

● وقوله: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٢)</sup>،

○ مع قوله: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

فهما سواء؛ لعدم ترجيح أحدهما على الآخر، فيتعارضان، ويُعدّل  
إلى دليلٍ غيرهما.

وقال قوم: لا يجوزُ تعارضُ عُمومينِ خاليتين عن دليلِ الترجيح؛

● لأنه يُؤدّي إلى وقوعِ الشبهة، وهو مُنْفَرِّعٌ عن الطّاعة.

قلنا: بل ذلك جائزٌ،

● ويكونُ مبيّنًا للعصرِ الأوّل، وإنّما خفي علينا لِطُولِ المدّةِ وانِدِرَاسِ

القرّائين والأدلة، ويكونُ ذلك محنةً وتكليفًا علينا؛ لنَطْلَبَ دليلًا

آخرَ، ولا تكليفَ في حَقِّنا إلّا بِمَا بَلَّغْنَا.

وأما التَّنْفِيرُ فَبَاطِلٌ،

تعارض عمومين  
خاليتين عن مرجح  
القول الأول  
دليل القول الأول

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الثاني

مناقشة دليل القول  
الأول

(١) أخرجه الإمام أحمد (٧/٣)، والبخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٧/١)، والبخاري (٦٩٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) لم نجده بهذا اللفظ.

وأخرج أحمد (٢٢/٢)، والبخاري (٣٠١٥)، ومسلم (١٧٤٤) من حديث ابن عمر  
رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فنهى عن قتل النساء والصبيان.

• فَقَدْ نَفَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُفَّارِ مِنَ النَّسَخِ، ثُمَّ لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى  
اسْتِحَالَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## فصل في الاستثناء



وصيغته: «إِلَّا»، و«غَيْرُ»، و«سِوَى»، و«عَدَا»، و«لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ»، و«حَاشَا»، و«خَلَا».

صيغ الاستثناء

وَأُمُّ الْبَابِ: «إِلَّا».

وَحَدُّهُ: أَنَّهُ قَوْلٌ ذُو صِيغَةٍ<sup>(١)</sup> مُتَّصِلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ مَعَهُ غَيْرٌ مُرَادٍ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

تعريف الاستثناء اصطلاحاً

ويفارق الاستثناء التَّخْصِصَ بِشَيْئَيْنِ:

الفرق بين الاستثناء والتخصيص

• أَحَدُهُمَا: فِي اتِّصَالِهِ.

• وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَى النَّصِّ؛ كَقَوْلِهِ: «عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً».

○ وَالتَّخْصِصُ بِخِلَافِهِ.

ويفارق النَّسْخَ - أَيْضًا - فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

الفرق بين الاستثناء والنسخ

• أَحَدُهَا: فِي اتِّصَالِهِ.

• وَالثَّانِي: أَنَّ النَّسْخَ رَافِعٌ لَمَّا دَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ.

• وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّسْخَ يَرْفَعُ جَمِيعَ حُكْمِ النَّصِّ، وَالِاسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْبَعْضِ.



(١) قوله: «ذو صيغة» زيادة من (ع)، وفي المستصفى (٢/ ٨٠٧): «ذو صيغ».



## فصل



شروط صحة  
الاستثناء

ويُشترطُ في الاستثناء ثلاثة شُروط:

أحدها: أن يتَّصَلَ بالكلام.

بحيث لا يفصل بينهما:

• كَلَامٌ،

• ولا سُكُوتٌ يمكنُ الكلامُ فيه؛

لأنَّه جزءٌ من الكلام يحصلُ به الإتمام، فإذا انفصل: لم يكن إتماماً؛ كالشَّريط، وخبر المبتدأ،

• فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «أَكْرِمَ مَنْ دَخَلَ دَارِي» ثُمَّ قَالَ، بَعْدَ شَهْرٍ: «إِلَّا زَيْدًا»: لَمْ يُفْهَمْ؛

• كَمَا لَوْ قَالَ: «زَيْدٌ» ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «قَائِمٌ» لَمْ يُعَدَّ خَبَرًا،

• وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ.

وَحُكِّيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْفَصِلًا<sup>(١)</sup>.

١. اتصاله بالمستثنى منه

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الأول

القول الثاني

(١) أخرجه ابن الجعد في مسنده (٨١٤)، والطبراني في الكبير (١١٠٦٩)، والحاكم

وصححه (٣٠٣/٤)، والبيهقي (٣٥٦/٧) عن ابن عباس ؓ أنه قال: «إذا حلف

الرجل على يمين، فله أن يستثني ولو إلى سنة».

قال ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٤١ برقم ٨٨٦٧): «وهو معلول».

وعن عطاء<sup>(١)</sup> والحسن: جواز تأخيرِهِ ما دَامَ في المجلس<sup>(٢)</sup>، وأوماً إليه أحمدٌ رحمه الله في الاستثناء في اليمين.  
والأولى: ما ذكرناه.

القول الثالث



الشرط الثاني: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.  
فأما الاستثناء من غير الجنس: فمَجَازٌ لا يدخل في الإقرار،  
• ولو أقر بشيء واستثنى من غير جنسه: كان استثناءً باطلاً.  
وهذا قول بعض الشافعية.

٢. اتحاد جنس المستثنى  
والمستثنى منه

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال بعضهم، ومالك، وأبو حنيفة، وبعض المتكلمين: يصح؛  
لأنه قد جاء في القرآن واللغة الفصيحة،

القول الثاني

دليل القول الثاني

= ورؤي عن ابن عباس رحمهما الله خلفه: أخرج الطبراني في الكبير (١١١٤٣)، عن ابن عباس قال: «ليس لنا أن نستثنى إلا في صلة اليمين».

(١) أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم المكي القرشي مولا هم، توفي سنة (١١٤هـ)، من كبار أئمة التابعين بمكة، ومن أصحاب ابن عباس وجابر رحمهما الله.

(٢) أخرج ابن المنذر في الأوسط (١٥٩/١٢) عن ابن أبي نجيح، عن عطاء: أن له ذلك قدر حلب الناقة الغزيرة.

ولكن أخرج هذا عبد الرزاق (٥١٨/٨) عن ابن عينة، عن ابن أبي نجيح قوله، وذكر ابن المنذر: أن قول عطاء في الاستثناء أن يكون متصلًا، وأخرجه عبد الرزاق (٥١٨/٥) عنه. وأما قول الحسن، فأخرج عبد الرزاق (٥١٨/٨) عن الحسن، قال: «له ثياه ما لم يكن بين ذلك كلام، إذا اتصل».



- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢]،  
و﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ  
تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]،

- ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾  
[الليل: ١٩، ٢٠]،
- وَقَالَ الشَّاعِرُ:

.....  
...وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ<sup>(١)</sup>.....

.....

- وبلدة ليس بها أنيس
- إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلْعِيسُ<sup>(٢)</sup>

(١) في (ع): أوارِيَّ.

هذان البيتان قالهما: النابغة الذبياني، وتماهما:

وقفْتُ فيها أَصِلَاتًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا، وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يُبَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ  
انظر: ديوان النابغة الذبياني (ص ٩).

(٢) هذا البيت قاله: جِرَانُ الْعَوْدِ النَّمِيرِي، انظر: شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٦)، وخزانة  
الأدب (١٠/ ١٥، ١٧).

○ ومثله كثيرٌ.

ولنا: أن الاستثناء: إخراج بعض ما يتناولهُ المُسْتثنى منه؛

دليل القول الأول

- بدليل: أنه مشتقٌ من قولهم: «ثَنَيْتُ فُلَانًا عَنْ رَأْيِهِ»، و«ثَنَيْتُ الْعِنَانَ»، فيشعرُ بصرفِ الكلامِ عن صَوْبِهِ الذي كَانَ يَقْتَضِيهِ سِيَاقُهُ.
- فإذا ذَكَرَ ما لَا دُخُولَ لَهُ فِي الكلامِ الأوَّلِ لولا الاستثناء فَمَا صَرَفَ الكلامَ وَلَا ثَنَاهُ عَنْ وَجْهِ اسْتِرسالِهِ؛

○ فتكونُ تسميتهُ استثناءً تَجَوُّزًا بِاللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ، وتكونُ «إِلَّا هَهُنَا بِمَعْنَى «لَكِنْ»، قَالَ هَذَا ابْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «هُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>»، وَقَالَ غَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ.

○ وإذا كَانَتْ بِمَعْنَى «لَكِنْ» لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي الْإِقْرَارِ مَعْنَى، فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ تَرْفَعَ شَيْئًا مِنْهُ، فتكونُ لاغيةً؛

■ فَإِنَّ «لَكِنْ» إِنَّمَا تَدْخُلُ لِلْإِسْتِدْرَاكِ بَعْدَ الْجَحْدِ، وَالْإِقْرَارُ لَيْسَ بِجَحْدٍ، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ.

■ وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ الاستثناءُ المنقطعُ فِي إثْبَاتِ بحالٍ.



(١) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِي، ولد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٧٦هـ)، وهو مكثّر من التّأليف، ومن كتبه: تأويل مختلف الحديث، وغريب الحديث، وأدب الكاتب.

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصري الحارثي مولاهم، ولد سنة (١٤٨هـ)، وتوفي سنة (١٨٠هـ)، إمام نحاة البصرة في زمانه، من كتبه: الكتاب، في النحو.

٣. أن يكون المستثنى

أقل من النصف

القول الأول

(اختيار المؤلف)

الخلافاً في استثناء

النصف

القول الثاني

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أن يكونَ المستثنى أقلَّ من النِّصْفِ.

وفي استثناءِ النِّصْفِ: وجهان.

وقال أكثرُ الفقهاءِ والمتكلمينَ: يجوزُ استثناءُ الأكثرِ.

ولا نعلمُ خلافاً في أنَّه: لا يجوزُ استثناءُ الكلِّ.

واحتجَّ من جَوَزه:

أدلة القول الثاني

[١] بقوله: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٨٤) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿

[ص: ٨٢، ٨٣].

وقال في أخرى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ

اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢].

○ فاستثنى كلَّ واحدٍ منهما من الآخرِ، وأيهما كان الأكثرُ حصلَ

المقصودُ.

[٢] وقال الشاعرُ:

أدوا التي نقصت سبعين من مائةٍ

ثم ابغضوا حكماً بالحق قوَّاماً<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت ذكره ابن الأنباري في كتاب الأضداد (ص ١٢٧)، وذكره البغدادي في خزانة

الأدب (١٠/ ٢٥٠) منسوباً إلى أبي مُكْعَبٍ أخي بني سعد بن مالك، بلفظ:

أدوا الذي نقصت سبعين من مائةٍ      أو ابغضوا حكماً بالحق علَّاماً

ويأتي كلام المؤلف في ثبوته.

[٣] ولأنه إذا جاز استثناء الأقل، جاز استثناء الأكثر.

[٤] ولأنه رفع<sup>(١)</sup> بعض ما تناوله اللفظ فجاز في الأكثر كالتخصيص.

ولنا: أن الاستثناء لغة، وأهل اللغة نفوا ذلك وأنكروه.

دليل القول الأول

• قال أبو إسحاق الزجاج<sup>(٢)</sup>: «لم يأت الاستثناء إلا في القليل من الكثير».

• وقال ابن جني<sup>(٣)</sup>: «لو قال قائل: «مائة إلا تسعة وتسعين» ما كان متكلمًا بالعربية، وكان كلامه عيبًا من الكلام ولُكنة».

• وقال القتيبي<sup>(٤)</sup>: «يقال: «صمت الشهر كله إلا يومًا واحدًا»، ولا يقال: «صمت الشهر إلا تسعة وعشرين يومًا»، ويقول: «لقيت القوم جميعهم إلا واحدًا أو اثنين»، ولا يجوز أن يقول: «لقيت القوم إلا أكثرهم».

○ وإذا ثبت أنه ليس من اللغة: فلا يقبل.

○ ولو جاز هذا لجاز في كل ما كرهوه وقبحوه.

(١) قوله: «ولأنه رفع» مكانها في (ز): «لأنه يرفع».

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، ولد سنة (٢٤١هـ)، وتوفي سنة (٣١١هـ)، من كتبه: معاني القرآن.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، توفي سنة (٣٩٢هـ)، من كبار علماء العربية، من كتبه: الخصائص، في اللغة.

(٤) هو ابن قتيبة الدينوري، تقدمت ترجمته (ص ٤٩٤).

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

وأما الآية التي احتجوا بها: فقد أُجيب عن احتجاجهم<sup>(١)</sup> بأجوبة:

- منها: أنه استثنى في إحدى الآيتين المخلصين من بني آدم وهم الأقل، وفي الأخرى: استثنى الغاوين من جميع العباد وهم الأقل؛ فإن الملائكة من عباد الله، قال الله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] وهم غير غاوين.

- ومنها: أنه استثناء منقطع في قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] بمعنى «لكن»، بدليل أنه قال في آية أخرى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُم﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وأما البيت:

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

- فليس فيه استثناء،
- مع أنه قد قال ابن فضال النحوي<sup>(٢)</sup>: «هذا بيت مصنوع ولم يثبت عن العرب».

وأما القياس في اللغة:

مناقشة الدليلين  
الثالث والرابع  
للقول الثاني

- فغير جائز،

(١) في (ع، ب، ز، ل) زيادة: منها، وفي طبعة د. النملة (٢/ ٧٥٤): «بها».

(٢) أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي التميمي القيرواني، توفي سنة (٤٧٩هـ)، ويقال له: الفرزدقي لاتصال نسبه بالشاعر الفرزدق، ويعرف بابن فضال النحوي بالضاد المعجمة، من علماء النحو واللغة.

• ولو كان جائزاً فهو جمعٌ بغيرِ علَّةٍ.

○ ومثُلُ هذا: لو جاز استثناء البعض جاز استثناء الكلِّ.

○ ويعارضُهُ<sup>(١)</sup>: بأنَّه إذا لم يَجْزِ استثناء الكلِّ، فلا يجوزُ استثناء الأكثرِ.

• والفرقُ بينَ القليلِ والكثيرِ: أنَّ العَرَبَ استعملتُهُ في القليلِ دونَ الكثيرِ، فلا يقاسُ في لُغَتِهِم ما أنكرُوهُ على ما حَسَنُوهُ وجوَّزُوهُ.



---

(١) في (ز): ونعارضه.



تعقيب الاستثناء  
جملاً متعاطفة

## فصل



إذا تعقَّب الاستثناء جُملاً؛

- كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ①﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا... ﴿[النور: ٤، ٥]،
- وقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(١)</sup>؛

رجع الاستثناء إلى جميعها، وهو قول أصحاب الشافعي.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال الحنفية: يرجع إلى أقرب المذكور؛

القول الثاني

لأمرٍ ثلاثة:

أدلة القول الثاني

- أحدها: أَنَّ الْعُمُومَ ثَبَتَ فِي كُلِّ صُورَةٍ بَيَقِينٍ، وَعَوْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى جَمِيعِهَا مُشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا نُزِيلُ الْمُتَيَقِّنَ بِالشَّكِّ.
- والثاني<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا وَجَبَ رُدُّهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِمَا يَلِيهِ فَقَدْ اسْتَقَلَّ وَأَفَادَ، فَلَا حَاجَةَ

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١)، ومسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) في جميع النسخ: والثانية، ولعل المثبت هو الصواب.

إلى تعليقه<sup>(١)</sup> بما قبل ذلك، فلا نعلقه به، وصار كالاستثناء من الاستثناء.

• والثالث<sup>(٢)</sup>: أن الجملة مفصول بينها وبين الأولى، فأشبه ما لو فصل بينهما بكلام آخر. وأدلتنا ثلاثة:

أدلة القول الأول:

• أحدها: أن الشرط إذا تعقب جملاً عاد إلى جميعها؛ كقوله: «نسائي طوالق وعبيدي أحرار إن كلمت زيدا»، فكذلك الاستثناء؛

○ فإن الشرط والاستثناء سيان في تعلقهما بما قبلهما وتغييرهما<sup>(٣)</sup> له، ولهذا يسمى التعليق بشرط مשיئة الله: استثناء، فما ثبت لأحدهما ثبت في الآخر.

الدليل الأول

• فإن قيل: الفرق بينهما: أن الشرط رتبته التقديم؛ بخلاف الاستثناء. قلنا:

اعتراض على  
الدليل الأول

جوابه

○ إذا تأخر الشرط فلا فرق بينهما،

○ ثم إن كان متقدماً: فلم لا يتعلّق بالجملة الأولى دون ما بعدها؟

■ فإذا تعلّق بجميع الجمل -تقدّم أو تأخر- فكذلك الاستثناء؛ فإنه مساوٍ للشرط في حال تأخره.

(١) في (ع): تعلقه.

(٢) في جميع النسخ: والثالثة، ولعل المثبت هو الصواب.

(٣) في طبعة د. النملة (٧٥٨/٢): بغيرهما، والمثبت من جميع النسخ.



الدليل الثاني

● الثاني: اتَّفَاقُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ تَكَرَّارَ الاستِثْنَاءِ عَقِيبَ كُلِّ جُمْلَةٍ عِيٌّ وَلُكْنَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَعُدَّ الاستِثْنَاءُ إِلَى الْجَمِيعِ لَمْ يَقْبَحْ ذَلِكَ، بَلْ كَانَ مُتَعَيِّنًا لَازِمًا فِيمَا يَرِيدُ فِيهِ الاستِثْنَاءَ مِنْ جَمِيعِ الْجُمَلِ.

الدليل الثالث

● الثالث: أَنَّ العَطْفَ بِالْوَاوِ يَوْجِبُ نَوْعًا مِنَ الاتِّحَادِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: «اضْرِبِ الْجَمَاعَةَ الَّذِينَ هُمْ قَتْلُهُ وَسَرَقُهُ إِلَّا مَنْ تَابَ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «اضْرِبْ مَنْ قَتَلَ وَسَرَقَ إِلَّا مَنْ تَابَ». وقولهم: «إِنَّ التَّعْمِيمَ مُسْتَيْقِنٌ»:

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

● ممنوع؛ فَإِنَّ الْعُمُومَ وَالْإِطْلَاقَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَمَا تَمَّ حَتَّى أُرْدِفَ بِاسْتِثْنَاءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ.

● ثُمَّ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ وَالصِّفَةِ، وَقَدْ سَلَّمَ أَكْثَرُهُمْ عُمُومَ ذَلِكَ، وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ -تَعَالَى- خِصَالَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [المائدة: ٨٩]: رَجَعَ ذَلِكَ إِلَى جَمِيعِهَا.

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني

وقولهم: «إِنَّ الاستِثْنَاءَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمَا قَبْلَهُ ضَرُورَةً»:

○ ممنوع، بَلْ إِنَّمَا رَجَعَ إِلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِذَلِكَ.

○ ثُمَّ يَبْطُلُ أَيْضًا بِالشَّرْطِ وَالصِّفَةِ.

○ أَمَّا الاستِثْنَاءُ مِنَ الاستِثْنَاءِ: فَلَمْ يُمْكِنْ عَوْدُهُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَمِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ، فَتَعَدَّرَ النَّفْيُ مِنَ النَّفْيِ.

■ وهكذا كل ما فيه قرينة تصرفه عن الرجوع لا يرجع إلى  
الأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى  
أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢] لا يعود إلى التحرير؛ لأنَّ  
صدقتهُمْ إنما تكون بمالهم، فالتعقُّ ليس حقًّا لهم.



## فصل في الشرط

الشرط: ما لا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده.

تعريف الشرط  
اصطلاحاً

والعلة: يلزم من وجودها وجود المعلول، ولا يلزم من عدمها عدمه في الشرعيات.

تعريف العلة  
اصطلاحاً

والشرط:

انواع الشرط

[١] عقلي،

[٢] شرعي،

[٣] لغوي.

○ فالعقلي: كالحياة للعلم، والعلم للإرادة.

○ والشرعي: كالطهارة للصلاة، والإحصان للرجم.

○ واللغوي: كقوله: «إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، و«إِنْ جِئْتَنِي

أَكْرَمْتُكَ»، مقتضاه في اللغة: اختصاص الإكرام بالمجيء،

فإنزّل منزلة التخصيص والاستثناء.

والاستثناء والشرط يُغيّر الكلام عما كان يقتضيه لولاه، حتى يجعله

مُتَكَلِّمًا بالباقي، لا أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ مَا دَخَلَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ لَمَا

خَرَجَ.

حقيقة الاستثناء  
والشرط

● فَإِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ»، معناه: أَنْتِ عِنْدَ الدُّخُولِ طَالِقٌ.

● وقوله: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»، معناه: لَهُ عَلَيَّ سَبْعَةٌ، فَإِنَّهُ لَوْ ثَبَّتَ لَهُ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ لَمَا قَدَرَ عَلَى إِسْقَاطِ ثَلَاثَةٍ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ بِالكَلَامِ الْمُتَّصِلِ: لَقَدَرَ عَلَيْهِ بِالْمُنْفَصِلِ، فَيَصِيرُ مَوْضُوعُ الكَلَامِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>،

○ فقوله تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ إِتِمَامِ الكَلَامِ، فَإِذَا تَمَّ كَانَ الكَلَامُ مَقْصُورًا عَلَى مَنْ وُجِدَ مِنْهُ السَّهْوُ وَالرَّيَاءُ، لَا أَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ كُلُّ مُصَلٍّ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ الْبَعْضُ، ■ كَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْطُ.




---

(١) قوله: «فَيَصِيرُ مَوْضُوعُ الكَلَامِ ذَلِكَ» هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: (فَيَتَغَيَّرُ مَوْضُوعُ الكَلَامِ بِذَلِكَ)، والمعنى: أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ وَالشَّرْطَ إِذَا دَخَلَا عَلَى الكَلَامِ يَغَيِّرَانِ مَوْضُوعَهُ، فَيَصِيرُ الْمُتَكَلِّمُ كَالنَّاطِقِ بِالْمَتَّبِقِيِّ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ، قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى (٢/ ٨٢٠): «قُلْنَا: هُوَ كَذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ يَمْتَنَعُ الْإِخْرَاجُ بِالشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مُنْفَصِلًا، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْتَصِرْ، وَالْحَقُّ بِهِ مَا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، وَإِتِمَامٌ لَهُ غَيْرُ مَوْضُوعِ الكَلَامِ فَجَعَلَهُ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاقِي، وَدَفَعَ دُخُولَ الْبَعْضِ».

## فصل في المطلق والمقيد



المطلق: هو المتناول لواحدٍ لا بعينه باعتبار حقيقة شاملةٍ لجنسه،

تعريف المطلق  
اصطلاحاً

- وهي النكرة في سياق الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، وقد يكون في الخبر؛ كقوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»<sup>(١)</sup>.

والمقيد: هو المتناول لمعينٍ، أو لغير معينٍ موصوفٍ بأمرٍ زائدٍ على

تعريف المقيد  
اصطلاحاً

الحقيقة الشاملة لجنسه؛

- كقوله تعالى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] قيد «الرقبة» بالإيمان، و«الصيام» بالتتابع.

وقد يكون اللفظ مطلقاً مقيداً بالنسبة؛

الإطلاق والتقيد  
النسبي

- كقوله: ﴿رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]؛

○ مقيدة بالإيمان،

○ مطلقاً بالنسبة إلى السلامة وسائر الصفات.

(١) أخرجه أحمد (٣٩٤/٤)، وأبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١) من حديث أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعاً.

وروي عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً.

فاختلف في وصله وإرساله؛ وممن رجح وصله وصححه: أحمد (انظر: المغني ٣٤٥/٩)، وابن مهدي، والطالسي، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، حكاه عنهم الحاكم (١٧٠-١٧٢).

وَيُسَمَّى الْفِعْلُ مُطْلَقًا؛ نَظْرًا إِلَى مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ،

- مِنَ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْمَصْدَرِ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْآلَةِ فِيمَا يَفْتَقَرُ إِلَى الْآلَةِ، وَالْمَحَلِّ لِلْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ،
- وَقَدْ يَتَقَيَّدُ بِأَحَدِهَا دُونَ بَقِيَّتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## فصل



حمل المطلق على  
المقيد

إذا وَرَدَ لفظان: مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ، فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:  
القِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ؛  
• كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي مُرْشِدٍ  
وَشَاهِدِي عَدْلٍ»<sup>(٢)</sup>.

أقسام المطلق  
والمقيد:

١. إذا اتحد الحكم  
والسبب

فيجب: حمل المطلق على المقيد.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وقال أبو حنيفة: لا يُحْمَلُ عليه؛

القول الثاني

• لَأَنَّهُ نَسَخُ؛

دليل القول الثاني

○ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ،

○ فَلَا سَبِيلَ إِلَى النَّسْخِ بِالْقِيَاسِ.

وقد بينّا فسادَ هَذَا<sup>(٣)</sup>؛

مناقشة دليل القول  
الثاني

(١) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه وتقدم تخريجه (ص ٥٠٥).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١١٣٤٣)، والدارقطني (٣٥٢١)، والبيهقي (١٢٤/٧) عن  
ابن عباس مرفوعاً.

وروي عنه موقوفاً، أخرجه البيهقي (١٢٦/٧) وصحح وقفه، وإليه أشار الدارقطني،  
وضَعَّفَ ابن الجوزي الحديث المرفوع في التحقيق (٢/٢٦٠).

(٣) أي في فصل: الزيادة على النص (ص ١٤٣).

• فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] لَيْسَ بِنَصٍّ فِي إِجْزَاءِ الكافرة،

○ بل هُوَ مُطْلَقٌ يُعْتَقَدُ ظُهُورُ عُمُومِهِ مَعَ تَجْوِيزِ الدَّلِيلِ عَلَى خُصُوصِهِ،

• وَالتَّقْيِيدُ صَرِيحٌ فِي الْأَشْتِرَاطِ،  
○ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.



القسمُ الثاني: أَنْ يَتَّحِدَ الْحُكْمُ وَيَخْتَلِفَ السَّبَبُ؛

• كَالْعَتَقِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ، قَيْدَ الرَّقَبَةِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ، وَأُطْلِقَهَا فِي الظَّهَارِ.

فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ رحمته الله مَا يَدُلُّ عَلَى: أَنَّ الْمُطْلَقَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا، وَقَوْلُ جُلِّ الْحَنْفِيَّةِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَاخْتَارَ الْقَاضِي: حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ؛

[١] لِأَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- قَالَ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]،

وَقَالَ فِي الْمَدَائِنَةِ: ﴿وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدْلًا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَدْلٌ، فَظَاهِرٌ هَذَا حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

٢. إذا اتحد الحكم  
واختلف السبب

القول الأول

القول الثاني

أدلة القول الثاني



[٢] ولأنَّ العربَ تُطَلِّقُ في موضعٍ وتُقَيِّدُ في موضعٍ آخَرَ، فيُحْمَلُ  
أحدهُما على صاحبه؛  
○ كما قال:

نحنُ بما عندنا وأنت بما  
عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ<sup>(١)</sup>  
○ وقال آخرُ:

وما أذري إذا يَمَمْتُ أرضاً  
أريدُ الخيرَ أَيُّهما يَليَنِي  
أألخيرُ الَّذي أنا أَبَغِيهِ  
أم الشرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغِينِي<sup>(٢)</sup>

وقال أبو الخطَّاب: يُبنى عليه من جهة القياس؛  
● لأنَّ تقييدَ المُطلقِ كتخصيصِ العمومِ، وذلك جائزٌ بالقياسِ  
الخاصِّ على ما مرَّ.

○ فإن كانَ ثَمَّ مُقَيِّدانِ بَقِيْدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ومُطَلَّقٌ: ألحق بأشبههما  
به وأقربهما إليه.

القول الثالث

دليل القول الثالث

(١) هذا البيت اختلف في قائله، وانظر: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص ١٣)،  
والكتاب لسيبويه (١/ ٧٤، ٧٥).

(٢) هذان البيتان قالهما: المُثَقَّبُ العبديُّ، انظر: ديوان المثقب العبدي (ص ٢١٢-٢١٣)،  
وقد جاء فيه بلفظ «إذا يمت وجهًا» بدلاً من: «إذا يمت أرضًا».

أدلة القول الأول

ومن نصر الأول قال:

[١] هَذَا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ يُخَالِفُ وَضْعَ اللَّغَةِ؛ إِذَا لَا يَتَعَرَّضُ الْقَتْلُ لِلظَّهَارِ، فَكَيْفَ يَرْفَعُ الْإِطْلَاقَ الَّذِي فِيهِ؟

○ والأسباب المختلفة تختلف - في الأكثر - شروط واجباتها.

[٢] ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَنَاقُضٌ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ مُقَيَّدٌ بِالتَّابِعِ فِي الظَّهَارِ، وَبِالتَّفْرِيقِ فِي الْحَجِّ، وَمَطْلُقٌ فِي الْيَمِينِ، فَعَلَى أَيِّهِمَا يَحْمَلُ؟

وفي المواضع التي استشهدوا<sup>(١)</sup> بها: كَانَ التَّقْيِيدُ بِأَمْرٍ آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مناقشة أدلة القول الثاني



القِسْمُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ.

٣. إذا اختلف الحكم

فَلَا يُحْمَلُ الْمَطْلُقُ عَلَى الْمَقْيَدِ، سَوَاءً اتَّفَقَ السَّبَبُ أَوْ اخْتَلَفَ؛

• كَخِصَالِ الْكَفَّارَةِ، إِذَا قُيِّدَ الصَّيَامُ بِالتَّابِعِ، وَأُطْلِقَ الْإِطْعَامُ؛

○ لِأَنَّ الْقِيَاسَ مِنْ شَرْطِهِ: اتِّحَادُ الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ هَهُنَا مُخْتَلِفٌ.



(١) في (ع، ب، ز، س): استشهدنا، والمثبت من (ل).



## فصل



أنواع دلالة اللفظ  
بغير النطق:

فيما يُقْتَبَسُ من الألفاظ من فحواها وإشارتها، لا من صيغها.

وهي خمسة<sup>(١)</sup> أضرب:

الأول: يُسَمَّى اقْتِضَاءً.

١. دلالة الاقتضاء

وهو: ما يكون من ضرورة اللفظ، وليس بمنطوق به.

دلالة الاقتضاء

اصطلاحاً

أوجه ضرورة

إضمار اللفظ

• إمّا أن لا يكون المتكلم صادقاً إلا به؛

○ كقوله «لا عمل إلا بنية»<sup>(٢)</sup>،

• أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً بدونه؛

○ كقوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ»

[البقرة: ١٨٤]، أي: فَأَفْطَرَ فَعِدَّةً، وقولهم: «أعتق عبدك عني

وعلي ثمنه»، يتضمّن الملك ويقتضيه ولم ينطق به.

(١) تنبيه: هذه الأضرب الخمسة ذكرها الغزالي في المستصفى (٢/ ٨٢٤-٨٢٩)، ونقلها

ابن قدامة هنا، لكنه أسقط الضرب الثاني، الذي هو: دلالة الإشارة عند الغزالي، واكتفى بأربعة أضرب، مع ملاحظة أن قول ابن قدامة في الضرب الثاني الذي هو دلالة الإيماء:

«وهذا قد يسمى إيماء وإشارة»، هو منقول عن الغزالي أيضاً، فاسم الإشارة عند الغزالي يجوز إطلاقه على دلالة الإيماء، وإن كان اسماً لدلالة أخرى هي دلالة الإشارة، والتي

هي الضرب الثالث عنده.

(٢) تقدّم تخريجه (ص ٣٥٠).

• أو من حيث يمتنع وجوده عقلاً بدونه؛

○ كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

يَتَضَمَّنُ إِضْمَارَ الوَطءِ وَيَقْتَضِيهِ.

ويجوزُ أَنْ يُلقَّبَ هَذَا بـ«الإِضْمَارِ»، ويقربُ مِنْ «حَذْفِ المُضَافِ وإِقامةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مقامَهُ».

أسماء دلالة  
الاقتضاء



الضَّرْبُ الثَّانِي: فهمُ التَّعليلِ مِنْ إضافةِ الحُكْمِ إِلَى الوَصْفِ الْمُنَاسِبِ؛

٢. دلالة الإيماء

• كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]،

يُفْهَمُ مِنْهُ: كَوْنُ السَّرْقَةِ عِلَّةً، وَلَيْسَ بِمَنْطُوقٍ بِهِ، وَلَكِنْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ.

• وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٣] أَيْ: لِرَبِّهِمْ،

﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٤] أَيْ: لِفُجُورِهِمْ.

وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى: «إِيمَاءً»، وَ«إِشَارَةً»، وَ«فَحْوَى الْكَلَامِ»، وَ«لَحْنَةً»، وَإِلَيْكَ الْخَيْرَةُ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

أسماء دلالة الإيماء



الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّنْبِيهُ.

٣. دلالة التنبيه  
(مفهوم الموافقة)

وهو: فَهْمُ الْحُكْمِ فِي الْمُسْكُوتِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَمَقْصُودِهِ، وَمَعْرِفَةُ وُجُودِ الْمَعْنَى فِي الْمُسْكُوتِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛

دلالة التنبيه  
اصطلاحاً

• كَفَهُمَ تَحْرِيمَ الشَّتَمِ وَالضَّرْبِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ﴾  
[الإسراء: ٢٣].

ولا بُدَّ من معرفتنا للمعنى في الأدنى، ومعرفة وجوده في الأعلى.  
• فلولا معرفتنا أَنَّ الآيةَ سَيَقَتْ لِلتَّعْظِيمِ لِلوَالِدَيْنِ؛ لما فَهِمْنَا مَنَعَ الْقَتْلِ؛ إِذْ قَدْ يَقُولُ السُّلْطَانُ- إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِ مَلِكٍ لِمُنَازَعَتِهِ لَهُ فِي مُلْكِهِ-: «اقْتُلْهُ، وَلَا تَقُلْ لَهُ: أَف».

شرط دلالة التنبيه

وَيُسَمَّى: «مَفْهُومَ الْمَوَافَقَةِ»، و«فَحْوَى اللَّفْظِ».

أسماء دلالة التنبيه

واختلف أصحابنا في تسميته: «قياساً»،

تسمية دلالة  
التنبيه قياساً؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْجَزَرِيُّ<sup>(١)</sup> وبعضُ الشَّافِعِيَّةِ: هو قياسٌ؛

القول الأول

• لِأَنَّهُ إِلْحَاقُ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَقْتَضِي، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ،

دليل القول الأول

• وَإِنَّمَا ظَهَرَ فِيهِ الْمَعْنَى، فَسَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ، فَأَشْبَهَ الْقِيَاسَ فِيمَا ظَهَرَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ بِنَصٍّ أَوْ غَيْرِهِ،

○ مَثَلُ: قِيَاسِ الْجُوعِ الْمَفْرُطِ عَلَى الْغَضَبِ فِي الْمَنَعِ مِنَ الْحُكْمِ؛ لِكُونِهِ يَمْنَعُ كَمَالَ الْفِكْرِ.

(١) في (ع): الحرري، وفي (ب): الجزري، وفي (ل): الحرزي، وفي (ز): كتب: الخزري

[أو: الحرزي]، ثم ضرب على نقطة الخاء، وبقيت النقطة الأخرى مترددة بين حرفين:

الحرزى [أو: الحرزى]. وتقدم ذكر ترجمته والاختلاف في نسبته (ص ٧٢).

○ وقياس الزيت على السمن في حكم النجاسة إذا وقعت فيه في حال جموده، أو كونه مائعاً.

وقال القاضي أبو يعلى والحنفية وبعض الشافعية: ليس بقياس؛

القول الثاني

● إذ هو مفهوم من اللفظ من غير تأمل ولا استنباط، بل يسبق إلى الفهم حكم المسكوت مع المنطوق من غير تراخ؛ إذ كان هو الأصل في القصد، والباعث على النطق، وهو أولى في الحكم.

ومن سمّاه قياساً سلم أنه قاطع، فلا تضر تسميته قياساً.

نوع الخلاف

وقد يلتحق بهذا الفن: ما يشبهه من وجه ولا يفيد القطع؛

دلالة التنبيه

الظنية الصحيحة

● كقولهم: «إذا ردت شهادة الفاسق فالكافر أولى؛ لأن الكفر فسق وزيادة»، فهذا ليس بقاطع؛ إذ لا يبعد أن يقال: «الفاسق منهم في دينه، والكافر يحترز من الكذب لدينه».

فأمّا الفاسد من هذا الضرب:

دلالة التنبيه

الظنية الفاسدة

● فتحو قولهم: «إذا جاز السلم في المؤجل: ففي الحال أجوز، ومن الغرر أبعد»؛

○ فإنه لا بد من اشتراكهما في المقتضي، وليس المقتضي لصحة

السلم المؤجل: بعده من الغرر ليلحق به الحال، بل الغرر مانع احتّم في المؤجل، والحكم لا يصح لعدم مانعه، بل لوجود مقتضيه.

○ ثم لو كان بُعْدُهُ مِنَ الْغَرَرِ عِلَّةَ الصَّحَّةِ فَمَا وُجِدَتْ فِي الْأَصْلِ،  
فَكَيْفَ يَصِحُّ الْإِلْحَاقُ؟



الضَّرْبُ الرَّابِعُ: دَلِيلُ الْخَطَابِ.

٤. دليل الخطاب  
(مفهوم المخالفة)

ومعناه: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه.

دليل الخطاب  
اصطلاحاً

وَيُسَمَّى: «مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ»؛

اسم آخر لدليل  
الخطاب

• لِأَنَّهُ فَهْمٌ مُجَرَّدٌ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى مَنْظُومٍ، وَإِلَّا فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَنْظُومُ<sup>(١)</sup>  
- أيضاً- مفهومٌ.

ومثاله:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥]،

• و«فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»<sup>(٢)</sup>،

○ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِي الْمُخْطِئِ، وَالْمَعْلُوفَةِ.

حجية دليل  
الخطاب  
القول الأول  
(اختيار المؤلف)  
القول الثاني

وهذا حُجَّةٌ فِي قَوْلِ إِمَامِنَا وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا دَلَالََةَ لَهُ؛

لَأُمُورٍ خَمْسَةٍ:

أدلة القول الثاني

• أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَحْسُنُ الاسْتِفْهَامُ،

(١) في طبعة د. النملة (٢/ ٧٧٥): «... لَا يَسْتَنْدُ إِلَى مَنْطُوقٍ، وَإِلَّا فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَنْطُوقُ

«...»، والمثبت من جميع النسخ.

(٢) أخرجه أحمد والبخاري من حديث أبي بكر الصديق، وتقدم تخريجه (ص ٤٨١).

○ فلو قَالَ: «من ضربك عامداً فاضربه»، حَسُنَ أن يَقُولَ: «فإنَّ ضربيني خاطئاً هلَّ أضرِبُهُ؟»،

○ ولو دَلَّ على النَّفي لما حَسُنَ الاستفهامُ فيه كالمنطوق.

● الثَّانِي: أنَّ العَرَبَ تُعَلِّقُ الحُكْمَ على الصِّفَةِ مَعَ مُساوَاةِ المسكوتِ عنه؛

○ كقوله تَعَالَى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،

○ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]،

○ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]،

■ فالمسكوتُ أَيْضًا مُحْتَمِلٌ للمساواةِ وَعَدَمِهَا، فلا سَبِيلَ إلى دَعْوَى النَّفيِّ بالتحكُّمِ.

● الثَّالِثُ: أنَّ تعليقَهُ الحُكْمَ على اللَّقَبِ والاسمِ العَلَمِ لا يدلُّ على التَّخصيصِ، وَمَنَعُ ذَلِكَ بَهْتٌ واختراعٌ على اللُّغَاتِ؛

○ إذ يلزَمُ من أن يكونَ <sup>(١)</sup> قوله: «زيدٌ عالمٌ» كُفْرًا <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ لِلْعِلْمِ

(١) قوله: «أن يكون» ليست في (س).

(٢) هكذا بالرفع: «كفر» في جميع النسخ، والذي في المستصفى (٢/ ٨٣٢): «إذ يلزم أن يكون قوله: «زيد عالم» كُفْرًا».



عن الله وملائكته،

○ ويلزم من قوله: ﴿حَمْدُ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] نفى الرسالة عن غيره، وذلك كفر.

• الرابع: أنه كما أن للعرب طريقاً إلى الخبر عن مُخبرٍ واحدٍ واثنين مع السكوت عن الباقي، فلها طريق في الخبر عن الموصوف بصفة، فتقول: «رأيت الظريف، وقام الطويل»، فلو قال بعد: «والقصير» لم يكن مُناقضةً.

• الخامس: أن التخصيص للمذكور بالذكر قد يكون لفائدة سيوى تخصيص الحكم به،

○ فمنها: توسعة مجاري الاجتهاد؛ لينال المجتهد فضيلته.  
○ ومنها: الاحتياط على المذكور بالذكر؛ كي لا يُفضي اجتهاد بعض الناس إلى إخراجِه عن عموم اللفظ بالتخصيص.  
○ ومنها: تأكيد الحكم في المسكوت؛ لكون المعنى فيه أقوى؛ كالتنبية.

○ ومنها معاني<sup>(١)</sup> لا يُطَّلَعُ عليها.

■ فلا سبيل إلى دعوى عدم الفائدة بالتحكم.

ولا يُنكر الفرق بين المنطوق والمسكوت، لكن من حيث إن الأصل عدم الحكم في الكل، فبالذكر يُبين بُوْثُهُ في المذكور، وبقي المسكوت عنه

جواب أصحاب  
القول الثاني عن  
اعتراض مقدر

(١) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء، والجادة حذفها.

على ما كان عليه، لم يوجد في اللفظ نفي له ولا إثبات له<sup>(١)</sup>؛

• فإذا: لا دليل في اللفظ على المسكوت بحال،

• وعماد الفرق: نفي وإثبات؛

○ فمستند الإثبات: الذكر الخاص.

○ ومستند النفي: الأصل.

■ والذهن إنما يُنبه على الفرق عند الذكر الخاص، فيسبق إلى  
الأوهام العامة أن الاختصاص والفرق من الذكر، لكن  
أحد طرفي الفرق حصل من الذكر، والآخر كان حاصلاً في  
الأصل، وهذا دقيق لأجله غلط الأكثرون.

ولنا دليان:

أدلة القول الأول:

أحدهما: أن فصحاء أهل اللغة يفهمون من تعليق الحكم على شرط

الدليل الأول

أو وصف: انتفاء الحكم بدونه؛

(١) قال الغزالي في المستصفى (٢/ ٨٣٩) - وهو من أصحاب القول الثاني - في سياق ذكر

أدلة أصحاب القول الأول: «المسلك السادس: أنه إذا قال اشتر لي عبداً أسود يفهم نفي الأبيض، وإذا قال أضربه إذا قام يفهم المنع إذا لم يقم»، ثم قال في الجواب عنه: «قلنا هذا باطل، بل الأصل منع الشراء والشرب إلا فيما أذن، والإذن قاصر، فبقي الباقي على النفي، وتولد منه ذلك الفرق بين الأبيض والأسود، وعماد الفرق: إثبات ونفي، ومستند النفي: الأصل، ومستند الإثبات: الإذن القاصر ...».

بدليل:

شواهد:

الشاهد الأول

• ما رَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (١): ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

○ فَفَهَمَا مِنْ تَعْلِيْقِ إِبَاحَةِ الْقَصْرِ عَلَى حَالَةِ الْخَوْفِ: وَجُوبَ الْإِتِمَامِ حَالَ الْأَمْنِ، وَعَجَبًا مِنْ ذَلِكَ.

○ فَإِنْ قِيلَ:

اعتراض على  
الشاهد الأول

■ الْإِتِمَامُ وَاجِبٌ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، فَلَمَّا اسْتَشْنَى حَالَةَ الْخَوْفِ: بَقِيَ حَالَةُ الْأَمْنِ عَلَى مُقْتَضَاهُ، فَلِذَلِكَ عَجَبًا؛ حَيْثُ خُولِفَ الْأَصْلُ.

■ ثُمَّ الْآيَةُ حُجَّةٌ لَنَا؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ، فَدَلَّ عَلَى انْتِفَاءِ الدَّلِيلِ.

○ قُلْنَا:

الجواب عنه

■ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّمَامِ، بَلْ قَدْ رُوِيَ

(١) في (ل) زيادة: «ألم يقل الله تعالى»، وليست في بقية النسخ ولم نجدها في مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٥)، ومسلم (٦٨٦).

عن عمر - وهو صاحبُ القصّة -، وعائشة، وابن عباسٍ:  
«أَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَ  
فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ»<sup>(١)</sup>، فدلَّ على أَنَّ فَهْمَهُمْ وَجُوبَ الإِتِمَامِ  
وَتَعَجُّبُهُمْ إِنَّمَا كَانَ لِمَخَالَفَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ.

■ وَإِنَّمَا تَرِكَ دَلِيلُ الْخِطَابِ لِدَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا قَدْ يَخَالِفُ الْعُمُومَ.  
● وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»، قَالَ  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ لِأَبِي ذَرٍّ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ  
مِنَ الْأَصْفَرِ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ:  
«الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»<sup>(٢)</sup>.

الشاهد الثاني

- (١) خبر عمر ؓ: أخرجه أحمد (٣٧/١)، وابن ماجه (١٠٦٣)، والنسائي (١١١/٣) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر، قال: «صلاة السفر ركعتان... تمام غير قصر، على لسان محمد ﷺ».
- وقد اختلف في سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عمر، والحديث صححه ابن خزيمة (١٤٢٥)، وابن حبان (٢٧٨٣).
- وخبر عائشة ؓ: أخرجه أحمد (٢٣٤/٦)، والبخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥)، عن عائشة ؓ، قالت: «فرض الله الصلاة حين فرضها، ركعتين ركعتين، في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر».
- وخبر ابن عباس ؓ: أخرجه أحمد (٢٣٧/١)، ومسلم (٦٨٧) عن ابن عباس ؓ، قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة».
- (٢) أخرجه أحمد (١٤٩/٥)، ومسلم (٥١٠) من حديث عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر الغفاري ؓ.

○ ففَهَمَا مِنْ تَعْلِيْقِ الْحُكْمِ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِالسَّوَادِ انْتِفَاءً عَمَّا سِوَاهُ.

● وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ»<sup>(١)</sup>.

الشاهد الثالث

○ فَلَوْلَا أَنَّ تَخْصِيصَهُ الْمَذْكُورَ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ لُبْسِ مَا سِوَاهُ لَمْ يَكُنْ جَوَابًا لِلسَّائِلِ عَمَّا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لِبْسُهُ.

الدليل الثاني: أَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ،

الدليل الثاني

● فَإِنْ اسْتَوَتْ السَّائِمَةُ وَالْمَعْلُوفَةُ فَلِمَ خَصَّ السَّائِمَةَ بِالذِّكْرِ مَعَ عُمُومِ الْحُكْمِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْبَيَانِ شَامِلَةٌ لِلْقَسْمَيْنِ؟  
● بَلْ لَوْ قَالَ: «فِي الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» لَكَانَ أَخْصَرَ فِي اللَّفْظِ وَأَعَمَّ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ،

○ فَالْتَّطْوِيلُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ يَكُونُ لُكْنَةً فِي الْكَلَامِ وَعَيْيًا، فَكَيْفَ إِذَا تَضَمَّنَ تَفْوِيْثَ بَعْضِ الْمَقْصُودِ؟!

■ فَظَهَرَ أَنَّ الْقِسْمَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ غَيْرُ مَسَاوٍ لِلْمَذْكُورِ فِي الْحُكْمِ.

اعتَرَضُوا عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَعَةِ وُجُوْهٍ:

مناقشة الدليل الثاني:

● أَحَدُهَا: أَنَّكُمْ جَعَلْتُمْ طَلَبَ الْفَائِدَةِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَضْعِ،

الاعتراض الأول

(١) أخرجه أحمد (٤/٢)، والبخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وينبغي أن يُعرفَ الوضعُ ثمَّ تُرتَّبُ<sup>(١)</sup> عليه الفائدةُ، أمَّا أن يكونَ  
الوضعُ يتبعُ معرفةَ الفائدةِ: فلا.

● الثاني: لِمَ قلْتُم: إِنَّهُ لا فائدةَ سِوَى اختصاصِهِ بالحُكْمِ؟

الاعتراض الثاني

○ فليُنْ قلْتُم: ما عَلِمْنَا لَهُ فائدةً.

○ قلْنَا: فَلَعَلَّ ثُمَّ فائدةٌ لم تُعْثَرُوا عليها، وَعَدَمُ العلمِ بَعْدَمِ الفائدةِ  
ليسَ عِلْمًا بَعْدَمِهَا.

● الثالث: يبطلُ بمفهومِ اللَّقَبِ،

الاعتراض الثالث

○ فَلِمَ لَمْ تَقُولُوا: إِنَّ تَخْصِيصَ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ فِي الرَّبَا يوجبُ  
اِخْتِصَاصَهَا بِهِ، وَإِنَّ تَخْصِيصَ سَائِمَةِ الْغَنَمِ يَمْنَعُ وَجُوبَهَا فِي  
بَقِيَّةِ الْمَوَاشِي؟

● الرَّابِعُ: أَنَّ فِي التَّخْصِيصِ فائدةً سِوَى ما ذَكَرْتُمُ عَلَى ما قَدَّمْنَا،  
وَيَحْتَمِلُ:

الاعتراض الرابع

○ أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنْهَا،

○ أَوْ اتَّفَقَتِ الْمَعَامِلَةُ فِيهَا،

○ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابٍ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا.

الجواب:

الجواب عن  
المناقشة:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فغَيْرُ صَحِيحٍ؛

الجواب عن  
الاعتراض الأول

(١) في (ع): يترتب، وفي (ب) بلا نقط، والمثبت من (ز، س).

● فَإِنَّ الاستدلالَ عَلَى الشَّيْءِ بِآثَارِهِ وَثَمَرَاتِهِ جَائِزٌ غَيْرُ مَمْتَنَعٍ فِي طَرَفِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ،

○ فَإِنَّا استدللنا عَلَى عدمِ الاشتراكِ فِي الصُّورِ المتنازِعِ فِيهَا بِإِخْلَالِهِ بِمَقْصُودِ الْوَضْعِ<sup>(١)</sup>؛ وَهُوَ التَّفَاهُـمُ.

○ وَاسْتَدْلَلْنَا عَلَى عَدَمِ إِلِهِ ثَانٍ بَعْدَهُ وَقُوعِ الْفَسَادِ.

● فَإِذَا قَدْ عَلِمْنَا:

○ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ -تَعَالَى- لَا يَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ،

○ وَأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلتَّخْصِصِ سِوَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ،

■ فَيَلْزَمُ مِنْهُ ذَلِكَ ضُرُورَةً.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّ قَصَرَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ مُتَيَقِّنَةٌ، وَمَا سِوَاهَا أَمْرٌ مُوْهُومٌ يَحْتَمِلُ الْعَدَمَ وَالْوُجُودَ، فَلَا يُتْرَكُ الْمُتَيَقِّنُ لِأَمْرِ مُوْهُومٍ،

● كَيْفَ وَالظَّاهِرُ عَدْمُهَا؟ إِذْ لَوْ كَانَ ثَمَّ فَائِدَةٌ لَمْ تَخَفْ عَلَى الْفَطْنِ الْعَالِمِ بِدَقَائِقِ الْكَلَامِ مَعَ بَحْثِهِ وَشِدَّةِ عِنَايَتِهِ،

● فَجَرَى هَذَا مَجْرَى الاستدلالِ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ الْمَشْرُوطِ بَعْدَهُ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.

الجواب عن  
الاعتراض الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، والمعنى: استدللنا عَلَى عدمِ الاشتراكِ فِي الصورِ المتنازِعِ فِيهَا بِأَنَّ الاشتراكِ يَخْلُ بِمَقْصُودِ الْوَضْعِ لَوْ كَانَ مُوجُودًا.

وأما مفهوم اللَّقَبِ:

● فَقَدْ قِيلَ: هُوَ حُجَّةٌ.

● ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، وَهُوَ:

○ أَنَّ تَخْصِيصَ اللَّقَبِ يَحْتَمِلُ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ ذِكْرُ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ.

○ وَهَذَا يَبْعُدُ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ أَحَدَ الْوَصْفَيْنِ الْمُتَصَادِفَيْنِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الصِّفَةِ يُذَكِّرُ<sup>(١)</sup> ضِدَّهَا،

○ وَهُوَ مُتَنَفٍّ بِالْكُلِّيَّةِ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ الْوَصْفَ الْعَامَّ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِالْخَاصِّ،

■ فَظَهَرَ احْتِمَالُ الْمَفْهُومِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ<sup>(٢)</sup>: فَبَاطِلٌ؛

● فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِلْبَيَانِ وَالتَّعْلِيمِ،

(١) في (ع): بذكر، وفي (ل): تذكر، وفي (ب) بلا نقط، والمثبت من (ز).

(٢) هكذا في جميع النسخ، وهو فيما يظهر جواب عن الاعتراض الرابع، ولما كان المعترض قال في الاعتراض الرابع: «أن في التخصيص فائدة سوى ما ذكرتم على ما قدمنا» يعني على ما قدموا ذكره في الدليل الخامس من أدلتهم، سيجيب ابن قدامة عن تلك الفوائد الثلاث المذكورة في الدليل الخامس، وهي: ١. توسعة مجاري الاجتهاد. ٢. الاحتياط للمذكور حتى لا يخرج من العموم باجتهاد مجتهد. ٣. تأكيد الحكم في المسكوت بالتنبيه إذا كان المعنى فيه أقوى.



- والتبيينُ للأحكامِ مِنَ المقاصِدِ الأصليةِ التي بُعثَ لها،
- والاجتهادُ ثَبَتَ ضرورةً؛ لِعَدَمِ إمكانِ بناءِ كُلِّ الأحكامِ على النُصوصِ،
- فَلَا يُظَنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ مَا بُعِثَ لَهُ؛ لتوسعةِ مجاري الضَّرُورَاتِ،
- ثُمَّ يُفْضَى إِلَى مُحذُورٍ، وَهُوَ نَفْيُ الْحُكْمِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي هُوَ ثَابِتٌ فِيهَا.
- وَأَمَّا الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ<sup>(١)</sup>: فَلَا تَحْصُلُ؛
- لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَسْكُوتُ أَدْنَى فِي الْمَعْنَى مِنَ الْمَنْطُوقِ فِي الْمَقْتَضِي أَوْ مُمَاثِلًا لَهُ، فَالتَّخْصِصُ إِذَا يَكُونُ بَعِيدًا.
- وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَسْكُوتُ أَعْلَى فِي الْمَعْنَى: فَهُوَ التَّنْبِيهُ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ.
- وَأَمَّا الرَّابِعُ<sup>(٢)</sup>: فَأُمُورٌ مَوْهُومَةٌ، لَا يُتْرَكُ لَهَا الْمَتَيْقَنُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.
- وَقَوْلُهُمْ: «يَحْسُنُ الاسْتِفْهَامُ عَنْهُ»:
- مَمْنُوعٌ.

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، والمراد: الفائدة الثانية والثالثة مما تقدّم ذكره في الدليل الخامس، وأشار إليه المعترض في الاعتراض الرابع.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والإشارة هنا إلى بقية الفوائد التي زادها المعترض في الاعتراض الرابع.

○ وأَمَّا إِذَا قَالَ: «مَنْ ضَرَبَكَ مُتَعَمِّدًا فَاضْرِبْهُ»، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: «فَإِنْ ضَرَبَنِي خَاطِئًا، هَلْ أَضْرِبُهُ؟»، لَكِنْ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: «فَالخَاطِئُ مَا حُكْمُهُ؟ أَوْ مَا أَصْنَعُ بِهِ؟» وَهَذَا غَيْرُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ.

● وَلَوْ سَلَمْنَا: فَيَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ؛ لِيَسْتَفِيدَ التَّأْكِيدَ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ، كَمَا يَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ فِي بَعْضِ صُورِ الْعُمُومِ. وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعَرَبَ تَعْلُقُ الْحُكْمَ عَلَى مَا لَا يَنْتَفِي عِنْدَ عَدَمِهِ». قُلْنَا:

● لَا نُنْكِرُ هَذَا إِذَا ظَهَرَ لِلتَّخْصِصِ فَائِدَةٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ بِهِ، إِمَّا لِكَوْنِهِ الْأَغْلَبَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، ● وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ<sup>(١)</sup> لَهُ فَائِدَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مناقشة الدليل  
الثاني للقول الثاني



(١) في (ع، س): يظهر، وفي (ب، ل) بلا نقط، والمثبت من (ز).



## فصل في درجات أدلة الخطاب



اعلم أن ههنا صُورًا أنكرها منكرُو المفهوم؛ بناءً على أنها منه،  
وليست منه، وهي ثلاث<sup>(١)</sup>:

صور من دلالات  
المنطوق أنكرها  
بعض منكري  
المفهوم:

الأولى<sup>(٢)</sup>: قوله: «لا عالم إلا زيد».

الصورة الأولى:  
الحصر بـ:  
(لا ... إلا)

فهذا أنكره غلاة منكري المفهوم،

• وقالوا: هو نطق بالمُسْتَشْنَى عنه، وسكوت عن المُسْتَشْنَى<sup>(٣)</sup>،

وجه إنكارها

○ فَمَا خَرَجَ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا»، فمعناه: أنه لم يدخل في الكلام،

○ فصارَ الكلامُ مقصورًا على الباقي، والمُسْتَشْنَى غيرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ  
بِنَفْيٍ وَلَا إِبْثَاتٍ.

وهَذَا فاسدٌ؛

بيان كونها دلالة  
نطقية

• فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْإِبْثَاتِ وَالنَّفْيِ،

(١) في جميع النسخ: ثلاثة، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) في (ع): الأول.

(٣) في (ب، ز): «هو نطق بالمُسْتَشْنَى، وسكوت عن المُسْتَشْنَى عنه»، والمثبت من (ع)، وهو

الموافق لما في المستصفى طبعة بولاق (٢/٢٠٩) وطبعة د. حمزة حافظ (٢/٨٤٩)،

والذي أثبتته د. الأشقر في تحقيقه للمستصفى (٢/٢١٣): «نطق بالمُسْتَشْنَى منه، وسكوت

عن المُسْتَشْنَى»، وفي شرح مختصر الروضة (٢/٧٣٥): «أن المُسْتَشْنَى غير محكوم عليه

بنفي ولا إثبات وإنما هو نطق بالمُسْتَشْنَى منه، أما المُسْتَشْنَى فمسكوت عنه».

○ فمن قال: «لا إله إلا الله» مُثِبٌ لِلْإِلهِيَّةِ لله - سبحانه -، نافٍ لها  
عَمَّنْ سِوَاهُ.

○ وقولهم: «لا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ»، و«لَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ»، نفْي  
وَإثْبَاتٌ يَقِينًا؛

● وذلك لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَمِنْ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ.

○ فهذا مِنْ صَرِيحِ اللَّفْظِ، لَا مِنْ مَفْهُومِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ»<sup>(١)</sup>، و«لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سِوَاءَ  
بِسْوَائِهِ»<sup>(٢)</sup>؛

عبارات قد تشبه  
بالصورة الأولى  
وليست منها

● فَإِنَّ هَذِهِ صِغَةُ الشَّرْطِ، وَمُقْتَضَاهَا: نَفْيُ الصَّلَاةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ  
الطَّهَارَةِ.

● وَأَمَّا وَجُودُهَا عِنْدَ وَجُودِهَا: فَلَيْسَ مَنْطُوقًا، بَلْ هُوَ عَلَى وَفْقِ  
قَاعِدَةِ الْمَفْهُومِ، فَإِنَّ نَفْيَ شَيْءٍ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ  
عِنْدَ وَجُودِهِ، بَلْ يَبْقَى كَمَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ.

● فالمنطوقُ بِهِ: الانْتِفَاءُ عِنْدَ النَّفْيِ فَقَطْ؛

○ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «لَا صَلَاةَ» لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلطَّهَارَةِ، بَلْ لِلصَّلَاةِ  
فَقَطْ،

(١) أخرجه أحمد ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ»،  
وتقدّم تخريجه (ص ٣٤٨).

(٢) أخرجه أحمد ومسلم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وتقدّم تخريجه (ص ٤٨٣).

○ فقوله: «إِلَّا بَطْهُورٍ» إثباتٌ للطُّهُورِ الذي لم يَتَعَرَّضْ له الكلامُ،  
■ فَلَمْ يُفْهَمْ منه إِلَّا الشَّرْطُ.



الصورة الثانية، قوله: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(١)</sup>.

الصورة الثانية:  
الحصر ب: (إنما)

فهذا قد أصرَّ أصحابُ أبي حنيفةَ وبعضُ منكري المفهومِ على  
إنكاره، وقالوا: هو إثباتٌ فقط، لا يدلُّ على الحصرِ؛

القول بإنكارها

● لأنَّ «إِنَّمَا» مُرَكَّبَةٌ مِنْ: «إِنَّ»، و«مَا»، و«إِنَّ» للتَّوكِيدِ، و«مَا» زائدةٌ  
كافَّةٌ، فلا تدلُّ على نفيٍّ، كما لو قال: «إِنَّمَا النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ».

دليله

وهذا فاسدٌ؛

بيان وجه كونها  
دلالةً نطقيةً

● فَإِنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» موضوعةٌ للحصرِ والإثباتِ: تُثَبِّتُ المذكورَ،  
وتَنفِي ما عداها؛

○ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفِي نَفْيٍ وإثباتٍ: «إِنَّ» للإثباتِ، و«مَا»  
لِلنَّفْيِ، فتدلُّ عليهما.

○ وَلِذَلِكَ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَحْسُنُ فِيهِ النَّفْيُ والاستثناءُ  
منه؛

(١) أخرجه أحمد (٣٣/٦)، والبخاري (٦٧٥١)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة ؓ

في قصة بريدة ؓ.

■ كقولِه: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] و﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ [ص: ٦٥]، كما قال: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، مثل قولِه: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّاعِرُ:

أَنَا الرَّجُلُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا

يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(٢)</sup>

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهَا إِثْبَاتٌ فَقَطْ»:

مناقشة دليل القول  
بإنكارها

• غير صحيح.

وقولُهُمْ: «إِنَّمَا النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ»:

• فهذا اختراعٌ عَلَى اللُّغَةِ لَمْ يُسَمَّعْ بِهِ.

• بَلَى لَوْ قَالَ: «إِنَّمَا الْعَالِمُ زَيْدٌ»: سَاعَ ذَلِكَ مَجَازًا؛ لِتَأْكِيدِ الْعِلْمِ فِي

«زَيْدٍ».

○ كَمَا قَالَ: «وَلَا فِتْنَى إِلَّا عَلَيَّ»، يَرِيدُ بِذَلِكَ تَأْكِيدَ الْفُتُوَّةِ فِيهِ،

(١) تقدّم تخريجه (ص ٣٥٠).

(٢) هذا البيت قاله: الفرزدق همام بن غالب، انظر: ديوان الفرزدق (٢/ ١٥٣)، وقد جاء

فيه بلفظ: «أنا الضامن الراعي عليهم وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي».

○ وَهَذَا مَجَازٌ لَا تُتْرَكُ الْحَقِيقَةُ لَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.



الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷻ: «السُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُتَسَمَّ»<sup>(١)</sup>، وَ«تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(٢)</sup>.

الصورة الثالثة:  
حصر المبتدأ في  
الخير

وَهَذَا يَلْتَحِقُ بِالصُّورَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ دَوْنَهُ فِي الْقُوَّةِ.  
وَوَجْهُهُ:

بیان وجه کونها  
دلالة نطقية

- أَنْ الْأَسْمَ الْمَحَلِّيَّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَقْتَضِي الْأَسْتِغْرَاقَ،  
• وَأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ:  
○ مُسَاوِيًا لِلْمُبْتَدَأِ؛ كَقَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ بَشَرٌ»،  
○ أَوْ أَعَمُّ مِنْهُ؛ كَقَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ».  
• وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ:  
○ أَخْصَصَ مِنْهُ؛ كَقَوْلِنَا: «الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ».

(١) أخرجه أحمد والبخاري من حديث جابر رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ٤٥٥).  
(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ١٢٣)، وأبو داود (٦١)، وابن ماجه (٢٧٥)، والترمذي (٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.  
تكلم فيه العقيلي (٢/ ٥٢٧)، وصححه ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٢١٧)، والحاكم (١/ ١٣٢)، والضياء في المختارة (٧١٨).

■ فلو جعلنا التسليم أخص من تحليل الصلاة: كَانَ خِلَافَ موضوع اللغة.

■ ولو جعلنا الشفعة فيما يُقسَم: لم يكن كل الشفعة منحصرًا فيما لم يُقسَم، وهو خلاف الموضوع.



فأما ما هو من دليل الخطاب؛ فعلى درجاتٍ ست:

درجات دليل  
الخطاب:

أولها: مدد الحكم إلى غاية بصيغة: «إلى»، أو «حتى»؛

١. مفهوم الغاية

• كقوله: ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

أنكره بعض منكري المفهوم؛

القول بابتكاره

• لأنَّ النطق إنما هو بما قبل الغاية، وما بعدها مسكوت عنه،

دليله

• وكل ما له ابتداء: فعائته مَقْطَعُ ابتدائه، فيرجع الحكم بعد الغاية إلى ما كان قبل البداية،

• وقبل البداية لم يكن فيه دليل على نفي ولا إثبات، فليكن بعدها كَذَلِكَ.

ولنا مع ما سبق من الأدلة<sup>(١)</sup>:

أدلة حجية مفهوم  
الغاية

[١] أَنْ ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ليس بمسْتَقْلِلٍ، ولا يصحُّ حتى يتعلّق بقوله: ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فلا بُدَّ فيه من إضمار،

(١) أي عند قوله: «ولنا دليلان: أحدهما: أن فصحاء أهل اللغة يفهمون من تعليق الحكم



وَهُوَ: «حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَتَحِلَّ لَهُ».

○ ولهذا يَقْبُحُ الاستفهامُ لو قَالَ قَائِلٌ: «إِنْ نَكَحْتَ هَلْ تَحِلُّ لَهُ؟».

[٢] ولأنَّ الغايةَ نهايةً، ونهايةَ الشيءِ مقطوعه؛ فإنَّ لم يكنْ مَقْطَعًا: فَلَيْسَ بنهايةٍ وَلَا غَايَةٍ.



الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: التَّعْلِيقُ عَلَى شَرْطٍ؛

٢. مفهوم الشرط

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ» [الطلاق: ٦].

أَنْكَرُهُ قَوْمٌ،

القول بإنكاره

● لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِشَرْطَيْنِ، كَمَا يَجُوزُ بِعِلَّتَيْنِ،

دليله

○ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «أَحْكُمُ بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ»، لَا يَمْنَعُ الْحُكْمَ

بِهِ بِالْإِقْرَارِ، وَبِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، وَلَا يَكُونُ نَسْخًا، وَلِهَذَا جَوَزْنَاهُ

بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَلَنَا: مَا سَبَقَ<sup>(١)</sup>.

دليل حجبية مفهوم الشرط

وَتَعْلِيقُهُ بِشَرْطَيْنِ - لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ الْآخِرِ فِي ثُبُوتِ

مناقشة دليل منكري مفهوم الشرط

الْحُكْمِ بِهِ - لَا يَمْنَعُ مِنْ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِمَا، كَمَا لَوْ صَرَّحَ فَقَالَ:

«لَا تَحْكُمُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ أَوْ إِقْرَارٍ».

● وَجَوَزْنَاهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ، وَتَخْصِصُ الْعَامِّ بِخَبَرِ

الْوَاحِدِ جَائِزٌ.



(١) أي عند قوله: «ولنا دليلان: أحدهما: أن فصحاء أهل اللغة يفهمون من تعليق الحكم

الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يُذَكَّرَ الْأِسْمُ الْعَامُّ، ثُمَّ تُذَكَّرُ الصِّفَةُ الْخَاصَّةُ فِي مَعْرِضِ الْأُسْتِدْلَالِ<sup>(١)</sup> وَالْبَيَانِ؛

٣. مفهوم الصفة  
الخاصة بعد الاسم  
العام

• كَقَوْلِهِ: «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»، أَوْ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»<sup>(٢)</sup>،  
و«مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرْتُهَا لِلْبَائِعِ»<sup>(٣)</sup>.  
فَهُوَ حُجَّةٌ -أَيْضًا- طَلَبًا لِفَائِدَةِ التَّخْصِيسِ.

وَفِي مَعْنَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ:

مفهوم التقسيم

إِذَا قَسَمَ الْأِسْمَ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَأُثْبِتَ فِي قِسْمٍ مِنْهُمَا حُكْمًا: يَدُلُّ عَلَى  
انْتِفَائِهِ فِي الْآخَرِ؛

• إِذْ لَوْ عَمَّهُمَا: لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْسِيمِ فَائِدَةٌ.  
وَمِثَالُهُ:

• قَوْلُهُ ﷺ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ»<sup>(٤)</sup>.



(١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، قَالَ الطُّوْفِيُّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ (٢/ ٧٦٤): «هَكَذَا وَقَعَ  
فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنَ النُّسخِ، وَالصَّوَابُ فِي مَعْرِضِ الْأُسْتِدْرَاكِ وَالْبَيَانِ، كَذَا فِي (الْمُسْتَصْفَى)،  
أَيُّ: يَذْكُرُ الصِّفَةَ الْخَاصَّةَ عَقِيبَ ذِكْرِ الْأِسْمِ الْعَامِّ؛ فَيَكُونُ مُسْتَدْرَكًا لِعُمُومِهِ بِخُصُوصِ  
الصِّفَةِ، مِثْلًا أَنَّ الْمُرَادَ بِعُمُومِهِ الْخُصُوصُ»، وَفِي الْمُسْتَصْفَى (٢/ ٨٤٤): «أَنَّ يَذْكُرُ  
الْإِسْمَ الْعَامَّ ثُمَّ يَذْكُرُ الصِّفَةَ الْخَاصَّةَ فِي مَعْرِضِ الْأُسْتِدْرَاكِ وَالْبَيَانِ».

(٢) فِي (ع، س): وَ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ب، ز، ل).

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرِّازٍ وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ  
(ص ٤٨١).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/ ٦)، وَابْنُ خَرِّازٍ (٢٣٧٩)، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٣٤)، وَابْنُ خَرِّازٍ (٥١٣٦)، وَمُسْلِمٌ (١٤١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

الدَّرَجَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَخُصَّ بَعْضُ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَطْرَأُ وَتَزُولُ بِالْحُكْمِ؛

٤. مفهوم الصفة

• كَقَوْلِهِ: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»<sup>(١)</sup>.

فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• طَلَبًا لِلْفَائِدَةِ فِي التَّخْصِصِ.

وَبِهِ قَالَ جُلُّ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَاخْتَارَ التَّمِيمِيُّ: أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالتَّكَلِّمِينَ.

القول الثاني

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا قَبْلَهَا:

الفرق بين  
الدرجتين: الثالثة  
والرابعة

• أَنَّ ذِكْرَ الثَّيْبِ يَظْهَرُ مَعَهُ أَنَّهُ ذَاكِرٌ لِلْبِكْرِ، وَيَحْتَمِلُ الْغَفْلَةَ عَنِ الذِّكْرِ،

فَصَارَ الْمَفْهُومُ ظَاهِرًا.

• وَعِنْدَ ذِكْرِ الْوَصْفِ الْخَاصِّ مَعَ الْعَامِّ انْقِطَعَ اِحْتِمَالُ عَدَمِ الْحُضُورِ،

فَصَارَ الْمَفْهُومُ هَهُنَا أَظْهَرَ.



الدَّرَجَةُ الْخَامِسَةُ: أَنْ يَخُصَّ نَوْعًا مِنَ الْعَدَدِ بِحُكْمٍ؛

٥. مفهوم العدد

• كَقَوْلِهِ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصَّتَانِ»<sup>(٢)</sup>، وَ«لَيْسَ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَطْرَةِ

(١) أخرجه أحمد (٢١٩/١)، ومسلم (١٤٢١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٣١/٦)، ومسلم (١٤٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالْقَطْرَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْاِثْنَيْنِ يَخَالِفُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

الخلاف في مفهوم العدد

وَبِهِ قَالَ: مَالِكٌ، وَدَاوُدُ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.  
وَخَالَفَ فِيهِ: أَبُو حَنِيفَةَ، وَجُلُّ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.  
وَالكَلَامُ فِيهِ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>.



الدَّرَجَةُ السَّادِسَةُ: أَنْ يَخْصَّ اسْمًا بِحُكْمٍ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ  
بِخِلَافِهِ.

٦. مفهوم اللقب

وَالْخِلَافُ<sup>(٤)</sup> فِيهَا كَالْخِلَافِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا.  
وَأَنْكَرَهُ الْأَكْثَرُونَ،  
وَهُوَ الصَّحِيحُ؛

الخلاف في مفهوم اللقب

اختيار المؤلف

● لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى سَدِّ بَابِ الْقِيَاسِ، وَأَنْ تَنْصِيصُهُ عَلَى الْأَعْيَانِ السَّتَّةِ

دليله

(١) أخرجه الدارقطني (٥٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء، حتى يكون دماً سائلاً».

قال عبد الحق في الأحكام الوسطى (١/ ١٤٣): «إسناده متروك».

(٢) قوله: «الاثنتين يخالفهما» مكانها في (ب، ل): «الاثنين يخالفهما»، وفي (س): «الاثنين بخلافهما»، والمثبت من (ع، ز).

(٣) قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٢/ ٧٦٩): «قال الشيخ أبو محمد: والكلام عليه تقدم. قلت: ولم أستحضر أنه قدم الكلام في (الروضة) في خصوص مفهوم العدد، فأحسبه أحال به على ما سبق من الكلام في سائر المفهومات».

(٤) في (ع، ز، ل): الخلاف، والمثبت من (ب).

في الربا يمنع جريانه في غيرها.

ولا فرق بين كون الاسم: مُشْتَقًّا؛ كالطَّعامِ، أو غير مُشْتَقٍّ؛ كأسماءِ  
الأعلامِ، واللهُ تعالى أعلم.

بيان لما يقع تحت  
مفهوم اللقب





## الكتاب السادس فيما هو فرع للأصول المذكورة وهو القياس

القياس لغة

فالقياس في اللغة: التقدير،

- ومنه: «قِسْتُ الثَّوبَ بِالذِّرَاعِ»: إذا قَدَّرْتَهُ بِهِ.
- «وَقَاسَ الطَّبِيبُ الْجِرَاحَةَ»: إذا جَعَلَ فِيهَا المِيزَانَ يُقَدِّرُهَا بِهِ؛ ليعرفَ غَوْرَهَا.

○ قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ جِرَاحَةً أَوْ شَجَّةً:

إِذَا قَاسَهَا الْأَسِي النَّطَاسِي أَدْبَرَتْ

غَشِيَّتْهَا وَازْدَادَ وَهْيَا هُزُومُهَا<sup>(١)</sup>

القياس اصطلاحاً

وهو في الشرع:

- [١] حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ فِي حُكْمٍ بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا.
- [٢] وَقِيلَ: حُكْمُكَ عَلَى الْفَرْعِ بِمِثْلِ مَا حَكَمْتَ بِهِ فِي الْأَصْلِ؛ لاشْتِرَاكِهَما فِي الْعِلَّةِ الَّتِي اقْتَضَتْ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ.
- [٣] وَقِيلَ: حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ لَهُمَا، أَوْ نَقْيِهِ

(١) هذا البيت قاله: البُعَيْثُ بْنُ بَشِيرٍ، انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٢٣٤)، وأمالي

القالبي (٩٥).



عَنْهُمَا، بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا مِنْ إِثْبَاتِ حُكْمٍ أَوْ صِفَةٍ لَهُمَا، أَوْ نَقْيِهِمَا عَنْهُمَا.

○ وَمَعَانِي هَذِهِ الْحُدُودِ مُتَقَارِبَةٌ.

● وَقِيلَ: هُوَ **الاجتهادُ**،

مناقشة تعريف  
القياس بالاجتهاد

○ وَهُوَ خَطَأٌ؛

■ فَإِنَّ **الاجتهادَ** قَدْ يَكُونُ بِالنَّظَرِ فِي الْعُمُومَاتِ وَسَائِرِ طُرُقِ  
الْأَدَلَّةِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ.

■ ثُمَّ لَا يُنْبِئُ فِي الْعُرْفِ إِلَّا عَنْ بَذْلِ الْمَجْهُودِ؛ إِذْ مَنْ حَمَلَ  
خَرْدَلَةً لَا يُقَالُ: «اجْتَهَدَ»، وَقَدْ يَكُونُ الْقِيَاسُ جَلِيًّا لَا يَحْتَاجُ  
إِلَى اسْتِفْرَاغِ الْوُسْعِ وَبَذْلِ الْجَهْدِ.

وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ:

أركان القياس

[١] أَصْلٌ،

[٢] وَفَرْعٌ،

[٣] وَعِلَّةٌ،

[٤] وَحُكْمٌ.

فَأَمَّا إِطْلَاقُ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَقْدَمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَحْصُلُ مِنْهُمَا نَتِيجَةٌ فَلَيْسَ  
بِصَّحِيحٍ؛

إطلاق القياس على  
مقدمتي النتيجة



- لَأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَدْعِي أَمْرَيْنِ يَضَافُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَيُقَدَّرُ بِهِ، فَهُوَ اسْمٌ إِضَافِيٌّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي اللُّغَةِ.





## فصل



أضرب الاجتهاد  
في العلة

المراد بالعلة

ونعني **بالعلة**: مناط الحكم.

• وَسُمِّيَتْ عِلَّةً؛ لِأَنَّهَا غَيَّرَتْ حَالَ الْمَحَلِّ؛

○ أَخَذًا مِنْ عِلَّةِ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهَا اقْتَضَتْ تَغْيِيرَ حَالِهِ.

والاجتهادُ في العِلَّةِ على ثلاثة أَضْرُبٍ:

[١] تحقيقِ الْمَنَاطِ لِلْحُكْمِ،

[٢] وَتَنْقِيحُهُ،

[٣] وَتَخْرِيجُهُ.



أَمَّا تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ، فَنَوْعَانِ:

الضرب الأول:  
تحقيق المناط

أَوَّلُهُمَا: لَا نَعْرِفُ فِي جَوَازِهِ خِلَافًا.

النوع الأول  
من تحقيق المناط

ومعناه: أَنْ تَكُونَ الْقَاعِدَةُ الْكَلِيَّةُ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، أَوْ مُنْصُوصًا عَلَيْهَا،

وَيَجْتَهِدُ فِي تَحْقِيقِهَا فِي الْفَرْعِ.

• وَمِثَالُهُ: قَوْلُنَا: «فِي حِمَارِ الْوَحْشِ: بَقَرَةٌ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ

أمثلته

مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] فَنَقُولُ: «الْمِثْلُ وَاجِبٌ،

وَالْبَقَرَةُ مِثْلٌ، فَتَكُونُ هِيَ الْوَاجِبُ».

- فالأول: معلوم بالنص والإجماع، وهو<sup>(١)</sup>: وجوب المثلية.
- أمّا تحقيق المثلية في البقرة فمعلوم بنوع من الاجتهاد.
- ومنه الاجتهاد في القبلة فنقول: وجوب التوجه إلى القبلة معلوم بالنص، أمّا أن هذه جهة القبلة يُعلم<sup>(٢)</sup> بالاجتهاد،
- وكذلك تعيين الإمام،
- والعدل،
- ومقدار الكفاية في التفقات ونحوه.
- فليعبر عن هذا بتحقيق **المناط**؛ إذ كان معلوماً، لكن تعدّر معرفة وجوده في آحاد الصور، فاستدلّ عليه بأمارات.
- الثاني: ما عُرف علة الحكم فيه بنص أو إجماع، فيبين المجتهد وجودها في الفرع باجتهاده.
- مثاله: قول النبي ﷺ في الهرّ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»<sup>(٣)</sup> جعل الطواف علةً، فيبين المجتهد باجتهاده

النوع الثاني  
من تحقيق المناط

مثاله

(١) في (ع، ب، ز، س): وهي، والمثبت من (ل).

(٢) هكذا في جميع النسخ، والمثبت في طبعة د. النملة (٣/ ٨٠١): فيعلم، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/ ٨٧٧).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣٠٣)، وأبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، وابن ماجه (٣٦٧)، والنسائي (١/ ٥٥) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

قوّه البخاري، فيما حكاه البيهقي (١/ ٢٤٥)، وصححه الترمذي، وابن خزيمة (١٠٤)، وابن حبان (١٢٩٩)، والدارقطني في العلل (س ١٠٤٤)، والحاكم (١/ ١٥٩-١٦٠).

وَجُودَ الطَّوَافِ فِي الْحَشَرَاتِ مِنَ الْفَأَرَةِ وَغَيْرِهَا؛ لِيُلْحَقَهَا بِالْهَرِّ فِي  
الطَّهَارَةِ،

حكمه

حكم النوع الأول

فهذا قياسٌ جليٌّ قد أقرَّ به جماعةٌ ممَّن يُنكِرُ القياسَ.

وأما النوعُ الأوَّل من تحقيقِ المناطِ: فليس ذلكَ قياسًا؛

• فَإِنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْقِيَاسُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ،

• وَهَذَا مِنْ ضَرُورَةٍ كُلِّ شَرِيعَةٍ؛ لِأَنَّ التَّنْصِصَ عَلَى عَدَالَةٍ<sup>(١)</sup>

الْأَشْخَاصِ وَقَدَرِ كِفَايَةِ كُلِّ شَخْصٍ لَا يَوْجَدُ.



الضرب الثاني: تنقيحُ المناطِ.

الضرب الثاني:

تنقيح المناط

وهو: أَنْ يُضِيفَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ إِلَى سَبَبِهِ، فَيَقْتَرِنَ بِهِ أَوْصَافٌ لَا

مَدْخَلُ لَهَا فِي الْإِضَافَةِ، فَيَجِبُ حَذْفُهَا عَنِ الْإِعْتِبَارِ؛ لِيَتَّسِعَ الْحُكْمُ.

• وَمِثَالُهُ: قَوْلُهُ لِلْأَعْرَابِيِّ<sup>(٢)</sup> الَّذِي قَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا

مثاله

صَنَعْتَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ. قَالَ: «أَعْتَقَ

رَقَبَةً»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ع، س) زِيَادَةٌ: كُلُّ.

(٢) قَوْلُهُ: «قَوْلُهُ لِلْأَعْرَابِيِّ» مَكَانَهَا فِي (ع): «قَوْلُ الْأَعْرَابِيِّ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٠٨)، وَابْنُ خَرَّازٍ (٥٣٦٨)، وَمُسْلِمٌ (١١١١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي

هَرِيرَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ عِنْدَهُمْ بَلْفَظٌ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ دُونِ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ،

وَجَاءَ بَيَانُ كَوْنِهِ أَعْرَابِيًّا عِنْدَ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ (٢/٥١٦).

○ فنقول: كونه أعرابياً: لا أثر له فيلحق به «التركي» و«العجمي»؛  
لِعلمنا أن مناط الحكم: وقاع مكلف، لا وقاع أعرابي؛ إذ  
التكاليف تعم الأشخاص على ما مضى<sup>(١)</sup>.

○ ويلحق به: من أفطر بوقاع في رمضان آخر؛ لِعلمنا أن المنأط:  
حرمة رمضان، لا حرمة ذلك الـرمضان.

○ وكون الموطوءة منكوحة: لا أثر له؛ فإن الرنا أشد في هتك  
الحرمة.

■ فهذه إلحاقات معلومة تنبني على مناط الحكم بحذف  
ما علم بعادة الشرع في مصادره وموارده وأحكامه أنه لا  
مدخل له في التأثير.

وقد يكون بعض الأوصاف مظلوناً فيقع الخلاف فيه؛ كالوقاع؛  
• إذ يمكن أن يقال: مناط الكفارة: كونه مفسداً للصوم المحترم،  
والجماع آلة الإفساد، كما أن السيف آلة القتل<sup>(٢)</sup> الموجب  
للقصاص، وليس هو من المنأط، كذا ههنا.

• ويمكن أن يقال: الجماع ممأ لا تنزجر النفس عنه عند هيجان  
شهوته بمجرد وازع الدين، فيحتاج إلى كفارة وازعة، بخلاف  
الأكل.

(١) أي في فصل: أقسام الأمر باعتبار المخاطب به (ص ٤٠٤).

(٢) في (ع، ب، ل): للقتل، والمثبت من (ز، س).

○ والمقصود: أَنَّ هَذَا نَظْرٌ فِي تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِالنَّصِّ، لَا  
بِالاسْتِنْبَاطِ.

حكمه

وَقَدْ أَقْرَبَهُ أَكْثَرُ مَنْكِرِي الْقِيَاسِ.  
وَأَجْرَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْكُفَّارَاتِ، مَعَ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ فِيهَا عِنْدَهُ.



الضَّرْبُ الثَّالِثُ: تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ.

الضرب الثالث:  
تخريج المناط

وَهُوَ: أَنْ يَنْصَّ الشَّارِعُ عَلَى حُكْمٍ فِي مَحَلٍّ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَنَاطِهِ أَصْلًا؛  
• كَتَحْرِيمِهِ شُرْبَ الْخَمْرِ، وَالرِّبَا فِي الْبُرِّ، فَيَسْتَنْبِطُ الْمَنَاطَ بِالرَّأْيِ  
وَالنَّظَرِ،

○ فَيَقُولُ: حُرِّمَ الْخَمْرُ؛ لَكُونِهِ مُسْكِرًا، فَنَقِيسُ عَلَيْهِ النَّبِيذَ،

○ وَحُرِّمَ الرِّبَا فِي الْبُرِّ؛ لَكُونِهِ مَكِيلَ جِنْسٍ، فَنَقِيسُ عَلَيْهِ الْأُزْرَ.

وَهَذَا هُوَ الاجْتِهَادُ الْقِيَاسِيُّ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ.

حكمه



## فصل في إثبات القياس على منكره

قال بعض أصحابنا: يجوزُ التَّعَبُّدُ بالقياسِ عقلاً وشرعاً؛

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

• لقول أحمد: «لَا يَسْتَعْنِي أَحَدٌ عَنِ الْقِيَاسِ»<sup>(١)</sup>.

وبه قال عامةُ الفقهاءِ والمتكلمين.

وذهب أهل الظاهرِ والنَّظَامُ إلى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلاً وَلَا شَرْعاً.

القول الثاني

• وقد أومأ إليه أحمدٌ رحمته، فقال: «يَجْتَنِبُ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْفِقْهِ هَذَيْنِ

الأصلين: المُجْمَلُ والقياس»<sup>(٢)</sup>،

○ وتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى قِيَاسٍ يُخَالِفُ بِهِ نَصًّا.

وقالت طائفة: لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِيهِ بِإِحَالَةٍ وَلَا إِجْبَابٍ، لَكِنَّهُ فِي مِطْنَةِ

القول الثالث

الْجَوَازِ، فَأَمَّا التَّعَبُّدُ بِهِ شَرْعاً: فَوَاجِبٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَطَائِفَةٍ  
مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وجه قول أصحابنا:

أدلة جواز التعبد  
بالقياس عقلاً:

[١] أَنْ تَعْمِيمَ الْحُكْمِ وَاجِبٌ، وَلَوْ لَمْ يُسْتَعْمَلِ الْقِيَاسُ: أَفْضَى إِلَى

(١) نقله عنه أبو يعلى في العدة (٤/ ١٢٨٠)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣/ ٣٦٥) من رواية بكر بن محمد عن أبيه.

(٢) نقله عنه أبو يعلى في العدة (٤/ ١٢٨١)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣/ ٣٦٨) من رواية عبد الملك الميموني.

خُلُوْ كَثِيْرٍ مِّنَ الْحَوَادِثِ عَنِ الْأَحْكَامِ؛ لِقَلَّةِ النَّصُوصِ، وَكَوْنِ الصُّوَرِ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَيَجِبُ رَدُّهُمْ إِلَى الْاجْتِهَادِ ضَرْوَرَةً.

○ فَإِنْ قِيلَ: يُمَكِّنُ التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَقَدَّمَاتِ الْكَلِّيَّةِ وَيَبْقَى الْجَهْدُ فِي الْمَقَدَّمَاتِ الْجُزْئِيَّةِ، فَيَكُونُ مِنْ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ،

■ وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنْ يُنَصَّ عَلَى: «أَنَّ كُلَّ مَطْعُومٍ رَبَوِيٌّ»، وَهَذِهِ الْمَقَدَّمَةُ الْكَلِّيَّةُ، فَيَبْقَى الْجَهْدُ فِي: «أَنَّ هَذَا مَطْعُومٌ أَمْ لَا؟»، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ.

○ قُلْنَا: هَذَا إِنْ تُصَوِّرَ فَلَيْسَ بِوَاقِعٍ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْحَوَادِثِ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى مُقَدَّمَاتِهَا الْكَلِّيَّةِ؛ كـ«مِرَاثِ الْجَدِّ» وَأَشْبَاهِهِ، فَيَقْتَضِي الْعَقْلُ: أَنْ لَا يَخْلُو عَنْ حُكْمٍ.

[٢] دَلِيلٌ ثَانٍ: أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ وَيَدْرِكُهَا؛ إِذْ مَنَاسِبَةُ الْحُكْمِ عَقْلِيَّةٌ مَّصْلَحِيَّةٌ، يَتَقَاضَى<sup>(١)</sup> الْعَقْلُ تَحْصِيلَهَا وَوُرُودَ الشَّرْعِ بِهَا، كَالْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ.

[٣] وَلَآئِنَّا نَسْتَفِيدُ بِالْقِيَاسِ ظَنًّا غَالِبًا فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ مُتَعَيِّنٌ.

(١) فِي طَبْعَةِ د. النَّمْلَةِ (٨٠٨/٣): يَقْتَضِي، وَالْمَثْبُتُ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي

الْمُسْتَصْفَى (٨٨٨/٢).



دليل المانعين من  
جواز القياس عقلاً  
أدلة جواز التعبد  
بالقياس شرعاً:  
الدليل الأول:  
إجماع الصحابة

وشبهة المانعين منه عقلاً: ما مضى في ردِّ خبر الواحد<sup>(١)</sup>.

فأما التَّعَبُّدُ بِهِ شَرْعاً، فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ:

إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام عَلَى الْحُكْمِ بِالرَّأْيِ فِي الْوَقَائِعِ الْخَالِيَةِ عَنِ النَّصِّ، فَمِنْ ذَلِكَ:

- حَكْمُهُمْ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام بِالْاجْتِهَادِ مَعَ عَدَمِ النَّصِّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ ثَمَّ نَصٌّ لَنُقِلَ، وَتَمَسَّكَ بِهِ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ،
- وَقِيَاسُهُمُ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ؛ إِذْ عَهَدَ أَبُو بَكْرٍ عليه السلام إِلَى عُمَرَ عليه السلام وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ<sup>(٢)</sup>، لَكِنْ قِيَاسًا لَتَعْيِينِ الْإِمَامِ عَلَى تَعْيِينِ الْأُمَّةِ،
- وَمِنْ ذَلِكَ: مُوَافَقَتُهُمْ أَبَا بَكْرٍ عليه السلام فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ بِالْاجْتِهَادِ<sup>(٣)</sup>،
- وَكِتَابَةُ الْمُصْحَفِ بَعْدَ طَوْلِ التَّوَقُّفِ فِيهِ<sup>(٤)</sup>،

(١) أي عند قوله: «وأنكر قوم جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً؛ لأنه يحتمل أن يكون كذبا...» (ص ١٨٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٦/١٢) عن عائشة عليها السلام قالت: كان عثمان يكتب وصية أبي بكر عليه السلام، فأغمي عليه، فعجل وكتب: عمر بن الخطاب، فلما أفاق قال له أبو بكر: من كتبت؟ قال: عمر بن الخطاب، قال: «كتبت الذي أردت، أو الذي أمرك به، ولو كتبت نفسك كنت لها أهلاً».

وأخرج ابن أبي شيبة (٣٦/١٢)، والخلال في السنة (٣٣٧) من حديث زُبيد بن الحارث، أن أبا بكر عليه السلام قال: «اللهم إني استخلفتُ عليهم خير أهلك».

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة عليه السلام. وتقدم تخريجه (ص ٢٧٨).

(٤) أخرجه أحمد (١٣/١)، والبخاري (٤٦٧٩) من حديث زيد بن ثابت عليه السلام في قصة جمع القرآن.

- وجمع عثمان له على ترتيب واحد<sup>(١)</sup>،
- واتَّفَقَهُمْ على الاجتهاد في مسألة «الجد والإخوة» على وجوه مختلفة، مع قطعهم أنه لا نص فيها<sup>(٢)</sup>،
- وقولهم في المشرَكة<sup>(٣)</sup>،
- ومن ذلك: قول أبي بكر رضي الله عنه في الكَلالة: «أقول فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، الكَلالة: ما عدا الوالد والولد»<sup>(٤)</sup>،

- 
- (١) أخرجه البخاري (٤٩٨٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
- (٢) أخرج عبد الرزاق (٢٦٦/١٠-٢٧٢)، وسعيد بن منصور في السنن (٣٩ و ٥٨-٧٧)، وابن أبي شيبة (٢٩٠-٢٩٦/١١)، والبيهقي (٢٤٦-٢٥١/٦) عن زيد بن ثابت، وعن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم قضايا مختلفة في مسألة توريث الجد والإخوة.
- (٣) أخرج الحاكم (٣٣٧/٤)، والبيهقي (٢٥٦/٦) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في المشرَكة قال: «هبوا أن أباهم كان حماراً! ما زادهم الأب إلا قرباً»، وأشرك بينهم في الثلث. صححه الحاكم، وقال ابن حجر في التلخيص (٢٠٤٥/٤): «فيه أبو أمية بن يعلى الثقفي، وهو ضعيف».
- (٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٤/١٠)، وابن أبي شيبة (٤١٥-٤١٦/١١)، والدارمي (٣٠١٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٠/١٣)، والبيهقي (٢٢٣/٥) من حديث الشعبي عن أبي بكر .
- قال الطحاوي: «متقطع»، وقال البيهقي في معرفة السنن (١١٣/٩): «وهكذا قال عمر وابن عباس في أصح الروايتين عنهما».

- ونحوه عن ابن مسعود في قضية برّوع بنت واشق<sup>(١)</sup>،
- ومنه: حكم الصديق عليه السلام في التسوية بين الناس في العطاء؛ لقوله: «إنّما أسلموا لله وأجورهم عليه، وإنّما الدنيا بلاغٌ»، ولما انتهت النبوة إلى عمر عليه السلام فضّل<sup>(٢)</sup> بينهم، وقال: «لا أجعل من ترك داره وماله وهاجر إلى الله ورَسُولِهِ كمن أسلم كُرْهاً»<sup>(٣)</sup>،
- ومنه: عهد عمر عليه السلام إلى أبي موسى: «اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ، وَقِسْ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ»<sup>(٤)</sup>،
- وقال عليّ: «اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ فِي أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ أَنْ لَا يُبْعَنَ، وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْعَهُنَّ»<sup>(٥)</sup>،

(١) أخرجه الخمسة من حديث ابن مسعود ومعدل بن سنان عليه السلام، وتقديم تخريجه (ص ١٩٧).

(٢) في (ع، ب): فصل، والمثبت من (ز، س).

(٣) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار (٣/ ٣٠٥)، والبيهقي (٦/ ٣٤٨)، وأخرجه من وجه آخر مختصراً أحمد في الزهد (٥٧٠).

(٤) أخرجه الدارقطني (٤٤٧١)، والبيهقي (١٠/ ١١٥)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٩٢-٤٩٣).

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٨٥): «وهذا كتاب جليل، تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة».

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٧/ ٢٩١)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٠٤٨)، والبيهقي (١٠/ ٣٤٨).

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٦/ ٣٢٩٤): «إسناده معدود في أصح الأسانيد».

• وَقَالَ عَثْمَانُ لِعِمْرَ: «إِنْ نَتَّبِعْ رَأْيَكَ فَرَأْيٌ رَشِيدٌ، وَإِنْ نَتَّبِعْ رَأْيَ مَنْ قَبْلَكَ فَنِعْمَ ذُو الرَّأْيِ كَانَ»<sup>(١)</sup>،

• وَمِنْهُ: قَوْلُهُمْ فِي السَّكَرَانِ: «إِذَا سَكَرَ هَذَا، وَإِذَا هَذَا افْتَرَى، فَحَدُّهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي»<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا التَّفَاتُ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ مِظَنَّةَ الشَّيْءِ تُنَزَّلُ مِنْزِلَتَهُ.

• وَقَالَ مَعَاذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي» فَصَوَّبَهُ<sup>(٣)</sup>،

○ فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ مَشْهُورٌ، إِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهُ حَصَلَ بِمَجْمُوعِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِالرَّأْيِ،

○ وَمَا مِنْ وَقْتٍ إِلَّا وَقَدْ قِيلَ فِيهِ بِالرَّأْيِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَلَائِنَّهُ أَغْنَاهُ

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/٢٦٣)، والدارمي (٢٩٥٩)، والبيهقي (٦/٢٤٦) من حديث

مروان بن الحكم: أن عمر حين طعن استشارهم في الجد، فقال له عثمان: «إن نتبع رأيك فإن رأيك رُشدٌ، وإن نتبع رأي الشيخ قبلك فنعم ذو الرأي كان».

(٢) أخرجه مالك (٢٤٤٢)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٣/٥٠) من حديث

ثور بن زيد الديلي، أن عمر استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال علي بن أبي طالب: «نرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري» أو كما قال، فجلد عمر في الخمر ثمانين.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٦/٢٨١١-٢٨١٢): «منقطع؛ فإن ثورا لم يلحق عمر بلا خلاف» ثم أعلله بعلّة أخرى.

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي، وضعّفه البخاري، وتقدم تخريجه (ص ٢٤١).

غَيْرُهُ عَنِ الاجْتِهَادِ، وَمَا أُنْكِرَ عَلَى الْقَائِلِ بِهِ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُمْ ذَمُّ الرَّأْيِ وَأَهْلِهِ؛

- فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ، أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»<sup>(١)</sup>،
- وَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْ لَى بِالمسح من أعلاه»<sup>(٢)</sup>،

- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «قَرَأْتُكُمْ صَلَاحًا وَكُفًّا»<sup>(٣)</sup> يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا فَيَقْيِسُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ»<sup>(٤)</sup>،
- وَقَوْلُهُمْ: «إِنْ حَكَمْتُمْ بِالرَّأْيِ أَحْلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ،

(١) أخرجه الدارقطني (٤٢٨٠)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٣٨/١) برقم (٢٠١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٠١-٢٠٠٥)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٥٢-٤٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٢)، وبنحوه أخرجه أحمد (١١٦/١).

صححه عبد الحق في الأحكام الوسطى (١٨٠/١)، وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات كلهم»، حكاه عنه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٣٣٨/١)، وصححه إسناده ابن حجر في التلخيص الحبير (٤٣٢/١).

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي طبعة د. النملة (٨١٤/٣): وصلحاؤكم.

(٤) أخرجه بنحوه الدارمي (١٩٤)، والطبراني في الكبير (٨٥٥١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠١٠)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٥٦/١).

ومداره على مجالد بن سعيد، وهو متفق على ضعفه.

وَحَرَّمْتُمْ كَثِيرًا مِّمَّا أَحَلَّه»<sup>(١)</sup>.

• وقول ابن عباس: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكَمَ بِرَأْيِهِ، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لِتَحْكَمْ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] ولم يَقُلْ: بما رَأَيْتَ»<sup>(٢)</sup>.

• وقوله: «إِيَّاكُمْ وَالْمَقَائِسَ، فَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ إِلَّا بِالْمَقَائِسِ»<sup>(٣)</sup>.

• وقال ابن عمر: «ذَرُونِي مِنْ أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ»<sup>(٤)</sup>.

قُلْنَا:

• هَذَا مِنْهُمْ ذَمٌّ لِمَنْ اسْتَعْمَلَ الرَّأْيَ وَالْقِيَاسَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، أَوْ بَدُونَ شَرْوْطِهِ.

○ فَذَمُّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنْ قَالَ بِالرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ لِلنَّصِّ،

الجواب الأول عن  
الاعتراض

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٤٥٧) عن ابن مسعود، وفيه:

(بالقياس) بدل (الرأي)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٧٩ و ٢٠١٦) بنحوه عن الشعبي.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/١٠٥٩ برقم ٥٩٢٩)، وابن المنذر (انظر: الدر المنثور/ النساء: ١٠٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٨٦)، والدارمي (١٩٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٧٥) من قول ابن سيرين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم نقف عليه من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرج أحمد (٢/١٥٢)، والبخاري (١٦١١) أن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر؟ فقال: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ»، قال: «أَرَأَيْتَ إِنْ زَحَمْتُ، أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ؟» قال: «اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ».

أَلَا تَرَاهُ قَالَ: «أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا»، وَإِنَّمَا نَحْكُمُ  
بِالرَّأْيِ فِي حَادِثَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا، فَالذَّمُّ عَلَى تَرْكِ التَّرْتِيبِ، لَا عَلَى  
أَصْلِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ، وَلَوْ قَدَّمَ إِنْسَانٌ الْقَوْلَ بِالسُّنَّةِ عَلَى مَا هُوَ  
أَقْوَى مِنْهَا: كَانَ مَذْمُومًا.

○ وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ عليه السلام.

○ وَكُلُّ ذِمَّةٍ يَتَوَجَّهُ إِلَى أَهْلِ الرَّأْيِ فَلِتَرْكِهِمُ الْحُكْمَ بِالنَّصِّ الَّذِي هُوَ  
أَوَّلَى، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ:

أَهْلُ الْكَلَامِ وَأَهْلُ الرَّأْيِ قَدْ جَهِلُوا  
عِلْمَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَنْجُوبُ بِهِ الرَّجُلُ  
لَوْ أَنَّهُمْ عَرَفُوا الْآثَارَ مَا انْحَرَفُوا

عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا<sup>(١)</sup>

● جَوَابٌ ثَانٍ: أَنَّهُمْ ذَمُّوا الرَّأْيَ الصَّادِرَ عَنِ الْجَاهِلِ الَّذِي لَيْسَ أَهْلًا  
لِلْاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ، وَيَرْجِعُ إِلَى مُحَضِّ الْأَسْتِحْسَانِ وَوَضْعِ الشَّرْعِ  
بِالرَّأْيِ؛

○ بِدَلِيلٍ: أَنَّ الَّذِينَ نُقِلَ عَنْهُمْ هَذَا هُمُ الَّذِينَ نُقِلَ عَنْهُمْ الْقَوْلُ  
بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ.

الجواب الثاني عن  
الاعتراض

(١) هذان البيتان قالهما: أبو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ، انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب  
(ص ٧٩)، والطبوريات لأبي طاهر السلفي (٢ / ٣٥٤).

• والقائلون بالقياس مُقَرُّونَ بِإِبْطَالِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْقِيَاسِ؛  
○ كقياسِ أَهْلِ الظَّاهِرِ؛ إِذْ قَالُوا: الْأَصُولُ لَا تَثْبُتُ قِيَاسًا، فَكَذَلِكَ  
الفروعُ.

■ فَإِذَا: إِنْ بَطَلَ الْقِيَاسُ، فَلْيَبْطُلْ قِيَاسُهُمْ.

فإن قيل:

الاعتراض الثاني  
على الدليل الأول

• فَلَعَلَّهُمْ عَوَّلُوا فِي اجْتِهَادِهِمْ عَلَى عُمُومٍ، أَوْ أَمْرٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ اسْتِصْحَابِ  
حَالٍ، أَوْ مَفْهُومٍ، أَوْ اسْتِنْبَاطِ مَعْنَى صِيغَةٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَاللُّغَةُ  
فِي جَمْعٍ بَيْنَ آيَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> أَوْ خَبَرَيْنِ،  
• أَوْ يَكُونُ اجْتِهَادُهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ لَا فِي اسْتِنْبَاطِهِ، فَقَدْ  
عَلِمُوا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ، وَعَرَفُوا بِالْاجْتِهَادِ مَنْ يَصْلُحُ لِلتَّقْدِيمِ،  
وَهَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ.

قلنا:

الجواب عنه

لم يكن اجتهادُ الصَّحَابَةِ مَقْصُورًا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ،  
• بَلْ قَدْ حَكَّمُوا بِأَحْكَامٍ لَا تَصَحُّ إِلَّا بِالْقِيَاسِ؛  
○ كَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ<sup>(٣)</sup>؛ قِيَاسًا لِلْعَهْدِ عَلَى الْعَقْدِ بِالْبَيْعَةِ،

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٣/ ٨١٧): أثر، والمثبت هنا من جميع النسخ، وهو الموافق

لما في المستصفى (٢/ ٩١٠).

(٢) في بقية النسخ: اثنتين، والمثبت من (ب، ل)، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/ ٩١٠).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٥٤٩).



- وقياس الزكاة على الصلاة<sup>(١)</sup>،
- وقياس عمر الشاهد على القاذف في حد أبي بكر<sup>(٢)</sup>،
- وإلحاق السكر بالقذف<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مظنته.
- وقد اشتهر اختلافهم في «الجد» قياساً:
- فقال ابن عباس: «ألا يتقي الله زيد، يجعل ابن الابن ابناً، ولا يجعل أب الأب أباً»<sup>(٤)</sup>، فأنكر ترك قياس الأبوة على البُوة، مع افتراقهما في الأحكام.
- وصرح من سوى بينهما بأن الأخ يُدلي بالأب، والجد يُدلي به أيضاً، فالمُدلى به واحد، والإدلاء يختلف، وصرحوا بالتشبيه بالغصنين والخليجين<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٧٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٢٠).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٥٥٢).

(٤) أخرجه البيهقي (٢٤٦/٦).

(٥) أخرج عبدالرزاق في مصنفه (١٩٠٥٨) عن الثوري -بلاغاً- أن زيد بن ثابت قال: «يا أمير المؤمنين شجرة نبتت فانشعب منها غصن، فانشعب من الغصن غصنان، فما جعل الغصن الأول أولى من الغصن الثاني؟ وقد خرج الغصنان من الغصن الأول»، ثم ذكر عن علي بن أبي طالب -بلاغاً- أنه شبه ذلك بسيل سأل، وانشعبت منه شعبة، ثم انشعبت شعبتان، فقال: «أرأيت لو أن ماء هذه الشعبة الوسطى ييس أكان يرجع إلى الشعبتين جميعاً؟»، وأخرج الدارقطني (٤١٤٠) ضرب المثل بالغصنين بنحو ما سبق، وقوى إسناده ابن حجر في فتح الباري (٢١/١٢).

• ومن فَتَّشَ على اختلافِهم في الفرائض وغيرها؛ عَرَفَ ضرورةَ  
سُلُوكِهِم التَّشْبِيهَ والمَقَاسَةَ، وأنَّهم لم يقتصروا على تحقيقِ  
المناطِ في إثباتِ الأحكامِ، بل استعملوا ذلك في بقية طرقِ  
الاجتهادِ.

وقد استدلَّ على إثباتِ القياسِ بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا  
الْأَبْصَارُ﴾ [الحشر: ٢]،

الدليل الثاني

• وحقِيقَةُ الاعتبارِ: مُقَاسَةُ الشَّيْءِ بغيرِهِ، كما يقالُ: «اعتبرِ الدِّينَارَ  
بالصَّنْجَةِ»، وهذا هو القياسُ.

فإن قيل:

اعتراض على  
الدليل الثاني

• المرادُ بِهِ الاعتبارُ بحالٍ مَنْ عَصَى أمرَ الله، وخالفَ رُسُلَهُ؛ لِيَنْزَجِرَ،  
• ولذلك لا يَحْسُنُ أَنْ يُصَرَّحَ بالقياسِ ههنا فيقول: ﴿يُخْرِجُونَ  
بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر: ٢] فألحقوا الفروعَ  
بالأصولِ؛ لتُعرفَ الأحكامُ.

قلنا:

الجواب عنه

• اللَّفْظُ عامٌّ،

• وإنَّما لم يحسنِ التَّصريحُ بالقياسِ ههنا؛ لأنَّه يَخْرُجُ عن عُمُومِهِ  
المذكُورِ في الآية؛ إذ ليسَ حالنا فرعاً لحالِهِم.

دليلٌ آخرُ: قولُ النَّبِيِّ ﷺ لمعاذٍ: «بِمَ تَقْضِي؟» قَالَ: بكتابِ الله. قَالَ:  
«فإن لم تجدْ؟» قَالَ: بسنةِ رسولِ الله ﷺ. قَالَ: «فإن لم تجدْ؟» قَالَ أجتهدُ

الدليل الثالث

رَأْيِي، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

قالوا:

اعتراض على  
الدليل الثالث

[١] هذا الحديث يرويه الحارث بن عمرو، عن رجالٍ من أهلِ

حِمَصَ، والحارثُ والرجالُ مجهولون، قاله الترمذي<sup>(٢)</sup>.

[٢] ثمَّ إِنَّ هذا الحديثَ ليسَ بصريحٍ في القياسِ؛ إذْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ

يَجْتَهِدُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ.

قلنا:

الجواب عنه

[١] قد رَوَاهُ عِبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذٍ<sup>(٣)</sup>،

○ ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ تَلَقَّيْتُهُ الْأَمَّةُ بِالْقَبُولِ، فَلَا يَضُرُّهُ كَوْنُهُ مُرْسَلًا.

[٢] وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ.

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٤١).

(٢) قارن بما في سنن الترمذي (١٣٢٧).

(٣) لم نقف عليه من هذه الطريق؛ ونقل ابن الملقن في البدر المنير (٥٣٨/٩) عن الحافظ

أبي الفضل بن طاهر في مصنفه عن هذا الحديث قال: «فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجده غير طريقين: أحدهما: ما رواه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن رسول الله. وثانيهما: عن محمد بن جابر اليمامي عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ عن رسول الله ﷺ»، ثم تكلم عليهما وبين ضعف كلا الطريقين، وتقدم تخريج الحديث (ص ٢٤١).

خبر آخر: قول النبي ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدْ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

الدليل الرابع

• ويتجّه عليه: أنّه يجتهدُ في تحقيقِ المناطِ، دونَ تخريجهِ.

اعتراض على  
الدليل الرابع

خبر آخر: قول النبي ﷺ للخثعمية: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يَنْفَعُكَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(٢)</sup>، فهو تنبيه على قياس دَيْنِ اللَّهِ على دَيْنِ الْخَلْقِ.

الدليل الخامس

وقوله ﷺ لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ؟»<sup>(٣)</sup>، فهو قِيَاسٌ لِلْقُبْلَةِ عَلَى الْمَضْمَضَةِ بِجَامِعِ أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ الْفِطْرِ، وَلَا تُفْطَرُ<sup>(٤)</sup>.

الدليل السادس

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا

الدليل السابع

(١) أخرجه أحمد (١٩٨/٤)، والبخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٥٢) من حديث ابن عباس ؓ أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أُمِّي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْلِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء».

وأخرجه أحمد (٢٣٩/١-٢٤٠) بنحوه، وفيه أن السائل أخوها.

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود، وتقدم تخريجه (ص ٤٥٣).

(٤) في (ع، س): يفتّر، وفي (ب، ل) بلا نقط، والمثبت من (ز).

(٥) الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ثم البغدادي الأزدي مولاهم، ولد سنة (١٥٧هـ)، وتوفي سنة (٢٢٤هـ)، من كبار أئمة الفقه واللغة، من كتبه: غريب الحديث، والأموال، والطهور.

لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ وَحْيٌ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا كَانَ يَحْكُمُ<sup>(٢)</sup> بَاجْتِهَادِهِ فَلِغَيْرِهِ الْحُكْمُ بِرَأْيِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ.

احتجُّوا:

الأدلة النقلية  
للمانعين من التعبد  
بالقياس

[١] بقول الله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي أَلْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فَمَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، فَيَبْقَى عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيُّ.

[٢] الثانية: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وَهَذَا حُكْمٌ بِغَيْرِ الْمَنْزَلِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿فَرَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وَأَنْتُمْ تَرُدُّونَهُ إِلَى الرَّأْيِ.

وَأَمَّا شُبْهُهُمُ الْمَعْنَوِيَّةُ:

الأدلة العقلية  
للمانعين من التعبد  
بالقياس

• قَالُوا: بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ بِالْأَصْلِ مَعْلُومٌ قَطْعًا، فَكَيْفَ يُرْفَعُ بِالْقِيَاسِ الْمُظْنُونِ؟!

• والثانية: كَيْفَ يُتَصَرَّفُ بِالْقِيَاسِ فِي شَرْعٍ مَبْنَاهُ عَلَى التَّحَكُّمِ، وَالتَّعَبُّدِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَتَمَثِّلَاتِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ؟

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٨٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «إني إنما أقضي بينكم برأْيي فيما لم ينزل عليّ فيه».

وأصل هذا الحديث ما أخرجه أحمد (٣٠٧/٦)، والبخاري (٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أنا بشر أقضي له على نحو ما أسمع منه».

(٢) في (ل) زيادة: بينهم.

○ إِذْ قَالَ: «يُغَسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ، وَيُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ»<sup>(١)</sup>، ويجبُ  
الغسلُ مِنَ المنيِّ والحِيضِ، دونَ المذيِّ والبولِ، ونظائرُ ذلكَ  
كثيرٌ.

• **الثالثة:** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فكيفَ يليقُ به  
أَنْ يَتْرَكَ الْوَجِيزَ الْمُفْهِمَ إِلَى الطَّوِيلِ الْمُؤْهِمِ، فَيَعْدِلَ عَنْ قَوْلِهِ:  
«حَرَّمْتُ الرَّبَا فِي الْمَكِيلِ» إِلَى السَّتَةِ الْأَشْيَاءِ؟<sup>(٢)</sup>

• **الرابعة:** قَالُوا: الْحَكْمُ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالنِّصِّ؛ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ،  
وَالْحَكْمُ مَقْطُوعٌ بِهِ، فكيفَ يُحَالُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُظْنُونَةِ؟ وَالْحَكْمُ  
يُثَبَّتُ فِي الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ، فكيفَ يَثْبُتُ الْحَكْمُ فِيهِ بِطَرِيقٍ سِوَى طَرِيقِ  
الْأَصْلِ؟

• **الخامسة:** قَالُوا: غَايَةُ الْعِلَّةِ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا، وَذَلِكَ  
لَا يُوجِبُ الْإِلْحَاقَ، كَمَا لَوْ قَالَ: «أَعْتَقْتُ مِنْ عَبِيدِي سَالِمًا؛  
لَأَنَّهُ أَسْوَدٌ» لَمْ يَقْتَضِ عِتْقُ كُلِّ أَسْوَدٍ، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٦)، وابن ماجه (٥٢٦)، والنسائي (١٥٨/١) من حديث أبي  
السمح ﷺ به مرفوعاً.

قَوَاهُ الْبِيهَقِيُّ (٤١٦/٢) وَحَكَى عَنْ الْبَخَارِيِّ اسْتِحْسَانَهُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ  
(٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (١٦٦/١).

وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ أَنْظَرَهَا فِي تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ (١٣٠١٣٤/١).

(٢) يَعْنِي: حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ فِي ذِكْرِ الْأَمْوَالِ الرَّبْوِيَّةِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ،  
وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٤٨٣).

قوله: «أَعْتَقْتُ كُلَّ أَسْوَدٍ»، كَذَا قَوْلُهُ: «حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي الْبُرِّ؛ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ»، لَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ: «حَرَّمْتُ الرِّبَا فِي كُلِّ مَطْعُومٍ».

الجواب:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَضْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛

[١] فَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ دَلَّ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، لَكِنْ:

○ إِمَّا بِتَمْهِيدِ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ،

○ وَإِمَّا بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ، وَهُمَا قَدْ دَلَّا عَلَى الْقِيَاسِ.

■ وَالْأَوَّلَانِ فِي الْكِتَابِ مَسْأَلَةُ «الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ»، وَ«الْعَوْلِ»،

وَ«الْمَبْتُوتَةِ»، وَ«الْمَفُوضَةِ»، وَ«التَّحْرِيمِ»، وَفِيهَا حُكْمُ اللَّهِ

شَرْعِيٌّ.

[٢] ثُمَّ قَدْ حَرَّمْتُمُ الْقِيَاسَ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَحْرِيمُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]،

قُلْنَا:

[١] الْقِيَاسُ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِمَا الْقُرْآنُ الْمَنْزَلُ.

[٢] وَلَا نَرُدُّهُ إِلَّا إِلَى الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَنَصِّ رَسُولِهِ،

فَالْقِيَاسُ: تَقَهُمُ مَعَانِي النُّصُوصِ بِتَجْرِيدِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَحَذْفِ الْحَشْوِ الَّذِي لَا أَثَرَ لَهُ.

[٣] ثُمَّ أَنْتُمْ رَدَّدْتُمُ الْقِيَاسَ بِلَا نَصٍّ، وَلَا رَدًّا إِلَى مَعْنَى نَصٍّ.

مناقشة أدلة  
المانعين:

مناقشة الدليل  
النقلي الأول

مناقشة الدليل  
النقلي الثاني

وقولهم: «كيف ترفعون القواطع بالمظنون».

قلنا:

[١] كما ترفعونه بـ«الظواهر»، و«العموم»، و«خبر الواحد»، و«تحقيق المناط» في آحاد الصور.

[٢] ثم نقول: لا نرفعه إلا بقاطع، فإننا إذا تبعدنا باتباع العلة المظنونة، فإننا نقطع بوجود الظن، ونقطع بوجود الحكم عند الظن، فيكون قاطعاً.

وقولهم: «مبنى الحكم على التبعيدات».

قلنا: نحن لا ننكر التبعيدات في الشرع، فلا جرم، قلنا: الأحكام ثلاثة أقسام:

[١] قسم: لا يُعلَّل.

[٢] وقسم: يُعلم كونه معللاً؛ كالحجر على الصبي لضعف عقله.

[٣] وقسم: يتردد فيه.

○ ولا نقيس ما لم يقدّر دليل على كون الحكم معللاً.

وقولهم: «لِمَ لَمْ يَنْصَ عَلَى المكيلِ وَيُغْنِي عَنِ القياسِ عَلَى الأشياءِ السَّتَةِ؟».

قلنا:

[١] هَذَا تَحَكُّمٌ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَرُسُولِهِ، وَلَيْسَ لَنَا التَّحَكُّمُ عَلَيْهِ

فِيمَا طَوَّلَ وَنَبَّهَ وَأَوْجَزَ،



○ ولو جازَ ذلكَ لجازَ أن يُقالَ: «فَلِمَ لَمْ يُصَرِّحْ بِمَنعِ القياسِ على الأشياءِ الستة؟ وَلِمَ لَمْ يُبَيِّنِ الأحكامَ كُلَّها في القرآنِ وفي المتواترِ؛ لِيَنحَسِمَ الاحتمالُ؟» وهذا كُلُّهُ غيرُ جائزٍ.

[٢] ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- عَلِمَ لُطْفًا فِي تَعَبُّدِ الْعُلَمَاءِ بِالاجْتِهَادِ، وَأَمَرَ بِالتَّشْمِيرِ فِي اسْتِنْبَاطِ دَوَاعِيِ الاجْتِهَادِ؛ لِيَرْفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴿١١﴾ [المجادلة: ١١].

وقولهم: «كيف يُثَبَّتُ الحكمُ في الفرعِ بطريقٍ غيرِ طريقِ الأصلِ؟ قلنا:

مناقشة الدليل  
العقلي الرابع

• ليس من ضرورة كون الفرع تابعًا للأصل أن يُساويه في طريق الحكم؛

○ فَإِنَّ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ أَصْلٌ لِلنَّظَرِيَّاتِ، وَلَا يَلْزَمُ تساويهما في الطَّرِيقِ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي الْحُكْمِ.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: «أَعْتَقْتُ سَالِمًا؛ لِسَوَادِهِ».

مناقشة الدليل  
العقلي الخامس:

فالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ مِنْ حَيْثُ الإِجْمَالُ وَالتَّفْصِيلُ؛

• أَمَّا الإِجْمَالُ:

المناقشة الإجمالية

○ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ مَعَ هَذَا: «فَقَيْسُوا عَلَيْهِ كُلَّ أَسْوَدٍ»، لَمْ يَتَعَدَّ الْعِتْقُ سَالِمًا.

○ وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ؛ لِشِدَّتِهَا، فَقَيْسُوا عَلَيْهِ كُلَّ مُشْتَدٍّ»، لَلَزِمَتِ التَّسْوِيَةُ.

■ فكيف يُقاسُ أحدهما على الآخر مع الاعتراف بالفرق؟  
● وأما التفصيل:

○ فلأن الله - تعالى - علّق الحكم في الأملاك حصولاً وزوالاً على اللفظ دون الإرادات المجردة.

○ وفي أحكام الشرع يثبت بكل ما دلّ عليه رضا الشارع وإرادته،  
■ ولذلك يثبت<sup>(١)</sup> بدليل الخطاب، وبسكوت النبي ﷺ عمّا جرى بين يديه من الحوادث.

■ ولو أن إنساناً باع مال غيره بأضعاف قيمته وهو حاضر، ولم ينكر ولم يأذن، بل ظهرت عليه علامات الفرح: لا يصح البيع.

■ بل قد ضيق الشرع أحكام العبد حتى لا يحصل بكل لفظ.  
■ ولو قال الزوج: «فسخت النكاح، ورفعت علاقة الحبل بيني وبين زوجتي» لم يقع الطلاق إلا أن ينويه.  
■ وإذا أتى بلفظ الطلاق: وقع وإن لم ينوه.

■ وإذا لم يحصل بجميع اللفظ، فكيف يحصل بمجرد الإرادة؟

○ على أن القياس مفهوم في اللغة، فإنه لو قال: «لا تأكل الإهليلج؛ لأنه مُسهل»، و«لا تجالس فلاناً؛ فإنه مبتدع» فهم منه التعدي

بِتَعَدِّي الْعِلَّةِ، وَهَذَا مُقْتَضَى اللَّغَةِ، وَهُوَ مُقْتَضَاهُ فِي الْعِتْقِ، لَكِنَّ التَّعَبُّدَ مَنَعَ مِنْهُ.

الوجه الثالث

○ وعلى أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ قِيَاسٌ لِكَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى كَلَامِ الْمَكْلُفِينَ فِي امْتِنَاعِ قِيَاسٍ مَا وَجَدَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي عُلِّلَ بِهَا فِيهِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ رَجوعًا إِلَى الْقِيَاسِ الَّذِي أَنْكَرُوهُ.

الوجه الرابع

○ ثُمَّ إِنَّ قِيَاسَ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِ أَبْعَدُ مِنْ قِيَاسِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

فإن قيل:

اعتراض على  
القائلين بحجية  
القياس

• فَلَعَلَّ الشَّرْعَ عُلِّلَ الْحُكْمَ بِخَاصِّيَةِ الْمَحَلِّ،

○ فَتَكُونُ الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: شِدَّةُ الْخَمْرِ، وَتَحْرِيمُ الرَّبَا بِطَعْمِ الْبُرِّ، لَا بِالشَّدَّةِ الْمَجْرَدَةِ.

• وَلِلَّهِ أَسْرَارٌ فِي الْأَعْيَانِ: فَقَدْ حَرَّمَ الْخَنْزِيرَ، وَالدَّمَ، وَالْمَيْتَةَ، لَخَوَاصِّ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا،

○ فَلِمَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَشِدَّةِ الْخَمْرِ مِنَ الْخَاصِّيَةِ مَا لَيْسَ لِشِدَّةِ النَّيِّذِ، فِيمَاذَا يَقَعُ الْأَمْنُ مِنْ<sup>(١)</sup> هَذَا؟

(١) في طبعة د. النملة (٣/ ٨٢٩): (الأمر عن)، وأشار أنه صححها من المستصفي، وهي كذلك في طبعة بولاق (٢/ ٢٧١)، والمثبت من جميع النسخ، وهو الموافق لما في المستصفي تحقيق د. حمزة حافظ (٢/ ٩٣٦).

قلنا:

• قد نعلم ضرورة سقوط اعتبار خاصية المحل؛

○ كقوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ»<sup>(١)</sup>،

يُعلمُ أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي مَعْنَاهُ،

○ وقوله: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمَ عَلَيْهِ الْبَاقِي»<sup>(٢)</sup>، فالأمة

في معناه؛

■ عَرَفْنَا بِتَصْفَحِ أَحْكَامِ الْعِتْقِ وَالْبَيْعِ وَبِمَجْمُوعِ أَمَارَاتِ

وَتَكَرُّرَاتِ وَقَرَّائِنَ: أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلذُّكُورِيَّةِ فِي الْعِتْقِ وَالْبَيْعِ،

• وَقَدْ يُظَنُّ ذَلِكَ ظَنًّا يُسَكَّنُ إِلَيْهِ،

○ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ عَوَّلُوا عَلَى الظَّنِّ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطْعًا، إِلْحَاقَ الظَّنِّ بِالْقَطْعِ.

○ وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ كَانَتْ قِطْعِيَّةً: لَمَا اخْتَلَفُوا

فِيهَا، فَعَلِمْنَا أَنَّ الظَّنَّ؛ كَالْعِلْمِ.

• فَإِنْ انْتَفَى الْعِلْمُ وَالظَّنُّ: فَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقِيَاسِ.



(١) أخرجه أحمد (٢/٢٢٨)، والبخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٤)، والبخاري (٢٥٠٣)، ومسلم (١٥٠١) من حديث ابن

عمر رضي الله عنه بنحوه.



## فصل



الإلحاق بالعلة  
المنصوصة: لفظي  
أم قياسي؟

القول الأول

قَالَ النَّظَّامُ: الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا تُوجِبُ الْإِلْحَاقَ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ وَالْعُمُومِ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ؛  
• إِذَا لَا فَرْقَ فِي اللَّغَةِ بَيْنَ قَوْلِهِ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا»، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ».

دليل القول الأول

وَهَذَا خَطَأٌ؛

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الثاني

• إِذَا لَا يَتَنَاوَلُ قَوْلُهُ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا» مَنْ حَيْثُ الْوَضْعُ إِلَّا تَحْرِيمَهَا خَاصَّةً، وَلَوْ لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ لَا قَتَصَرْنَا عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: «أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ».

• وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْصِبَ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً<sup>(١)</sup>؟ وَيَكُونُ فَائِدَةُ التَّعْلِيلِ: زَوَالَ التَّحْرِيمِ عِنْدَ زَوَالِ الشُّدَّةِ. وَيَتَجَهُّ عَلَيْهِ: مَا ذَكَرَهُ نَفَاةُ الْقِيَاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مناقشة دليل القول  
الأول



(١) في طبعة ابن بدران (٢/٢٥٣) والدكتور النملة (٣/٨٣١) زيادة: علة، وهي في المستصفى (٢/٩٣٧)، وليست في جميع النسخ.



أوجه دخول الخطأ  
على القياس

## فصل



وَيَتَطَرَّقُ الْخَطَأُ إِلَى الْقِيَاسِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَكُونَ الْحَكْمُ مُعَلَّلًا.
- وَالثَّانِي: أَنْ لَا يُصِيبَ عِلَّتُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.
- الثَّلَاثُ: أَنْ يُقْصَرَ فِي بَعْضِ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ.
- الرَّابِعُ: أَنْ يَجْمَعَ إِلَى الْعِلَّةِ وَصْفًا لَيْسَ مِنْهَا.
- الْخَامِسُ: أَنْ يُخْطِئَ فِي وُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ، فَيَظُنُّهَا مَوْجُودَةً، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ.





## فصل



أقسام إلحاق  
المسكوت بالمنطوق

إلحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم إلى:

[١] مقطوع،

[٢] ومظنون.

فالمقطوع ضربان:

أحدهما: أن يكون المسكوت أولى بالحكم من المنطوق، وهو المفهوم.

أقسام الإلحاق  
القطعي:  
القسم الأول:  
مفهوم الموافقة  
الأولوي

ولا يكون مقطوعاً حتى يوجد فيه المعنى الذي في المنطوق وزيادة؛  
• كقولنا: إذا قُبِلَ شَهِادَةُ اثْنَيْنِ، فَثَلَاثَةُ أُولَى؛ فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ اثْنَانِ وَزِيَادَةٌ.  
• وَإِذَا نَهَى عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالْعَوْرَاءِ<sup>(١)</sup>، فَالْعَمِيَاءُ أُولَى؛ فَإِنَّ الْعَمَى:  
عَوْرٌ مَرَّتَيْنِ.

ضابطه

فأما قولهم:

• «إِذَا وَجِبَتِ الْكُفَّارَةُ فِي الْخَطَأِ، فَفِي الْعَمْدِ أُولَى»،

أمثلة لما قد يتوهم  
أنه من القسم  
الأول

(١) أخرجه أحمد (٢٨٤/٤)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧)، وابن ماجه (٣١٤٤)، والنسائي (٢١٤/٧ - ٢١٥)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أربع لا تجزئ في الأضاحي: العوراء، البين عورها...» الحديث. وصححه الترمذي، وابن حبان (٥٩١٩).

• و«إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ، فَالْكَافِرُ أَوْلَى»:

○ فَهَذَا يَفِيدُ الظَّنَّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ؛

■ لِأَنَّ الْعَمْدَ نَوْعٌ يَخَالَفُ الْخَطَأَ، فَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْوَى<sup>(١)</sup> الْكَفَّارَةُ عَلَى رَفْعِهِ، بِخِلَافِ الْخَطَأِ.

■ وَالْكَافِرُ يَحْتَرِزُ مِنَ الْكَذِبِ لِدِينِهِ، وَالْفَاسِقُ مُتَّهَمٌ فِي الدِّينِ.

الضرب الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ مِثْلَ الْمَنْطُوقِ؛

• كَسِرَايَةِ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ، وَالْأَمَّةِ مِثْلُهُ،

• وَمَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي السَّمَنِ، وَالزَّيْتِ مِثْلُهُ.

وهذا يرجعُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْفَارِقَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ فِي مَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ.

وَضَابِطُ هَذَا الْجِنْسِ: مَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْعَلَّةِ الْجَامِعَةِ، بَلْ يَنْفِي الْفَارِقِ الْمُؤَثِّرَ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ فَارِقٌ مُؤَثِّرٌ قَطْعًا.

فَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ احْتِمَالٌ لَمْ يَكُنْ مَقْطُوعًا بِهِ، بَلْ يَكُونُ مَظْنُونًا.

وقد اِخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا «قِيَاسًا».

وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ الْأَقْيَسَةِ: فَمَظْنُونٌ.



القسم الثاني:  
مفهوم الموافقة  
المساوي

ضابطه

(١) فِي (ز، س): يَقْوَى، وَفِي بَقِيَةِ النُّسخِ بِلَا نَقْطٍ.



طرق الإلحاق:

وفي الجملة فالإلحاق له طريقان:

١. الإلحاق بنفي  
الفارق

أحدهما:

• أَنَّهُ لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ.

• وَلَا مَدْخَلَ لِهَذَا الْفَارِقِ فِي التَّأْثِيرِ، وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى.

○ فَيَلْزَمُ مِنْهُ نَتِيجَةٌ، وَهُوَ: أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ.

محل استعماله

وَهَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا ظَهَرَ التَّقَارُبُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْجَامِعِ؛ لَكثْرَةِ مَا فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

٢. الإلحاق بذكر  
الجامع

الثَّانِي: أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْجَامِعِ فَيُبيِّنُهُ، وَيُبيِّنَ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ.

وَهَذَا الْمَتَّفَقُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا.

وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مُقَدِّمَتَيْنِ أَيْضًا:

• إِحْدَاهَا: أَنَّ السُّكْرَ - مَثَلًا - عِلَّةُ التَّحْرِيمِ فِي الْخَمْرِ.

• وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مُوجُودٌ فِي النَّبِيذِ.

○ فَهَذِهِ الْمَقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ يَجُوزُ أَنْ تُثَبَّتَ:

أدلة ثبوت المقدمة  
الثانية

[١] بِالْحَسِّ،

[٢] وَدَلِيلِ الْعَقْلِ،

[٣] وَالْعُرْفِ،

[٤] وَأَدْلَةِ الشَّرْعِ.

دليل ثبوت المقدمة  
الأولى

○ وأما الأولى: فلا تُثَبِّتُ إِلَّا «بَدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ»؛

■ فَإِنَّ كَوْنَ «الشَّدَّةِ» عِلَامَةً التَّحْرِيمِ وَضَعُ شَرْعِيٍّ، كَمَا أَنَّ  
نَفْسَ «التَّحْرِيمِ» كَذَلِكَ، وَطَرِيقَهُ طَرِيقُهُ، فَالشَّدَّةُ الَّتِي  
جُعِلَتْ عِلَامَةً التَّحْرِيمِ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهَا الشَّارِعُ عِلَامَةً  
الْحِلِّ، فَلَيْسَ إِجْبَابُهَا لِذَاتِهَا.

أقسام دليل المقدمة  
الأولى  
(مسائل العلة)

○ وأدلة الشرع ترجع إلى:

[١] نَصٌّ،

[٢] أَوْ إِجْمَاعٌ،

[٣] أَوْ اسْتِنْبَاطٌ،

■ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.



## القسم الأول: إثبات العلة بأدلة ثقلية

القسم الأول:  
مسلك النص

وهي ثلاثة أضرب<sup>(١)</sup>:

أضرب مسلك  
النص:

الأول: الصريح.

الضرب الأول:  
النص الصريح

وذلك أن يرد فيه لفظ التعليل؛

الصورة الأولى:

• كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]،

• ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]،

• ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الحشر: ٤]،

• ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢]،

• ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]،

• ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: ٩٥].

• وقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»<sup>(٢)</sup>،

(١) هكذا في جميع النسخ، وهو موافق لما في المستصفى (٢/٩٥٣-٩٥٦)، والغزالي ذكر الأضرب الثلاثة، الأول منها: الصريح، والثاني: «التنبيه والإيماء على العلة»، والثالث: «التنبيه على الأسباب بترتيب الأحكام عليها بصيغة الجزاء والشرط، وبالفاء التي هي للتعقيب والتسبيب»، ولعل ابن قدامة دمج الثاني والثالث في ضرب واحد، وتابعه على الاكتفاء بضميرين الطوفي في شرح مختصر الروضة (٣/٣٥٧).

(٢) أخرجه أحمد (٥/٣٣٠)، والبخاري (٥٩٢٤)، ومسلم (٢١٥٦) من حديث سهل بن

• و«إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك إنْ ذُكِرَ المفعولُ لَهُ فهو صريحٌ في التعليلِ؛

• لَأَنَّهُ يَذْكُرُ العِلَّةَ والعُدْرَ؛

○ كقوله تعالى: ﴿لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]،

○ و﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾

[البقرة: ١٩].

■ وما جرى هذا المجزئ من صيغ التعليلِ.

فإن قام دليلٌ علىَّ أَنَّهُ لم يقصدِ التعليلَ؛ نحو: أنْ يُضَافَ إلى ما لا يصلحُ علةً<sup>(٢)</sup>: فيكونُ مجازًا،

• كَمَا لَوْ قِيلَ: «لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟» قَالَ: «لَأَنِّي أَرَدْتُ»،

○ فَهَذَا استعمالُ اللَّفْظِ في غيرِ مَحَلِّهِ.

فأما لفظُ «إِنَّ»،

• مثلُ قوله ﷺ لما ألقى الروثةَ: «إِنَّهَا رَجَسٌ»<sup>(٣)</sup>،

• وَقَالَ فِي الْهَرَّةِ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ»<sup>(٤)</sup>،

(١) أخرجه أحمد (٥١ / ٦)، ومسلم (١٩٧١) من حديث عائشة ؓ.

(٢) في (ع، ز): علىه، وفي (ب، ل): غاية، والمثبت من (س).

(٣) أخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ (٣١٤) من حديث ابن مسعود ؓ، وأخرجه أحمد

(١ / ٣٨٨) والبخاري (١٥٦) ولفظه عنده: (هذا رُكْسٌ).

(٤) أخرجه الخمسة من حديث أبي قتادة ؓ، وتقدم تخريجه (ص ٥٤٣).

الصورة الثانية:

امثلتها

احتراز

الصورة الثالثة

• «لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا؛ إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

فإن انضمَّ إلى «إنَّ» حرفُ الفاءِ: فهو آكدُ، نحو قوله: «لَا تَقْرَبُوهُ طَيْبًا فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مُلَبِّيًا»<sup>(٢)</sup>.

الخلاف فيها

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: هَذَا صَرِيحٌ فِي التَّعْلِيلِ.

وَقِيلَ: بَلْ هَذَا مِنْ طَرِيقِ التَّنْبِيهِ وَالْإِيمَاءِ إِلَى الْعِلَّةِ، لَا مِنْ طَرِيقِ الصَّرِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الضَّرْبُ الثَّانِي: التَّنْبِيهُ وَالْإِيمَاءُ إِلَى الْعِلَّةِ.  
وَهُوَ أَنْوَاعُ سِتَّةٍ:

الضرب الثاني:  
التنبيه والإيماء

أحدها: أَنْ يُذَكَّرَ الْحَكْمُ عَقِيبَ وَصْفٍ بِالْفَاءِ، فَيَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ  
بِالْوَصْفِ؛

النوع الأول: ترتيب  
الحكم على الوصف  
بِالْفَاءِ

• كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾  
[البقرة: ٢٢٢]،

أمثله

(١) أخرجه ابن حبان (٤١١٦)، والطبراني في الكبير (١١٩٣١) من حديث أبي حريز عن  
عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه به مرفوعاً.

ضعفه ابن عدي في الكامل (٤٤٥/٦).

والحديث متفق عليه -دون التعليل- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم تخريجه  
(ص ٤٣٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٥/١)، والبخاري (١٨٥١)، ومسلم (١٢٠٦) من حديث ابن  
عباس رضي الله عنه.



• و ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]،

• وقول النبي ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>،

• و«مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى التَّعْلِيلِ؛

دليل اعتباره مسلماً  
للتعليل

• لِأَنَّ الْفَاءَ فِي اللَّغَةِ لِلتَّعْقِيبِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ  
بِالْفَاءِ: بُيُوتُهُ عَقِيْبُهُ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ السَّبِيْبَةُ؛

○ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْسَّبَبِ إِلَّا مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ عَقِيْبَهُ، وَلِهَذَا يُفْهَمُ  
مِنْهُ السَّبِيْبَةُ وَإِنْ انْتَفَتِ الْمُنَاسِبَةُ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ  
فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن عباس ؓ. وتقدم تخريجه (ص ٤٨٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٣٨)، والترمذي (١٣٧٩) من حديث جابر بن عبد الله ؓ،  
صححه الترمذي، وابن حبان (٥٢٠٥).

وله شاهد أخرجه أحمد (٦/١٢٠)، والبخاري (٢٣٣٥) من حديث عائشة مرفوعاً: «مَنْ  
أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ».

(٣) أخرجه أحمد (٦/٤٠٦)، وأبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩)،  
والنسائي (١/١٠٠) من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ ؓ.

صححه: الإمام أحمد في مسائل أبي داود (١٩٦٦)، وابن معين فيما حكاه ابن عبد البر  
في التمهيد (٣/٢٣٧)، ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال: «أصح شيء في هذا الباب  
حديث بسرة»، و صححه ابن خزيمة (٣٣)، وابن حبان (١١١٢)، والدارقطني في العلل  
(س ٤٠٦٢).

وَيُلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ: مَا رَبَّهُ الرَّاوي بِالْفَاءِ؛

ملحق بالنوع الأول

• كَقَوْلِهِ: «سَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ»<sup>(١)</sup>،

أمثله

• وَ«رَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

يُفْهَمُ مِنْهُ السَّبِيَّةُ فَلَا يَحِلُّ نَقْلُهُ مِنْ غَيْرِ فَهَمِ السَّبِيَّةِ؛

دليل اعتباره مسلوكًا  
للتعليل

• لَكُونِهِ تَلْيِيسًا فِي دِينِ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ يَمْتَنِعُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا عَلِمَ عُمُومَ فَسَادِهِ، فَيُظْهِرُ أَنَّهُ فَهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ.

• وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي فَهْمِهِ؛ إِذْ هُوَ عَالِمٌ بِمَوَاقِعِ الْكَلَامِ وَمَجَارِيِ اللُّغَةِ، فَلَا يَعْتَقِدُ السَّبِيَّةَ إِلَّا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَاللَّفْظُ مُشْعِرٌ بِهِ.

وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى فِقْهِ الرَّاوي؛ فَإِنَّ هَذَا مِمَّا يُقْتَبَسُ مِنَ اللُّغَةِ، دُونَ الْفَقْهِ.

عدم اشتراط فقهه  
الراوي

الثَّانِي: تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ بِصِغَةِ الْجَزَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ

النوع الثاني: ترتيب  
الحكم على الوصف  
بصيغة الجزاء

به؛

(١) أخرجه أبو داود (١٠٣٩)، والترمذي وحسنه (٣٩٥)، والنسائي (٢٦/٣) من حديث

عمران بن حصين رضي الله عنه.

صححه ابن خزيمة (١٠٦٢)، وابن حبان (٢٦٧٠)، والحاكم وصححه (٣٢٣/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٧١/٣)، والبخاري (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢) من حديث أنس بن

مالك رضي الله عنه.

أمثله

• كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنْ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضْلَعْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]،

• ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]،

• ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] أي: لتقواه.

• وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»<sup>(١)</sup>،  
• وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ؛

دليل اعتباره مسلماً  
للتعليل

فَإِنَّ الْجَزَاءَ يَتَعَقَّبُ شَرْطُهُ وَيُلَازِمُهُ، وَلَا مَعْنَى لِلْسَّبَبِ إِلَّا مَا يَسْتَعْقِبُ الْحُكْمَ وَيُوجَدُ بوجُودِهِ.

النوع الثالث:  
ترتيب الحكم على  
سؤال عن واقعة

النَّوْعُ الثَّالِثُ: أَنْ يُسْأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَمْرٍ حَادِثٍ فَيُجِيبَ بِحُكْمٍ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي السُّؤَالِ عِلَّةٌ.

مثاله

• كَمَا رُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، قَالَ: «مَاذَا صَنَعْتَ؟»، قَالَ: وَاقَعْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»<sup>(٢)</sup>.

○ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَقَاعَ سَبَبٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ جَوَابًا لَهُ، وَالسُّؤَالُ

(١) أخرجه أحمد (٨/٢)، والبخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤) من حديث ابن عمر ؓ.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، وتقدم تخريجه (ص ٥٤٤).



كالمُعَادِ فِي الْجَوَابِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَأَقَعْتَ أَهْلَكَ فَأَعْتَقَ رَقَبَةً».

○ واحتمال أن يكون المذكور منه ليس بجوابٍ: ممتنع؛

■ إِذْ يُفْضِي ذَلِكَ إِلَى خُلُوءِ مَحَلِّ السُّؤَالِ عَنِ الْجَوَابِ، فَيَتَأَخَّرُ  
البيان عن وقت الحاجة، وهو مُمْتَنَعٌ بِالِاتِّفَاقِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ: أَنْ يَذْكَرَ مَعَ الْحَكْمِ شَيْئًا، لَوْ لَمْ يُقَدَّرِ التَّعْلِيلُ بِهِ: كَانَ  
لَعَوًّا غَيْرَ مُفِيدٍ.

النوع الرابع: اقتران  
الحكم بما يدل على  
التعليل

فِيَجِبُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ مُفِيدٍ؛ صِيَانَةً لِكَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ  
اللَّغْوِ.

دليل اعتباره مسلماً  
للتعليل

وهو قسمان:

أقسامه وأمثلتها

• أَحدهما: أَنْ يَسْتَنْطِقَ السَّائِلُ عَنِ الْوَاقِعَةِ بِأَمْرِ ظَاهِرِ الْوُجُودِ، ثُمَّ  
يَذْكَرُ الْحَكْمَ عَقِيْبَهُ؛

○ كَمَا سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا  
يَبَسَ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا إِذَنْ»<sup>(١)</sup>،

■ فَلَوْ لَمْ يُقَدَّرِ التَّعْلِيلُ بِهِ كَانَ الْاِسْتِكْشَافُ عَنْ نَقْصَانِ الرُّطْبِ  
غَيْرَ مُفِيدٍ لظُهُورِهِ.

(١) أخرجه أحمد (١/١٧٥)، وأبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، وابن ماجه

(٢٢٦٤)، والنسائي (٧/٢٦٨-٢٦٩) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وصححه ابن المديني فيما حكاه ابن عبد الهادي في المحرر (٨٩٣)، وصححه الترمذي

والحاكم (٢/٣٨).

• الثاني: أن يعدل في الجواب إلى نظير لمحل السؤال؛

○ كما روي عنه أنه لما سأله الخثعمية عن الحج عن الوالدين،

فقال ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ، أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟»،

قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ»<sup>(١)</sup>،

■ فَيَفْهَمُ مِنْهُ: التعليل بكونه ديناً؛ تقريراً لفائدة التعليل.

النوع الخامس: أن يذكر في سياق الكلام شيئاً لو لم يعلل به: صار

الكلام غير منتظم؛

النوع الخامس: أن يكون في سياق الحكم ما يدل على التعليل

أمثلته

• كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]؛

○ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ مِنْهُ التعليل للنهي عن البيع بكونه<sup>(٢)</sup> مانعاً من السعي

إلى الجمعة؛ إذ لو قدرنا النهي عن البيع مطلقاً من غير رابطة

الجمعة: يكون خبطاً في الكلام.

• وكذا قوله: «لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان»<sup>(٣)</sup>،

○ تنبيه على التعليل بالغضب؛ إذ النهي عن القضاء مطلقاً من غير

هذه الرابطة لا يكون منتظماً.

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس ﷺ وتقدم تخريجه (ص ٥٦٠).

(٢) في (ع): بأنه، وفي (س): لكونه، والمثبت من (ب، ز).

(٣) متفق عليه من حديث أبي بكره ﷺ، وتقدم تخريجه (ص ٤٨٤).

النَّوعُ السَّادِسُ: ذَكَرَ الْحُكْمَ مَقْرُونًا. بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ، فَيَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ بِهِ؛

النوع السادس:  
اقتران الحكم  
بوصف مناسب

- كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]،
  - وَ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٣-١٤]،
- أَي: لِبَرِّهِمْ وَفُجُورِهِمْ؛ فَإِنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ التَّعْلِيلَ بِهِ.

أمثله

[١] كَمَا لَوْ قَالَ: «أَكْرِمِ الْعُلَمَاءَ وَأَهِنِ الْفُسَّاقَ»، يُفْهَمُ: أَنَّ إِكْرَامَ الْعُلَمَاءِ لِعِلْمِهِمْ، وَإِهَانَةَ الْفُسَّاقِ لِفِسْقِهِمْ،

أدلة اعتباره مسلكاً  
للتعليل

○ فَكَذَلِكَ فِي لَفْظَاتِ الشَّارِعِ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ مِنْهُ: اعْتِبَارُ الْمُنَاسَبَةِ،

[٢] بَلْ قَدْ نَعْلَمُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَا يَرِدُ بِالْحُكْمِ إِلَّا لِمَصْلُحَةٍ: فَمَتَى وَرَدَ

الْحُكْمُ مَقْرُونًا بِمُنَاسِبٍ: فَهَمْنَا التَّعْلِيلَ بِهِ؛ فَفِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ،

○ لَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ: أَنْ يَكُونَ اعْتِبَارُهُ لِكَوْنِهِ عِلَّةً فِي نَفْسِهِ،

○ وَيُحْتَمَلُ أَنْ اعْتِبَارُهُ لَتَضَمُّنِهِ لِلْعِلَّةِ؛

■ نَحْوُ: نَهْيِهِ عَنِ الْقَضَاءِ مَعَ الْغَضَبِ، يَنْبَهُ عَلَى أَنَّ الْغَضَبَ

عِلَّةٌ لَا لِدَايَتِهِ، بَلْ لَمَّا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الدَّهْشَةِ الْمَانِعَةِ اسْتِيفَاءَ

الْفِكْرِ، حَتَّى يَلْتَحِقَ بِهِ الْجَائِعُ وَالْحَاقِقُ.

(١) في (ب): يعلم.

(٢) زيادة من (ع).

■ وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَرْتَبِيَهُ فَسَادَ الصَّوْمِ عَلَى الْوَقَاعِ؛ لِتَضَمُّنِهِ إِفْسَادَ  
الصَّوْمِ، حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

○ وَالظَّاهِرُ: الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَصْلِ، فَصَرَفُهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ  
يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.





## القِسْمُ الثَّانِي: ثُبُوتُ الْعِلَّةِ بِالْإِجْمَاعِ



أمثلته

كالإجماع على تأثير «الصَّغَرِ» في الوِلَايَةِ.

وكالإجماع على أَنَّ عِلَّةَ مَنْعِ الْقَاضِي مِنَ الْقَضَاءِ وَهُوَ غَضَبَانُ: اشتغال قلبه عن الفكر والنَّظَرِ في الدَّلِيلِ والحكم، وتَغْيِيرُ طَبْعِهِ عَنِ السُّكُونِ والتَّلَبُّثِ للاجْتِهَادِ.

وكتأثير «تَلَفِ الْمَالِ تَحْتَ الْيَدِ الْعَادِيَةِ» فِي الضَّمَانِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي الغَضَبِ إجماعاً، فَنَقِيسُ <sup>(١)</sup> السَّارِقِ -وإن قُطِعَ- عَلَى الغَاصِبِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْعِلَّةِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ إجماعاً.

فَلَا تَصِحُّ الْمَطَالِبَةُ بِتَأْثِيرِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ؛ لِاتِّفَاقِ عَلَيْهِمَا.

وإن طُولِبَ بِتَأْثِيرِهَا فِي الْفَرْعِ، فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ:

• الْقِيَاسُ لِعِدَّةٍ حَكَمِ الْعِلَّةِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَمَا مِنْ تَعْدِيَةٍ إِلَّا وَبِتَوَجُّهِهَا عَلَيْهَا هَذَا السُّؤَالُ، فَلَا يُفْتَحُ هَذَا الْبَابُ،

• بَلْ يُكَلِّفُ الْمُعْتَرِضُ الْفَرْقَ أَوِ التَّنْبِيهِ عَلَى مَثَارِ خِيَالِ <sup>(٢)</sup> الْفَرْقِ،

○ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: الْأُخُوَّةُ مِنَ الْأَبْوِينِ أَثَرَتْ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْمِيرَاثِ

المنع من المطالبة  
بتأثير العلة في  
الأصل والفرع

أمثلة لما يطالب به  
المعتراض

(١) فِي (س): فَيَقِيسُ، وَفِي (ع، ب، ل) بَلَا نَقْطَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز).

(٢) فِي (ب، ز): خِيَالِ.

إجماعاً، فلتؤثّر في التّقديم في النّكاح.  
○ أو قال: الصّغر أثّر في ثبوت الولاية على البكر: فكذلك على  
الثّيب.



القسم الثالث:  
مسلك الاستنباط

## القِسْمُ الثَّالِثُ: ثَبُوتُ الْعِلَّةِ بِالِاسْتِنْبَاطِ

أنواعه:

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول:  
المناسبيّة

أحدها: إثبات العِلَّةِ بالمناسبيّة.

تعريفه اصطلاحاً

وهو: أن يكون الوصفُ المقرونُ بالحُكْمِ مُنَاسِبًا.

ومعناه: أن يكونَ في إثباتِ الحُكْمِ عَقِيبُهُ مصلحة.

ولا يعتبرُ أن يكونَ مُنشَأً لِلْحِكْمَةِ؛ كالسَّفَرِ مَعَ المشقَّةِ،

• بل متى كانَ في إثباتِ الحُكْمِ عَقِيبَ الوصفِ مصلحةً فيكونُ مناسِبًا؛

○ كالحاجةِ مَعَ البَيْعِ،

○ والشُّكْرِ مَعَ النِّعْمَةِ،

■ فیدلُّ ذلكَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِهِ؛

دليل اعتباره مسلكاً  
للتعليل

إذ قد عَلِمْنَا أَنَّ الشَّارِعَ لَا يُثَبِّتُ حُكْمًا إِلَّا لمصلحة؛ فإذا رَأَيْنَا الحُكْمَ مُفْضِيًا إِلَى مَصْلَحَةٍ فِي مَحَلٍّ: غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّهُ قَصَدَ بِإِثْبَاتِ الحُكْمِ تحصيلَ تلكَ المصلحة، فَيُعَلَّلُ بالوصفِ المُشْتَمِلِ عَلَيْهَا.

أنواع المناسب:

إذا ثَبِتَ هذا: فالْمُنَاسِبُ ثلاثة أنواع:

[١] مُؤَثَّرٌ،

[٢] وَمُلَائِمٌ،

### [٣] وغريب.

فالمؤثر: مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ<sup>(١)</sup>؛

النوع الأول: المؤثر  
تعريفه اصطلاحاً

مثاله

● كقياس الأمة على الحرّة في سُقُوطِ الصَّلَاةِ بالحيض؛ لما فِيهِ مِنْ  
مَشَقَّةِ التَّكْرَارِ؛ إِذْ قَدْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ بِالْإِجْمَاعِ،  
لَكِنْ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ، فَعَدَّيْنَاهُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ،  
وهذا لا خِلَافَ فِي اعتباره عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ.

بيان رتبة ما  
ظهر تأثير عينه  
في عين الحكم

وَمِنْ خَاصِّيَّتِهِ: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ فِي الْأَصْلِ.  
ولو ظَهَرَ فِي الْأَصْلِ مُؤَثِّرٌ آخَرُ: لَمْ يَضُرَّ، بَلْ يُعَلَّلُ بِهِمَا؛ فَإِنَّ «الْحَيْضَ»  
و«الْعِدَّةَ» و«الرَّدَّةَ» قَدْ تَجْتَمَعُ فِي امْرَأَةٍ، وَيُعَلَّلُ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ بِالْجَمِيعِ.

وهو قسمان:

أقسام المؤثر:

● أحدهما: أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَهُوَ الَّذِي يُقَالُ:

القسم الأول

إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ.

○ وَرَبَّمَا يُقَرَّرُ بِهِ مُنْكَرُو الْقِيَاسِ؛ إِذْ لَا يَبْقَى بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ  
مَبَايِنَةٌ إِلَّا تَعَدَّدَ الْمَحَلُّ؛

بيان رتبته

■ كَقَوْلِنَا: «إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْكِيلَ عَلَّةٌ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْبُرِّ،  
فَالزَّرِيبُ مُلْحَقٌ بِهِ».

مثاله

■ وَيَكُونُ هَذَا كَظُهُورِ أَثَرِ الْوَقَاعِ فِي إِجْبَابِ الْكُفَّارَةِ عَلَى  
الْأَعْرَابِيِّ، فَالترْكِيُّ وَالْهِنْدِيُّ فِي مَعْنَاهُ.

(١) في (ب، ز، س) زيادة: «وهو شيان: أحدهما: مَا يَظْهَرُ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ».



## القسم الثاني

• الرتبة الثانية: أن يظهر أثر عينه في جنس ذلك الحكم؛

○ كظهور أثر الأخوة من الأبوين في التقديم في الميراث، فيقاس عليه ولاية النكاح؛ فإن الولاية ليست هي عين الميراث، لكن بينهما مجانسة.

مثاله

النوع الثاني: الملائم.

النوع الثاني: الملائم

وهو: ما ظهر تأثير جنسه في عين الحكم؛

تعريفه اصطلاحاً

• كظهور أثر المشقة في إسقاط الصلاة عن الحائض، فإنه ظهر تأثير جنس الحرج في إسقاط قضاء الصلاة؛ كتأثير مشقة السفر في إسقاط الركعتين الساقطتين بالقصر.

مثاله

النوع الثالث: الغريب.

النوع الثالث:  
الغريب

وهو: ما ظهر تأثير جنسه في جنس ذلك الحكم؛ كتأثير جنس المصالح في جنس الأحكام.

تعريفه اصطلاحاً



ثم للجنسية مراتب بعضها أعم من بعض؛

مراتب جنس  
الحكم والوصف  
مراتب الحكم

• فإن أعم الأوصاف:

○ كونه حكماً،

○ ثم ينقسم إلى: إيجاب، وندب، وتحريم، وإباحة، وكراهية.

○ ثم الواجب ينقسم إلى: عبادة، وغير عبادة.



○ والعبادة تنقسم إلى: صلاة وغيرها.

■ فَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ فِي الْعِبَادَةِ،

■ وَمَا ظَهَرَ فِي الْعِبَادَةِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ فِي الْوَاجِبِ،

■ وَمَا ظَهَرَ فِي الْوَاجِبِ أَخْصُ مِمَّا ظَهَرَ فِي الْأَحْكَامِ.

● وفي المعاني أعمُّ أوصافه:

○ أَنَّهُ وَصْفٌ يَنَاطُ الْحُكْمُ بِجَنْسِهِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ الْأَشْتِبَاهُ.

○ وَأَخْصُ مِنْهُ: كَوْنُهُ مُصْلِحَةً.

○ وَأَخْصُ مِنْهُ: أَنْ يَكُونَ مُصْلِحَةً خَاصَّةً؛ كَالرَّدْعِ، أَوْ سَدِّ الْحَاجَةِ.

فَلَأَجَلَ تَفَاوُتِ دَرَجَاتِ الْجِنْسِيَّةِ - فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ - تَتَفَاوَتْ  
دَرَجَاتُ الظَّنِّ، وَالْأَعْلَى مُقَدَّمٌ عَلَى مَا دُونَهُ.



وقيل: بَلِ الْمَلَائِمُ: مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي جَنْسِ الْحُكْمِ؛

● كَتَأْثِيرِ الْمَشَقَّةِ فِي التَّخْفِيفِ.

وَالْغَرِيبُ: الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهُ، وَلَا مُلَائِمَتُهُ لَجَنْسِ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ؛

● كَقَوْلِنَا: الْخَمْرُ إِنَّمَا حُرِّمَ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، وَفِي مَعْنَاهُ: كُلُّ مُسْكِرٍ، وَلَمْ

يَظْهَرِ أَثَرُ السُّكْرِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، لَكِنَّهُ مُنَاسِبٌ اقْتَرَنَ الْحُكْمُ بِهِ.

● وَقَوْلِنَا: الْمَبْتُوتَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ تَرِثُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَصَدَ الْفِرَارَ

مِنْ الْمِيرَاثِ، فَعُورِضٌ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ قِيَاسًا عَلَى الْقَاتِلِ - لِمَا

تعريف آخر  
للملائم

مثاله

تعريف آخر  
للغريب

أمثله

اسْتَعَجَلَ الميراث - عُوِرِضَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، فَإِنَّا لَمْ نَرِ الشَّارِعَ  
التَّفَتَ إِلَى مِثْلِ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَيَبْقَى مَنَاسِبَةً مَجْرَدَةً غَرِيبَةً.



وَقَدْ قَصَرَ قَوْمٌ الْقِيَاسَ عَلَى الْمُؤَثِّرِ؛

لَأَنَّ الْجَزْمَ بِإِثْبَاتِ الشَّارِعِ الْحَكْمَ رَعَايَةً لِهَذَا الْمُنَاسِبِ: تَحَكُّمٌ؛

• إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَكْمُ ثَبَتَ تَعَبُّدًا؛

○ كَتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَالْدَّمِ، وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَكُلِّ ذِي

نَافٍ مِنَ السَّبَاعِ، مَعَ إِبَاحَةِ الضَّبِّ وَالضَّبُعِ.

• وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبٍ، لَمْ يَظْهَرْ لَنَا.

• وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْكَارِ.

○ فَهَذِهِ ثَلَاثُ احْتِمَالَاتٍ، فَالْتَّعَيَّنْ: تَحَكُّمٌ بَغَيْرِ دَلِيلٍ، وَوَهْمٌ

مُجَرَّدٌ، مُسْتَنَدٌ: أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا هَذَا، وَهَذَا غَلَطٌ؛

▪ فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بَعْدَمِ سَبَبٍ آخَرَ،

▪ وَبِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ بَطَلَ الْقَوْلُ بِالْمَفْهُومِ.

وَهَذَا لَا يَنْقَلِبُ فِي الْمُؤَثِّرِ؛ فَإِنَّهُ عُرِفَ كَوْنُهُ عِلَّةً بِإِضَافَةِ الْحَكْمِ إِلَيْهِ

نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا.

قلنا: لَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ؛

قصر التعليل على

المؤثر

القول الأول

دليل القول الأول

القول الثاني

(اختيار المؤلف)

## لوجهين:

- أحدهما: أننا قد علمنا من أقيسة الصحابة عليهم السلام في اجتهاداتهم أنهم لم يشترطوا في كل قياس كون العلة معلومة بنص أو إجماع.
- والثاني: أن المطلوب غلبة الظن وقد حصل؛ فإن إثبات الشرع الحكم على وفقه يشهد لملاحظة الشرع له.

مناقشة دليل القول الأول

وهذا الاحتمال<sup>(١)</sup> راجح على احتمال التحكم بما ردّدنا به مذهب منكري القياس، كما في المؤثر؛

- فإن العلة إذا أضيف إليها الحكم في محل: احتمل اختصاصها به، وبه اعتصم نفاة القياس.
- لكن قيل لهم: علم من الصحابة اتباع العلل، واطراح التعبّد مهما أمكن،

○ فكذا ههنا، ولا فرق.

وقولهم: «يُحتمل أن ثمّ مناسبا آخر»،

- فهو وهم مخض،

○ وغلبة الظن في كل موضع يستند<sup>(٢)</sup> إلى مثل هذا الوهم،

(١) في (ع): الاجتهاد.

(٢) هكذا في (ع، ز، ل)، وفي (ب) بلا نقط، وفي (س): ليستند، وفي طبعة د. النملة (٣/ ٨٥٥):

تستند، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/ ٩٦٦).

ويعتمد<sup>(١)</sup> انتفاء الظهور في معنى آخر لو ظهر لبطل الظن.  
 ○ ولو فُتِحَ هذا الباب لم يستقم قياس؛ فإن المؤثرة إنما تغلب  
 على الظن؛ لعدم ظهور الفرق، ولعدم ظهور معارض.  
 ○ وصيغ العموم والظواهر إنما يغلب<sup>(٢)</sup> على الظن بشرط: انتفاء  
 قرينة مخصصة ولو ظهرت لزال الظن، وإذا لم تظهر جاز  
 التعويل عليه.

○ ولم يظهر لنا من الصحابة إلا اتباع الرأي الأغلب، ولم يضبطوا  
 أجناسه، ولم يميزوا جنسًا عن جنس، فمهما سلمتم غلبة الظن  
 وجب<sup>(٣)</sup> اتباعه.

وقولهم: «هذا وهم».

• لا يصح؛

○ فإن الوهم ميل النفس من غير سبب، والظن: ميلها بسبب،  
 وهذا الفرق بينهما،

(١) هكذا في (ز، س)، وفي (ع): ونعتمد، وفي (ب، ل) بلا نقط، وفي المستصفى  
 (٩٦٦/٢): تعتمد.

(٢) هكذا في (ع، س)، وفي (ب، ز، ل) بلا نقط، وفي طبعة د. النملة (٨٥٥/٣): تُغلب،  
 والذي في المستصفى (٩٦٦/٢): «بل يحصل الظن من صيغ العموم والظواهر بشرط  
 انتفاء قرينة مخصصة».

(٣) في طبعة د. النملة (٨٥٥/٣): أوجب، والمثبت من جميع النسخ، وهو الموافق لما في  
 المستصفى (٩٦٧/٢).

- ومن بَنَى أمرَهُ في المُعاملاتِ على الظَّنِّ: كَانَ مَعذُورًا، وَمَنْ بَنَاهُ على الوَهمِ سُفَّهُ،
- وَلَوْ تَصَرَّفَ في مالِ اليَتِيمِ بِالظَّنِّ: لَمْ يَضْمَنْ، وَلَوْ تَصَرَّفَ بِالوَهْمِ ضَمِنَ.

○ وَقَدْ بَيَّنَّا الظَّنَّ هَهُنَا فَيَجِبُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



### النوع الثاني في إثبات العلة: السُّبْرُ.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ:

- وَلَا يَصِحُّ إِلَّا:

○ أَنْ تُجْمَعَ الْأَمَّةُ عَلَى تَعْلِيلِ أَصْلِ،

○ ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ فِي عِلَّتِهِ،

○ فَيُطَّلُ جَمِيعُ مَا قَالُوهُ إِلَّا وَاحِدَةً،

■ فَيُعْلَمُ صِحَّتُهَا؛

- كَي لَا يَخْرُجَ الْحَقُّ عَنْ أَقَاوِيلِ الْأَمَّةِ<sup>(١)</sup>.

فَنَقُولُ:

- الْحَكْمُ مَعْلَلٌ،

- وَلَا عِلَّةٌ إِلَّا كَذَا أَوْ كَذَا،

النوع الثاني من  
مسلك الاستنباط:  
السبر والتقسيم

وجه صحة مسلك  
السبر والتقسيم

صورة مسلك السبر  
والتقسيم

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢٢/٤).

• وقد بطل أحدهما:

○ تعين الآخر.

مثاله:

مثاله

• الربا يحرم في البر بعلّة،

• والعلّة: «الكيل، أو القوت، أو الطعم»،

• وقد بطل التعليل بالقوت والطعم،

○ ثبت أن العلة: الكيل.

فيحتاج إلى ثلاثة أمور:

شروط مسلك  
السبر

أحدها: أنه لا بد من علّة.

الشرط الأول:  
إثبات تعليل الحكم

ودليله: الإجماع على أن الحكم معلّل،

• فإن لم يكن مُجمَعاً عليه لم يلزم من إفساد جميع العلل إلا واحدة:  
صحّتها؛

وجه اشتراطه

○ لجواز أن يكون الحكم ثابتاً تبعداً؛

■ إذ لم يوجد من الدليل على صحّتها إلا خلو المحلّ عمّا  
سواها،

■ والوجود المجرد لا يكفي في التعليل.

○ وقول المستدلّ: بحث في المحلّ فلم أعثر على ما يصلح

للتعليل: ليس بأولى من قول خصمه: بحث في الوصف الذي

ذَكَرْتَهُ، فَلَمْ أَعُثِرْ فِيهِ عَلَى مُنَاسِبَةٍ أَوْ مَا يَصْلُحُ بِهِ لِلتَّعْلِيلِ<sup>(١)</sup>،  
■ فَيَتَعَارَضُ الْكَلَامَانِ.

الأمر الثاني: أن يكون سَبْرُهُ حَاصِرًا لَجَمِيعِ مَا يُعْلَلُ بِهِ؛

الشرط الثاني:  
تمام السبر للعلل

[١] إِمَّا بِمُؤَافَقَةِ خَصْمِهِ،

[٢] وَإِمَّا بِأَنْ يَسْبُرَ حَتَّى يَعْجَزَ عَنْ إِبْرَازِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ مُنَاطِرًا: كَفَاهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مُتَتَهَى قُدْرَتِي فِي السَّبْرِ،

• فَإِنْ شَارَكَتَنِي فِي الْجَهْلِ بِغَيْرِهِ: لَزِمَكَ مَا لَزِمَنِي،

• وَإِنْ أَطْلَعْتَ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى: فَيَلْزِمُكَ إِبْرَازُهَا لِنَظَرٍ فِي صَحَّتِهَا،

○ فَإِنْ كَتَمَانَهَا - حِينَئِذٍ - عِنَادٌ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ،

○ وَصَاحِبُهَا إِمَّا كَاذِبٌ، وَإِمَّا كَاتِمٌ لِدَلِيلٍ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى

إِظْهَارِهِ؛ وَكِلَاهُمَا مُحَرَّمٌ.

الثالثُ: إِبْطَالُ أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ.

الشرط الثالث:  
إبطال العلل إلا  
واحدة

وَلَهُ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ:

• أَحَدُهُمَا: أَنْ يُبَيِّنَ بَقَاءَ الْحُكْمِ بِدُونِ مَا يَحْذِفُهُ،

○ فَيُبَيِّنُ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلَّةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْهَا: لَمْ يَثْبُتِ الْحُكْمُ

بِدُونِهِ.

• الثَّانِي: أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مَا يَحْذِفُهُ:

(١) فِي (ع): التَّعْلِيلُ.



○ من جنس ما عَهِدْنَا من الشَّارِعِ عَدَمَ الالتفاتِ إِلَيْهِ في إثبات الأحكام؛

■ كالطُّولِ والقِصَرِ، والسَّوَادِ والبَيَاضِ،

○ أو عَهِدَ مِنْهُ الإِعْرَاضُ عَنْهُ في جنسِ الأحكامِ المَخْتَلَفِ فيها؛

■ كالذُّكُورِيَّةِ، والأنوثةِ في سِرَايةِ العتقِ.

ولا يكفيه في إفسادِ عِلَّةٍ خَصْمِهِ: النِّقْضُ؛

ما لا يصلح لإبطال  
العلّة:

١. النقض

دليل عدم صلاحيته

● لاحتمالِ أن يكونَ جُزْءًا من العِلَّةِ، أو شَرْطًا فِيهَا، فَلَا يَسْتَقِلُّ

بالحكمِ، وَلَا يَلْزُمُ من عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ: صَحَّةُ عِلَّةٍ الْمُسْتَدَلِّ بِدُونِهِ.

ولا يكفيه أيضًا أن يَقُولَ: بَحَثْتُ في الوصفِ الفُلَانِي فَمَا عَثَرْتُ فِيهِ

٢. عدم العثور على  
مناسبة

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

عَلَى مُنَاسَبَةٍ، فَيَجِبُ إِلْغَاؤُهُ؛

● فَإِنَّ الْخَصْمَ يُعَارِضُهُ بِمِثْلِ كَلَامِهِ فَيُفْسَدُ.

دليل القول الأول

● فَإِنْ بَيَّنَّ - مَعَ ذَلِكَ - صِلَاحِيَّةَ مَا يَدَّعِيهِ عِلَّةٌ، أَوْ سَلَّمَ لَهُ ذَلِكَ بِمُوَافَقَةِ

خَصْمِهِ فَذَلِكَ يَكْفِيهِ ابْتِدَاءً، بِدُونِ السَّبْرِ، فَالسَّبْرُ إِذَا تَطَوَّلَ طَرِيقُ

غَيْرُ مُفِيدٍ، فَلْيُصْطَلَحْ عَلَى رَدِّهِ.

وقال بعضُ أصحابِ الشَّافِعِيِّ: يَكْفِيهِ ذَلِكَ.

القول الثاني

وقال بعضُ المتكَلِّمِينَ: إِذَا اتَّفَقَ خَصْمَانِ عَلَى فَسَادِ تَعْلِيلِ مَنْ

٣. اتفاق الخصمين  
على علتين

القول الأول

سِوَاهُمَا، ثُمَّ أَفْسَدَ أَحَدُهُمَا عِلَّةً صَاحِبِهِ: كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صَحَّةِ عِلَّتِهِ.

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)  
دليل القول الثاني

وليس بصحيح؛

- فَإِنَّ اتَّفَاقَهُمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى فسادِ قولٍ مَنْ خالفَهُمَا.
- والذي فَسَدَتْ علَّتُهُ مِنْهُمَا يَعْتَقِدُ فسادَ علَّةِ خصمهِ الحاضرِ؛
- كاعتقادهِ فسادَ علَّةِ الغائبِ، فيتساوَى عندهُ الأمرُ فيهِمَا.
- فَلَا يَتَعَيَّنُ عندهُ صحَّةُ إحداهُما، ما لم يكنِ الحكمُ مُجمَعًا على تعليلِهِ، ويبطلُ جميعُ ما قيلَ: إِنَّهُ علَّةٌ، واللهُ أعلمُ.



### النوع الثالث في إثبات العلة:

النوع الثالث من  
مسالك الاستنباط:  
الدوران  
تعريفه  
مثاله  
دليله

أن يوجد الحكم بوجودها، ويُعدمُ بعدمِها؛

- كوجودِ التَّحريمِ بوجودِ الشُّدَّةِ في الخمرِ، وعدمِهِ بعدمِها؛
- فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى صحَّةِ العِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وهي مُوجِبَةٌ، فأولَى أن يكونَ دليلًا على الشَّرْعِيَّةِ وهي أَمَارَةٌ.
- ولأنَّهُ يَغْلِبُ على الظَّنِّ ثبوتُ الحكمِ مستندًا إلى ذلك الوصفِ؛
- فَإِنَّا لو رأينا رجلاً جالسًا، فدخلَ رجلٌ فَقَامَ عندَ دخوله، ثُمَّ جلسَ عندَ خروجه، وتكرَّرَ منه، غَلَبَ على ظَنِّنا: أَنَّ العِلَّةَ في قيامِهِ: دخوله.

فإن قيل:

اعتراضات على  
مسلك الدوران

- الوجودُ عندَ الوجودِ طردٌ محضٌ، وزيادةُ العكسِ لا تؤثرُ؛ إذ ليس بشرطٍ في العللِ الشَّرْعِيَّةِ.

• ولأن الوصف يَحْتَمِلُ:

- أن يكون مُلَازِمًا لِلْعِلَّةِ أو جُزْءًا من أَجْزَائِهَا، فَيُوجَدُ الْحُكْمُ عِنْدَ وجودِهِ؛ لكونِ الْعِلَّةِ مُلَازِمَةً، وَيَتَنَفَّى بِانْتِفَائِهِ.
- وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْتُمْ.

■ وَمَعَ التَّعَارُضِ لَا مَعْنَى لِلتَّحَكُّمِ.

- ثُمَّ لو كَانَ ذَلِكَ عِلَّةً؛ لِأَمْكَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي عِلَّةِ الرَّبِّ أَنْ يُثَبَّتَ الْحُكْمُ بِثبُوتِهَا، وَيَنْفِيهِ بِنَفْيِهَا.
- ثُمَّ يَبْطُلُ هَذَا الْمَعْنَى بِرَائِحَةِ الْخَمْرِ الْمَخْصُوصَةِ بِهِ مَقْرُونَةً بِالشَّدَّةِ، يَزُولُ التَّحْرِيمُ بِزَوَالِهَا، وَيُوجَدُ بِوُجُودِهَا، وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ.

قلنا:

الجواب عن  
الاعتراضات

- قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الطَّرْدَ وَالْعَكْسَ يُؤَثِّرَانِ فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ.
- وَكَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ «الطَّرْدِ» وَ«العكسِ» لَا يُؤَثِّرُ مُنْفَرِدًا لَا يَمْنَعُ مِنْ تَأْثِيرِهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ وَصْفَيْنِ لَا يَحْصُلُ الْأَثَرُ مِنْ أَحَدِهِمَا.
- وَاحْتِمَالُ شَيْءٍ آخَرَ لَا يَنْفِي الظَّنَّ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّمَسُّكِ بِمَا ظَنَّنَاهُ عِلَّةً، مَا لَمْ يَظْهَرْ الْأَمْرُ الْآخَرُ، فَيَكُونُ مَعَارِضًا.
- وَالتَّقْصُّ بِرَائِحَةِ الْخَمْرِ: غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ صَلَاحِيَّةَ الشَّيْءِ لِلتَّلْعِيلِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُعْلَلَ بِهِ؛ إِذْ قَدْ يَمْتَنَعُ ذَلِكَ؛ لِمَعَارِضَةٍ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

القول باشتراط  
السبب والتقسيم  
لصحة مسلك  
الدوران  
مناقشته

وقال قوم: إنما يصح التعليل به مع السبب، فيقول<sup>(١)</sup>: علة الحكم أمر حادث، ولا حادث إلا كذا وكذا، ويُبطل ما سواه.

• والسبب إذا تم بشروطه استغنى عما سواه،

• مع أنه لا يلزم أن يكون علة الحكم أمراً حادثاً؛

○ إذ يجوز أن تكون العلة سابقة، ويقف ثبوت الحكم على شرط

حادث؛ كالحول في الزكاة.

○ أو يكون الحادث جزءاً تمت العلة به.

○ أو يكون الحكم غير مُعلّل، والله أعلم.



ومما يُشبه هذا: شهادة الأصول؛

إثبات العلة بشهادة  
الأصول

• كقولهم في الخيل: ما لا تجب الزكاة في ذكوره منفردة لم تجب في

الذكور والإناث.

○ ويُستدل على صحتها بالاطراد والانعكاس في سائر ما تجب

فيه الزكاة وما لا تجب.

• وقولهم: من صحّ ظهاره صحّ طلاقه؛ كالمسلم.

ذهب القاضي وبعض الشافعية إلى: صحته؛

• لِسَبْبه بما ذكرنا،

القول الأول

(١) في (ع، ب): فنقول، والمثبت من (ز، س).

• وتغليبه على الظن.  
ومنع منه بعضهم، والله أعلم.

القول الثاني





## فصل



بعض المسالك  
الفاصلة في إثبات  
العلّة:

أولاً: إثبات العلة  
بالطرد  
أدلة فسادة

فأما الدلالة على صحّة العلة باطرادها ففاسد؛

[١] إذ لا معنى له إلا سلامتها عن مُفسِدٍ واحدٍ هو: النقص،

○ وانتفاء المُفسِدِ ليس بدليلٍ على الصّحّة، فربّما لم يسلم من  
مُفسِدٍ آخر.

[٢] ولو سلّمنا من كلّ مُفسِدٍ لم يكن دليلاً على صحّتها،

○ كما لو سلّمنا شهادة المجهول من جارج: لم تكن حجة ما لم  
تقم بيّنة معدّلة،

○ فكذلك لا يكتفى للصّحّة بانتفاء المُفسِدِ، بل لا بدّ من قيام  
دليلٍ على الصّحّة.

[٣] وفي الجملة: فنصب العلة مذهبٌ يفتقر إلى دليل؛ كوضع  
الحكم،

○ ولا يكتفى في إثبات الحكم بأنّه لا مُفسِدَ له، فكذلك العلة.

[٤] ويُعارضه: أنّه لا دليل على الصّحّة،

○ واقتران الحكم بها ليس بدليلٍ على أنّها علّة؛

■ فقد يلازم الخمر لونٌ وطعمٌ ورائحةٌ يقرنُ به التّحريمُ  
ويطرَدُ وينعكسُ، والعلّة: الشّدّة.

■ واقترانه بما ليس بعلة؛ كاقتران الأحكام بطُلوعِ كَوَكَبٍ أو هُبُوبِ رِيحٍ.

[٥] ثُمَّ للمعترض في إفساده: المعارضة بوصفٍ مُطَرِّدٍ يختصُّ بالأصل، فَلَا يَجْدُ إِلَى التَّفْضِي عَنْهُ طَرِيقًا.

○ ومثال ذلك: قولهم في الخلِّ: مائعٌ لا يصادُ من جنسِهِ السَّمَكُ، ولا تُبْنَى عليه القَنَاطِرُ، فَلَا تُزَالُ به النَّجَاسَةُ؛ كالمَرَقِ.

وكذلك لو اسْتَدَلَّ على صِحَّتِهَا بِسَلَامَتِهَا عَنْ عِلَّةٍ تُفْسِدُهَا، لم يَصَحَّ؛ لما ذَكَرْنَا.

ثَانِيًا: سلامة العلة  
عن علة تفسدها

فإن قيل: دليل صِحَّتِهَا: انتفاء المُفْسِدِ.

قُلْنَا: بل دليل الفساد: انتفاء المصحِّحِ،

• ولا فرق بين الكلامين.





## فصل



انخراط المناسبة

مَتَى لَزِمَ مِنَ الْوَصْفِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْمَصْلَحَةِ مَفْسَدَةٌ مُسَاوِيَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ،  
أَوْ رَاجِحَةٌ عَلَيْهَا،

فَقِيلَ: إِنَّ الْمُنَاسِبَةَ تَنْتَفِي؛

القول الأول

• فَإِنَّ تَحْصِيلَ الْمَصْلَحَةِ عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ فَوَاتَ مِثْلِهَا أَوْ أَكْثَرَ<sup>(١)</sup>  
مِنْهَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْعُقْلَاءِ؛

دليل القول الأول

○ لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّسَاوِي،

○ وَكَثْرَةِ الضَّرَرِ عَلَى تَقْدِيرِ الرَّجْحَانِ،

■ فَلَا يَكُونُ مُنَاسِبًا؛ إِذِ الْمُنَاسِبُ: مَا إِذَا عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ

السَّالِمَةِ تَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ.

• فَيُعْلَمُ أَنَّ الشَّارَعَ لَمْ يُرِدْ بِالْحَكْمِ تَحْصِيلًا لِلْمَصْلَحَةِ فِي ضِمْنِ  
الْوَصْفِ الْمَعْيَنِ.

وهذا غير صحيح؛

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

[١] فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ: الْمُتَضَمِّنَ لِلْمَصْلَحَةِ، وَالْمَصْلَحَةُ أَمْرٌ حَقِيقِي لَا

أدلة القول الثاني

يَنَعْدَمُ بِمُعَارِضٍ؛

(١) في (ل) بلا نقط، والمثبت في طبعة د. النملة (٣/ ٨٦٥): أكبر، والمثبت هنا من بقية



○ إذ ينتظم من العاقل أن يقول: لي مصلحة في كذا، يصدني عنه ما فيه من الضرر من وجه آخر.

○ وقد أخبر الله تعالى أن في الخمر والميسر منافع، وأن إثمهما أكبر من نفعهما، فلم ينف منفعتهما مع رجحان إثمهما.

[٢] والمصلحة جلب المنفعة أو دفع المضرّة، ولو أفردنا النظر إليها غلب على الظن ثبوت الحكم من أجلها.

○ وإنما يختل<sup>(١)</sup> ذلك الظن مع النظر إلى المفسدة اللازمة من اعتبار الوصف الآخر، فيكون هذا معارضاً؛ إذ هذا حال كل دليل له معارض.

[٣] ثم ثبوت الحكم مع وجود المعارض لا يعد بعيداً<sup>(٢)</sup>.

○ ونظيره: ما لو ظفر الملك بجاسوس لعدوه، فإنه يتعارض في النظر اقتضاءان:

■ أحدهما: قتله؛ دفعا لضرره.

■ والثاني: الإحسان إليه استمالة<sup>(٣)</sup>؛ ليكشف حال عدوه،

(١) في (ز، س): يخل، وفي (ب) بلا نقط، والمثبت من (ع، ل)، وهو الموافق لما في التعبير إذ الكلام منقول فيه بنصه (٣٣٩٨/٧).

(٢) في (ع، ز): تعبدًا، وفي (ب) بلا نقط، والمثبت من (س، ل)، وهو الموافق لما في التعبير.

(٣) في (ب) زيادة: له.

■ فَسَلُّوكُهُ إِحْدَى الطَّرِيقَيْنِ لَا يُعَدُّ عَبَثًا، بَلْ يُعَدُّ جَرِيًّا عَلَى  
مُوجِبِ الْعَقْلِ.

[٤] وَلِذَلِكَ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْأَحْكَامِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ؛ نَظَرًا  
إِلَى الْجِهَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ؛

○ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ؛ فَإِنَّهَا سَبَبٌ لِلثَّوَابِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا  
صَلَاةٌ، وَلِلْعِقَابِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا غَضَبٌ؛ نَظَرًا إِلَى الْمَصْلَحَةِ  
وَالْمَفْسَدَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَسَاوَيَا، أَوْ يَرْجَحَ أَحَدُهُمَا؛  
○ فَعَلَى تَقْدِيرِ التَّسَاوِي: لَا تَبْقَى الْمَصْلَحَةُ مُصْلَحَةً، وَلَا الْمَفْسَدَةُ  
مَفْسَدَةً، فَيَلْزِمُ انْتِفَاءُ الصَّحَّةِ وَالْحُرْمَةِ.

○ وَعَلَى تَقْدِيرِ رُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ: يَلْزِمُ انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ.

○ وَعَلَى تَقْدِيرِ رُجْحَانِ الْمَفْسَدَةِ: يَلْزِمُ انْتِفَاءُ الصَّحَّةِ.

■ فَلَا يَجْتَمِعُ الْحُكْمَانِ مَعًا، وَمَعَ ذَلِكَ اجْتِمَاعًا.

■ فَدَلَّ عَلَى بُطْلَانِ مَا ذَكَرُوهُ.

[٥] ثُمَّ لَوْ قَدَّرْنَا تَوَقُّفَ الْمُنَاسَبَةِ عَلَى رُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ: فَدَلِيلُ

الرُّجْحَانِ: أَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مُنَاسَبًا سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

○ فَلَوْ قَدَّرْنَا الرُّجْحَانَ: بِكَوْنِ الْحُكْمِ ثَابِتًا مَعْقُولًا،

○ وَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهِ: يَكُونُ تَعَبُّدًا،

○ وَاحْتِمَالُ التَّعَبُّدِ أَبْعَدُ وَأَنْدَرُ،

■ فَيَكُونُ احْتِمَالُ الرُّجْحَانِ أَظْهَرَ.

○ ومثال ذلك: تَعْلِيلُنَا وَجُوبَ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْقَتْلِ، بِحِكْمَةِ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ؛ كَيْ لَا يُفْضِيَ إِسْقَاطُهُ إِلَى فَتْحِ بَابِ الدِّمَاءِ، فَيُعَارِضُ الْخَصْمُ بِضَرَرٍ إِيْجَابِ الْقَتْلِ الْكَامِلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ جَوَابُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.



(١) في (ز) زيادة: «آخر الجزء الرابع من أجزاء المصنف رحمه الله»، وفي (س): «آخر الجزء الرابع».



## فصل في قياس الشبه



واختلفَ في تفسيره، ثمَّ في أنَّه حجةٌ.

فأمَّا تفسيره:

المراد بقياس الشبه

القول الأول

فَقَالَ الْقَاضِي يَعْقُوبُ: هُوَ أَنْ يَتَرَدَّدَ الْفَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ: حَاضِرٍ وَمُبِيعٍ،  
وَيَكُونُ شَبَّهُهُ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ؛

بيانه

• نَحْوُ: أَنْ يُشَبَّهَ الْمُبِيعُ فِي ثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ وَيُشَبَّهَ الْحَاضِرُ فِي أَرْبَعَةٍ؛  
فَنَلْحَقَهُ بِأَشْبَهِهِمَا بِهِ.

• وَمِثَالُهُ: تَرَدُّدُ الْعَبْدِ بَيْنَ الْحُرِّ وَبَيْنَ الْبَهِيمَةِ فِي أَنَّهُ يَمْلِكُ،

○ فَمَنْ لَمْ يُمْلِكْهُ، قَالَ: حَيَوَانٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَرَهْنُهُ، وَهَبُّهُ،  
وَإِجَارَتُهُ، وَإِارَتُهُ، أَشْبَهَ الدَّابَّةَ.

○ وَمَنْ يُمْلِكْهُ قَالَ: يَثَابُ، وَيَعَاقَبُ، وَيَنْكَحُ، وَيُطَلَّقُ، وَيُكَلَّفُ،  
أَشْبَهَ الْحُرَّ.

■ فَيَلْحَقُ بِمَا هُوَ أَكْثَرُهُمَا شَبْهًا.

القول الثاني

وَقِيلَ: الشَّبُّهُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِوَصْفٍ يُوْهِمُ اسْتِمَالَهُ عَلَى  
حِكْمَةِ الْحُكْمِ مِنْ جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ، أَوْ دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ.

بيانه

• وَذَلِكَ أَنَّ الْأَوْصَافَ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

[١] قِسْمٌ يُعْلَمُ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْمُنَاسَبَةِ؛ لَوْ قُوفْنَا عَلَيْهَا بِنُورِ الْبَصِيرَةِ؛ كَمُنَاسَبَةِ الشَّدَّةِ لِلتَّحْرِيمِ.

[٢] وقِسْمٌ لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ مَنَاسَبَةٌ أَصْلًا؛ لِعَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِّ، مَعَ الْإِنْفَاءِ مِنَ الشَّارِعِ: أَنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ مَا؛ كـ «الطُّولِ وَالْقَصْرِ»، و«السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ»، و«كَوْنِ الْمَائِعِ لَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْقَنَاطِرُ».

[٣] وقِسْمٌ ثَالِثٌ -بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ-، وَهُوَ: مَا يُتَوَهَّمُ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، وَيُظَنُّ أَنَّهُ مَظْتَتُهَا وَقَالِبُهَا مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ عَلَى عَيْنِ الْمَصْلَحَةِ، مَعَ عَهْدِنَا اعْتِبَارَ الشَّارِعِ لَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ؛ كَالْجَمْعِ بَيْنَ مَسْحِ الرَّأْسِ وَمَسْحِ الْخُفِّ فِي نَفْيِ التَّكَرَّارِ بِوَصْفِ كَوْنِهِ «مَسْحًا»، وَالْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ فِي التَّكَرَّارِ بِكَوْنِهِ «أَصْلًا فِي الطَّهَارَةِ»، فَهَذَا قِيَاسُ الشَّبَهِ.

■ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: قِيَاسُ الْعِلَّةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

■ وَالْقِسْمُ الثَّانِي: بَاطِلٌ.

■ وَالثَّالِثُ: الشَّبَهُ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

○ وَكُلُّ قِيَاسٍ فَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى شَبَهٍ وَاطِّرَادٍ؛

■ لَكِنَّ قِيَاسَ الْعِلَّةِ عُرِفَ بِأَشْبِهِ صِفَاتِهِ وَأَقْوَاهَا.

■ وَقِيَاسُ الشَّبَهِ كَانَ أَشْرَفُ صِفَاتِهِ الْمَشَابَهَةِ، فَعُرِفَ بِهِ.

■ وكذلك القياس الطَّرْدِيُّ عُرِفَ بِخَاصَّتِهِ، وَهُوَ: الْإِطْرَادُ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُعْرَفُ بِهِ سِوَاهُ.

■ وَكُلُّ وَصْفٍ ظَهَرَ كَوْنُهُ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ فَاتَّبَاعُهُ مِنْ قَبِيلِ «قياسِ الْعِلَّةِ»، لَا مِنْ قَبِيلِ «قياسِ الشَّبهِ».

واختلفت الرواية عن أحمد رحمته الله في قياس الشَّبهِ: فَرَوِيَ: أَنَّهُ صَحِيحٌ.

حجية قياس الشبه

القول الأول

وَالْأُخْرَى: أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، اخْتَارَهَا الْقَاضِي. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ.

القول الثاني

وَوَجْهُ كَوْنِهِ حُجَّةٌ: هُوَ أَنَّهُ يَثِيرُ ظَنًّا غَالِبًا يَنْبَنِي عَلَى الْاجْتِهَادِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّبَعًا كَالْمَنَاسِبِ. فَلَا يَخْلُو:

دليل القول الأول

● إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لغيرِ مَصْلَحَةٍ.

● أَوْ لِمَصْلَحَةٍ فِي الْوَصْفِ الشَّبَهِيِّ.

● أَوْ لِمَصْلَحَةٍ فِي ضَمَنِ الْأَوْصَافِ الْآخَرِ:

○ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لغيرِ مَصْلَحَةٍ؛ فَإِنَّ حُكْمَ الشَّارِعِ لَا يَخْلُو عَنِ الْحِكْمَةِ.

○ وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ لِمَصْلَحَةٍ وَعِلَّةٍ ظَاهِرَةٍ أَرْجَحُ مِنْ احْتِمَالِ التَّعَبُّدِ،

○ وَاحْتِمَالُ اشْتِمَالِ الْوَصْفِ الشَّبَهِيِّ عَلَى الْمَصْلَحَةِ أَغْلَبُ

وأظهر من اشتمال الأوصاف الباقية عليها.

■ فيغلب على الظن ثبوت الحكم به، فتعدّي<sup>(١)</sup> الحكم  
بتعدّيه<sup>(٢)</sup>.



(١) في (ع، ب) بلا نقط، وفي هامش (س): فتعدّي، والمثبت من (ز، س).

(٢) في (ع): بتعديته.



## فصل في قياس الدلالة



وهو: أن يُجمَعَ بين الفرع والأصل بدليل العلة؛

قياس الدلالة  
اصطلاحاً

ليُدلَّ اشتراكهما فيه على اشتراكهما في العلة، فيلزم اشتراكهما في الحكم ظاهراً.

دليل اعتباره

ومثاله:

أمثلته

• قولنا: في جواز إجبار البكر: جاز تزويجها وهي ساكتة، فجاز وهي ساخطة؛ كالصغيرة؛

○ فإن إباحة تزويجها مع السكوت يدلُّ على عدم اعتبار رضاها؛ إذ لو اعتبر، لاعتبر دليله وهو النطق، أما السكوت: فمُحمِلٌ مُتردِّد، وإذا لم يُعتبر رضاها أبيع تزويجها حال السخطة.

• وكذا قولنا في منع إجبار العبد على النكاح: لا يُجبر على إبقائه، فلا يجبر على ابتدائه كالحر؛

○ فإنَّ عدم الإجبار على الإبقاء يدلُّ على خلوص حقه في النكاح، وذلك يقتضي المنع من الإجبار في الابتداء.







## باب أركان القياس



وهي أربعة:

[١] أصل،

[٢] وفرع،

[٣] وعلة،

[٤] وحكم.



فالأوّل له شرطان:

أحدهما:

• أن يكون ثابتاً بنص،

• أو اتفاقٍ من الخصمين.

○ فإن كان مختلفاً فيه ولا نصّ فيه: لم يصحّ التمسكُ به؛ لأنّه

ليس بناءً أحدهما على الآخر بأولى من العكس.

ولو أراد إثبات حكم الأصل بالقياس على محلّ آخر:

لم يجز؛

فإنّ العلة التي يُجمعُ بها بين الأصل الثاني والأوّل:

الركن الأول:

الأصل

شروطه:

الشرط الأول:

ثبوت حكمه بنص  
أو اتفاق الخصمين

القياس على الأصل  
الثابت بالقياس

القول الأول

دليل القول الأول

• إن كانت موجودة في الفرع: فَلْيَقْسُهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الثَّانِي وَيَكْفِيهِ،  
فَذَكِّرْ الْأَوَّلَ تَطْوِيلٌ غَيْرُ مُفِيدٍ، فَلْيُضْطَلَحْ عَلَى رَدِّهِ.

• وَإِنْ كَانَ الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَصْلَيْنِ غَيْرَ مُوجُودٍ فِي الْفَرْعِ: لَمْ يَصَحَّ  
قِيَاسُهُ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ؛

○ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِعِلَّةٍ غَيْرِ مُوجُودَةٍ فِي الْفَرْعِ، وَمِنْ  
شَرْطِ صَحَّةِ الْقِيَاسِ: التَّسَاوِي فِي الْعِلَّةِ.

○ وَلَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ مَا عُلِّلَ بِهِ فِي  
قِيَاسِهِ إِيَّاهُ عَلَى الْأَصْلِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعْرَفُ كَوْنُ الْجَامِعِ عِلَّةً  
بِشَهَادَةِ الْأَصْلِ لَهُ، وَاعْتِبَارِ الشَّرْعِ لَهُ بِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ.  
■ وَلَا يُعْرَفُ اعْتِبَارُ الشَّرْعِ لِلْوَصْفِ إِلَّا أَنْ يَقْتَرَنَ الْحُكْمُ بِهِ  
عَرِيًّا عَمَّا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، أَوْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهَا؛

■ فَإِنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِوَصْفَيْنِ يَصْلَحُ التَّعْلِيلُ بِهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ، أَوْ  
بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا، احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ  
بِهِمَا جَمِيعًا، أَوْ بِأَحَدِهِمَا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، فَالْتَّعْيِينُ تَحَكُّمٌ،  
وَلِذَلِكَ كَانَتْ «الْمَعَارِضَةُ فِي الْأَصْلِ» سُؤَالَآ صَحِيحًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالْقِيَاسِ؛

• لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ صَارَ أَصْلًا فِي نَفْسِهِ، فَجَارَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ؛ كَالْمَنْصُوصِ.  
وَلَعَلَّهُ أَرَادَ: مَا ثَبَتَ بِالْقِيَاسِ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْخَصْمَانِ؛

القول الثاني

دليل القول الثاني

اشتراط الاتفاق  
على حكم الأصل  
الثابت بالقياس

القول الأول

فإنه لا يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْأَصْلِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ إِذَا كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ.

القول الثاني

وقال قوم: مِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ<sup>(١)</sup>؛

دليل القول الثاني

فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَلِلْخَصْمِ أَنْ يُعْلِلَ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى مُخْتَصِّ بِهِ<sup>(٢)</sup> لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْفَرْعِ،

• فَإِنْ سَاعَدَهُ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ بِهِ: انْقَطَعَ الْقِيَاسُ؛ لِعَدَمِ الْمَعْنَى فِي الْفَرْعِ.

• وَإِنْ لَمْ يُسَاعِدْهُ: مَنَعَ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ، فَبَطَلَ الْقِيَاسُ، وَسَمَّوْهُ:

القياس المركَّب.

○ ومثاله: قِيَاسُنَا الْعَبْدَ عَلَى الْمُكَاتَبِ،

○ فنقول: الْعَبْدُ مَنْقُوصٌ بِالرَّقِّ، فَلَا يُقْتَلُ بِهِ الْحَرْبُ؛ كَالْمُكَاتَبِ.

○ فيقول الْمُخَالَفُ: الْعِلَّةُ فِي الْمُكَاتَبِ: أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلِ الْمُسْتَحَقُّ لِدَمِهِ الْوَارِثُ، أَمْ<sup>(٣)</sup> السَّيِّدُ؟

(١) قوله: «إِذَا كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ»، وقال قوم: مِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ «ليست في (ع، ب)، والمثبت من (ز، س، ل)، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٢/ ٦١٥).

(٢) في (ز) زيادة: و.

(٣) في (ز): أو، والمثبت من بقية النسخ.

■ فَإِنْ سَلَّمْتُمْ ذَلِكَ: امْتَنَعَ قِيَاسُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُسْتَحِقَّهُ مَعْلُومٌ.

■ وَإِنْ مَنَعْتُمْ: مَنَعْنَا الْحُكْمَ فِي الْمُكَاتَبِ، فَذَهَبَ الْأَصْلُ، فَبَطَلَ الْقِيَاسُ.

وهذا لا يصح؛ لِوَجْهَيْنِ:

أدلة القول الأول:

أحدهما: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَاطِرِينَ مُقَلَّدٌ، فَلَيْسَ لَهُ مَنَعٌ حَكْمٌ ثَبَتَ مَذْهَبًا لِإِمَامِهِ؛ لَعَجْزِهِ عَنْ تَقْرِيرِهِ؛

الدليل الأول

● فَإِنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ مَأْخَذَ إِمَامِهِ فِي الْحُكْمِ، وَلَوْ عَرَفَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُ مِنْ عَجْزِهِ عَنْ تَقْرِيرِهِ فَسَادُهُ؛ إِذْ مِنَ الْمَحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ لِقُصُورِهِ؛ فَإِنَّ إِمَامَهُ أَكْمَلُ مِنْهُ، وَقَدْ اعْتَقَدَ صَحَّتَهُ.

● وَيَحْتَمَلُ: أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُثَبِّتِ الْحُكْمَ فِي الْفَرْعِ؛ لِوُجُودِ مَانِعٍ عِنْدَهُ، أَوْ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعٌ حَكْمٌ ثَبَتَ يَقِينًا؛ بِنَاءً عَلَى فَسَادِ مَأْخَذِهِ احْتِمَالًا.

○ وَحَاصِلُ هَذَا: أَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ عَلَى خِلَافِهِ.

■ فَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِإِعْلَامِنَا أَنَّهُ عَلَى خِلَافِهِ.

■ وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ تَصَدَّى لِتَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ، فَيَجِبُ مَوَازَنَتُهُ بِهِ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا: لَمَا تَمَكَّنَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ مِنَ الْإِزَامِ خَصْمِهِ حُكْمًا عَلَى مَذْهَبِهِ غَيْرِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْجُزُ عَنْ مَنَعِهِ.

الدليل الثاني

الثاني: أَنَّا لَوْ حَصَرْنَا الْقِيَاسَ فِي أَصْلٍ مُّجْمَعٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ: أَفْضَى إِلَى خُلُوعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْوَقَائِعِ عَنِ الْأَحْكَامِ؛ لِقَلَّةِ الْقَوَاطِعِ، وَنُدْرَةِ مِثْلِ هَذَا الْقِيَاسِ. فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ:

الأصل المختلف فيه بين الخصمين إذا كان حكمه منصوبًا القول الأول (اختيار المؤلف)

جَازَ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ فِي الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، بِشَرَطٍ: أَنْ يَكُونَ النَّصُّ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ لِلْفَرْعِ؛

• فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَنَاوِلًا لِلْفَرْعِ: فَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، فَلَا يُسْتَرَوَحُ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى وَجْهِ لَا يَجْدُ بُدًّا مِنَ الِاسْتِرَوَاحِ إِلَى النَّصِّ، فَيَكُونُ تَطْوِيلَ طَرِيقٍ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ، فَلْيُصْطَلَحْ عَلَى رَدِّهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِحَالٍ؛

القول الثاني

• لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى نَقْلِ الْكَلَامِ مِنْ مَسْأَلَةٍ إِلَى مَسْأَلَةٍ، وَبِنَاءِ الْخِلَافِ عَلَى الْخِلَافِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ.

دليل القول الثاني

وَلَنَّا: أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ أَحَدُ أَرْكَانِ الدَّلِيلِ، فَيَجِبُ أَنْ يُتِمَّكَ مِنْ إِثْبَاتِهِ بِالْدَّلِيلِ؛ كَبَقِيَّةِ أَرْكَانِهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرَطٍ مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، فَيَجِبُ أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ فِي الْأَصْلِ؛ إِذَا الْفَرْقُ تَحَكُّمٌ.

دليل القول الأول

• وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ إِثْبَاتِهِ بِالْقِيَاسِ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ابْتِدَاءً<sup>(١)</sup>.

جواب عن اعتراض مقدر

• فَأَمَّا إِذَا أُمِّكِنَ إِثْبَاتُ ذَلِكَ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ مَقُولٍ عَنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ: فَيَكُونُ كَافِيًا.

(١) أي عند قوله: «وَلَوْ أَرَادَ إِثْبَاتُ حُكْمِ الْأَصْلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَحَلِّ آخَرَ: لَمْ يَجْزْ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ ...» (ص ٦١٣).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْقُولَ الْمَعْنَى؛

الشرط الثاني:  
أن يكون الحكم  
معقول المعنى

• إِذِ الْقِيَاسُ إِنَّمَا هُوَ: تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ بِوَاسِطَةِ تَعَدِّيِ الْمُقْتَضِي.

• وَمَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ؛ كَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَعَدَدِ الرَّكَعَاتِ لَا يُوقَفُ<sup>(١)</sup> فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي، وَلَا يُعْلَمُ تَعَدِّيهِ،  
○ فَلَا يُمْكِنُ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ فِيهِ.



الرُّكْنُ الثَّانِي: الْحُكْمُ.

الركن الثاني:  
الحكم

وله شرطان:

شروطه:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْفَرْعِ مُسَاوِيًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ؛

الشرط الأول:  
مساواة حكم الفرع  
لحكم الأصل

• كَقِيَاسِ الْبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ فِي الصَّحَّةِ،

• وَالزَّانَا عَلَى الشُّرْبِ فِي التَّحْرِيمِ،

• وَالصَّلَاةِ عَلَى الصَّوْمِ فِي الْوُجُوبِ؛

فَإِنَّ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقِهَا، وَالسَّبَبُ

أدلة الشرط الأول:  
الدليل الأول

يَقْتَضِي الْحُكْمَ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى حُكْمَتِهِ.

• فَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْفَرْعِ مِثْلَ حُكْمِ الْأَصْلِ تَأْدَى بِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ مِثْلُ مَا

تَأْدَى بِحُكْمِ الْأَصْلِ، فَيَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ.

(١) فِي (ع): يُتَوَقَّفُ.

• أَمَّا إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ؛

○ لِأَنَّ مَا يَتَأَدَّى بِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ مُخَالَفٌ لِمَا يَتَأَدَّى بِحُكْمِ الْأَصْلِ  
إِمَّا بِزِيَادَةٍ، وَإِمَّا بِنُقْصَانٍ؛

■ فَإِنْ كَانَتْ أَنْقَصَ: فَإِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى  
اعْتِبَارِهَا بِصِفَةِ الْكَمَالِ، فَلَا<sup>(١)</sup> يُلْزَمُ اعْتِبَارُهَا بِصِفَةِ النُّقْصَانِ.

■ وَإِنْ كَانَتْ الْحِكْمَةُ فِي الْفَرْعِ أَكْثَرَ: فَعَدُولُ الشَّرْعِ عَنْهُ إِلَى  
حُكْمِ الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي تَعْيِينِهِ مَزِيدَ فَائِدَةٍ أَوْ جَبَتْ  
تَعْيِينُهُ، أَوْ عَلَى وُجُودِ مَانِعٍ مَنَعَ ثُبُوتِ حُكْمِ الْفَرْعِ، فَكَيْفَ  
يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ؟

وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ: تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ بِتَعْدِي عِلَّتِهِ، فَإِذَا أُثْبِتَ فِي الْفَرْعِ غَيْرُ  
حُكْمِ الْأَصْلِ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَعْدِيَةً، بَلْ ابْتِدَاءٌ حَكْمٍ.

الدليل الثاني

وَقَوْلُهُمْ فِي السَّلَمِ: «بَلَغَ بِأَحَدٍ عَوْضِيهِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْأَعْيَانِ،  
فَلْيَبْلُغْ بِالْآخِرِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الدُّيُونِ، قِيَاسًا لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ»، لَيْسَ  
بِقِيَاسٍ؛

صور مخالفة  
حكم الفرع لحكم  
الأصل:  
الصورة الأولى:  
المخالفة تمامًا

• إِذِ الْقِيَاسُ: تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ وَتَوْسِعُهُ مَجْرَاهُ، فَكَيْفَ تَخْتَلِفُ التَّعْدِيَةُ،  
وَهَذَا إِثْبَاتٌ ضَدُّهُ؟

وكَذَلِكَ لَوْ أُثْبِتَ فِي الْأَصْلِ حُكْمًا، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِثْبَاتُهُ فِي الْفَرْعِ إِلَّا  
بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ: فَهُوَ بَاطِلٌ؛

الصورة الثانية:  
المخالفة بزيادة  
أو نقصان

(١) في (ز، س): ولا.

• لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَةِ التَّعْدِيَةِ.

○ مثاله: قولهم في صلاة الكسوف: «يُشْرَعُ فِيهَا رُكُوعٌ زَائِدٌ؛ لَأَنَّهَا

صَلَاةٌ شُرِعَتْ لَهَا الْجَمَاعَةُ، فَتَخْتَصُّ بِزِيَادَةٍ؛ كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَخْتَصُّ بِالْخُطْبَةِ، وَصَلَاةِ الْعِيدِ تَخْتَصُّ بِالتَّكْبِيرَاتِ».

■ فهذا<sup>(١)</sup> فاسد؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ

وَتَفْصِيلِهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ شَرْعِيًّا.

الشرط الثاني: أن  
يكون الحكم شرعياً

• فَإِنْ كَانَ عَقْلِيًّا،

• أَوْ مِنْ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ:

○ لَمْ يَثْبُتْ بِالْقِيَاسِ؛ لَأَنَّهَا قِطْعِيَّةٌ لَا تَثْبُتُ بِأُمُورٍ ظَنِّيَّةٍ،

■ وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ إِثْبَاتَ أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَأَصْلِ خَبَرِ الْوَاحِدِ

بِالْقِيَاسِ لَمْ يَجْزُ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ.

• فَإِنْ كَانَ لُغَوِيًّا:

○ فَفِي إِثْبَاتِهِ بِالْقِيَاسِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى<sup>(٢)</sup>.



(١) في (ع، ب، س): وهذا.

(٢) أي في فصل: ثبوت الأسماء بالقياس (ص ٣٢٥).



الركن الثالث:  
الفرع

الركن الثالث: الفرع.

شرطه المعتبر

ويُشترط فيه:

أن تكون علة الأصل موجودة فيه؛  
• فإن تعدية الحكم فرعٌ تعدّي العلة.

اشتراط تقدم ثبوت  
الأصل

واشترط قوّم:

القول الأول

تقدّم الأصل على الفرع في الثبوت؛

دليل القول الأول

• لأن الحكم يحدث بحدوث العلة، فكيف تتأخّر عنه؟!

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

والصحيح: أن ذلك يُشترط لقياس العلة، ولا يشترط لقياس الدلالة.

بل يجوز قياس الوضوء على التيمم مع تأخّره عنه؛

دليل القول الثاني

• فإن الدليل يجوز تأخّره عن المدلول؛

○ فإن حدوث العالم دليل على الصانع القديم،

○ وإن الدخان دليل على النار،

○ والأثر دليل على المؤثر.

مما لا يشترط  
في الفرع أيضًا

ولا يُشترط أيضًا:

أن يكون وجود العلة مقطوعاً به في الفرع، بل يكفي فيه غلبة الظن؛

• فإن الظن كالقطع في الشرعيّات.



الركن الرابع:  
العلّة

الركن الرابع: العلة.

ومعنى العلة الشرعية: العلامة.

صور العلة التي  
يجوز التعليل بها

- ويجوز أن تكون حُكْمًا شرعيًّا؛ كقولنا: «يُحْرَمُ بَيْعُ الْخَمْرِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ كَالْمَيْتَةِ».
  - وتكون وصفًا عارضًا؛ كَالشُّدَّةِ فِي الْخَمْرِ.
  - ولازمًا؛ كَالصَّغَرِ وَالنَّقْدِيَّةِ.
  - أو من أفعال المكلّفين؛ كالقتل والسَّرقة.
  - ووصفًا مُجَرَّدًا أو مُرَكَّبًا من أوصاف كثيرة، ولا ينحصر ذلك في خمسة أوصاف.
  - وتكون نفيًا وإثباتًا.
  - وتكون مُنَاسِبًا وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ.
  - ويجوز أن لَا تكون العلة موجودة في محلّ الحكم؛ كتحریم نكاح الوالد<sup>(١)</sup> لِعِلَّةِ رِقِّ الْوَلَدِ.
- وتنفارق العلة الشرعية العقلية في هذه الأوصاف.



(١) هكذا في جميع النسخ، وعلّق أحدهم على حاشية (ع): «صوابه: كتحریم نكاح الأمة»، ولعله الصواب؛ فهو الموافق لما في المستصفى (٢/١٠١٥)، ومختصر الروضة للطوفي (ص ٤٦٨).

وأما ما ورد في النسخ فهو موافق لما في تلخيص الروضة للبعلي [نسخة المتحف البريطاني المنسوخة بتاريخ ٧٠٥هـ (٩٥/ظ)]، مما يدل على أن هذا الخطأ قديم في نسخ الروضة.



## فصل



التعليل بالعلة  
القاصرة

القول الأول

قال أصحابنا: من شرط صحة العلة: أن تكون متعدية.

• فإن كانت قاصرة على محلها؛ كتعليل الربا في الأثمان بالثمنية لم يصح.

وهو قول الحنفية.

لثلاثة أوجه:

أدلة القول الأول

• أحدها: أن علل الشرع أمارات، والقاصرة ليست أماراة على شيء.

• الثاني: أن الأصل أن لا يعمل بالظن؛ لأنه جهل ورجم بالظن،

وإنما جوز في العلة المتعدية ضرورة العمل بها، والعلة القاصرة

لا عمل بها، فتبقى على الأصل.

• الثالث: أن القاصرة لا فائدة فيها، وما لا فائدة فيه لا يرد الشرع به.

○ دليل المقدمة الأولى: أن فائدة العلة: تعدية الحكم، والقاصرة

لا تعدى.

■ ودليل أن فائدتها التعدى: أن الحكم ثابت في محل النص

بالنص؛ لكونه مقطوعاً به، والقياس مظنون، ولا يثبت

المقطوع بالمظنون، إذا ثبت هذا: تعين اعتبارها في غير

محل النص، والقاصرة لا يمكن فيها ذلك.

فإن قيل: فلو لم يكن الحكم مضافاً إلى العلة في محل النص لما تعدى الحكم بتعديها، ولا تنحصر الفائدة في التعدي، بل في التعليل فائدتان سواها:

- إحداهما: معرفة حكمة الحكم؛ لاستمالة القلب إلى الطمأنينة، والقبول بالطبع، والمسارة إلى التصديق.
- والثانية: قصر الحكم على محلها؛ إذ معرفة خلو المحل عن الحكم يفيد ثبوت ضده، وذلك فائدة.

قلنا:

الجواب عنه

- قولكم: «الحكم يتعدى»،

○ مجاز يتعارفه<sup>(١)</sup> الفقهاء؛ فإن الحكم لو تعدى: لخلا عنه المحل الأول، والتحقيق فيه: أنه لا يتعدى، وإنما معناه: أنه متى وجد في محل آخر مثل تلك العلة: ثبت مثل ذلك الحكم.

○ وظننا: أن باعث الشرع على الحكم كذا، لا يوجب إضافة الحكم في الثبوت إليه؛ إذ لو كان مضافاً إليه لكان على وفقه في القطع والظن؛ إذ لا يثبت بالظن شيء مقطوع.

○ وامتناع إضافة الحكم إلى العلة في محل النص لا لقصورها، بل لأنَّ تمَّ دليلاً أقوى منها، ففي غير محل النص يُضاف إليها؛ لصلاحيَّتها، وخلوها عن المعارض.

(١) في (ع): يعرفه.

• وقولكم: «فائدة التعليل: الاطلاع على حكمة الحكم ومصلحته».

• قلنا: نحن لا نسدُّ هذا الباب، لكن ليس كل معنى استنبط من النصِّ علةً، إنما العلةُ معنى تعلق الحكم به في موضع، والقاصرة ليست كذلك.

• وقولهم: «فائدته: قصر الحكم على محلها».

• قلنا: هذا يحصل بدون هذه العلة، إذا لم يكن الحكم معللاً قصرناه على محله.

وقال أصحاب الشافعي: يصحُّ التعليل بها، وهو قول بعض المتكلمين، واختاره أبو الخطاب؛

القول الثاني

لثلاثة أوجه:

أدلة القول الثاني

• أحدها: أن التعدية فرع صحة العلة، فلا يجوز أن تكون شرطاً؛ فإنه يفضي إلى اشتراط تقدم ما يشترط تأخره.

○ وذلك أن الناظر ينظر في استنباط العلة وإقامة الدليل على صحتها بالإيماء والمناسبة، أو يضمن<sup>(١)</sup> المصلحة المبهمة، ثم ينظر فيها: فإن كانت أعم من النصِّ عداها، وإلا اقتصر، فالتعدية فرع الصحة، فكيف يجوز أن تكون من جملة المصحح.

• الثاني: أن التعدية ليست شرطاً في العلة المنصوص عليها، ولا في العقلية، وهما أكد، فكذلك المستنبطة.

(١) في (ب): تضمن.

• الثالث: أَنَّ الشَّارِعَ لو نَصَّ على جميعِ الْقَاتِلِينَ ظُلْمًا بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ: لم يَمْنَعْنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّ الْبَاعِثَ حِكْمَةُ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ، وَإِنْ لم يَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِ قَاتِلٍ؛ فَإِنَّ الْحِكْمَةَ لَا تَخْتَلِفُ بِاسْتِيعَابِ النَّصِّ لَجَمِيعِ الْحَوَادِثِ وَاقْتِصَارِهِ عَلَى الْبَعْضِ.

قولكم: «لا فائدة في التعليل بالعلّة القاصرة»،  
عنه جوابان:

مزيد مناقشة  
للدليل الثالث من  
أدلة القول الأول:

أحدهما: المنع، فَإِنَّ فِيهَا فائِدَتَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا<sup>(١)</sup>:  
• إحداهما: قصر الحكم على محلّها.

المناقشة الأولى

○ قولهم: «إِنَّ قَصَرَ الْحُكْمِ مُسْتَفَادٌ مِنْ عَدَمِ التَّعْلِيلِ».  
○ قلنا: بَلْ يَحْصُلُ هَذَا بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ، فَإِنَّ كُلَّ عِلَّةٍ -غَيْرِ الْمُؤَثِّرَةِ-  
إِنَّمَا تَتَبَتُّ بِشَهَادَةِ الْأَصْلِ، وَتَتَمُّ بِالسَّبْرِ، وَشَرْطُهُ الْإِتِّحَادُ.  
■ فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى: انْقَطَعَ الْحُكْمُ، فَإِذَا أُمِكنَ التَّعْلِيلُ  
بِعِلَّةٍ مُتَعَدِّيةٍ: تَعَدَّى الْحُكْمُ.

■ فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ قَاصِرَةٌ: عَارِضَتِ الْمُتَعَدِّيةَ وَدَفَعَتْهَا، وَبَقِيَ  
الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى مَحَلِّهَا، وَلَوْلَا هَا لَتَعَدَّى الْحُكْمُ.

• والثَّانِيَّة: مَعْرِفَةُ بَاعِثِ الشَّرْعِ وَحُكْمِيَّتِهِ؛ لِيَكُونَ أَسْرَعُ إِلَى التَّصْدِيقِ  
وَأَدْعَى إِلَى الْقَبُولِ؛ فَإِنَّ النُّفُوسَ إِلَى قَبُولِ الْأَحْكَامِ الْمَعْقُولَةِ أَمِيلٌ

(١) أي عند قوله: «ولا تنحصر الفائدة في التعدّي، بل في التعليل فائدتان سواهُ: ...»  
(ص ٦٢٤).

منها إلى قَهْرِ التَّحْكُم، ومرارة التَّعَبُّد.

○ ولمثل هذا الغرض اسْتُحِبَّ الوَعظُ والتَّذْكِيرُ، وذكرُ محاسِنِ الشَّريعةِ ولَطَائِفِ معانيها، وكونُ المصلحةِ مُطابِقةً للنَّصِّ على قدره تزيدهُ حُسْنًا وتَأْكِيدًا.

الثاني: أَنَّا لَا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ إِلَّا بِاعْتِ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ، وثبوتهُ بالنَّصِّ لَا يَمْنَعُنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّ الْبَاعِثَ عَلَيْهِ حِكْمَتُهُ الَّتِي فِي ضِمْنِهِ،

المنافسة الثانية

• كَمَا أَنَّ تَنْصِيصَهُ عَلَى رُخْصِ السَّفَرِ لَا يَمْنَعُنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّ حِكْمَتَهَا: دَفْعُ مَشَقَّتِهِ.

• وَكَذَلِكَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ: مُعَلَّلٌ بِدَفْعِ الْمَشَقَّةِ اللَّاحِقَةِ بِنَزْعِ الْخُفِّ، وَإِنْ لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ،

• وَلَمَّا نَصَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ لَمْ يَمْنَعُنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّ بَاعِثَ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْرِيمِ: السُّكْرُ،

○ وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الظَّنُّ بِاسْتِيعَابِ مجاري الْحُكْمِ.

○ وَلَا حَجَرَ عَلَيْنَا فِي أَنْ نُصَدِّقَ <sup>(١)</sup> فَنَقُولَ: «إِنَّمَا نَظُنُّ كَذًا»، «مَهْمَا ظَنَّنَا كَذًا»، وَلَا مَانِعَ مِنْ هَذَا الظَّنِّ.

■ وَأَكْثَرُ الْمَوَاعِظِ ظَنِّيَّةٌ،

■ وَطَبَاعُ الْآدَمِيِّينَ خُلِقَتْ مُطِيعَةً لِلظُّنُونِ.

(١) في (ع، س): تصدق، وفي (ب، ز، ل) بلا نقط، ولعل المثبت هو الصواب فهو الموافق

لما في المستصفى (١٠٣٦/٢).

■ وأكثرُ بواعثِ النَّاسِ على أَعْمَالِهِم وعقائِدِهِم: الظُّنُونُ.

قولهم: «لا يُسَمَّى»<sup>(١)</sup> هذا عِلَّةٌ.

اعتراض على  
المناقشة الثانية

الجواب عنه

قلنا: متى سلَّمْتُمْ أَنَّ الباعِثَ هذه الحِكْمَةُ وهي غيرُ مُتَعَدِّيةٍ: وَجَبَ أَنْ يَقتَصِرَ الحكمُ على محلِّها، وهو فائدةُ الخلافِ، ولا يَضُرُّنا أَنْ لَا تُسمَّوهُ عِلَّةً؛ فَإِنَّ النِّزَاعَ في العباراتِ بعدَ الاتِّفاقِ على المعنى لا يُفيدُ.

وتلخيصُ ما ذكرناه:

خلاصة الخلاف  
السابق في المسألة  
وتحرير محل  
النزاع

- أَنَّهُ لَا نِزَاعَ في أَنَّ القاصرةَ لَا يَتَعَدَّى بها الحكمُ،
- وَلَا ينبغي أَنْ يُنْزَعَ في أَنْ يُظَنَّ أَنَّ حِكْمَةَ الحكمِ: المصلحةُ الْمُطَوَّيَّةُ في ضَمَنِ محلِّ النَّصِّ وإنْ لم يَتَجَاوَزْ محلَّها.
- وَلَا ينبغي أَنْ يُنْزَعَ في تسميته عِلَّةً أَيضاً؛ لَأَنَّهُ بحثٌ لفظيٌّ لَا يرجعُ إلى المعنى.

○ فيرجعُ حاصلُ النِّزَاعِ إلى: أَنَّ الحكمَ المنصُوصَ عليه إذا اشْتَمَلَ على حِكْمَتَيْنِ: قاصرةٍ ومُتَعَدِّيةٍ، هل يجوزُ تعديته؟

فالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى؛

اختيار المؤلف في  
المسألة

دليل اختيار المؤلف

- لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُثْبِتَ الشَّارِعُ الحكمَ في محلِّ النَّصِّ؛

○ رعايةً للمصلحةِ المختصَّةِ بهِ،

(١) في (ل): تسمى، وفي (ب) بلا نقط، وفي طبعة د. النملة (٣/ ٨٩٤): نسمي، والمثبت من

بقية النسخ.



○ أو رعاية للمصلحتين جميعاً،

■ فلا سبيل إلى إلغاء هذين الاحتمالين بالتَّحَكُّمِ، وَمَعَ  
بَقَائِهِمَا: تَمْتَنَعُ التَّعْدِيَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## فصل في اطراد العلة



وهو: استمرار حكمها في جميع محالها.

اطراد العلة  
اصطلاحاً

حكى أبو حفص البرمكي<sup>(١)</sup> في كون ذلك شرطاً لصحتها وجهين:  
أحدهما: هو شرط،

هل الاطراد شرط  
لصحة العلة؟  
القول الأول

• فمتى تخلف الحكم عنها مع وجودها:

○ استدللنا على أنها ليست بعلة إن كانت مستنبطة.

○ أو على أنها بعض العلة إن كانت منصوفاً عليها.

ونصره القاضي أبو يعلى، وبه قال بعض الشافعية.

والوجه الآخر: تبقى حجة فيما عدا المحل المخصوص؛ كالعُموم إذا

القول الثاني

خُصَّ، اختاره أبو الخطاب، وبه قال مالك، والحنفية، وبعض الشافعية؛

لوجهين:

أدلة القول الثاني

أحدهما: أن علل الشرع أمارات، والأمارَةُ لا تُوجب وجود حكمها

الدليل الأول

معها أبداً، بل يكفي كونه معها في الأغلب الأكثر؛

• كالغيم الرطب في الشتاء أمارَةٌ على المطر،

(١) أبو حفص عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي البغدادي، توفي سنة (٣٨٧هـ)، من فقهاء الحنابلة.

- وكونٍ مرْكُوبٍ القَاضِيِ عَلَى بَابِ الأَمِيرِ أَمَارَةً عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ،  
 ○ وقد يجوزُ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي مَرَّةٍ، لَمْ  
 يَمْنَعُ ذَلِكَ مَنْ رَأَى تِلْكَ الأَمَارَةَ أَنْ يَظُنَّ وَجُودَ مَا هُوَ أَمَارَةٌ  
 عَلَيْهِ.

الدليل الثاني

الثَّانِي: أَنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ فِي مَوْضِعِ دَلِيلٍ  
 عَلَى أَنَّهُ الْعَلَّةُ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ يُكْتَفَى بِذَلِكَ، وَإِنْ<sup>(١)</sup> لَمْ يَظْهَرْ أَمْرٌ سِوَاهُ.  
 • وَتَخَلُّفُ الْحُكْمِ:

- يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمُعَارِضٍ مِنْ قَوَاتٍ شَرْطٍ، أَوْ وُجُودٍ مَانِعٍ.
- وَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَكُونَ لِعَدَمِ الْعَلَّةِ،
- فَلَا يُتْرَكُ الدَّلِيلُ الْمَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ لِأَمْرٍ مُحْتَمَلٍ مُتَرَدِّدٍ.

فإن قيل:

اعتراض على القول الثاني

- نَفْيُ الْحُكْمِ لِمُعَارِضٍ نَفْيٍ لِلْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ سَبَبِهِ، وَهُوَ خِلَافُ  
 الْأَصْلِ.
- وَنَفْيُهُ لِعَدَمِ الْعَلَّةِ مُوَافِقٌ لِلْأَصْلِ؛ إِذْ هُوَ نَفْيُ الْحُكْمِ؛ لِانْتِفَاءِ دَلِيلِهِ،  
 فَيَكُونُ أَوَّلَى.

قلنا:

الجواب عنه

- هُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ: أَنَّ فِيهِ نَفْيُ الْعَلَّةِ مَعَ

(١) فِي (ز): فَإِنْ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ.

قيام دليلها، والأصل توفير المُقتَضَى على المُقتَضِي<sup>(١)</sup> فيتساويان،  
• ودليل العلة ظاهر، والظاهر لا يعارض بالمحتمل المتردد.

وفرق قوم بين العلة المنصوص عليها وبين المستنبطة، وجعل نقض  
المستنبطة مبطلاً لها، وإن كانت ثابتة بنص أو إجماع فلا يقدح ذلك فيها؛  
[١] لأن كونها علة عُرِفَ بدليل مُتَأَكِّد قَوِيٍّ، وتخلّف الحكم يَحْتَمِلُ  
أن يكون لفوات شرط، أو وجود مانع، فلا يُترك الدليل القوي  
لمطلق الاحتمال.

القول الثالث

أدلة القول الثالث على  
عدم إبطال العلة غير  
المستنبطة بالنقض

[٢] ولأن ظن ثبوت العلة من النص، وظن انتفاء العلة من انتفاء  
الحكم مُسْتَفَادٌ بالنظر، والظنون الحاصلة بالنصوص أقوى من  
الظنون الحاصلة بالاستنباط.

وإن كان ثبوت العلة بالاستنباط: بطلت بالنقض؛

[١] لأن ثبوت الحكم على وفق المعنى إن دل على اعتبار الشرع<sup>(٢)</sup>  
له في موضع، فتخلّف الحكم عنه يدل على أن الشرع الغاه.  
[٢] وقول القائل: «إنني اعتبره إلا في موضع أعرض الشرع عنه»

أدلة القول الثالث  
على إبطال العلة  
المستنبطة بالنقض

(١) قوله: «توفير المُقتَضَى على المُقتَضِي» هكذا في (ع، ب، س، ل)، والضبط من (ع)، وفي

(ز): «توفير دليل المُقتَضِي على المُقتَضِي».

ولعل المراد بالتوفير هنا: الترتيب مع القصر والحصر، وفي حاشية (ع) كتب: «توفير»

بمعنى: «ترتيب»، يعني أن الأصل ترتيب الحكم على المعنى المناسب

(٢) في (ع) الشارع.

ليس بأولى ممن قال: «أعرض عنه إلا في موضع اعتبره الشرع بالتنصيص على الحكم».

[٣] ثم إن جواز وجود العلة مع انتفاء الحكم من غير مانع، ولا تخلف شرط؛ فليجز ذلك في محل النزاع.

قولهم: «ثبوت الحكم على وفق المعنى في موضع دليل على أنه علة».

مناقشة للدليل  
الثاني من أدلة  
القول الثاني

قلنا: وتخلف الحكم مع وجوده دليل على أنه ليس بعلة؛ فإن انتفاء الحكم لانتهاء دليله موافق للأصل، وانتفاؤه لمعارض على خلاف الأصل.

قولهم: «إنه مخالف للأصل؛ إذ فيه نفي العلة مع قيام دليلها، فيتساوى الاحتمالان».

مناقشة لبعض ما  
تقدم في أدلة القول  
الثاني

قلنا:

• متى سلمتم: أن احتمال انتفاء الحكم لانتهاء السبب؛ كاحتمال انتفائه لوجود المعارض على السواء: لم يبق ظن صحة العلة؛  
○ إذ يلزم من الشك في دليل الفساد: الشك في الفساد لا محالة؛  
إذ ظن صحة العلة مع الشك فيما يفسدها محال، فهو كما لو  
قال: «أشك في الغيم، وأظن الصحو» أو «أشك في موت زيد، وأظن حياته».

قولهم: «دليل العلة ظاهر».

مناقشة لبعض ما  
تقدم في أدلة القول  
الثاني

قلنا: والمعارض ظاهر أيضًا فيتساويان، فلا يبقى الظن مع وجود  
المعارض.

قولهم: «العلّة أمارّة، والأمارّة لا توجب وجود حكمها أبدًا».

مناقشة للدليل  
الأول من أدلة  
القول الثاني

قلنا: إنّما يثبت كونها أمارّة: إذا ثبت أنها علة.

والخلاف -ههنا-: هل هذا الوصف علة وأمارّة أو لا؟

• وليس الاستدلال على أنّه علة بثبوت الحكم مقرونًا به أولى من  
الاستدلال على أنّه ليس بعلة بتخلّف الحكم عنه؛ إذ الظاهر: أنّ  
الحكم لا يتخلّف عن عِلّته.

• واحتمال انتفاء الحكم في محلّ النقص لمعارض؛ كاحتمال ثبوت  
الحكم في الأصل بغير هذا الوصف، أو به وبغيره.

• وكما أنّ وجود مناسب آخر في الأصل على خلاف الأصل، كذلك  
وجود المعارض في محلّ النقص على خلاف الأصل فيتساويان.

○ وبهذا يتبيّن الفرق بين العلة المنصوص عليها والمستنبطة؛

■ فإنّ المنصوص عليها يثبت كونها أمارّة بغير اقتران الحكم  
بها، فلا يقدح فيها تخلّفه عنها، كما لا يقدح في كون «الغيم  
أمارّة على المطر» تخلّفه عنه في بعض الأحوال.

■ والمستنبطة إنّما يثبت كونها أمارّة باقتران الحكم بها،  
فتخلّفه عنها ينفي ظنّها أمارّة، والله أعلم.

فإذا: طريق الخروج عن عهدة النقض أربعة أمور:

- أحدها: منع العلة في صورة النقض.
- والثاني: منع وجود الحكم.
- والثالث: أن يبين أنه مُستثنى عن القاعدة بكونه على خلاف الأصلين.
- وإن أمكن المعارض إبراز قياس لا يتقضى بمسألة النقض: كانت علة المطردة أولى من المنقوضة، ولم يقبل دعوى المعلل أنه خارج عن القياس.
- والرابع: بيان ما يصلح معارضاً في محل النقض، أو تخلف ما يصلح شرطاً؛
- ليُظنَّ أنَّ انتفاء الحكم كان لأجله، فيبقى الظنُّ المستفاد من مناسبة الوصف وثبوت الحكم على وفقه كما كان؛ فإنَّ الغالب من دأب الشرع: اعتبار المصالح والمفاسد، فيُظنُّ: أنَّ عدم الحكم للمعارض، فلا تكون العلة مُنتقضةً.





## فصل



أضرب تخلف  
الحكم عن العلة:

تخلف الحكم عن العلة على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما يُعلم أنه مُستثنى عن قاعدة القياس؛

الضرب الأول:  
تخلف الحكم  
لاستثنائه بدليل  
خاص  
أمثلته

• كإيجاب الدية على العاقلة دون الجاني<sup>(١)</sup>، مع أن جناية الشخص علة وجوب الضمان عليه.

• وإيجاب صاع من تمر في لبن المصرة<sup>(٢)</sup>، مع أن علة إيجاب المثل في المثليات: تماثل الأجزاء.

فهذه العلة معلومة قطعاً، فلا تُنتقض بهذه الصورة، ولا يُكلف المُستدل الاحتراز عنه.

حكمه

وكذلك لو كانت العلة مظنونة؛

• كإباحة بيع العرايا<sup>(٣)</sup> نقضاً لعلّة من يُعلّل الربا بالكيل أو الطعم؛

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٧٤)، والبخاري (٦٩١٠)، ومسلم (١٦٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، ف قضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها».

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٢)، والبخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تصروا الإبل، والغنم، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين، بعد أن يحلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر».

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١١٣).



فإنَّه مُسْتَنَىٰ أيضًا؛ بدليلُ وُروده على عِلَّةٍ كُلِّ مُعَلَّلٍ،  
فَلَا يُوجِبُ نَقْضًا على القياسِ، ولا يفسدُ العِلَّةَ بل يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ  
الاستثناءِ، فتكون عِلَّةٌ في غيرِ محلِّ الاستثناءِ.

ولا يُقْبَلُ قولُ المُناظِرِ: إِنَّه مُسْتَنَىٰ، إِلَّا أن يُبَيِّنَ ذلكَ للخَصمِ:

- بكونه على خلافِ قياسه أيضًا،
- أو بدليلٍ يصلحُ لذلك.

فإن قيل: فَلِمَ لا ينعطفُ قيدُ على العِلَّةِ يكون وصفًا مِنْ أوصافِهَا  
يَنَدَفِعُ بِهِ النَّقْضُ؟

- فنقولُ في مسألةِ «المَصْرَأةِ»: العِلَّةُ في جُوبِ المِثْلِ: تَمَائُلُ الأجزاءِ  
مَعَ قيدِ الإضافةِ إلى غيرِ المَصْرَأةِ.
- ويكونُ التَّمَائُلُ المُطلَقُ بعضُ العِلَّةِ.
- وعلى هَذَا يكونُ تخلفُ الحكمِ في «المَصْرَأةِ»؛ لعدمِ العِلَّةِ، فلا  
يكونُ نقضًا.

○ فَلْيَجِبْ عَلَى المُعَلَّلِ ذلكَ.

قلنا: بل العِلَّةُ: مُطلَقُ التَّمَائُلِ؛  
فإنَّ العِلَّةَ:

- إمَّا أن تكونَ سُمِّيَتْ عِلَّةً استعارةً من البواعِثِ؛ فإنَّ الباعِثَ على  
الفعلِ يُسَمَّى عِلَّةً الفِعْلِ.

شرط قبول عدم  
النقض بالضرب  
الأول

اعتراض

الجواب عنه

الأصل اللغوي  
الذي استعير منه  
لفظ العلة:

الوجه الأول: العلة  
بمعنى الباعث  
(اختيار المؤلف)

مثاله

○ فمن أعطى فقيراً شيئاً لفقره، وعلل بأنه فقير، ثم منع فقيراً آخر، وقال: لأنه عدو، ومنع آخر، وقال: هو معتزلي، فإن الباقي على الاستقامة التي يقتضيها أصل الفطرة: لا يستبعد ذلك، ولا يعدّه<sup>(١)</sup> متناقضاً.

○ ويجوز أن يقول: أعطيته لفقره؛ إذ الباعث هو الفقر، وقد لا يحضره<sup>(٢)</sup> عند الإعطاء العداوة والاعتزال وانتفاؤهما، ولو كانا جزأين من الباعث لم ينبعث إلا عند حضورهما في ذهنه، وقد انبعث ولم يخطر بباله إلا مجرد الفقر.

■ كذلك مجرد التماثل علة؛ لأنه الذي يبعثنا على إيجاب المثل في ضمانه، ولا تحضرنا مسألة «المصرّاة» أصلاً في تلك الحالة.

■ ويقبح في مثل هذا أن يكلف الاحتراز عنه فيقول: تماثل في غير المصرّاة.

● وإما أن تسمى العلة استعارة من علة المريض؛ لأنها اقتضت تغيير حاله، كذلك العلة الشرعية اقتضت تغيير الحكم، فيجوز أن يسمى الوصف المقتضي «علة» بدون تحلف الشرط، ووجود المانع؛

بيان موافقة التعليل  
بمطلق المماثلة  
للوجه الأول

الوجه الثاني:  
علة المريض

(١) في (س، ل): نعه، وفي طبعة د. النملة (٣/ ٩٠٥): تعده، وفي (ع، ب) بلا نقط، والمثبت من (ز)، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/ ١٠٢٦).

(٢) في (ع): نحضره، وفي (ب، ز، ل) بلا نقط، ولعل المثبت هو الأنسب مراعاة للسياق، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/ ١٠٢٦).

○ فَإِنَّ «الْبُرُودَةَ» -مَثَلًا- عِلَّةُ الْمَرَضِ فِي الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ عَقِيْبَهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ الْبُرُودَةِ، بَلْ رُبَّمَا يَنْصَافُ إِلَيْهَا فِي الْمَزَاجِ الْأَصْلِيِّ أُمُورٌ؛ كَالْبَيَاضِ -مَثَلًا- لَكِنْ يُضَافُ الْمَرَضُ إِلَى الْبُرُودَةِ الْحَادِثَةِ.

مثاله

■ فيجوزُ أيضًا أن يُسمَّى التَّمَاثُلُ المطلقَ عِلَّةً، وَإِنْ كَانَ يَنْصَافُ إِلَيْهَا شَيْءٌ آخَرُ: إمَّا شرطًا، وإمَّا انتفاءَ المانع، واللهُ أعلمُ.

بيان موافقة التعليق  
بمطلق المماثلة  
للوجه الثاني

● ومن سَمَّاهَا عِلَّةً أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ،

الوجه الثالث:  
العلة العقلية

○ وهو: **عِبَارَةٌ عَمَّا يُوجِبُ الْحُكْمَ لِدَاتِهِ.**

■ لَمْ يُسَمَّ التَّمَاثُلُ الْمَطْلُوقَ عِلَّةً، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْمَحَلِّ وَالْعِلَّةِ وَالشَّرْطِ،

■ بَلِ الْعِلَّةُ: المَجْمُوعُ، و«المَحَلُّ والأَهْلُ» وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ<sup>(١)</sup>،

■ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ: الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا الْعَلَامَةُ: جَمْلَةُ الْأَوْصَافِ.

والأوّلُ أوّلِي؛

دليل الوجه الأوّل

(١) قوله: «والمحل والأهل وصف من أوصاف العلة»، هكذا في جميع النسخ، وهو موافق لما في المستصفى (٢/ ١٠٢٧)، ولعل الصواب: «ركنان من أركانها»، وتقدّم التعليق على هذه العبارة (ص ١٠٣).

• لَأَنَّ عِلَلَ الشَّرْعِ لَا تُوجِبُ الْحَكَمَ لِدَاتِهَا، بَلْ هِيَ أَمَارَةٌ مُعَرِّفَةٌ  
لِلْحَكَمِ، فَاسْتِعَارَتْهَا مِمَّا ذَكَرْنَا أَوَّلًا أَوَّلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الضَّرْبُ الثَّانِي: تَخَلَّفُ الْحَكَمُ لِمَعَارِضَةٍ عَلَّةٍ أُخْرَى؛

الضرب الثاني:  
تخلف الحكم  
لمعارضة علة أخرى  
مثاله

• كَقَوْلِهِ: «عِلَّةُ رِقِّ الْوَلَدِ: رِقُّ الْأُمِّ»، ثُمَّ الْمَغْرُورُ بِحُرِّيَّةٍ جَارِيَةٍ وَلَدِهِ:  
حُرٌّ؛ لِعِلَّةِ الْغُرُورِ، وَلَوْلَا أَنَّ الرَّقَّ فِي حَكْمِ الْحَاصِلِ الْمُنْدَفِعِ: لَمَا  
وَجَبَتْ قِيمَةُ الْوَلَدِ.

فهذا لَا يَرِدُ نَقْضًا أَيْضًا وَلَا يُفْسِدُ الْعِلَّةُ؛ لَأَنَّ الْحَكَمَ هَهُنَا؛ كَالْحَاصِلِ  
تَقْدِيرًا.

حكمه



الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَتَخَلَّفَ الْحَكَمُ لَا لَخَلَلٍ فِي رُكْنِ الْعِلَّةِ، لَكِنْ لِعَدَمِ  
مُضَادَّتِهَا مَحَلَّهَا، أَوْ فَوَاتِ شَرْطِهَا؛

الضرب الثالث:  
تخلف الحكم لعدم  
المحل أو لفوات شرط

• كَقَوْلِنَا: «السَّرْقَةُ عَلَّةُ الْقَطْعِ وَقَدْ وَجَدَتْ فِي النَّبَاشِ فَيَقْطَعُ»،  
○ فَيَقَالُ: يَبْطُلُ<sup>(١)</sup> بِسَرْقَةٍ مَا دُونَ النَّصَابِ، وَبِسَرْقَةِ الصَّبِيِّ، أَوْ  
بِسَرْقَةٍ مِنْ غَيْرِ الْحِرْزِ،

أمثله

• وَكَقَوْلِنَا: «الْبَيْعُ عَلَّةُ الْمَلِكِ»، وَقَدْ جَرَى، فَلْيُثْبِتِ الْمَلِكُ فِي زَمَنِ  
الْخِيَارِ،

○ فَيَقَالُ: يَبْطُلُ بَيْعُ الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْهُونِ فَهَذَا لَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ.

(١) فِي (ب، ز، ل) بِلَا نَقْطٍ، وَفِي طَبْعَةِ د. النَّمْلَةِ (٣/٩٠٨): تَبْطُلُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ع، س).

لكن هل يُكَلَّفُ المناظرُ جمعَ هذه الشُّرُوطِ في دَلِيلِهِ؛ كي لا يرد ذلك  
نَقْضًا؟

فهذا اختلفَ فيه الجدليُّونَ، والخطبُ فيه يسيرٌ؛ فإنَّ الجدَلَ موضوعٌ،  
فكيف اصْطُلِحَ عليه فإليهم ذلك.  
والأليقُ: تكليفُهُ ذلك؛

• لأنَّ الخطبَ فيه يسيرٌ، وفيه ضمُّ نشرِ الكلامِ وجمعه.  
فأما تخلفُ الحكمِ لغيرِ أحدِ هذه الأضرُبِ الثلاثةِ: فهو الذي تنتقضُ  
العلَّةُ به، وفيه من الاختلافِ ما قد مَضَى<sup>(١)</sup>.



---

(١) أي في فصل: اطراد العلة (ص ٦٣٠).



## فصل



القياس على  
المستثنى من قاعدة  
القياس

والمُسْتَثْنَى عن<sup>(١)</sup> قاعدة القياس مُنْقَسَمٌ إِلَى:

[١] مَا عُقِلَ مَعْنَاهُ،

[٢] وَإِلَى مَا لَا يُعْقَلُ.

فَالأَوَّلُ: يَصَحُّ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ مَا وُجِدَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ.

حكم القياس  
على القسم الأول

أمثله

• من ذلك: استثناء العرايا للحاجة، لا يبعد أن نقيس العنب على الرطب إذا تبين أنه في معناه.

• وكذا إيجاب صاع من تمر في لبن «المصرّة» مُسْتَثْنَى عن قاعدة الضمان بالمثل، نقيس عليه: ما لو ردّ «المصرّة» بعيب آخر، وهو نوع إلحاق.

• ومنه: إباحة أكل الميتة عند الضرورة؛ صيانة للنفس، واستبقاء للمهجة، يقاس عليه: بقية المحرمات إذا اضطر إليها، ويقاس عليه المكروه؛ لأنه في معناه.

وَأَمَّا مَا لَا يُعْقَلُ:

أمثلة القسم الثاني

• فَكَتْخِصِيصِهِ بَعْضَ الْأَشْخَاصِ بِحُكْمٍ؛

(١) في طبعة د. النملة (٣/ ٩٠٩): من، والمثبت من جميع النسخ.

○ كتخصيصه أبا بُرْدَةَ بِجَدْعَةٍ مِنَ الْمَعْرِ<sup>(١)</sup>،

○ وتخصيصه خُزَيْمَةَ بِشَهَادَتِهِ وَحَدِّهِ<sup>(٢)</sup>،

● وكتفريقه في بولِ الصَّيَّانِ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى<sup>(٣)</sup>.

○ <sup>(٤)</sup>لم يَنْقَدْخْ فِيهِ مَعْنَى: لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ الْفَرْقُ فِي الْبَهَائِمِ بَيْنَ ذُكُورِهَا وَإِنَائِهَا.

حكم القياس على  
القسم الثاني

وفي الْجُمْلَةِ: إِنَّ مَعْرِفَةَ الْمَعْنَى مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْقِيَاسِ فِي الْمُسْتَثْنَى  
وغيره، والله أعلم.



(١) متفق عليه من حديث البراء بن عازب، وتقدم تخريجه (ص ٤١٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٥/٥-٢١٦)، وأبو دواد (٣٦٠٧)، والنسائي (٣٠١/٧-٣٠٢) من حديث عمارة بن خزيمة، عن عمه: أن رسول الله ﷺ جعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين.

(٣) أخرجه الثلاثة إلا الترمذي من حديث أبي السمع ﷺ به مرفوعاً، للحديث شواهد، وتقدم تخريجه (ص ٥٦٢).

(٤) في طبعة د. النملة (٩١٠/٣) زيادة: «فإنه لمَّا»، وعزاها إلى (ل)، وليست في جميع النسخ.



التعليل بالعدم أو  
النفي

## فصل



القول الأول  
(اختيار المؤلف)

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَلَّةُ: نَفْيَ صِفَةٍ أَوْ اسْمٍ أَوْ حُكْمٍ  
عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا؛

أمثله

• كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِمَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ.

• لَيْسَ بِتَرَابٍ.

• لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ.

القول الثاني

دليل القول الثاني

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَدَمُ سَبَبًا لِإِثْبَاتِ حَكْمٍ؛

• لِأَنَّ السَّبَبَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى مَعْنَى يَثْبُتُ الْحُكْمُ رِعَايَةً  
لَهُ،

• وَالْمَعْنَى إِمَّا تَحْصِيلُ مَصْلَحَةٍ، أَوْ نَفْيُ مَفْسَدَةٍ،

○ وَالْعَدَمُ لَا يَحْصُلُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

الاعتراض الأول  
على القول الثاني

فَلَيْتُنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ الْحِكْمَةُ؛

• فَإِنَّ مَا كَانَ نَافِعًا، فَعَدَمُهُ مُضِرٌّ، وَمَا كَانَ مُضِرًّا فَعَدَمُهُ يُلْزَمُ مِنْهُ  
مَنْفَعَةٌ،

• وَيَكْفِي فِي مِظَنِّ الْحُكْمِ أَنْ يُلْزَمَ مِنْهَا الْحِكْمَةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ  
مَنْشَأَ لَهَا.

قلنا: لَا تُنْكِرُ ذَلِكَ،

الجواب عنه



- لكن لا يناسب حُكماً في حقِّ كُلِّ أَحَدٍ،
- بل إعدامُ النَّافعِ يناسبُ عقوبةً في حقِّ مَنْ وَجِدَ منه الإعدامُ؛ رَجْرَأَ لَهُ،
- وإعدامُ المَضِرِّ يناسبُ حُكماً نافِعاً في حقِّ مَنْ وَجِدَ منه إعدامُهُ؛ حَثّاً لَهُ عَلَى تَعَاطِي مِثْلِهِ.
- فالمُنَاسِبَةُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ انْتَسَبَتْ إِلَى الْإِعْدَامِ، وَهُوَ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، لَا إِلَى الْعَدَمِ.
- فَلَيْتَ قُلْتُمْ: إِنَّ عَدَمَ الْأَمْرِ النَّافِعِ لِلشَّخْصِ يُنَاسِبُ ثُبُوتَ حُكْمٍ نَافِعٍ لَهُ؛ جَبْرًا لِحَالِهِ.

اعتراض على  
الجواب السابق

- قلنا: عَنْهُ جَوَابَانِ:
- أَحَدُهُمَا: مَنَعُ الْمُنَاسِبَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو:
- إِمَّا أَنْ تُثَبَّتَ الْمُنَاسِبَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ
- أَوْ إِلَى غَيْرِهِ.
- وَفِي الْجُمْلَةِ:

الجواب الأول عنه

- شَرَعُ الْجَابِرِ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يَكُونُ مَعْقُولاً عَلَى مَنْ وَجِدَ مِنْهُ الضَّرَرُ.
- وَأَمَّا شَرَعُهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عُدُولٌ عَنْ مَذَاقِ الْقِيَاسِ، وَمَقْتَضَى

(١) فِي (ع): الْجَائِزُ، وَفِي (ل): الْجَائِزُ، وَفِي (ب) بِلَا نَقْطٍ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ز، س).

الحِكْمَةُ؛ كإِجَابِ ضَمَانِ فَرَسِ زَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو إِذَا تَلَفَ  
بَاقِيَةَ سَمَآوِيَّةٍ.

○ فَإِنْ قِيلَ: يَنَاسِبُ الثَّوَابَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ فَهُوَ عَوْدٌ إِلَى  
الْوُجُودِ.

ثُمَّ إِنَّ وُجُوبَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ يُلْزَمُ مِنْهُ مِنْ<sup>(١)</sup> الضَّرْرِ فِي حَقِّ  
مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِمَنْ وَجَبَ لَهُ، فَلَا يَكُونُ  
مُنَاسِبًا؛ فَإِنَّ نَفْعَ زَيْدٍ بِضَرَرِ عَمْرٍو لَا يَكُونُ مُنَاسِبًا؛ لَكُونَهُمَا فِي نَظَرِ الشَّرْعِ  
عَلَى السَّوَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا  
مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وَإِثْبَاتُ الْحُكْمِ لَهُ لِمَنْفَعَتِهِ مِنْ غَيْرِ سَعْيِهِ مُخَالِفٌ  
لِلْعُمُومِ.

الجواب الثاني عن  
الاعتراض

قلنا: بل يجوزُ التعليلُ بالعدمِ؛

أدلة القول الأول

[١] فَإِنَّ عِلَلَ الشَّرْعِ أَمَارَاتٌ عَلَى الْحُكْمِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ  
تَكُونَ<sup>(٢)</sup> مَنَشَأً لِلْحِكْمَةِ، وَلَا مَظَنَّةً لَهَا، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ  
يَنْصِبَ الشَّارِعُ الْعَدَمَ أَمَارَةً إِذَا كَانَ ظَاهِرًا مَعْلُومًا.

○ وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: «اعْلَمُوا أَنَّ مَا لَا يُتَنَفَعُ بِهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَأَنَّ

(١) ليست في (ز).

(٢) في (س): يكون، وفي (ع، ب، ز) بلا نقط، ولعل الميثب هو الأنسب مراعاة للسياق،

وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٢/ ٦٤٠).

مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَجُوزُ رَهْنُهُ» فَمَا الْمَانِعُ مِنْ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ؟  
 [٢] وقد تَقَرَّرَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ انْتِفَاءَ الشَّرْطِ عَلَامَةٌ عَلَى عَدَمِ  
 الْمَشْرُوطِ؛ فَإِنَّهُ يَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ.

وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي النَّفْيِ فِي الْإِثْبَاتِ مِثْلُهُ؛  
 ○ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ الشَّارِعُ: «مَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فَمُبَاحٌ لَكُمْ أَكْلُهُ،  
 وَمَا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَكْلُهُ» لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ.  
 ○ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ  
 عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] وهذا تعليلٌ لتحريم الأكلِ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ  
 اسْمِ اللَّهِ.

[٣] وَلَأنَّ النَّفْيَ صَلَاحٌ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلنَّفْيِ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَصْلَحَ  
 التَّعْلِيلُ بِهِ لِلْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَكْمٍ لَهُ ضِدٌّ، فَالْحِلُّ ضِدُّهُ:  
 الْحُرْمَةُ، وَالْوَجُوبُ ضِدُّهُ: بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَالصَّحَّةُ ضِدُّهَا:  
 الْفَسَادُ، وَكُلَّمَا نَفَى شَيْئًا أَثْبَتَ ضِدَّهُ، فَمَا كَانَ عِلَّةً لَانْتِفَاءِ  
 الْحُرْمَةِ: فَهُوَ عِلَّةٌ لِإِبَاحَةِ.

وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ: «أَنَّ النَّفْيَ لَا يُنَاسِبُ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ؛  
 لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ: ضَرَرٌ فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ الْآخَرِ».

مناقشة بعض ما  
 ذكره أصحاب  
 القول الثاني

قُلْنَا: عَنْهُ جَوَابَانِ:

• أَحَدُهُمَا: أَنَّ جِهَاتِ إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْمُنَاسَبَةِ، بَلْ طُرُقُهَا  
 كَثِيرَةٌ عَلَى مَا عُلِمَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ طَرِيقٍ وَاحِدٍ انْتِفَاؤُهَا.

• الثاني: أَنَّ المناسبةَ متحقِّقةٌ فيه؛

○ فَإِنْ مَا كَانَ وجودُهُ نافعًا: لَزِمَ مِنْ عَدَمِهِ الضَّرَرُ، وَمَا كَانَ مُضِرًّا:  
لَزِمَ مِنْ عَدَمِهِ النَّفْعُ.

■ فَلِلَّهِ -تَعَالَى- فَرَائِضٌ وَوَاجِبَاتٌ، كَمَا أَنَّ لَهُ مُحْظُورَاتٍ  
مُحَرَّمَاتٍ، فَكَمَا أَنَّ فِعْلَ الْمُحَرَّمَاتِ يَنَاسِبُ شَرْعَ عِقُوبَاتٍ  
فِي حَقِّ مَنْ فَعَلَهَا؛ زَجْرًا عَنْهَا، فَعَدَمُ الْفَرَائِضِ يَنَاسِبُ تَرْتِيبَ  
الْعُقُوبَاتِ عَلَى تَارِكِهَا؛ حَثًّا عَلَيْهَا.

■ وَلَا بُعْدَ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ يَنَاسِبُ شَرْعَ الْقَتْلِ  
أَوْ الضَّرْبِ وَالْحَبْسِ، وَكَذَلِكَ أَشْبَاهُهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ.

وقولُهُمْ: «إِنَّ هَذَا إِعْدَامٌ»،

• غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ عَدَمٍ؛

○ إِذِ الْإِعْدَامُ: إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ إِلَى الْعَدَمِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلصَّلَاةِ مِنْ  
تَارِكِهَا وَجُودٌ فَيُعَدُّهَا.

• وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ: أَنْ يَكُونَ فِي حَقِّ آدَمِيِّ آخَرَ.

○ ثُمَّ لَوْ لَزِمَ مِنْهُ ضَرَرٌ:

■ فَلَا تَنْتَفِي الْمُنَاسِبَةُ بِوُجُودِ الضَّرَرِ، عَلَى مَا عَلِمَ فِي مَوْضِعِ  
آخَرَ.

■ وَمِثْلُ هَذَا يُوجَدُ فِي الْإِثْبَاتِ، فَلَا فَرْقَ إِذَا.

وقوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]،

- يتناول ما له، دون ما عليه، فليست عامة، فلا يصح الاستدلال بها على عموم التعليل بالنفي.
- على أن الآية إنما أريد بها الثواب في الآخرة، دون أحكام الدنيا؛ بدليل أن:
  - «فقر القريب» صلح علة لإيجاب النقة له.
  - و«عدم المال في حق المسكين» جعله مضرًا للزكاة، وأمثال هذا يكثر، والله أعلم.





## فصل



تعلييل الحكم  
الواحد بعليتين

اختيار المؤلف

دليل اختيار المؤلف

يجوزُ تعليلُ الحكم بعليتين؛

• لأنَّ العلةَ الشرعيَّةَ أمارَّةٌ، فلا يمتنعُ نصبُ علامتين على شيءٍ واحدٍ،

○ ولذلك مَنْ لَمَسَ وبَالَ في وقتٍ واحدٍ: انتقص وضوؤه بهما.  
○ وَمَنْ أَرْضَعَتْهَا أَخْتُكَ وزوجةَ أَخِيكَ فَجُمِعَ لِبْنُهُمَا وانتهى إلى  
حَلَقِهَا دفعةً واحدةً: حُرِّمَتْ عليك؛ لأنَّكَ خالُها وعمُّها،  
■ ولا يُحَالُ على أَحَدِهِما دونَ الآخرِ.

■ ولا يمكنُ أن يُقالَ: تحريمان، وحُكْمَان؛ لأنَّ التَّحْرِيمَ له  
حدٌّ واحدٌ وحقيقةٌ واحدةٌ، ويستحيلُ اجتماعُ مثليين.

فإن قيل: فإذا ذَكَرَ المَعْتَرِضُ علةً أُخْرَى في الأَصْلِ، فَلِمَ يُعَارِضُ علةَ  
المُسْتَدِلِّ؟ وَلِمَ يُقْبَلُ هذا الاعتراضُ، إذا أمكنَ الجمعُ بينَ عِلَّتَيْنِ؟

قلنا:

الجواب عنه

• إن كانت علةُ المُسْتَدِلِّ مؤثِّرةً: لم تَبْطُلْ<sup>(١)</sup> بذلك،

○ كَمَا ذَكَرْنَاهُ من الأمثلة،

(١) في (ع): يبطل، والمثبت من (ب، س).

○ وكاجتماع العِدَّةِ والرَّدَّةِ؛

■ إذ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> عِلَّةٌ عَلَى حِيَالِهَا.

● وَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً بِالِاسْتِنْبَاطِ فَسَدَتْ بِهَذِهِ الْمَعَارِضَةِ؛

○ لِأَنَّ ظَنَّنَ كَوْنَهَا عِلَّةً إِنَّمَا يَتِمُّ بِالسَّبَرِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِهَذَا الْحُكْمِ مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا يَصْلَحُ عِلَّةً إِلَّا هَذَا.

○ فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى: بَطَلَتْ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ، وَهُوَ: «أَنَّهُ لَا يَصْلَحُ عِلَّةً إِلَّا كَذَا».

■ مِثَالُهُ: مَنْ أَعْطَى إِنْسَانًا شَيْئًا فَوَجَدْنَاهُ «فَقِيرًا»: ظَنَّنَا أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، وَعَلَّلْنَا بِهِ.

■ فَإِنْ وَجَدْنَاهُ «قَرِيبًا» عَلَّلْنَاهُ بِالْقَرَابَةِ.

■ فَإِنْ وَجَدْنَاهُ «فَقِيرًا قَرِيبًا»: أَمَكَنَ أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، فَلَا يَبْقَى الظَّنُّ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِوَاحِدٍ بَعِينِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ يَلْزَمُ «الْعَكْسُ»، وَهُوَ: وَجُودُ الْحُكْمِ بَدُونِ الْعِلَّةِ؟ فَإِنَّ الْعِلَلَ الشَّرْعِيَّةَ أَمَارَاتٌ وَدِلَالَاتٌ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا جَازَ اجْتِمَاعُ دِلَالَاتٍ، لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ انْتِفَاءِ الْبَعْضِ: انْتِفَاءُ الْحُكْمِ.

قُلْنَا: هَذَا صَحِيحٌ،

الاعتراض الثاني

الجواب عنه

(١) زيادة من (ز).

(٢) في (س) زيادة: «على الأحكام».

- وإنما يلزم «العكس» إذا لم يكن للحكم إلا علة واحدة؛ فإنَّ الحكم لا بُدَّ له مِنْ عِلَّةٍ، فإذا اتَّحَدَتْ وانتَفَتْ فَلَوْ بَقِيَ<sup>(١)</sup> الحكم لكان ثابتاً بغير سبب.
- وأما إذا تعددت العلة: فلا ينتفي عند انتفاء بعضها، بل عند انتفاء جميعها.



---

(١) في (ع) بلا نقط، وفي طبعة د. النملة (٩١٩/٣): نفى، والمثبت من بقية النسخ، وهو المناسب للسياق، وقد أثبتته د. النملة في شرحه (٢٤٠٨/٤).





## فصل



إجراء القياس في  
الأسباب

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

(١) يجوز إجراء القياس في الأسباب.

• فنقول<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا نُصِبَ «الزَّنا» سَبَبًا لَوْجُوبِ الرَّجْمِ لِعِلَّةٍ كَذَا، وَهُوَ موجودٌ في «اللَّواطِ»، فَيُجْعَلُ سَبَبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى «زَّنا».

وَمَنَعَ مِنْهُ آخَرُونَ.

القول الثاني

وَقَالُوا:

أدلة القول الثاني

[١] الْحُكْمُ يَتَّبِعُ السَّبَبَ دُونَ حِكْمَتِهِ؛ فَإِنَّ الْحِكْمَةَ ثَمَرَةٌ، وَلَيْسَتْ عِلَّةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ الْقِصَاصُ بِمَجَرَّدِ الْحَاجَةِ إِلَى الزَّجْرِ بِدُونِ الْقَتْلِ، وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهَا حِكْمَةٌ وَجُوبِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ.

[٢] وَلَأَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْأَسْبَابِ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّسَاوِي فِي الْحِكْمَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِعِلْمِهِ.

ولنا:

دليل القول الأول

• أَنَّ نُصِبَ الْأَسْبَابِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، فَيُمْكِنُ أَنْ تُعْقَلَ عِلَّتُهُ، وَيَتَعَدَّى إِلَى سَبَبٍ آخَرَ،

(١) في (ع، ل) زيادة: «قال قوم»، وضرب عليها في (ل).

(٢) في (ز، س): فيقول، والمثبت من (ع).

○ فَإِنْ اعْتَرَفُوا بِهَذَا ثُمَّ تَوَقَّفُوا عَنِ التَّعْدِيَةِ: كَانُوا مُتَحَكِّمِينَ بِالْفَرْقِ  
بَيْنَ حُكْمٍ وَحُكْمٍ؛ كَمَنْ يَقُولُ: يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْقِصَاصِ،  
دُونَ الْبَيْعِ وَفِي الْبَيْعِ دُونَ النِّكَاحِ.  
○ وَإِنْ ادَّعَوْا الْإِحَالَةَ

■ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفُوا ذَلِكَ، بِضُرُورَةٍ أَوْ نَظَرٍ؟

■ كَيْفَ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ إِمْكَانَهُ بِالْأَمْثَلَةِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ مُمْكِنٌ فِي الْعَقْلِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْفَى<sup>(١)</sup>  
لِلْأَسْبَابِ عِلَّةٌ مُسْتَقِيمَةٌ تَتَعَدَّى.

اعتراض على القول  
الأول

قلنا:

الجواب الأول عنه

قَدْ ارْتَفَعَ النَّزَاعُ الْأَصُولِيُّ؛ إِذْ لَا ذَاهِبَ إِلَى تَجْوِيزِ الْقِيَاسِ حَيْثُ لَا  
تُعْقَلُ الْعِلَّةُ وَلَا تَتَعَدَّى، وَهُمْ قَدْ سَاعَدُوا عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ حَيْثُ أُمُكِّنَتْ  
التَّعْدِيَةُ، فَارْتَفَعَ الْخِلَافُ.

ثُمَّ إِنَّا نَذْكُرُ إِمْكَانَ الْقِيَاسِ<sup>(٢)</sup> مِنْ وَجْهَيْنِ:

الجواب الثاني عنه  
من وجهين:

أحدهما: تنقيحُ المناطِ،

الوجه الأول

● فَنَقُولُ: قِيَاسُ اللَّائِطِ عَلَى الزَّانِي؛ كَقِيَاسِ الْأَكْلِ عَلَى الْجَمَاعِ فِي  
إِيجَابِ الْكُفَّارَةِ، فَإِنَّا تَعَرَّفْنَا أَنَّ وَصْفَ كَوْنِهِ «زَنًا» لَا يُؤَثِّرُ، بَلْ  
الْمُؤَثِّرُ: كَوْنُهُ إِيْلَاجَ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ قَطْعًا مُشْتَهَى طَبْعًا.

(١) في (ب): يلقى، وفي (س): يكفي، والرسم في (ز) محتمل لـ: يكفي، و: يلقى.

(٢) في طبعة د. النملة (٣/ ٩٢١) زيادة: «في الأسباب»، وليست في جميع النسخ.

## فإن قالوا:

• ليس هذا بقياس؛ فإنَّ القياسَ أن يقال: علَّقَ الحكمُ بالزَّنا لعلَّةٍ كذا، وهي موجودةٌ في اللِّواطِ، فيُلحَقُ بِهِ،

○ كما يُقالُ: ثَبَتَ التَّحْرِيمُ فِي الْخَمْرِ لِعِلَّةِ الشَّدَّةِ، وهي موجودةٌ في النَّبِيذِ، فيُضَمُّ النَّبِيذُ إِلَى الْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ، ولم يُغَيَّرْ مِنَ الْخَمْرِ شيئًا.

• ونحنُ في «الكفَّارة» لم نُبيِّنْ أَنَّ الْحَكْمَ ثَبَتَ لِلْجَمَاعِ، ولم نُعَلِّقْ بِهِ، وإنما علَّقنا الحكمَ بإفسادِ الصَّوْمِ، فَتَعَرَّفَ الْحَكْمُ الْوَارِدَ شَرْعًا أَيْنَ وَرَدَ، وكيفَ وَرَدَ؟ وكذا أنتم لم تُعلِّقوا الحكمَ بالزَّنا.

وبهذا يَظْهَرُ الْفَرْقُ لِلْمُنْصِفِ بَيْنَ «تعليلِ الحكمِ»، و«تعليلِ السَّبَبِيَّةِ»؛

• فإنَّ تعليلَ الحكمِ تعديةٌ لَهُ عَنْ مَحَلِّهِ، مَعَ تَقْرِيرِهِ فِي مَحَلِّهِ.

• وفي السَّبَبِيَّةِ إِذَا قُلْنَا: علَّقَ الشَّرْعُ الرَّجْمَ بِالزَّنا لِعِلَّةٍ كذا، فَالْحَقْنَا بِهِ غَيْرَ الزَّنا: تَنَاقُضَ آخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ؛

○ لأنَّ الزَّنا إِنْ كَانَ مَنَاطًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ «زَّنا» فَالْحَقْنَا بِهِ مَا لَيْسَ بِزَّنا: أَخْرَجْنَا الزَّنا عَنْ كَوْنِهِ عِلَّةً وَمَنَاطًا، فَإِنَّا نَتَبَيَّنُ بِالْآخِرَةِ: أَنَّ الزَّنا لَمْ يَكُنْ هُوَ السَّبَبُ، بَلْ مَعْنَى أَعْمُ مِنْهُ، وَهُوَ: إِيلاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ، فَكَيْفَ يُعَلَّلُ كَوْنُهُ مَنَاطًا بِمَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ كَوْنِهِ مَنَاطًا، وَالتَّعْلِيلُ تَقْرِيرٌ لَا تَغْيِيرٌ.

○ وإنما يكون تعليلًا أن لو بقي الزنا سببًا، وانضم إليه سبب آخر،  
كما بقي الخمر محلًا للتحریم، وانضم إليه محل آخر، وذلك  
غير جارٍ في الأسباب.

قُلْنَا:

الجواب عن  
الاعتراض على  
الوجه الأول

• هذا الطريق جارٍ لنا في «اللائط» و«النباش»، وهو نوع إلحاق  
لغير المنصوص بالمنصوص، بفهم العلة التي هي مناط الحكم،  
فيرجع النزاع إلى الاسم، ولا فائدة فيه.  
• أو نقول: هذا بعينه جارٍ في الأحكام؛

○ فإن الخمر لما حُرِّمَ لعلّة الشّدّة: تبين أن وصف كونه خمرًا لا  
أثر له، والمؤثّر إنّما هو كونه مُشْتَدًّا مُزِيلًا للعقل.  
○ كما تبين أن المؤثّر في الحد: إيلاج فرج في فرج.  
○ وكما جعلتم الموجب للكفارة في الجماع: كونه مُفْسِدًا للصوم.  
■ فالقياس في كل موضع: توسعة محل الحكم بحذف  
الأوصاف غير المؤثرة.

وقولهم: «إنّا نتبين بهذا أن الزنا لم يكن سببًا».

قلنا: بل هو سبب؛ لاشتيماله على المعنى المؤثّر.

المنهج الثاني<sup>(١)</sup>: أنا نعلل الحكم بالحكمة، ونُعَدِّي الحكم بتعديها،

الوجه الثاني

(١) هكذا في جميع النسخ، ولعل المناسب للسياق: «الوجه الثاني» لقوله قبل ذلك: «من  
وجهين: أحدهما...»، وفي المستصفى (٢/ ١٠١٠): «نذكر إمكان القياس في الأسباب  
على منهجين: المنهج الأول... المنهج الثاني...».

أمثلته

- كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي<sup>(١)</sup> وَهُوَ غَضَبَانُ»<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا جَعَلَ «الْغَضَبَ» سَبَبًا؛ لِأَنَّهُ يُدْهَشُ الْعَقْلَ، وَيَمْنَعُ مِنْ اسْتِفَاءِ الْفِكْرِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي «الْجُوعِ وَالْعَطَشِ الْمُفْرِطَيْنِ»، فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهِ.
- وَكَقَوْلِنَا: الصَّبِيُّ يُؤَلَّى عَلَيْهِ لِحِكْمَةٍ، هِيَ: عَجْزُهُ عَنِ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ، فَيُنْصَبُ «الْجُنُونُ» سَبَبًا؛ قِيَاسًا عَلَى «الصَّغَرِ» لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ.
- وَلِذَلِكَ: اتَّفَقَ عَمْرٌ وَعَلِيٌّ عَلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْوَاحِدِ بِالْوَاحِدِ<sup>(٣)</sup>؛ لِلاِشْتِرَاكِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ.
- وَقَوْلُهُمْ: «الزَّجْرُ ثَمَرَةٌ إِنَّمَا تَحْصُلُ بَعْدَ الْحَكْمِ، فَكَيْفَ تَكُونُ عِلَّةً؟»

دليل الوجه الثاني

الجواب عن الدليل الأول للقول الثاني

(١) في (ل) زيادة: «بين اثنين»، وضبط عليها الناسخ، وقد أورد المؤلف هذا الحديث بهذه الزيادة في (ص ٥٨٢)، و(ص ٤٨٤)، وهي موجودة في مصادر التخریج.

(٢) متفق عليه من حديث أبي بكره ﷺ، وتقدم تخريجه (ص ٤٨٤).

(٣) أما ما روي عن عمر، فأخرجه مالك (٢٥٥٢)، وعبد الرزاق (٩/ ٤٧٥)، وابن أبي شيبة (٩/ ٣٤٦-٣٤٧)، والدارقطني (٣٤٦٣)، والبيهقي (٨/ ٤٠-٤١) أن عمر بن الخطاب ﷺ قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا، وقال: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به».

علقه البخاري عن شيخه (٦٨٩٦) فقال: قال لي ابن بشار، وساقه، وقال البيهقي في معرفة السنن (٤٤/ ١٢): «بإسناد صحيح».

وأما اتفاقه مع علي ﷺ، فأخرجه عبد الرزاق (٩/ ٤٧٦) بإسناد منقطع أن عمر كان يشك فيها حتى قال له علي: «يا أمير المؤمنين أرايت لو أن نفراً اشتروا في سرقة جزور فأخذ هذا عضواً، وهذا عضواً، أكنت قاطعهم؟» قال: «نعم». قال: «فذلك حين استمدح له الرأي».

قلنا: الحاجةُ إلى الزَّجْرِ هي العِلَّةُ؛ لكونِ القتلِ سَبَبًا، دونَ نفسِ الزَّجْرِ، والحاجةُ سابقةٌ وإن تأخَّرَ الزَّجْرُ،

- كَمَا يَقَالُ: «خَرَجَ الْأَمِيرُ لِلْقَاءِ زَيْدٍ»، ولقاءُ زَيْدٍ بَعْدَ خُرُوجِهِ، لَكِنَّ  
الحاجةَ إلى اللَّقَاءِ عِلَّةٌ بَاعِثَةٌ عَلَى الْخُرُوجِ سَابِقَةٌ عَلَيْهِ،
- كَذَلِكَ هَهُنَا: الْحَاجَةُ إِلَى الْعِصْمَةِ هِيَ الْبَاعِثَةُ، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ.





## فصل



القياس في  
الكفارات والحدود

ويجري القياس في الكفارات والحدود، وهو قول الشافعية.

القول الأول

وأنكره الحنفية؛

القول الثاني

[١] لأن الكفارات والحدود وضعت لتكفير المآثم، والزجر والردع

أدلة القول الثاني

عن المعاصي، والقدر الذي يحصل ذلك به من غير زيادة؛ أمرٌ

استأثر الله بعلمه.

○ وكذلك الحكم بمقدار معلوم في «الصلاة» و«الزكاة»

و«المياه» لا يعلمه إلا الله - سبحانه - فلم يجز الإقدام عليه

بالقياس.

[٢] ولأن الحد يُدْرَأُ بالشبهة، والقياس لا يخلو من الشبهة.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] ما تقدم في المسألة التي قبلها: من أنه يجري فيه «قياسُ

التنقيح»<sup>(١)</sup>.

[٢] ولأنه حكمٌ من أحكام الشرع عقلت علته، فجرى فيه القياس؛

كبقية الأحكام.

(١) أي عند قوله: «نذكر إمكان القياس من وجهين: أحدهما: تنقيح المناط...» (ص ٦٥٤).

الجواب عن الدليل  
الأول للقول الثاني

وما ذكروه:

• يَبْطُلُ بِسَائِرِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّهَا شُرِعَتْ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَالْقِيَاسُ يَجْرِي فِيهَا.

• وَلَوْ سَاعَ مَا ذَكَّرُوهُ: لِسَاعِ لُفْقَةِ الْقِيَاسِ فِي الْجُمْلَةِ.

• وَلَأَنَّا إِنَّمَا نَقِيسُ إِذَا عَلِمْنَا الْأَصْلَ، وَثَبَتَ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ عِنْدَنَا بِالْقِيَاسِ، فَيَصِيرُ؛ كَالْتَوْقِيفِ <sup>(٢)</sup>،

○ فَأَمَّا مَا لَا نَعْلَمُهُ؛ كَأَعْدَادِ الرِّكَعَاتِ وَنَحْوِهِ: فَلَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِيهِ.

وقولهم: «إِنَّ فِي الْقِيَاسِ شُبْهَةً».

الجواب عن الدليل  
الثاني للقول الثاني

قلنا: يَبْطُلُ بـ«خَبَرِ الْوَاحِدِ»، و«الشَّهَادَةِ»، و«الظَّاهِرِ»؛ فَإِنَّهُ <sup>(٣)</sup> يَثْبُتُ بِهِ الْحَدُّ، مَعَ وَجُودِ الْإِحْتِمَالِ فِيهِ.



(١) في طبعة د. النملة (٣/ ٩٢٧): ويثبت، والمثبت من جميع النسخ.

(٢) قوله: «ولأننا إنما نقيس... كالتوقيف» هكذا في جميع النسخ، والذي في التمهيد

(٣/ ٤٥٤): «إنما نقيس إذا علمنا علة الأصل، وثبت ذلك عندنا بالدليل، فيصير بمنزلة التوقيف».

(٣) قوله: «و«الظَّاهِرِ»؛ فإنه» في طبعة د. النملة (٣/ ٩٢٧): «والظَّاهِرُ: أنه»، والمثبت من جميع النسخ.



## مسألة

والنفي على ضربين:

[١] طار؛

• كبراءة الذمة من الدين،

○ فهو حكم شرعي يجري فيه قياس العلة، وقياس الدلالة؛

■ كالإثبات.

[٢] ونفي أصلي؛ وهو البقاء على ما كان قبل ورود الشرع؛

• كانتفاء صلاة سادسة،

○ فهو منفي باستصحاب موجب العقل.

■ فلا يجري فيه «قياس العلة»؛ لأنه لا موجب له قبل ورود

السمع، فليس بحكم شرعي حتى تطلب له علة شرعية، بل

هو نفي حكم الشرع ولا علة له<sup>(١)</sup>، إنما العلة لما يتجدد.

■ لكن يجري فيه «قياس الدلالة»، وهو: أن يستدل بانتفاء

حكم شيء على انتفائه عن مثله، ويكون ذلك ضم دليل

إلى دليل، هو استصحاب الحال، والله أعلم.



(١) ليست في (ب، ز، ل)، وهو الموافق لما في تلخيص البعلي (٦٤٧/٢)، والمثبت من

(ع، س)، وهو الموافق لما في المستصفى (١٠٠٨/٢).



## فصل



قواعد القياس

قال بعض أهل العلم: يتوجه على القياس اثنا عشر سؤالاً:

تعداد قواعد  
القياس

- [١] الاستفسار.
- [٢] فساد الاعتبار.
- [٣] فساد الوضع.
- [٤] والمنع.
- [٥] والتقسيم.
- [٦] والمطالبة.
- [٧] والنقض.
- [٨] والقول بالموجب.
- [٩] والقلب.
- [١٠] وعدم التأثير.
- [١١] والمعارضة.
- [١٢] والتركيب.



## أما الاستفسار:

فَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْمُجْمَلِ.

موضع سؤال  
الاستفسار

وعلى الْمُعْتَرِضِ إثباتُ الإجمالِ،

شرطه

• وكيفيه في إثباته: بيانُ احتمالَيْنِ في اللَّفْظِ، ولا يلزمُهُ بيانُ المساواةِ

ضابط الشرط

بينَهُمَا؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ ذَلِكَ.

وجوابه:

كيفية الجواب  
عنه

[١] بَمَنْعِ تَعَدُّدِ الاحْتِمَالِ،

[٢] أَوْ بِتَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا.



## السؤال الثاني: فساد الاعتبار

وهو أن يقول: هذا قياسٌ يخالفُ نصًّا، فيكونُ باطلاً؛

فساد الاعتبار  
اصطلاحاً  
ادلةً اعتباره

[١] فإنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كانوا لا يصيرونَ إلى قياسٍ مع ظَفَرِهِمْ  
بالخَبَرِ؛ فَإِنَّهُمْ كانوا يَجْتَمِعُونَ لَطَلَبِ الْأَخْبَارِ، ثُمَّ بَعْدَ حَصُولِ  
الْيَأْسِ: كانوا يَعْدِلُونَ إلى القياسِ.

[٢] وقد آخر معاذُ رضي الله عنه العملَ به عنِ السُّنَّةِ، فَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ <sup>(١)</sup>.

والجوابُ من وجهين:

كيفية الجواب  
عنه

- أحدهما: أن يُبينَ عدمَ المُعارضةِ.
- والثاني: بيانُ أنَّ القياسَ الذي استندَ إليه من قبيلِ ما يجبُ تقديمُهُ  
على المُعارضِ المذكورِ.



(١) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وتقدّم تخريجه (ص ٢٤١).

## السؤال الثالث: فساد الوضع

وهو: **أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ الْحَكَمَ الْمُعْلَقَ عَلَى الْعِلَّةِ تَقْتَضِي الْعِلَّةُ نَقِيضَهُ.**

فساد الوضع  
اصطلاحاً

مثاله:

مثاله

- ما لو قَالَ فِي النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهَبَةِ: «لَفْظُ الْهَبَةِ يَنْعَقِدُ بِهِ غَيْرُ النِّكَاحِ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ؛ كَالْإِجَارَةِ».
- فيقالُ لَهُ: هَذَا تَعْلِيْقٌ عَلَى الْعِلَّةِ ضِدُّ مَا تَقْتَضِيهِ؛ فَإِنَّ اِنْعِقَادَ غَيْرِ النِّكَاحِ بِهِ يَقْتَضِي اِنْعِقَادَ النِّكَاحِ بِهِ، لَا عَدَمَ اِلْاِنْعِقَادِ.

وجوابه من وجهين:

كيفية الجواب  
عنه

- أحدهما: أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَ الْخَصْمِ: «إِنَّهُ يَقْتَضِي نَقِيضَ ذَلِكَ».
- الثاني: أَنْ يُسَلِّمَ ذَلِكَ وَيُبَيِّنَ أَنَّهُ يَقْتَضِي مَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَالْحَكْمُ عَلَى وَفْقِهِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ؛
- لِأَنَّ الْأَخْذَ بِمَا ظَهَرَ اِعْتِبَارُهُ أَوْلَى مِنَ الْأَخْذِ بغيرِهِ.

فَلَمَّا ذَكَرَ الْخَصْمُ لِمَا ذَكَرَهُ أَصْلًا يَشْهَدُ لَهُ بِالْاِعْتِبَارِ فَهُوَ اِنْتِقَالٌ إِلَى سُؤَالِ الْمَعَارَضَةِ.

ذكر المعارض  
أصلاً لاعتراضه



## السؤال الرابع: المنع

ومواقعه أربعة:

أنواع قادح المنع:

[١] منع حكم الأصل.

[٢] ومنع وجود ما يدعيه علة.

[٣] ومنع كونه علة.

[٤] ومنع وجوده في الفرع.



وقد اختلف في انقطاع المستدل عند توجه منع الحكم في الأصل: والصحيح: أنه لا ينقطع، على التفصيل الذي ذكرناه<sup>(١)</sup>.

١. منع حكم الأصل

حكم انقطاع  
المستدل به



الثاني: منع وجود ما يدعيه علة في الأصل.

٢. منع وجود ما  
يدعيه علة

فعند ذلك يحتاج المستدل إلى إثباته:

كيفية الجواب  
عنه

[١] إن كان عقلياً: بالاستدراج إلى أدلة العقل.

(١) أي عند قوله حين ذكر الركن الأول من أركان القياس وهو الأصل: «فالأول له شرطان: أحدهما: أن يكون ثابتاً بنص، أو اتفاق من الخصمين...» (ص ٦١٣)، وعند قوله: «فإن كان الحكم منصوفاً عليه: جاز الاستناد إليه في القياس وإن كان مختلفاً فيه بين الخصمين، بشرط: أن يكون النص غير متناول للفرع...» (ص ٦١٧).

[٢] وإن كان مَحْسُوسًا: بالإستناد إلى شَهَادَةِ الْحِسِّ..

[٣] وإن كان شَرْعِيًّا: فَبِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

○ وقد يَقْدَرُ على ذلك بِإِثْبَاتِ أَثَرٍ أو أَمْرٍ يُلَازِمُهُ.



الثَّالِثُ: مَنْعُ كَوْنِهِ عِلَّةً

٣. منع كونه علة،  
كيفية الجواب  
عنه

• فَيَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِأَحَدِ الطُّرُقِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا<sup>(١)</sup>.



الرَّابِعُ: مَنْعُ وُجُودِ مَا ادَّعَاهُ عِلَّةً فِي الْفَرْعِ.

٤. منع وجود العلة،  
في الفرع

• وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ بِطَرِيقِهِ.

كيفية الجواب  
عنه



(١) أي عند قوله: «وأدلة الشرع ترجع إلى: نص، أو إجماع، أو استنباط...» (ص ٥٧٤).



## السؤال الخامس: التقسيم

تقديم التقسيم  
على المطالبة

وَحَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى الْمُطَالَبَةِ؛

• إِذْ فِيهِ مَنَعٌ، وَالْمُطَالَبَةُ: تَسْلِيمٌ مُحْضٌ.

○ وَالْمَنَعُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛

■ إِذْ هُوَ رُجُوعٌ عَمَّا اعْتَرَفَ بِهِ.

○ وَالتَّسْلِيمُ بَعْدَ الْمَنَعِ يُقْبَلُ؛

■ لِأَنَّهُ اعْتِرَافٌ بِمَا أَنْكَرَ، فَيُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>،

■ وَالْإِنْكَارُ بَعْدَ الْاعْتِرَافِ: لَهُ، فَلَا يُقْبَلُ.

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ شَرْطَانِ:

شروط صحة  
القدح بالتقسيم

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ مُنْقَسِمًا إِلَى: «مَا يُمْنَعُ وَيُسَلَّمُ».

• فَلَوْ أَوْرَدَ ذَلِكَ بِذِكْرِ زِيَادَةٍ فِي الدَّلِيلِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ فَلَا

يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يُمَهِّدُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا، ثُمَّ يُوَجِّهُُ الْإِعْتِرَاضَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ

مُنَازَعًا مَعَ نَفْسِهِ لَا مَعَ خَصْمِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَاصِرًا لِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ،

• فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاصِرًا فَلِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُبَيِّنَ أَنْ مَوْرَدَهُ غَيْرُ مَا عَيَّنَّهُ

(١) فِي (ع): عَلْتُهُ.



المُعْتَرِضُ بِالذِّكْرِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْدَفِعُ.

○ وطريقُ المعترضِ في صيانةِ تقسيمِهِ عنْ هذا الدَّفْعِ أنْ يقولَ عندَ التَّقْسِيمِ:

■ إِنْ عَيَّنْتَ بِهِ هَذَا الْمُحْتَمَلُ: فَمُسَلَّمٌ، وَالْمَطَالِبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ.

■ وَإِنْ عَيَّنْتَ بِهِ مَا عَدَاهُ: فَمَمْنُوعٌ.

وذكرَ قومٌ: أنَّ مِنْ شَرْطِ صَحَّتِهِ: أَنْ يَكُونَ الاحْتِمَالُ فِي الْأَقْسَامِ عَلَى السَّوَاءِ،

القول باشتراط  
تساوي الاحتمالات

لكنْ يَكْفِيهِ بَيَانُ الاحْتِمَالَاتِ، وَلَا يَلْزَمُهُ بَيَانُ الْمُسَاوَاةِ؛

عدم اشتراط بيان  
المساواة

[١] لَكُونِهِ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ.

[٢] وَأَنَّهُ إِذَا بَيَّنَّ الْمُسْتَدِلُّ ظُهُورَ اللَّفْظِ فِي مُجْمَلٍ؛ إِمَّا بِحُكْمِ الْوَضْعِ، وَإِمَّا بِحُكْمِ الْعُرْفِ، وَإِمَّا بِقَرِينَةٍ وَجِدَتْ: فَسَدَ التَّقْسِيمُ.

قَالَ:

كيفية الجواب  
على القول باشتراط  
تساوي الاحتمالات

[١] وَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ مَشْهُورًا فِي أَحَدِهِمَا فَلِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُبَيِّنَ ظُهُورَهُ؛ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُعْتَرِضِ:

○ سَلَّمْتُ أَنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمُحْتَمَلِ -وَلَا بُدَّ لِلْمُعْتَرِضِ مِنْ تَسْلِيمِ ذَلِكَ ضَرُورَةً صَحَّةِ تَقْسِيمِهِ؛ فَإِنَّ شَرْطَهُ تَسَاوِيِ الاحْتِمَالَاتِ-.

○ وَأَنَا أَسَلَّمُ ذَلِكَ أَيْضًا؛

■ فيلزم أن يكون ظاهرًا في الاحتمال الذي عنيته؛ ضرورة نفي الاشتراك؛ فإنه على خلاف الأصل.

[٢] ويمكن أن يُمنع: أن تساوي الاحتمالات شرط؛

○ إذ لا حَجَرَ على المُستدل أن يُفسّر كلامه بما يحتمله، وإن كان الظاهر خلافه،

■ فكَذلك لا حَجَرَ على المُقسّم في تقسيمه إلى ما يمكن المُستدل أن يُفسّر كلامه به.

وجوابُ التّقسيم من حيثُ الجدل:

[١] بدفع انقسام الكلام،

[٢] أو بيان ظهور أحد الاحتمالين،

[٣] أو بيان أن الكلام غير مُنحصر في الأقسام المذكورة.

وإن اختار الجواب الفقهي:

• فأمكنه الدّلالة على المنع، واختيار القسم المُسلم،

○ فالأحسن اختيار القسم المُسلم؛ لأنّه يستغني عن الدّالة على المنع.

○ وإن اختار القسم الآخر: جاز؛ فإن فيه تكثيرًا للفقهِ.

• وإن لم يقدّر إلّا على سلوك أحد الطّريقين فليسلّكه.



كيفية الجواب  
الجدلي عن سؤال  
التقسيم

كيفية الجواب  
الفقهي عن سؤال  
التقسيم

## القسم السادس في السؤال: المطالبة

وهي: طلبُ المُستدَلِّ بذكرِ ما يدلُّ على أنَّ ما جَعَلَهُ جامعًا هُوَ العِلَّةُ.

المطالبة اصطلاحًا

وهو المنعُ الثالثُ في المعنى.

علاقة سؤال

المطالبة بسؤال المنع

• وفيه: تسليمُ وجودِ العِلَّةِ في الفرع، وفي الأصلِ، وتسليمُ الحُكمِ.

وجوابُ ذلك: ببيانِ كونه عِلَّةً بأحدِ الطُّرُق التي ذَكَرْنَاهَا<sup>(١)</sup>.

كيفية الجواب عن

سؤال المطالبة



(١) أي عند قوله: «وأدلة الشرع ترجع إلى: نص، أو إجماع، أو استنباط...» (ص ٥٧٤).



## القسم السابع في السؤال: النقض

ومعناه: إبداء العلة بدون الحكم.

سؤال النقض  
اصطلاحاً

وقد ذكرنا الخلاف في كونه مفسداً للعلّة فيما مضى<sup>(١)</sup>،

حكم القدح  
بالنقض

• ورجحنا قول مَنْ قَالَ بِصِحَّةِ النَّقْضِ.

واختلَفَ في وجوب الاحتراز في الدليل عن صورة النقض:

الاحتراز عن صورة  
النقض

• والأليق: وجوب الاحتراز؛

○ فإنه أقرب إلى الضبط،

○ وأجمع لنشر الكلام،

■ وهو هيِّن.

ثمَّ للمستدِّل في دفع النقض طرق أربعة:

كيفية الجواب عن  
سؤال النقض:

منها: منع وجود العلة،

الطريق الأول:  
منع العلة

أو الحكم في صورة النقض.

الطريق الثاني:  
منع الحكم

• وليس للمُعْتَرِض أن يدُلَّ عليه؛

استدلال المعترض  
على الحكم الممنوع

[١] إذ فيه نقل الكلام إلى مسألة أخرى،

[٢] وتصدّي المعترض لمنصب الاستدلال،

(١) أي في فصل: اطراد العلة (ص ٦٣٠).

■ وكُلُّ واحدٍ منهما على خلافٍ ما يقتضيه جمعُ الكلامِ.

فإن قال المُستدِلُّ: لا أعرفُ الروايةَ فيها:

ما يقوم مقام منع الحكم

• كفى ذلك في دفعِ النقضِ؛

○ لأنَّ كونَ هذه المسألة من مذهبه مشكوكٌ فيه، فلا يُتركُ ما قامَ الدليلُ على صحَّته لأمرٍ مشكوكٍ فيه.

الثالثُ: أن يُبيِّنَ في الموضعِ الذي تخلفَ الحكمُ فيه، ما يصلحُ مُستندًا لذلك من:

الطريق الثالث:  
بيان مستند التخلّف

• فواتِ شرطٍ،

• أو وجودِ مانعٍ؛

○ ليُظنَّ استنادُ تخلفِ الحكمِ إليه، فيبقى الظنُّ المستفادُ من الدليلِ بحالِهِ.

ويكفيه أن يُبيِّنَ في صورةِ النقضِ:

ضابط الطريق الثالث

• معنى يُناسبُ انتفاءَ الحكمِ،

• أو فواتِ أمرٍ يُناسبُ الاشتراطَ؛

○ فإنَّ الغالبَ: اعتبارُ المصالحِ والمفاسدِ.

ولا يُعتبرُ قولُ مَنْ قالَ:

اعتراض على الطريق الثالث

• لا بدَّ أن يُبيِّنَ وجودَ المانعِ، أو فواتِ الشرطِ في صورةِ النقضِ،

• ولا يثبتُ ذلك ما لم يُوجدِ المُقتضي،



• ولا يثبت كونه مقتضياً ما لم يثبت المانع،

■ فيُقْضَى إلى الدَّورِ؛

لأنَّ نقولُ:

الجواب عنه

• كونه مناسباً مُعْتَبَرًا يدلُّ على كونه مُقْتَضِيًا، وإنَّما تُركَ لمعارضِةٍ

تَخْلُفُ الحُكْمَ،

○ فإذا ظَهَرَ ما يصلحُ مُسْتَدَلًّا له: وَجَبَ إِحَالَةُ الحُكْمِ عليه، وبَقِيَ

الظَّنُّ الأوَّلُ بحالِهِ.



ولو أبدى النَّقْضُ على أصلِ المُسْتَدَلِّ،

جهات الاعتراض

بالنقض:

الأولى: أصل

المستدل

• فَيَلْزِمُهُ الاعتذارُ عَنْهُ،

○ وَيَكْفِيهِ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يُوَافِقُ أَصْلَهُ.

وإنَّ أبدأه على أصلِ نفسه، وَقَالَ: هَذَا الوصفُ لم يَطْرُدْ على أَصْلِي،

الثانية: أصل

المعتراض

فكيف يَلْزَمُنِي اتِّبَاعُهُ؟

• لم يصحَّ؛

○ فَإِنَّ المُسْتَدَلَّ إِذَا أَثْبَتَ أَنَّ ما ذَكَرَهُ مُقْتَضٍ للحُكْمِ؛ نظرًا إلى

الدَّلِيلِ:

■ لَزِمَ خَصْمَهُ الانقيادُ إِلَيْهِ، والعملُ بمقتضاهُ في جميعِ الصُّوَرِ،

■ وَكَانَ<sup>(١)</sup> حُجَّةً عَلَيْهِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ، كَمَا هُوَ حُجَّةٌ فِي  
الْمَسْأَلَةِ الَّتِي هُمَا فِيهَا؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ  
عَلَّةً مُغْلَبٌ لِلظَّنِّ، إِنَّمَا يُتْرَكُ لِمُعَارِضٍ، وَلَا تُقْبَلُ مُعَارِضَةُ  
الْخَصْمِ بِأَصْلِ نَفْسِهِ.



الرَّابِعُ فِي دَفْعِ النَّقْضِ: أَنْ يُبَيِّنَ كَوْنَهُ مُسْتَسْتَنًى عَنِ الْقَاعِدَةِ بِكَوْنِهِ عَلَى  
خِلَافِ الْأَصْلَيْنِ، عَلَى مَا مَرَّ<sup>(٢)</sup>.

الطريق الرابع:  
بيان استثنائه من  
القياس



وَلَوْ قَالَ الْمُعْتَرِضُ: مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً مُوجُودٌ فِي  
صُورَةِ النَّقْضِ:

انتقال المعترض  
من نقض العلة إلى  
نقض دليل العلة

• فَهَذَا نَقْضٌ لِدَلِيلِ الْعِلَّةِ، لَا لِنَفْسِ الْعِلَّةِ، فَيَكُونُ انْتِقَالًا مِنْ سَوْأَلٍ  
إِلَى سَوْأَلٍ.

○ وَيَكْفِي الْمُسْتَدَلُّ فِي ذَلِكَ أَدْنَى دَلِيلٍ يَلِيْقُ بِأَصْلِهِ.



(١) المثبت في طبعة د. النملة (٣/ ٩٣٩): فكان، والمثبت هنا من جميع النسخ.

(٢) أي عند قوله: «تَخَلَّفُ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: أَحَدُهَا: مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مُسْتَسْتَنًى  
عَنِ قَاعِدَةِ الْقِيَاسِ؛ ...» (ص ٦٣٦).

أَمَّا<sup>(١)</sup> الكسرُ:

وهو إبداء الحِكْمَةِ بدوْنِ الحُكْمِ:

الكسر اصطلاحًا

فغيرُ لازمٍ؛

حكمه

• لَأَنَّ الحِكْمَ مِمَّا لَا يَنْضِبُ بِالرَّأْيِ والاجتهادِ، فَيَتَعَيَّنُ النَّظَرُ إِلَى  
مَرَدِّ<sup>(٢)</sup> الشَّارِعِ فِي ضَبْطِ مِقْدَارِهَا.



وَإِذَا احْتَرَزَ عَنِ النَّقْضِ:

من صور احتراز  
المستدل عن نقض  
علته:

بذِكْرِ وَصْفٍ فِي الْعِلَّةِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الحُكْمِ؛ لَوْ عُدِمَ فِي الْأَصْلِ لَمْ يُعْدَمْ  
الحُكْمُ بَعْدَمِهِ:

١. ذكر وصف غير  
مؤثر في العلة

لَمْ يَنْدَفِعِ النَّقْضُ بِهِ؛

القول الأول

• نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي الاسْتِجْمَارِ: حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْجَارِ يَسْتَوِي فِيهِ  
الثِّبُّ وَالْأَبْكَارُ، فَاشْتَرَطَ فِيهِ الْعَدْدُ؛ كَرَمِي الْجِمَارِ.

مثاله

وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْدَفِعُ بِهِ النَّقْضُ؛

القول الثاني

• لَأَنَّ الْعِلَّةَ يُشْتَرَطُ لَهَا الطَّرْدُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَصْفُ الْمُؤَثِّرُ مُطْرَدًا:  
صَمَمْنَا إِلَيْهِ وَصَفًا غَيْرَ مُؤَثِّرٍ؛ لَتَكُونَ الْعِلَّةُ مُؤَثِّرَةً مُطْرَدَةً.

دليل القول الثاني

(١) في (ع): وأما.

(٢) في طبعة د. النملة (٣/ ٩٤٠): مراد، والمثبت من جميع النسخ، وهو الموافق لما في

التحجير إذ الكلام منقول فيه بنصه (٧/ ٣٢٤٠).



ولنا:

دليل القول الأول

- أَنَّ الْوَصْفَ الطَّرْدِيَّ بِمَفْرَدِهِ لَا يَصَحُّ التَّعْلِيلُ بِهِ<sup>(١)</sup> فِي مَوْضِعٍ، فَلَا يَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ خَالِيًا عَنِ الطَّرْدِ وَالتَّأْثِيرِ.
- وَهَذَا صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ مَا لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا<sup>(٢)</sup> لَا يُؤَثِّرُ بغيره، كَالْفَاسِقِ فِي الشَّهَادَةِ.

وَإِنْ احْتَرَزَ عَنِ النَّقْضِ بِشَرْطِ ذِكْرِهِ فِي الْحُكْمِ؛

٢. ذكر شرط في الحكم مثاله

- مَثَلُ أَنْ يَقُولَ: «حُرَّانِ مُكَلَّفَانِ مَحْقُونَا الدِّمَّ، فَوَجَبَ أَنْ يُثْبِتَ بَيْنَهُمَا الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ؛ كَالْمُسْلِمِينَ».

فَقِيلَ: هَذَا اعْتِرَافٌ بِالنَّقْضِ؛

القول الأول

- لِأَنَّ عِلَّتَهُ: الْأَوْصَافُ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا، فَيَجِبُ أَنْ يُثْبِتَ حُكْمَهَا حَيْثُ وُجِدَتْ،

دليل القول الأول

- فَإِذَا قَالِ فِي الْعَمْدِ؛ اعْتَرَفَ بِتَخَلُّفِ حُكْمِهَا فِي الْخَطَأِ، فَتَكُونُ الْعِلَّةُ قَاصِرَةً،

- وَيَجِبُ أَنْ يَذْكُرَ الْعَمْدَ إِنْ كَانَ وَصْفًا مِنَ الْعِلَّةِ مَعَ الْأَوْصَافِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ صَحِيحٌ؛

القول الثاني

(١) قوله: «لا يصلح التعليل به» مكانها في (س): «لا يصلح التعليل به»، وفي (ل): «لا يصلح للتعليل به».

(٢) في (ع): مُفْرَدًا.

● لأنَّ الوصفَ المذكورَ آخرًا، وهو العمدُ، مُتَقَدِّمٌ في المعنى، وهذا جائزٌ؛

○ كتقديم المفعول على الفاعلِ وإن كان مُتَأَخِّرًا في اللفظ؛ فإنَّ للعمد أثرًا في القصاصِ،

■ فيجبُ أن يكونَ مِنْ جُمْلَةِ العِلَّةِ،

واختارَهُ أَبُو الخطَّابِ.



## الوجه الثامن في الاعتراض: القلب

ومعناه: أن يذكَرَ لدليلِ المُستَدِلِّ حُكْمًا يُنَافِي حُكْمَ المُستَدِلِّ، مَعَ تَبْقِيَةِ الوَصْفِ والأَصْلِ بِحَالِهِمَا.

قادح القلب  
اصطلاحاً

وهو قسمان:

اقسام سؤال القلب:

• أحدهما: أن يُبَيِّنَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مذهبه.

القسم الأول

○ مثاله: أن يعللَ حَنَفِيٌّ في الاعتكافِ بِغَيْرِ صَوْمٍ: بِأَنَّهُ لُبْتُ مَحْضٌ، فلا يكونُ بِمُفَرَّدِهِ قُرْبَةً؛ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

مثاله

■ فيقولُ المُعْتَرِضُ: لُبْتُ مَحْضٌ، فلا يُعْتَبَرُ في كونه قُرْبَةً الصَّوْمُ؛ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

• القسمُ الثاني: أن يَتَعَرَّضَ لِبُطْلَانِ مذهبِ خَصْمِهِ.

القسم الثاني

[١] كَمَا لو قَالَ حَنَفِيٌّ في مَسْحِ الرَّأْسِ: مَمْسُوحٌ في الطَّهَارَةِ، فلا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ؛ كَالْخُفِّ.

مثاله

■ فيقولُ خَصْمُهُ: مَمْسُوحٌ في الطَّهَارَةِ، فَلَا يَتَقَدَّرُ بِالرُّبْعِ؛ كَالْخُفِّ.

[٢] أو يقولُ في بَيْعِ الغَائِبِ: عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَيَنْعَقِدُ مَعَ جَهْلِ الْعَوَاضِ؛ كَالنِّكَاحِ.

■ فيقولُ خَصْمُهُ: فلا يُعْتَبَرُ فيه خِيَارُ الرُّؤْيَةِ؛ كَالنِّكَاحِ.

فيلزَمُ مِنَ الْوَفَاءِ بِمُوجِبِ ذَلِكَ: امتناعُ التَّصْحِيحِ؛ فَإِنَّهُ لَا زَمَ لَذَلِكَ فِي مَذْهَبِ الْخَصْمِ، وَيَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ اللَّازِمِ: انْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ لَا مَحَالَةَ.

موجب سؤال القلب

والقلب نوع من المعارضة،

علاقة القلب  
بالمعارضة

• لَكِنَّهُ يَزِيدُ عَلَى مُطْلَقِ الْمُعَارَضَةِ بِكَوْنِهِ يُعَارِضُهُ بَعَيْنِ الْمَذْكُورِ، فَيَسْتَغْنِي عَنْ مُؤَنٍ كَثِيرَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْمُعَارَضَةِ: مِنَ الْأَصْلِ، وَبَيَانِ الْجَامِعِ.

وَيُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِمَا يُجِيبُ بِهِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ،

كيفية الجواب  
عن سؤال القلب

• إِلَّا أَنَّهُ يُسْقِطُ مِنْهُ مَنَعَ وُجُودِ الْوَصْفِ.



## الوجه التاسع في السؤال: المعارضة

وهو قسمان:

أقسام المعارضة

[١] مُعارضةٌ في الأصل.

[٢] ومُعارضةٌ في الفرع.

وأحسنُهما: المعارضةُ في الأصل؛

تفضيل المعارضة  
في الأصل على  
المعارضة في الفرع

• لأنَّه لا يحتاجُ إلى ذكرٍ غيرِ صلاحيةٍ ما يذكرُهُ، ولا يحتاجُ إلى أصلٍ.

• وفي المُعارضةِ في الفرع: يحتاجُ إلى ذكرِ صلاحيةٍ ما يذكرُهُ للتعليل، وأصلٌ يشهدُ له،

○ ثُمَّ يَنْقَلِبُ مُسْتَدِلًّا، والمستدلُّ مُعْتَرِضًا عليه.



أولاً: المعارضة في  
الأصل

ومعنى المُعارضةِ في الأصل: أن يُبينَ في الأصلِ الذي قاسَ عليه

تعريفها اصطلاحاً

المستدلُّ معنىً يقتضي الحكم.

فقد قال قومٌ: إنَّه لا يحتاجُ المستدلُّ إلى حذفه؛

حذف المستدل ما  
ذكره المعترض:  
القول الأول

[١] لأنَّه لو انفرد ما ذكره صحَّ التعليلُ به.

أدلة القول الأول

○ وإنما صحَّ لصلاحية، لا لعدمِ غيره؛ إذ العدمُ ليسَ من جُملةِ

العلَّة، وصلاحيةٌ لا تختلفُ.

[٢] ولأنَّ مَعْنَى الْعَلَّةِ: أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ<sup>(١)</sup>: ثَبَتَ الْحُكْمُ عَقِيْبَهُ،

○ فعندَ ذلك لا تتحقَّقُ المُعارضةُ بينَ الوصفينِ إذا أمكنَ الجمعُ،

بأن قال: إذا وُجِدَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا: ثَبَتَ الْحُكْمُ.

فإنَّ بَيِّنَ الْمُعْتَرِضِ أَنَّ الوَصْفَ الَّذِي ذَكَرَهُ يُنَاسِبُ إِبْثَاتَ الْحُكْمِ عِنْدَ وُجُودِ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ،

بيان المعترض  
صلاحية وصفه  
لحكم المستدل

• فيكون من قبيلِ المانعِ في الفرعِ.

والصَّحِيحُ: أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ يلزُمُهُ حذفُ ما ذكرَهُ الْمُعْتَرِضُ؛

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

• إِذِ الْمُنَاسِبُ الْعَرِيُّ عن شَهادَةِ الْأَصْلِ غيرَ مَعْمُولٍ بِهِ.

دليل القول الثاني

• فإذا اسْتَنَدَ إِلَى أَصْلِ ثَبَتَ الْحُكْمُ عَلَى وَفْقِهِ:

○ فَالْناظِرُ الْمُجْتَهِدُ لَيْسَ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ ما لم يَبْحَثْ، بحيثُ يَسْتَفِيدُ

ظَنًّا غَالِبًا أَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ مُنَاسِبٌ آخَرُ.

○ وَأَمَّا الْمُنَاطِرُ: فَيَكْفِيهِ مُجَرَّدُ تَقْرِيرِ الْمُنَاسِبَةِ، وإِثْبَاتِ الْحُكْمِ

عَلَى وَفْقِهِ؛ دَفْعًا لِشَغَبِ الْخَصْمِ، إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ الْمُعْتَرِضُ فِي

الْأَصْلِ مُنَاسِبًا آخَرَ،

■ فعندَ ذَلِكَ يَتَعَارِضُ اِحْتِمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ:

[١] أَحَدُهَا: أَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ؛ رِعايَةً لِمَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ.

(١) في طبعة ابن بدران (٣٨١/٢) والدكتور النملة (٩٤٥/٣): وجدت، والمثبت من

[٢] واحتمالُ ثبوتِهِ؛ رعايَةً لما ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ.

[٣] واحتمالُ ثبوتِهِ؛ رعايَةً لَهُمَا جَمِيعًا.

■ وَلَعَلَّ هَذَا الاحتمالَ أَظْهَرُ؛

[أ] فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ لِأَحَدِهِمَا بَعِينُهُ:

○ كَانَ إِعْرَاضًا عَنِ اعْتِبَارِ الْآخَرِ، وَهُوَ خِلَافُ دَأْبِ الشَّارِعِ؛ فَإِنَّهُ

لَا يَزَالُ يَسْعَى فِي اعْتِبَارِ الْمَصَالِحِ،

[ب] وَيَمْتَنِعُ التَّعْلِيلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُنَاسِبِينَ اسْتِقْلَالًا؛

○ فَإِنَّ مَعْنَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِالْمُنَاسِبِ: ثُبُوتُهُ لِمَصْلَحَتِهِ لَا غَيْرُ،

أَي: هِيَ كَافِيَةٌ.

■ فَعِنْدَ ذَلِكَ: يَمْتَنِعُ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ، لَمَّا

بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَادِّ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا: «لِهَذَا»<sup>(١)</sup> لَا غَيْرُ: فَقَدْ نَفَيْنَا

مَا عَادَاهُ.

■ فَإِذَا قُلْنَا: «تَبَّتْ لِهَذَا الثَّانِي لَا غَيْرُ»: كَانَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى

نَقِيضِ الْأَوَّلِ.

○ وَلَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِوَاحِدٍ بَعِينِهِ بَدُونَ ضَمِيمَةٍ قَوْلِنَا: «لَا

غَيْرُ»؛

■ فَإِنَّ هَذَا مَوْجُودٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ،

وَالْعِلَّةُ: الْمَجْمُوعُ، لَا كُلُّ جُزْءٍ بِمُفْرَدِهِ.

دليل عدم ظهور  
أحد الاحتمالين  
الأولين

(١) في (ب، ز): بهذا.

وإن فُسِّرَتِ الْعِلَّةُ بِأَنَّهَا أَمَارَةٌ، فَمَتَى عُرِفَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ:  
اسْتَحَالَ مَعْرِفَةُ ثُبُوتِهِ بِغَيْرِهِ؛ إِذِ الْمَعْلُومُ لَا يُعْلَمُ ثَانِيًا.

وبيان أن الاحتمال الثالث أظهر:

دليل ظهور  
الاحتمال الثالث

• أنا لو رأينا إنساناً أعطى فقيراً ذا قرابة له؛ غلبَ على الظن: أنه  
أعطاه لهما جميعاً.

ثم لا حاجة للمُعْتَرِضِ إلى ترجيح احتمال،

الموقف من تعارض  
الاحتمالات:

• بل يكفيهِ تَعَارُضُ الاحْتِمَالَاتِ.

١. موقف المعارض

فِيحْتَاجُ الْمُسْتَدِلِّ إِلَى دَلِيلٍ يُرْجِّحُ مَا يَذْكُرُهُ؛

٢. موقف المستدل

• فَإِنَّهُ لَا أَقْلَ مِنَ الدَّلِيلِ الْمُظَنُّونِ فِي إِثْبَاتِ الْغَرَضِ.

ثُمَّ غَرَضُ الْمُعْتَرِضِ يَحْصُلُ بِأَحَدِ الْاحْتِمَالَيْنِ:

ما يحصل به  
غرض المعارض  
من الاحتمالات

[١] احتمال ثبوت الحكم بمجرد ما ذكره،

[٢] واحتمال ثبوته بالمناسبتين جميعاً.

وَعَرَضُ الْمُسْتَدِلِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ احْتِمَالِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ بِمُجَرَّدِ مَا  
ذَكَرَهُ.

ما يحصل به  
غرض المستدل من  
الاحتمالات

• وَوُجُودُ أَحَدِ الْاحْتِمَالَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ أَقْرَبُ مِنْ احْتِمَالِ وَاحِدٍ مُتَعَيِّنٍ  
فِي نَفْسِهِ، إِذَا تَسَاوَتْ الاحْتِمَالَاتُ.

وللمستدل - في الجواب - طرق أربعة:

كيفية الجواب عن  
سؤال المعارض:

أَحَدُهَا: أَنْ يُبَيِّنَ مِثْلَ ذَلِكَ الْحُكْمِ ثَابِتًا بِدُونِ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ، فَيَدُلُّ

الطريق الأول



على استقلال ما ذكره المستدل بالحكم.

• فإن بين المعترض في الأصل الآخر مناسبا آخر:

○ لزِم المستدل أيضا حذفه،

○ ولا يكفيهِ أن يقول: كل واحد من المناسبين مُلغى بالأصل

الآخر؛

■ لجواز أن يكون الحكم في كل أصل مُعللاً بعلةٍ مُختصة به؛

فإن العكس غير لازم في العِلل الشرعية.

الطريق الثاني: أن يُبين إلغاء ما ذكره المعترض في جنس الحكم

الطريق الثاني

المُختلف فيه؛

• كظهور إلغاء صفة «الذكورية» في جنس أحكام العتق، ولذلك

الحقنا الأمة بالعبد في السراية.

الطريق الثالث: أن يُبين أن العلة ثابتة بنص أو تنبيه من الشارع، على

الطريق الثالث

ما ذكرناه فيما تقدّم<sup>(١)</sup>.

الطريق الرابع: يختص ما يدعي المعترض فيه أن ما ذكره علة مستقلة

الطريق الرابع

بدون ضمه إلى ما ذكره المستدل، وهو: أن يُبين رجحان ما ذكره على ما  
أبرزه المعترض.

(١) أي عند قوله: «وأدلة الشرع ترجع إلى: نص، أو إجماع، أو استنباط...» (ص ٥٧٤).

فإذا ظهر ذلك:

• إمّا بدليل،

• وإمّا بتسليم المُعترض؛

○ لزم أن يكون هو العلة إذا توافقنا على كون الحكم مُعلّلاً  
بأحدهما؛ كالكيل مع الطعم؛

▪ لامتناع اعتبار المرجوح والغاء الرجح؛ فإنّ تحصيل  
المصلحة على وجه يفوت مصلحة أعظم منها: ليس من  
شأن العقلاء، فلا يمكن نسبته إلى الشارع.

○ إذا ثبت هذا: فإن كان ما ذكره المُستدلّ مُناسباً فلا يكفي  
المُعترض أن يذكر وصفاً شبيهاً؛

▪ لأنّ المُناسب أقوى على ما لا يخفى.



القسم الثاني في المعارضة: المعارضة في الفرع.

وهو: أن يذكر في الفرع ما يمتنع معه ثبوت الحكم.

وهو ضربان:

أحدهما: أن يعارضه بدليل أكد منه من نص أو إجماع.

وقد ذكرناه في فساد الاعتبار<sup>(١)</sup>.

ثانياً: المعارضة في

الفرع

تعريفها

أنواعها

حقيقة النوع الأول

(١) أي عند قوله: «السؤال الثاني: فساد الاعتبار» (ص ٦٦٤).

الثاني: أن يُعارضه بإبداء وصف في الفرع.

- وقد يُذكر في معرض كونه مانعاً للحكم في الفرع،
- وقد يُذكر في معرض كونه مانعاً للسببية.

حالات النوع الثاني  
من المعارضة في  
الفرع:

فإن ذكره مانعاً للحكم:

١. أن يذكر مانعاً  
للحكم في الفرع

- احتاج في إثبات كونه مانعاً إلى مثل طريق المستدل في إثبات حكمه: من العلة والأصل.

• وَيَقْتَرُ<sup>(١)</sup> أن تكون علة المُعْتَرِض في القوة؛ كعلة المستدل،

- إن كان طريق المستدل النص أو التنبية، فلا يكفي المُعْتَرِض المعارضة بوصف مَخِيل.

○ وإن كان طريقه المناسبة فلا يكفي المُعْتَرِض المعارضة بوصف شَبَهِيٍّ.

وإن ادعى كونه مانعاً للسببية:

٢. أن يذكر مانعاً  
للسبب في الفرع

- فقد قيل: لا يحتاج إلى أصل؛

○ فإن الحكم ثبت للحكمة، وقد علمنا انتفاءها.

- وإن بقي احتمال الحكمة ولو على بُعد؛

○ لم يضرَّ المستدل؛

(١) في طبعة د. النملة (٣/ ٩٥٠) زيادة: إلى، وليست في جميع النسخ.

■ لما عُرِفَ من دَأْبِ الشَّارِعِ الاكتفاءُ - بعدَ المظنَّةِ - باحتمالِ  
الحِكْمَةِ وإنْ بَعُدَ؛

○ فيحتاجُ إلى أصلٍ يَشْهَدُ لَهُ بالاعتبارِ؛

■ لِيُبَيِّنَ به أَنَّ الشَّارِعَ لا يَكْتَفِي بما وُجِدَ من احتمالِ الحِكْمَةِ  
مَعَهُ.

وفي المُعَارَضَةِ في الفرعِ:

انقلاب الحال في  
المعارضة في الفرع

● يَنْقَلِبُ المُسْتَدَلُّ مُعْتَرِضًا فَيَعْتَرِضُ على دليلِ المُعْتَرِضِ بما أَمَكْنَهُ  
من الأسوَلَةِ<sup>(١)</sup> التي ذَكَرْنَاهَا.

وقد قال قومٌ: لا تُقْبَلُ المُعَارَضَةُ؛

الخلاف في سؤال  
المعارضة:  
القول الأول

● لأنَّ حَقَّ المُعْتَرِضِ هَدْمُ ما بَنَاهُ المُسْتَدَلُّ، وَذِكْرُ المُعَارَضَةِ بِنَاءً،  
فلا يَلِيْقُ بحالِهِ.

والصَّحِيحُ: أَنَّهَا تُقْبَلُ؛

القول الثاني  
(اختيار المؤلف)

● إذْ فيه هَدْمُ ما بَنَاهُ؛

○ فَإِنَّ دَلِيلَ المُسْتَدَلِّ إِذَا صَارَ مُعَارِضًا: لَمْ تَبَقْ دِلَالَتُهُ؛ إِذِ المُعَارِضُ  
له حُكْمُ العَدَمِ في إثباتِ الحكمِ.



(١) هكذا في جميع النسخ، وهي لغة في «أسئلة» حكاها ابن جني، انظر: المحكم والمحيط  
الأعظم (٦١٢/٨)، ولسان العرب (٣٥٠/١١)، وهي واردة في كتب جمع من متقدمي  
الأصوليين، انظر على سبيل المثال: أصول الشاشي (ص ٣٤١)، والتلخيص في أصول  
الفقه (٣/٣٠، ٣٣، ١٩٥، ٣٦٦)، والواضح في أصول الفقه (٥/٤٠٥).

## الوجه العاشر في السؤال: عدم التأثير

ومعناه: أن يذكر في الدليل ما يستغنى عنه في إثبات الحكم في الأصل:

قادح عدم التأثير  
اصطلاحاً

[١] إمّا لأن الحكم يثبت بدونه.

أسباب عدم التأثير  
القادحة

[٢] وإمّا لكونه وصفاً طردياً.

مثال الأول: ما لو قال في بيع الغائب: «مبيع لم يره فلا يصح بيعه؛ كالطير في الهواء».

مثال السبب الأول

• فذكر عدم الرؤية ضائع؛ فإن الحكم يثبت في الأصل بدونه؛ فإنه

لا يصح بيع الطير في الهواء ولو كان مرئياً،

○ فيعلم: أن العلة فيه غير ما يذكره المستدل.

ومثال الثاني: قولهم في الصبح: «صلاة لا يجوز قصرها، فلا يجوز

مثال السبب الثاني

تقديمها على الوقت؛ كالمغرب»؛

• فإن هذا وصف طردي على ما لا يخفى.

وإن ذكر الوصف:

ما يسوغ ذكر  
الأوصاف غير  
المؤثرة

[١] لدفع النقض؛ لكونه يُشِيرُ:

○ إلى خلو الفرع عن المانع،

○ أو إلى اشتماله على شرط للحكم،

■ فلا يكونُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ.

[٢] وَهَكَذَا لو كَانَ الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ يُشِيرُ إِلَى اخْتِصَاصِ الدَّلِيلِ  
بِبَعْضِ صُورِ الْخِلَافِ، فَيَكُونُ مُفِيدًا لَغَرَضِ الْفَرَضِ<sup>(١)</sup> فِي بَعْضِ  
الصُّورِ؛

○ فَيَكُونُ مَقْبُولًا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْفُتْيَا عَامَّةً.

○ وَإِنْ عَمَّ الْفُتْيَا: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخُصَّ الدَّلِيلَ بِبَعْضِ الصُّورِ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَفِي بِالدَّلِيلِ عَلَى مَا أَفْتِيَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



---

(١) المثبت في طبعة د. النملة (٣/٩٥٢): «لغرض في بعض الصور»، والمثبت هنا من

جميع النسخ، وهو الموافق لما في التعبير (٧/٣٥٩٥)، وشرح الكوكب (٤/٢٧٢) إذ  
الكلام منقول فيهما بنصه.

قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (٣/٥٥١): «ويكون معنى الكلام: أن الوصف  
القديم التأثير إذا لم يكن دافعاً للنقض كما سبق، لكنه أفاد فرض الكلام في بعض  
الصور: جاز ذكره أيضاً».

## الوجه الحادي عشر في السؤال: التركيب

وهو: القياس المركَّب من اختلاف مذهب الخصم<sup>(١)</sup>؛

قادح التركيب  
اصطلاحاً

- كما لو قيل في المرأة البالغة: «إنَّها أنثى فلا تزوج نفسها؛ كابتة خمس عشرة»، فالخصم يعتقد أنها لا تزوج نفسها؛ لصغرِها.

مثاله

فقيل: هذا قياسٌ فاسدٌ؛

حكمه:

القول الأول

- فإنه فرارٌ عن فقه المسألة برَدِّ الكلام إلى «مقدار سنِّ البلوغ»، وهي مسألة أخرى، وليس ذلك بأوْلَى من عكسِهِ.

دليل القول الأول

وقيل: يصحُّ التمسُّكُ بِهِ؛

القول الثاني

- لأنَّ حاصل السؤال راجعٌ إلى المنازعة في الأصل، وإبطال ما يدَّعي المُعترضُ تعليلَ الحكم بِهِ؛ لَيْسَلَمْ ما يدَّعِيهِ مِنَ الجامعِ في الأصل،

دليل القول الثاني

○ ولا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: فسادُ القياسِ كما في سائرِ المواضع.



(١) تقدم ذكر القياس المركَّب عند قول المؤلف في كلامه على حكم الأصل: «وقال قوم:

من شرطه: أن يكون متفقاً عليه بين الأمة...» (ص ٦١٥).

## الوجه الثاني عشر في السؤال: القول بالوجوب

وَحَقِيقَتُهُ: تَسْلِيمُ مَا جَعَلَهُ الْمُسْتَدِلُّ مُوجِبًا لِلدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ الْخِلَافِ.

وَإِذَا تَوَجَّهَ: انْقَطَعَ الْمُسْتَدِلُّ، وَهُوَ آخِرُ الْأَسْوَلَةِ؛

• إِذْ بَعْدَ تَسْلِيمِ الْحُكْمِ وَالْعَلَّةِ لَا تَجُوزُ لَهُ الْمَنَازَعَةُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

○ بَلْ: إِمَّا أَنْ يَصَحَّ فَيَنْقَطِعَ الْمُسْتَدِلُّ.

○ وَإِمَّا أَنْ يَفْسُدَ، فَيَنْقَطِعَ الْمُعْتَرِضُ.

وَمُورِدُ ذَلِكَ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَنْصِبَ الدَّلِيلَ فِيمَا يَعْتَقِدُهُ مَأْخِذًا لِلْخَصْمِ؛

• كَمَا لَوْ قَالَ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقِّلِ:

○ «التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْقِصَاصِ؛ كَالْتَّفَاوُتِ فِي

الْمُتَوَسِّلِ إِلَيْهِ».

○ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: أَنَا قَائِلٌ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ، وَالتَّفَاوُتُ فِي

الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْقَتْلِ، وَلَا يَلْزَمُ الْقِصَاصُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ

مِنْ عَدَمِ الْمَانِعِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ.

وَهَذَا النَّوعُ يَتَّفِقُ كَثِيرًا.

وَطَرِيقُ الْمُسْتَدِلِّ فِي دَفْعِهِ:

[١] أَنْ يُبَيِّنَ لِرُؤُوسِ مَحَلِّ النِّزَاعِ مِنْهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ.

القول بالوجوب  
اصطلاحاً

موقف المستدل  
والمعتراض بعد هذا  
السؤال

أنواع سؤال القول  
بالوجوب:  
النوع الأول

كيفية الجواب  
عنه



[٢] أو يُبَيَّن أَنَّ الخلافَ مقصودٌ فيما يعرِّضُ له في الدَّلِيلِ؛

○ كما في مسألة المديون:

▪ لو ذَكَرَ في الدَّلِيلِ حُكْمًا: أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ.

○ أو في مسألة «وَطءِ الثَّيِّبِ»:

▪ أَنَّ الوَطءَ لَا يَمْنَعُ الرَّدَّ.

○ ونحو ذلك ممَّا اشْتُهِرَتِ الْمَسْأَلَةُ بِهِ، فَإِنَّ اشْتِهَارَ الْمَسْأَلَةِ بِهِ

يَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ.

• أو يقول: عن هَذَا الْحُكْمِ سُئِلْتُ وَبِهِ أُفْتِيْتُ وعن دليله سُئِلْتُ،

فَالْقَوْلُ بِمَوْجِبِهِ تَسْلِيمٌ لِمَا وَقَعَ التَّنَازُعُ بَيْنَنَا فِيهِ.

وَاخْتُلِفَ فِي تَكْلِيفِ الْمُعْتَرِضِ إِبْدَاءَ مُسْتَنْدِ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ.

فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛

• كَيْلَا يَأْتِيَ بِهِ نَكَدًا<sup>(١)</sup> وَعِنَادًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛

• فَإِنَّهُ إِذَا سَلَّمَ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ، وَعَرَفَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ فَقَدْ

وَفَّى بِمَا هُوَ حَقِيقَةُ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ،

○ وَبَقِيَ الْخِلَافُ بِحَالِهِ، فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ.

تكليف المعترض  
إبداء مستند القول  
بالموجب:  
القول الأول

القول الثاني

(١) في (ل): نَكَرًا، وفي (ب) محتملة للدال والراء، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق

لما في مختصر الروضة للطوفي (ص ٤٨٨).

المورد الثاني: أن يتعرَّض لحكم يمكن المُعترض تسليمه مع بقاء الخلاف.

النوع الثاني من  
أنواع سؤال القول  
بالموجب

مثاله:

مثاله

• لو قال في وجوب زكاة الخيل: «حيوان تجوز المسابقة عليه، فتجب الزكاة فيه؛ كالإبل».

• فيقول المُعترض: «أنا قائل بموجبه، وعندي: أنه تجب فيه زكاة التجارة، والنزاع في زكاة العين».

وطريق المستدل في الدفع أن يقول:

كيفية الجواب  
عنه

• النزاع في زكاة العين، وقد عرفنا «الزكاة» بالآلف واللام في سياق الكلام، فنصرف إلى موضع الخلاف ومحل الفتيا.

ولو أورد «القول بالموجب» على وجه يُغيّر<sup>(١)</sup> الكلام عن ظاهره: فلا يتوجه، فيكون منقطعاً.

حكم تغيير  
المعترض كلام  
المستدل للاعتراض

مثاله:

• ما لو قال المُستدل في إزالة النجاسة بالخل<sup>(٢)</sup>: «مائع لا يرفع الحدث، فلا يُزيل النجس؛ كالمرق».

• فيقول المُعترض: «أقول به؛ فإنَّ الخلَّ النجسَ عندي لا يُزيل النجاسة ولا الحدث».

(١) في (ع، ل): تغيير.

(٢) زيادة من (ز)، وهو الأقرب لما في مختصر الروضة للطوفي (ص ٤٨٨).

○ فَلَا يَصَحُّ ذَلِكَ؛

■ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ حَالِ الْمُسْتَدِلِّ: أَنَّهُ يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «مَائِعٌ»: الْخَلَّ  
الطَّاهَرَ؛ إِذْ هُوَ مُحَلُّ النَّزَاعِ، وَاللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



وقد يُعْتَرَضُ عَلَى الْقِيَاسِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ:

الاعتراض بغير  
الأسئلة المذكورة

● كَقَوْلِ نَفَاةِ الْقِيَاسِ: هَذَا اسْتِعْمَالٌ لِلْقِيَاسِ فِي الدِّينِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ  
حُجَّةٌ.

● وَقَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ: هَذَا اسْتِعْمَالٌ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ أَوْ  
فِي الْمِظَانِّ.

● وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا بَيَّنَّا مَسَائِلَهُ فِيمَا مَضَى، وَذَكَرْنَا حُجَّةَ خُصُومِنَا  
وَالْجَوَابَ عَنْهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف في وجوب ترتيب الأسئلة،

حكم ترتيب  
الأسئلة

● وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ أَحْسَنُ وَأَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أي في فصل: إثبات القياس على منكبيه (ص ٥٤٧)، وفصل: القياس في الحدود والكفارات (ص ٦٥٩)، وفصل: إجراء القياس في الأسباب (ص ٦٥٣).



## الكتاب السابع في الاجتهاديات

### فصل في حكم المجتهد

اعلم أنَّ الاجتهادَ في اللُّغة: بذلُ المجهودِ، واستفراغُ الوُسْعِ في فعلٍ،  
 • ولا يُستعملُ إلَّا فيما فيه جُهدٌ، يقالُ: اجتهدَ في حملِ الرَّحَى، ولا  
 يُقالُ: اجتهدَ في حَمَلِ خَرْدَلَةٍ.

الاجتهاد لغة

وهو في عُرْفِ الفقهاءِ مخصوصٌ بـ: بذلِ المجهودِ في العلمِ بأحكامِ  
 الشرعِ.

الاجتهاد اصطلاحاً

والاجتهادُ التَّامُّ: أنْ يَبْذَلَ الوُسْعَ في الطَّلَبِ إلى أنْ يحسَّ من نفسه  
 بالعجزِ عن مَزِيدِ طلبٍ.

ضابط الاجتهاد  
التام



وشرطُ المجتهدِ:

شرط المجتهد  
في الجملة

• إحاطتُهُ بمداركِ الأحكامِ المُثْمَرَةِ لَهَا، وهي: الأصولُ التي  
 فَصَّلْنَاهَا:

[١] الكتابُ،

[٢] والسُّنَّةُ،

[٣] والإجماعُ،

[٤] واستصحابُ الحالِ،



■ والقياسُ التَّابِعُ لَهَا،

● وما يُعْتَبَرُ فِي الْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ،

● وتقديمُ ما يجبُ تقديمُهُ مِنْهَا.

فَأَمَّا الْعَدَالَةُ:

اشتراط العدالة في  
المجتهد

● فليستْ شَرْطًا لكونِهِ مُجْتَهِدًا، بَلْ مَتَى كَانَ عَالِمًا بِمَا ذَكَرْنَاهُ: فَلَهُ

أَنْ يَأْخُذَ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ،

● لَكِنَّهَا شَرْطٌ لَجَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِهِ، فَمَنْ لَيْسَ عَدْلًا لَا تُقْبَلُ  
فُتْيَاهُ.

وَالوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الْكِتَابِ:

تفصيل ما يشترط  
في المجتهد

● مَعْرِفَةُ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْأَحْكَامِ وَهِيَ: قَدْرُ خَمْسُمِائَةِ آيَةٍ.

● وَلَا يُشْتَرَطُ حِفْظُهَا، بَلْ عِلْمُهُ بِمَوَاقِعِهَا حَتَّى يَطْلُبَ الْآيَةَ الْمُحْتَاجَ  
إِلَيْهَا وَقْتَ حَاجَتِهِ.

وَالْمُشْتَرَطُ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ:

● مَعْرِفَةُ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَهِيَ مُحْصُورَةٌ.

وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِلنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

● وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ غَيْرُ مَنْسُوخٍ.

● وَيَحْتَاجُ أَنْ يَعْرِفَ الْحَدِيثَ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِيهَا أَنَّهُ صَحِيحٌ غَيْرُ

ضَعِيفٍ،

○ إِمَّا بِمَعْرِفَةِ رُؤَايَةِ وَعَدَاتِهِم،  
○ وَإِمَّا بِأَخْذِهِ مِنَ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي ارْتَضَى الْأُئِمَّةُ رُؤَايَاهَا.  
وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ:

- فَيَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَوَاقِعِهِ،
- وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُفْتَى فِيهَا هَلْ هِيَ مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، أَوْ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، أَمْ هِيَ حَادِثَةٌ؟
- وَيَعْلَمُ اسْتِصْحَابَ الْحَالِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِهِ<sup>(١)</sup>.
- وَيَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ نَصَبِ الْأَدَلَّةِ وَشُرُوطِهَا.
- وَمَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، يَتَسَرَّبُ بِهِ فَهْمُ خُطَابِ الْعَرَبِ،
- وَهُوَ: مَا يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ صَرِيحِ الْكَلَامِ، وَظَاهِرِهِ، وَمُجْمَلِهِ، وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ، وَمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَمُطْلَقِهِ وَمُقَيَّدِهِ، وَنَصِّهِ وَفَحْوَاهُ، وَلَحْنِهِ وَمَفْهُومِهِ.
- وَلَا يَلْزُمُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَيَسْتَوْلِي بِهِ عَلَى مَوَاقِعِ الْخُطَابِ، وَدَرَكِ دَقَائِقِ الْمَقَاصِدِ فِيهِ.



- فَأَمَّا تَفَارِيعُ الْفِقْهِ: فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا؛
- لِأَنَّهَا مِمَّا وَلَدَهَا الْمُجْتَهِدُونَ بَعْدَ حَيَاةِ مَنْصِبِ الْاجْتِهَادِ، فَكَيْفَ

مما لا يشترط في  
المجتهد:  
العلم بالفروع  
الفقهية

(١) أي عند ذكر الأصل الرابع: استصحاب الحال ودليل العقل (ص ٢٩٢).

تكون<sup>(١)</sup> شرطاً لما تقدّم وجوده عليها؟!

تجزؤ الاجتهاد

وليس من شرط الاجتهاد في مسألة: بلوغ رتبة الاجتهاد في جميع المسائل، بل متى عليم أدلة المسألة الواحدة، وطُرُق النظر فيها: فهو مجتهد فيها، وإن جهل حكم غيرها،

• فَمَنْ يَنْظُرُ فِي مَسْأَلَةِ «الْمُشْرَكَةِ»: يَكْفِيهِ أَنْ يَكُونَ فَقِيهَ النَّفْسِ عَارِفاً بالفرائض: أصولها ومعانيها،

○ وَإِنْ جَهِلَ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِي تَحْرِيمِ الْمُسْكِرِ، وَالتَّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ؛ إِذْ لَا اسْتِمْدَادَ لِنَظَرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَا، فَلَا تَضُرُّ الْغَفْلَةَ عَنْهَا،

○ وَلَا يَضُرُّهُ- أَيْضًا- قَصُورُهُ عَنْ عِلْمِ النَّحْوِ الَّذِي يَعْرِفُ بِهِ قَوْلَهُ: ﴿أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

■ وَقِسْ عَلَيْهِ كُلَّ مَسْأَلَةٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم وَالْأُئِمَّةَ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ قَدْ كَانُوا يَتَوَقَّفُونَ فِي مَسَائِلٍ؟

دليل تجزؤ الاجتهاد

• وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَقَالَ فِي سِتٍّ<sup>(٢)</sup> وَثَلَاثِينَ: «لَا أَدْرِي»، وَلَمْ يَكُنْ تَوَقُّفُهُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ مُخْرِجًا لَهُ عَنْ دَرَجَةِ الاجتهاد، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (س): يكون، وفي (ع، ب، ل) بلا نقط، والمثبت من (ز).

(٢) في (ع، ز، س، ل): ستة، والمثبت من (ب).



التعبد بالقياس  
والاجتهاد زمن  
النبي ﷺ

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

القول الثالث

دليل القول الثالث

القول الرابع

أدلة القول الأول

## مسألة

ويجوزُ التعبدُ بالقياس والاجتهاد في زمنِ النبي ﷺ للغائبِ.

فأمَّا الحاضرُ: فيجوزُ له ذلك بإذنِ النبي ﷺ.

وأكثرُ الشافعية: يُجوزُونَ ذلكَ بغيرِ اشتراطٍ.

وأنكرَ قومُ التعبدِ بالقياسِ في زمنِ النبي ﷺ؛

• لأنَّهُ يمكنُ الحكمُ بالوحيِ الصريحِ، فكيفَ يرُدُّهم إلى الظنِّ؟

وقال آخرونَ: يجوزُ للغائبِ ولا يجوزُ للحاضرِ.

ولنا:

[١] قَصَّةُ مُعَاذٍ حِينَ قَالَ: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي» فَصَوَّبَهُ<sup>(١)</sup>.

[٢] وَقَالَ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «أَحْكَمْ» فِي بَعْضِ الْقَضَايَا، فَقَالَ:

«أَجْتَهِدُ وَأَنْتَ حَاضِرٌ؟!» فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ،

وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٥/٤) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: جاء رسول الله ﷺ

خصمان يختصمان، فقال: «اقض بينهما يا عمرو»، فقال: أنت أولى بذلك مني يا رسول الله، قال: «وإن كان»، قال: فإذا قضيتُ بينهما فما لي؟ قال: «إن أنت قضيت بينهما فأصبحت القضاء، فلك عشر حسنات، وإن أنت اجتهدت وأخطأت، فلك حسنة».

ضعفه ابن حجر في الفتح (٣١٩/١٣).

[٣] وَقَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَلِرَجُلَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: «اجْتَهِدَا، فَإِنْ أَصَبْتُمَا فَلَكُمْ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَإِنْ أَخْطَأْتُمَا فَلَكُمْ حَسَنَةٌ»<sup>(١)</sup>.

[٤] وَفَوَّضَ الْحَكَمَ فِي بَنِي قَرِظَةَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ، فَحَكَمَ، وَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

[٥] وَلَأنَّهُ لَيْسَ فِي التَّعَبُّدِ بِهِ اسْتِحَالَةٌ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُفْضِي إِلَى مُحَالٍ، وَلَا مَفْسَدَةٍ.

[١] وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ - تَعَالَى - لُطْفًا فِيهِ يَقْتَضِي أَنْ يُنَاطَ بِهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ بِتَعَبُّدِهِمْ بِالاجْتِهَادِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ لَوْ نَصَّ لَهُمْ عَلَى قَاطِعٍ لِعَصْوَا،

مناقشة دليل القول  
الثالث

○ كَمَا رَدَّهُمْ فِي قَاعَةِ الرَّبِّ إِلَى الْاسْتِنَابِ مِنَ الْأَعْيَانِ السَّتَةِ، مَعَ إِمْكَانِ التَّنْصِيفِ عَلَى كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، أَوْ مَطْعُومٍ.

[٢] وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُرَوِّي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ مَعَ إِمْكَانِ مُرَاجَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٣] كَيْفَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَعَبَّدَ بِالْقَضَاءِ بِالشُّهُودِ وَالْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ، حَتَّى قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ

(١) هو حديث عمرو بن العاص ﷺ السابق، وهذا الاختلاف في سنده وتعيين صحابيه، من أحد رواته وهو: فرج بن فضالة، وهو علة هذا الحديث وعليه مداره، وضعفه الأئمة.  
(٢) أخرجه أحمد (٢٢/٣)، والبخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وفيه قال النبي ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك».

أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحَجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي عَلَىٰ نَحْوِ مَا  
أَسْمَعُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ يُمَكِّنُ نَزُولَ الْوَحْيِ بِالْحَقِّ الصَّارِحِ فِي كُلِّ  
وَاقِعَةٍ.

[٤] وإمكان النص لا يجعل النص موجودًا، والله أعلم.



---

(١) أخرجه أحمد (٣٠٧/٦)، والبخاري (٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم



## فصل



اجتهاد النبي ﷺ

الخلاف في الجواز:

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

ويجوز أن يكون النبي ﷺ متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه.

وأنكر ذلك قوم؛

[١] لأنه قادرٌ على استكشاف الحكم بالوحي الصريح.

[٢] ولأن قوله نص قاطع، والظن يتطرق إليه احتمال الخطأ، فهما متضادان.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أنه ليس مُحالاً<sup>(١)</sup> في ذاته، ولا يُفْضِي إلى مُحالٍ ولا مفسدة.

[٢] ولأن الاجتهاد طريقٌ لأَمَّتِهِ، وقد ذَكَرْنَا أَنَّهُ يشارِكُهُمْ فيما ثَبَتَ لهم مِنَ الأحكام<sup>(٢)</sup>.

[١] وقولهم: «هو قادرٌ على الاستكشاف».

مناقشة أدلة القول الثاني

○ قُلْنَا: فَإِذَا اسْتَكْشَفَ: فَقِيلَ لَهُ: حَكَمْنَا عَلَيْكَ أَنْ تَجْتَهِدَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُنَازِعَ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ؟!

(١) في (ع، س، ل): بمحال، والمثبت من (ب، ز)، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٢/٦٨٤).

(٢) أي عند قوله: «إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَمَّتَهُ يشارِكُونَهُ فِي حُكْمِهِ: لَزِمَ مَشَارَكَتَهُ لَهُمْ فِي أَحْكَامِهِمْ؛ لَوْجُودِ التَّلَازُمِ ظَاهِرًا...» (ص ٤٠٨).

[٢] وقولهم: «إِنَّ قَوْلَهُ نَصٌّ».

○ قُلْنَا: إِذَا قِيلَ لَهُ: ظَنُّكَ عِلَامَةُ الْحُكْمِ، فَهُوَ يَسْتَقِينُ الظَّنَّ وَالْحُكْمَ جَمِيعًا، وَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ.

وَمَنْعَ هَذَا «الْقَدَرِيَّةُ»، وَقَالُوا: إِنْ وَافَقَ الصَّلَاحُ فِي الْبَعْضِ فَيَمْتَنَعُ أَنْ يُوَافِقَ الْجَمِيعَ<sup>(١)</sup>.

دليل ثالث للقول الثاني

وهو باطل؛

الجواب عنه

• لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْقِيَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي اجْتِهَادِ رَسُولِهِ مَا فِيهِ صَلَاحٌ عِبَادِهِ.



وَأَمَّا وَقُوعُ ذَلِكَ:

الخلاف في الوقوع:

فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ أَيْضًا.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

وَأَنكَرَهُ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ؛

القول الثاني

[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

أدلة القول الثاني

[٢] وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لِأَجَابَ عَنْ كُلِّ وَاقِعَةٍ، وَلَمَّا انْتَظَرَ الْوَحْيَ.

(١) في المستصفى (٢/١٠٥٩):

«فإن قيل: فهل يجوز التعبد بوضع العبادات، ونصب الزكوات وتقديراتها بالاجتهاد؟ قلنا: لا مُحِيلٌ لذلك، ولا يفضي إلى محالٍ ومفسدة، ولا بعد في أن يجعل الله تعالى صلاح عباده فيما يؤدي إليه اجتهاد رسوله لو كان الأمر مبنياً على الصلاح. ومنع القدريّة هذا، وقالوا: إن وافق ظنه الصلاح في البعض فيمتنع أن يوافق الجميع...».

[٣] وَلْنُقْلَ ذَلِكَ وَاسْتَفَاضَ.

[٤] وَلَآئِنَّهُ كَانَ يَخْتَلِفُ اجْتِهَادُهُ فَيَتَّهَمُ بِسَبَبِ تَغْيِيرِ الرَّأْيِ.

ولنا:

أدلة القول الأول

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] وهو عام.

[٢] وَلَآئِنَّهُ عُوْتِبَ فِي أُسَارَى بَدْرِ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ حَكَمَ بِالنَّصِّ لَمَّا عُوْتِبَ.

[٣] وَلَمَّا قَالَ فِي مَكَّةَ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا»، قَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخَرَ. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»<sup>(٢)</sup>.

[٤] وَلَمَّا سُئِلَ عَنِ الْحَجِّ: أَلْعَامِنَا هُوَ أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَقَالَ: «لِلْأَبْدِ، وَلَوْ قُلْتُ لِعَامِنَا لَوَجَبَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٠-٣١)، ومسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٥٩)، والبخاري (٣١٨٩)، ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) في (ع، س) زيادة: بل.

(٤) لم نقف عليه بهذا اللفظ؛ لكن أخرج أحمد (٢/ ٥٠٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحجَّ فحجُّوا»، فقال رجل: أكلَّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ: نعم لوجبت، ولما استطعتم».

وفي حديث جابر رضي الله عنه، أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٠)، والبخاري (٢٥٠٥)، ومسلم (١٢١٦) في إدخال العمرة على الحج، وفيه: فقال سراقه بن مالك: يا رسول الله! ألعامنا هذا أم للأبد؟ فقال ﷺ: «بل للأبد».

[٥] وَلَمَّا نَزَلَ بَيْدَرٍ لِلْحَرْبِ قَالَ لَهُ الْحُبَابُ: إِنْ كَانَ بِوَحْيٍ: فَسَمِعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ: فَلَيْسَ هَذَا هُوَ الرَّأْيُ. قَالَ: «بَلْ بِاجْتِهَادٍ»، وَرَحَلَ<sup>(١)</sup>.

[٦] وَلَمَّا أَرَادَ صَلَاحَ الْأَحْزَابِ عَلَى شَطْرِ نَخْلِ الْمَدِينَةِ، وَكَتَبَ بَعْضُ الْكُتَّابِ بِذَلِكَ، جَاءَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَسَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ فَقَالَا لَهُ مِثْلَ مَقَالَةِ الْحُبَابِ، قَالَ: «بَلْ هُوَ رَأْيِي رَأْيُهُ لَكُمْ». فَقَالَا: لَيْسَ ذَاكَ بِرَأْيٍ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَنَقَضَ رَأْيَهُ<sup>(٢)</sup>.

[٧] وَلَأنَّ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ- حَكَمَا بِالْاجْتِهَادِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

○ وَلَوْ حَكَمَا بِالنَّصِّ: لَمْ يَخْصَّ سُلَيْمَانَ بِالتَّفْهِيمِ،

○ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ بِالْاجْتِهَادِ جَائِزًا، لَمَا مَدَحَهُمَا اللَّهُ -تَعَالَى-

(١) أخرجه ابن هشام في السيرة (٢/ ٢٧٢)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٥٦٧) بإسناد ضعيف.

قال الذهبي: «حديث منكر»، انظر: مختصر تلخيص الذهبي (٧٤١).

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٧٠٨)، والطبراني في الكبير (٥٤٠٩)، والبخاري مختصرًا (٨٠١٧) من حديث أبي هريرة ؓ، وفيه قال ﷺ: «فإن أردتم أن تدفعوا إليه عامكم هذا، حتى تنظروا في أمركم بعد»، قالوا: يا رسول الله، أوحى من السماء فالتسليم لأمر الله، أو عن رأيك أو هواك فرأينا تبع لهواك ورأيك، فإن كنت إنما تريد الإبقاء علينا، فوالله لقد رأيتنا وإياهم على سواء ما ينالون منا ثمرة إلا بشرى أو قرى، فأخذ النبي ﷺ بقولهم.



بقوله: ﴿وَكَلَّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

مناقشة أدلة القول  
الثاني

• وأما انتظار الوحي:

○ فَلَعَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْقَدْخْ لَهُ اجْتِهَادٌ،

○ أَوْ حُكْمٌ لَا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ.

• وأما الاستفاضة: فَلَعَلَّهُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ النَّاسُ.

• وأما التهمة بتغير الرأي: فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ اتُّهِمَ بِسَبَبِ النَّسخِ وَلَمْ يُطْلَعْ.

○ وَعُورِضَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُتَعَبَّدْ بِالاجْتِهَادِ: لَفَاتَهُ ثَوَابُ الْمُجْتَهِدِينَ.







## فصل



التصويب  
والتخطئة

الحقُّ في قولٍ واحدٍ من المجتهدين، ومنَ عَدَاهُ مخطئٌ، سواءً كانَ في فروعِ الدينِ، أو أصولِهِ.

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

لكنَّهُ إن كانَ في فروعِ الدينِ، ممَّا ليسَ فيه دليلٌ قاطعٌ - من نصٍّ أو إجماعٍ - فهوَ معذورٌ غيرُ آثمٍ، وله أجرٌ على اجتِهاده. وبِهِ قَالَ بعضُ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ.

وقال بعضُ المتكلمينَ: كُلُّ مجتهدٍ مصيبٌ، وليسَ على الحقِّ دليلٌ مطلوبٌ.

القول الثاني

واختلَفَ فيه عن أبي حنيفةَ والشَّافعيِّ. وزَعَمَ بعضُ من يَرى تَصْوِيبَ كُلِّ مُجْتَهِدٍ: أَنَّ دليلَ هذه المسألةِ قطعيٌّ، وفَرَضَ الكلامَ في طرفينِ:

أدلة القول الثاني:  
الدليل الأول

• أحدهما: مسألةٌ فيها نصٌّ، فيُنظرُ:

○ فإن كانَ مقدورًا عليه، فَقَصَرَ المجتهدُ في طلبِهِ فهوَ مخطئٌ آثمٌ؛ لتقصيره.

○ وإن لم يكنَ مقدورًا عليه لُبْعِدِ المسافةِ، وتأخيرِ المبلِّغِ: فَلَيْسَ بِحُكْمٍ في حَقِّهِ؛

■ بدليل أَنَّ اللهَ - تَعَالَى - لما أَمَرَ جبريلَ أَنْ يُخْبِرَ مُحَمَّدًا ﷺ



بتحويل القبلة إلى الكعبة، فصلَّى قبل إخبار جبريل إياه لم يكن مُخْطِئًا.

- ولما بلغ النَّبِيَّ ﷺ وأهل قباء يُصلُّونَ إلى بيت المقدسٍ لم يبلِّغْهُمْ: لم يَكُونُوا مَخْطِئِينَ،
- ولو بلغ أهل قباء فاستمرَّ أهل مكة على الصَّلَاةِ إلى أن بَلَغَهُمْ: لم يَكُونُوا مَخْطِئِينَ.

• وإذا ثَبَتَ هذا فيما فيه نصٌّ: ففِيمَا لا نصٌّ فيه أولى.

ولا يخلو:

الدليل الثاني

• إمَّا أن تكون الإصابة مُمكنَةً، أو مُحَالًا.

○ ولا تكليف بالمحال.

○ ومن أمرٍ بمُمكنٍ، فتركه: أثَمَ وعَصَى؛ إذ يستحيل أن يكون مأْمُورًا ولم يعص ولم يَأْثَمْ بالمخالفة؛ لمناقضة ذلك للإيجاب.

ورَعَمَ: أن هذا تقسيمٌ قاطعٌ يرفع الخلافَ مع كلِّ مُنْصِفٍ.

ثمَّ قال: الظَّنِّيَّاتُ لا دليلَ فيها؛ فإنَّ الأماراتِ الظَّنِّيَّةَ ليست أدلَّةً لأعيانها، بل تختلفُ بالإضافاتِ من دليلٍ يفيدُ الظَّنَّ لزيدٍ ولا يفيدُهُ عمرًا معَ إحاطتِهِ بِهِ.

الدليل الثالث

• بل رُبَّمَا يفيدُ الظَّنَّ لشخصٍ واحدٍ في حالةٍ دونَ حالةٍ.

• بل قد يقومُ في حقِّ شخصٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ دليلانِ مُتَعَارِضَانِ، ولا يُتَصَوَّرُ في القَطْعِيَّةِ تَعَارُضٌ.

○ ولذلك ذهب أبو بكر الصديق إلى التسوية في العطاء، وعمر إلى التفضيل، وكل واحد منهما كشف لصاحبه دليله، وأطلعاه عليه<sup>(١)</sup>، فغلب على ظن كل واحد منهما ما صار إليه، وكان مغلبًا على ظنه دون صاحبه؛ لاختلاف أحوالهما.

■ فمن خلق خلقتهما يميل ميلهما، ويصير إلى ما صار إليه في الاختلاف.

● ولكن اختلاف الأخلاق والأحوال والممارسة يوجب اختلاف الظنون؛

○ فمن مارس الكلام: ناسب طبعه أنواعًا من الأدلة يتحرك بها ظنه، لا يناسب ذلك طبع من مارس الفقه،

○ ومن غلب عليه الغضب: مالت نفسه إلى ما فيه السياسة والانتقام،

○ ومن رق طبعه: مال إلى الرفق والمساهلة.

■ بخلاف أدلة العقول؛ فإنها لا تختلف.

وذهب أهل الظاهر وبعض المتكلمين إلى: أن الإثم غير محطوط في الفروع، بل فيها حق متعين عليه دليل قاطع؛

● لأن العقل قاطع بالنفي الأصلي، إلا ما استثناه دليل سمعي قاطع.

القول الثالث

دليل القول الثالث

وإنما استقام لهم هذا؛ لأنكارهم القياس وخبر الواحد، ورُبَّما أنكروا الحكمَ بالعموم والظاهر.

وزعم الجاحظ<sup>(١)</sup>: أن مخالفة ملّة الإسلام إذا نظر فعجز عن درك الحق فهو معذور غير آثم.

القول الرابع

وقال عبيد الله بن الحسن العنبري<sup>(٢)</sup>: كل مجتهد مصيب في الأصول والفروع جميعاً.

القول الخامس

وهذه كلها أقاويل باطلة.

أمّا الذي ذهب إليه الجاحظ: فباطل يقيناً، وكفر بالله - تعالى - وردّ عليه وعلى رسوله ﷺ؛

مناقشة القول الرابع

• فإنّا نعلم قطعاً أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام وأتباعه، وذمهم على إصرارهم، ويقاتل جميعهم، ويقتل البالغ منهم<sup>(٣)</sup>.

• ونعلم: أن المعاند العارف ممّا يقل، وإنما الأكثر مقلدّة اعتقدوا دين آبائهم تقليداً، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه.

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري الكناي مولاهم، ولد سنة (١٦٣هـ)،

وتوفي سنة (٢٥٥هـ)، ويعرف بالجاحظ، من كتبه: الحيوان، والبيان والتبيين.

(٢) القاضي عبيد الله بن الحسن بن الحصين التميمي العنبري البصري، ولد سنة (١٠٥هـ)،

وتوفي سنة (١٦٨هـ)، من الفقهاء المحدثين، في طبقة أتباع التابعين.

(٣) هكذا في جميع النسخ، وصوبها د. النملة (٣/ ٩٨٠) إلى: «وقاتل جميعهم، وقتل البالغ

منهم»، وهو الأقرب لما في المستصفى (٢/ ١٠٦٣).

○ والآيات الدالة في القرآن على هذا كثير:

■ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

■ ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَبَكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣].

■ ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

■ ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ عَ﴾ [المجادلة: ١٨].

■ ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٧].

■ ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ ﴿١٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٤-١٠٥].

○ وفي الجملة: ذمُّ المكذِّبين لرسول الله ﷺ ممَّا لا ينحصر في الكتاب والسنة.

وقول العنبري: «كل مجتهدٍ مصيبٌ».

● إن أراد: أَنَّهُمْ لم يُؤْمَرُوا إِلَّا بما هُمْ عليه: فهو كقول الجاحظ.

● وإن أراد: أَنَّ ما اعتَقَدَهُ فهو على ما اعتَقَدَهُ: فمَحَالٌ؛

○ إذ كيف يكون قِدَمُ العالم وحَدُّه حقًّا؟! وتصديق الرسول

وتكذيبه؟! ووجود الشيء ونفيه؟!!

مناقشة القول  
الخامس

○ وهذه أمورٌ ذاتيةٌ لا تتبعُ الاعتقادَ، بل الاعتقادُ يتَّبِعُهَا.

■ فهذا شرٌّ من مذهبِ الجاحظِ،

■ بل شرٌّ من مذهبِ الشُّوفِسطائيةِ: فَإِنَّهُمْ نَفَوْا حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ،

وهذا أَثْبَتُهَا، وَجَعَلَهَا تَابِعَةً لِلْمُعْتَقَدَاتِ.

● وقد قِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ اخْتِلَافَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ بَاطِلٌ كَيْفَمَا كَانَ؛

○ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ قَدِيمًا مَخْلُوقًا؟! وَالرُّؤْيَةُ مُحَالًا مُمْكِنًا؟!!

وهذا مُحَالٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى<sup>(١)</sup> أَنَّ الْحَقَّ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ،  
وَالْمَعْنَى.

أدلة القول الأول:

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي  
الْحَرْبِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانُ  
وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

الدليل الأول:  
القرآن

● فَلَوْ اسْتَوَيَا فِي إِصَابَةِ الْحُكْمِ: لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ سُلَيْمَانَ بِالْفَهْمِ  
مَعْنَى.

● وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: «الْإِثْمُ غَيْرُ مُحْطُوطٍ عَنِ

الْمُخْطِئِ»؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - مَدَحَ كُلًّا مِنْهُمَا وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

(١) ليست في (ز).

الاعتراضات على  
الدليل الأول

فإن قيل:

- [١] فكيف يجوز أن يُنسب الخطأ إلى داود وهو نبي؟!
- [٢] ومن أين لكم أنه حكم باجتهاده، وقد علمتم الاختلاف في جواز ذلك؟!
- [٣] ثم لو كان مُخطئاً كيف يُمدح المخطئ وهو يستحق الذم؟!
- [٤] ثم يحتمل: أنهما كانا مُصيّبين فنزل الوحي بموافقة أحدهما.

قلنا:

- يجوز وقوع الخطأ منهم، لكن لا يُقرّون عليه، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى<sup>(١)</sup>.
- وإذا تصوّر وقوع الصغائر منهم: فكيف يمتنع وجود خطأ لا مآثم فيه، صاحبه مُثابّ مأجور؟!
- ولولا ذلك: ما عوّب نبيّاً ﷺ على الحكم في أسارى بدر<sup>(٢)</sup>، ولا في الإذن في التخلّف عن غزوة تبوك فقال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].
- وقال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ

الجواب عن  
الاعتراض الأول  
والثالث

(١) لم يظهر لنا الموضوع الذي أحال عليه المؤلف، وقد يكون أراد بعض ما ذكره في فصل:

اجتهاد النبي ﷺ (ص ٧٠٤).

(٢) أخرجه أحمد ومسلم، وتقدم تخريجه (ص ٧٠٦).

فَقَضَيْتُ لَهُ بِشْيٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ<sup>(١)</sup>، فَبَيَّنَ أَنَّهُ يَقْضِي لِلرَّجُلِ بِشْيٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ.

الجواب عن  
الاعتراض الثاني

قَوْلُهُمْ: «مَنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ حَكَمَ بِالْاجْتِهَادِ؟!»  
قلنا: الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ حَكَمَ بِنَصٍّ: لَمَا اخْتَصَّ سُلَيْمَانُ بِالْفَهْمِ دُونَهُ.

الجواب عن  
الاعتراض الرابع

وقولهم: «إِنَّ النَّصَّ نَزَلَ بِمُوافَقَةِ سُلَيْمَانَ».  
قلنا: لو كَانَ مَا حَكَمَ بِهِ دَاوُدُ ﷺ صَوَابًا وَهُوَ الْحَقُّ، فَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ بِنَزُولِ النَّصِّ:

• لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فُهِمَهَا وَقْتَ الْحُكْمِ، وَلَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَ سُلَيْمَانَ بِالْإِصَابَةِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ بِالنَّسخِ وَأَمَّا السُّنَّةُ:

الدليل الثاني:  
السنة

• فَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ يَقْضِي لِلْإِنْسَانِ بِحَقِّ أَخِيهِ.

○ وَلَوْ كَانَ يَأْتِي بِذَلِكَ: لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

○ وَلَوْ كَانَ مَا قَضَى بِهِ هُوَ الْحُكْمُ عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - لَمَا قَالَ: «قَضَيْتُ لَهُ بِشْيٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ»، وَلَا قَالَ: «إِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

(١) متفق عليه من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وتقدم تخريجه (ص ٧٠٣).

(٢) في (ع): بالإضافة.



○ ولأنَّ الحُكْمَ عندَ الله -تعالى- لا يختلفُ باختلافِ لَحْنِ المتَخَصِّصِينَ، أو تَسَاوِيهِمَا.

• وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ صَاهِمًا، فَقَالَ: «إِذَا حَاصَرْتُمْ حِصْنًا أَوْ مَدِينَةً فَطَلَبُوا مِنْكُمْ أَنْ تُنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ مَا حُكَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ»<sup>(١)</sup>.

• وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»، هَذَا لَفْظُ رَوَايَةِ عَمْرٍو، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>، ○ وَهُوَ حَدِيثٌ تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ.

○ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ فَيُخْطِئُ وَيُؤْجَرُ دُونَ أَجْرِ الْمَصِيبِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/٥)، وَمُسْلِمٌ (١٧٣١) مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ ؓ.

(٢) أَمَّا حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٥٦٠). وَأَخْرَجَ مُعْمَرٌ فِي جَامِعِهِ كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ (٣٢٨/١١)، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَحْمَدُ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (١٨٥)، وَابْنُ رَاهُوَيْهِ كَمْ فِي الْمَطَالِبِ (٢١٢٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٧١٢٤) مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ رَجُلٍ مِنْ آلِ رِبْعَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ، وَذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَيَغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ.

وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اعتراض على دلالة  
حديث اجتهاد  
الحاكم

فإن قيل:

• المراد به: أنه أخطأ مطلوبه دون ما كلفه؛

- كخطأ الحاكم رد المال إلى مستحقه مع إصابته حكم الله عليه، وهو اتباع موجب ظنه،
- وخطأ المجتهد جهة القبلة، مع أن فرضه جهة يظن أن مطلوبه فيها.

• وهذا يتحقق في كل مسألة فيها نص أو اجتهاد يتعلّق بتحقيق المناط؛

- كأروش الجنائيات،
- وقدر كفاية القريب؛

■ فإن فيها حقيقة معينة عند الله، وإن لم يكلف المجتهد طلبها.

قلنا: فإذا سلم هذا: ارتفع النزاع،

الجواب عنه

- فإننا لا نقول: إن المجتهد يكلف إصابة الحكم، وإنما لكل مسألة حكم معين يعلمه الله كلف المجتهد طلبه، فإن اجتهد فأصابه فله أجران، وإن أخطأ فله أجر على اجتهد، وهو مخطئ، وإنم الخطأ محطوط عنه؛

○ كما في مسألة القبلة؛ فإن المصيب لجهة الكعبة عند اختلاف المجتهدين فيها واحد، ومن عداه مخطئ يقيناً، يمكن أن يبين

له خَطْوُهُ، فيلزمُهُ إعادةُ الصَّلَاةِ عندَ قومٍ، ولا يلزمُهُ عندَ آخرينَ،  
 لا لكونِهِ مصيبًا لها، بل سقطَ عَنْهُ التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا؛ لِعَجْزِهِ عَنْهَا.  
 ○ وهكذا كَوْنُ حَقِّ زَيْدٍ عِنْدَ عَمْرٍو، إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ مُجْتَهِدَانِ،  
 فالْمَصِيبُ أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ مَخْطِئٌ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ كَوْنُ ذِمَّةِ عَمْرٍو  
 مَشْغُولَةً بِرِيئَةٍ.

● وتخصيصُ ذلكَ بما فيه نصٌّ:

○ خلافُ موجبِ العمومِ،  
 ○ وهو باطلٌ أيضًا؛ فَإِنَّ القِيَّاسَ معْنَى النَّصِّ، وَنَحْنُ نَتَعَرَّفُ  
 بِالْبَحْثِ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَهُوَ كَالنَّصِّ.  
 وَأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اسْتَهْرَ عَنْهُمْ - فِي وَقَائِعٍ لَا تَخْفَى  
 وَلَا تُحْصَى<sup>(١)</sup> -: إِطْلَاقُ الْخَطِإِ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ.  
 ● من ذلكَ: قولُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ  
 صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّْي وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ  
 مِنْهُ بَرِئَانٍ»<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثالث:  
الإجماع

● وعن ابنِ مسعودٍ فِي قِصَّةِ «بَرْوَعٍ»<sup>(٣)</sup> مِثْلُ ذَلِكَ.  
 ● وَقَالَ عَمْرٌو لِكَاتِبِهِ: «أَكْتُبْ: هَذَا مَا رَأَى عَمْرٌو، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ،

(١) قوله: «لا تخفى ولا تحصى» مكانها في (ع): لا تحصى، وفي (ب، س، ل): لا تخفى.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٥٥٠).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٤٠٩).

وإن يكن خطأ فَمِنْ عُمَرَ<sup>(١)</sup>.

• وقال في قضية قضاها: «والله ما يدري عمرُ أصاب أم أخطأ»، ذكره الإمام أحمد في رواية بكر بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>.

• وقال عليُّ لعمرَ في المرأة التي أرسل إليها فأجهضت ذا بطنها، وقد استشار عثمان وعبد الرحمن، فقالا: «لا شيء عليك، إنما أنت مؤدّب»، فقال عليُّ: «إن يكونا قد اجتهدا فقد أخطأ، وإن يكونا ما اجتهدا فقد غشاك، عليك الدية»<sup>(٤)</sup>، فرجع عمرُ إلى رأيه.

(١) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢١٤/٩)، والبيهقي (١١٦/١٠).

وصححه ابن حجر في التلخيص الحبير (٣٢٠٢/٦).

(٢) أبو أحمد بكر بن محمد النسائي ثم البغدادي، من الرواة عن الإمام أحمد، وكان الإمام يقدمه ويكرمه، ويروي أيضًا عن أبيه عن الإمام أحمد.

(٣) والد بكر بن محمد هو: محمد بن الحكم المروزي الأحول، من أصحاب الإمام أحمد، وهو ابن عم أبي طالب صاحب الإمام أحمد، خرج له البخاري، توفي سنة (٢٢٣هـ). وانظر في كون محمد بن الحكم المروزي هو والد بكر بن محمد النسائي: ما حكاه أبو يعلى في كتاب المسائل الفقهية من الروايتين والوجهين (٤١١/١) عن الخلال، والمدخل للشيخ بكر أبو زيد (٦٣٩/٢).

وهذه الرواية ذكرها أبو يعلى في العدة (١٥٤٣/٥)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣٢٠/٤) عن الإمام أحمد من رواية بكر بن محمد، عن أبيه.

(٤) أخرجه بنحوه عبد الرزاق (٤٥٨-٤٥٩)، والبيهقي (٣٢٢/٨) من حديث الحسن البصري، عن عمر، ولم يسمَّ عثمان بن عفان ولا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٤٩٤/٨) وابن حجر في التلخيص الحبير (٢٦٧٤/٥): «منقطع، الحسن لم يدرك عمر».

• وقال عليٌّ في إحراق الخوارج<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ عَشَرْتُ عَشْرَةً لَا تَنْجِرُ  
سَوْفَ أَكَيْسُ بَعْدَهَا وَأُسْتَمِرُّ

.....

وأجمعُ الرَّأْيِ الشَّتِيتَ الْمُنْتَشِرَ<sup>(٢)</sup>

• وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «أَلَا يَتَّقِي اللهُ زَيْدٌ؛ يجعلُ ابنَ الابنِ ابناً، ولا يجعلُ أَبَ الأبِ أباً»<sup>(٣)</sup>.

• وقال: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ فِي الْعَوْلِ»<sup>(٤)</sup>.

• وقالت عائشةُ: «أبلغني زيدَ بنَ أرقمَ أَنَّهُ قد أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»<sup>(٥)</sup>.

○ وهذا اتفاقٌ منهم على أَنَّ المجْتَهِدَ يُخْطِئُ.

---

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي التمهيد لأبي الخطاب (٤/ ٣٢٠): «إخراج الخوارج»، ولعله الصواب.

(٢) هذان البيتان ذكرهما سيف بن عمر في كتاب الفتنة ووقعة الجمل (ص ٩٦-٩٧)، وعنه

الطبري في تاريخه (٤/ ٤٣٦-٤٣٧) منسوبين لعليٍّ ﷺ، والبيتان عندهما هكذا:

إني عجزت عجزَةً لا أعتذر      سوف أكيس بعدها وأستمر

أرفع من ذيلي ما كنت أجر      وأجمع الأمر الشتيت المنتشر

(٣) تقدّم تخريجه (ص ٥٥٧).

(٤) تقدّم تخريجه (ص ٥٥٧).

(٥) تقدّم تخريجه (ص ٢٧١).

فإن قيل:

الاعتراضات على  
الدليل الثالث

[١] لَعَلَّهُمْ نَسَبُوا الْخَطَأَ إِلَيْهِ؛ لَتَقْصِيرِهِ فِي النَّظَرِ، أَوْ لَكُونِهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الاجْتِهَادِ.

[٢] أَوْ يَكُونُ الْقَائِلُ لَذَلِكَ يَذْهَبُ مَذْهَبَ مَنْ يَرَى التَّخْطِئَةَ.

قلنا:

أَمَّا الْأَوَّلُ:

الجواب عن  
الاعتراض الأول

• فَجَهْلُ قَبِيحٌ، وَخَطَأٌ صَرِيحٌ، كَيْفَ يَسْتَحِلُّ مُسْلِمٌ: أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ الْأُئِمَّةَ<sup>(١)</sup> الْمَهْدِيِّينَ، وَمَنْ سَمَّيْنَا مَعَهُمْ مِنْ الْبَحْرِ: ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْأَمِينَ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَفَقِيهِ الصَّحَابَةِ وَأَفْرَضِهِمْ وَقَارِئِهِمْ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ؟!

○ وَإِذَا لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ: فَمَنْ الَّذِي يَبْلُغُ دَرَجَتَهُ؟!

○ وَمَا يَكَادُ يَتَجَاسَّرُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَنْ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ.

• وَنَسَبَتُهُ لَهُمْ إِلَى أَنَّهُمْ قَصَرُوا فِي الاجْتِهَادِ:

○ إِسَاءَةٌ ظَنٌّ بِهِمْ،

○ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِخِلَافِهِ؛

■ فَإِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: «إِنْ يَكُونَا قَدْ اجْتَهَدَا فَقَدْ أَخْطَا»،

(١) في (ز): والأئمة.

■ وتوقف ابن مسعود في قصة «بروع» شهراً.

○ وهذا في القبح قريب من الذي قبله؛ لكونه نسبة لهؤلاء<sup>(١)</sup> الأئمة إلى الحكم بالجهل والهوى وارتكاب ما لا يحل؛ ليصحح به قوله الفاسد، فلا ينبغي أن يلتفت إلى هذا.

وقولهم: «ذهبوا مذهب من يرى التخطئة».

الجواب عن  
الاعتراض الثاني

● فكذلك هو، لكن هو إجماع منهم، فلا تحل مخالفته.

وأما المعنى: فوجوه:

الدليل الرابع:  
المعنى

أحدها: أن مذهب من يقول بالتصويب محال في نفسه؛

الوجه الأول من  
المعنى

● لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين، وهو:

○ أن يكون يسير النبيذ حراماً حلالاً،

○ والنكاح بلا ولي صحيحاً فاسداً،

○ وذم المسلم إذا قتل الذمي مهذراً معصوماً،

○ وذمة المحيل إذا امتنع المحتال من قبول الحوالة على المليء:

بريئة مشغولة؛

■ إذ ليس في المسألة حكم معين، وقول كل واحد من

المجتهدين حق وصواب مع تنافيهما.

● قال بعض أهل العلم: هذا المذهب أوله سفسطة، وآخره زندقة؛

(١) قوله: «نسبة لهؤلاء»، المثبت مكانها في طبعة ابن بدران (٢/ ٤٢٥) وطبعة د. النملة

(٣/ ٩٩٠): «نسب هؤلاء»، والمثبت هنا من جميع النسخ.



- لَأَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَجْعَلُ الشَّيْءَ وَنَقِضَهُ حَقًّا،  
○ وَبِالْآخِرَةِ يَخَيِّرُ الْمُجْتَهِدِينَ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ،  
وَيَخْتَارُ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَطْيَبَهَا.

قَالُوا:

اعتراض على الوجه  
السابق

- لَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُ الشَّيْءِ حَلَالًا وَحَرَامًا فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ<sup>(١)</sup>،
- وَالْحَكْمُ لَيْسَ وَصْفًا لِلْعَيْنِ،
- فَلَا يَتَنَاقَضُ أَنْ يَحِلَّ لَزِيدٍ مَا حُرِّمَ عَلَى عَمْرٍو؛
- كَالْمُنْكَوْحَةِ: حَلَالٌ لَزَوْجِهَا حَرَامٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.
- بَلْ لَا يَمْتَنِعُ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ؛
- كَالصَّلَاةِ: وَاجِبَةٌ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ، حَرَامٌ إِذَا عَلِمَ بِحَدَّثِهِ،
- وَرُكُوبِ الْبَحْرِ: مَبَاحٌ لِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ، حَرَامٌ عَلَى الْجَبَانَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْعَطَبُ.

الجواب:

الجواب عنه

- أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَقْصُرُ الْحَكْمَ عَلَى نَفْسِهِ، بَلْ يَحْكُمُ بِأَنَّ يَسِيرَ النَّبِيذِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَالْآخِرُ يَقْضِي بِإِبَاحَتِهِ فِي حَقِّ الْكُلِّ،

(١) فِي (ب، ز): شَخْصٍ.



- فكيف يكون حراماً على الكل، مُباحاً لهم؟!
- أم كيف تكون المنكوحهُ بلا وليٍّ مباحةً لزوجها، حراماً عليه؟!
- ثمَّ لو لم يكن مُحالاً في نفسه، لكنه يُؤدِّي إلى المُحالِ في بعض الصور؛

○ فإنه إذا تعارض عند المُجتهد دليلان فيتخير بين الشيء ونقيضه.

- ولو نكح مجتهدُ امرأةً بلا وليٍّ، ثمَّ نكحها آخرٌ يرى بطلانَ نكاح<sup>(١)</sup> الأول، فكيف تكون مباحةً للزوجين؟

المسلك الثاني:

الوجه الثاني من  
المعنى

لو كان كلُّ مُجتهدٍ مُصيباً:

- جاز لكلِّ واحدٍ من المُجتهدين في القبلة أن يقتدي كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه؛
- لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُصيبٌ وصلاتهُ صحيحةٌ، فلم لا يقتدي بمنَّ صلاتهُ صحيحةٌ في نفسه؟!
- ثمَّ يجب أن يطوى بساطُ المناظراتِ في الفروع؛
- لكون كلِّ واحدٍ منهم مُصيباً، لا فائدة في نقله عن ما هو عليه، ولا تعريفه ما عليه خصمه.

### المسلك الثالث:

الوجه الثالث من  
المعنى

• أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يُكَلَّفُ الاجْتِهَادَ بَلَا خِلَافٍ،

• وَالاجْتِهَادُ طَلَبٌ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا لَا مَحَالَةَ،

○ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَادِثَةِ حُكْمٌ، فَمَا الَّذِي يُطَلَّبُ؟

■ فَمَنْ يَعْلَمُ - يَقِينًا - أَنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِجَاهِلٍ وَلَا عَالِمٍ، هَلْ

يُتَصَوَّرُ أَنْ يُطَلَّبَ الظَّنُّ بِعِلْمِهِ؟!

■ وَمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ لَيْسَ بِحَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ، كَيْفَ يُطَلَّبُ

أَحَدَهُمَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُطَلَّبُ حُكْمَ اللَّهِ، بَلْ إِنَّمَا يُطَلَّبُ غَلَبَةُ الظَّنِّ،

اعتراض على الوجه  
الثالث

فَيَكُونُ حُكْمُهُ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ؛

• كَمَنْ يَرِيدُ رُكُوبَ الْبَحْرِ فَقِيلَ لَهُ:

○ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ الْهَلَاكُ حَرِّمَ عَلَيْكَ الرُّكُوبَ،

○ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ السَّلَامَةُ: أُبِيحَ لَكَ الرُّكُوبُ،

■ وَقَبْلَ الظَّنِّ لَا حُكْمَ لِلَّهِ عَلَيْكَ سِوَى اجْتِهَادِكَ فِي تَتَبُعِ ظَنِّكَ،

فَالْحُكْمُ يَتَجَدَّدُ<sup>(١)</sup> بِالظَّنِّ، وَيُوجَدُ بَعْدَهُ.

• وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَ قَاضٍ شَاهِدَانِ، فَحُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَى ظَنِّهِ:

○ إِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الصِّدْقُ: وَجَبَ قَبُولُهُ.

(١) في (ز) بلا نقط، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في المستصفى (٢/١٠٩٧).

○ وإن غلبَ على ظنِّه الكذبُ: لم يجبْ قَبُولُهُ.

قلنا:

الجواب عنه

• قولُهم: «إنَّما يُطَلَّبُ غلبةُ الظَّنِّ».

○ فالظَّنُّ أيضًا لا يكونُ إلَّا لشيءٍ مَظْنُونٍ، ومَنْ يقطعُ بانتفاءِ

الحُكْمِ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ أن يُظَنَّ وجُوده؟!؛

■ فإنَّ الظَّنَّ لا يَتَصَوَّرُ إلَّا لموجودٍ، والموجودُ يَتَّبَعُ الظَّنَّ،

فيؤدِّي إلى الدَّوْرِ.

• وراكِبُ البحرِ لا يَطْلُبُ الحُكْمَ، إنَّما يَطْلُبُ تَعَرُّفَ الهلاكِ أو

السَّلامَةِ، وهذا أمرٌ يَمُكِنُ تَعَرُّفُهُ.

• والحاكِمُ إنَّما يَطْلُبُ<sup>(١)</sup> الصِّدْقَ أو الكِذْبَ، وهذا غيرُ الحُكْمِ الذي

يلزُمُهُ،

○ بخلافِ ما نحنُ فيه؛ فإنَّ المَطْلُوبَ: هو الحُكْمُ الذي يُعْلَمُ أنَّه

لا وُجُودَ لَهُ، فكيفَ يَتَصَوَّرُ طلبُهُ لَهُ؟!؛

• ثُمَّ إذا عَلِمْنَا أنَّه لا حُكْمَ لله - تعالى - في الحادثةِ، فَلِمَ يجبُ

الاجتهادُ؟!؛

○ فَإِنَّا عَلِمْنَا بالعقلِ قبلَ وُجُودِ الشَّرْعِ: انتفاءَ الواجِبَاتِ، وسُقُوطَ

الحَرَجِ عَنِ الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ فَيَجِبُ أن يُطْلَقَ في الأشياءِ

من غيرِ اجتهادٍ،

(١) في (ز، ل): يظن، والمثبت من (ع).

○ والعَامِّيُّ الذي لا اجتهادَ له لا يُؤَاخَذُ على فعلٍ مِنَ الأفعالِ؛  
فإنَّ الحُكْمَ إِنَّمَا يحدثُ بالاجتهادِ، وهو لا اجتهادَ له، فلا حُكْمَ  
عليه إِذَا، ولا خِطَابَ في حَقِّه،  
■ وهذا فاحِشٌ.

وقولُهم: «إِنَّ النَّصَّ إِذَا لم يَقْدِرْ عليه المجتهدُ لا يكونُ حُكْمًا في حَقِّه»:

مناقشة الدليل  
الأول للقول الثاني

● ممنوعٌ، بَلِ الحُكْمُ بنزولِ النَّصِّ إلى الخلقِ، بَلَعَهُمْ أم لم يبلُغَهُمْ.  
○ وَلَوْ وَقَفَ الحُكْمُ على سَمَاعِ الخِطَابِ وبلوغِ النَّصِّ:  
■ لم يكنْ على العَامِّيِّ حُكْمٌ في أَكْثَرِ المسائلِ؛ لكونِهِ لم يبلُغْهُ  
النَّصُّ،

الوجه الأول من  
المناقشة

■ وَلَكَانَ<sup>(١)</sup> المجتهدُ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الاجتهادِ: لا حُكْمَ عليه  
لتلكِ الحادثةٍ، ولا يجبُ عليه قضاءُ ما تَرَكَ من العباداتِ  
والواجباتِ، ولا يكونُ مُخْطِئًا إِلَّا بتركِ الاجتهادِ لا غيرًا!  
○ أمَّا النَّصُّ إِذَا نَزَلَ به «جبريلُ»، فقد قَالَ أَبُو الخِطَابِ: يكونُ  
نسخًا، وإنْ لم يَعْلَمْ بِهِ المنسوخُ عنه.  
○ وإِنَّمَا اعتَدَّ أَهْلُ قُبَاءَ بِمَا مَضَى من صَلَاتِهِمْ؛ لأنَّ القُبلةَ يُعْذَرُ  
فيها بالعُذْرِ.

(١) في (ع، ب): ولكن، والمثبت من (ز، س، ل).

### جواب ثانٍ:

- أَنَّ هَذَا فَرَضٌ فِي مَسْأَلَةٍ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ لَهَا دَلِيلًا يُطْلَبُ، وَإِنَّمَا الْخَطَأُ فِيمَا نَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَلِيلًا، وَأَوْجَبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ طَلَبَهُ،
- ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ تَصَوُّرِ ذَلِكَ، وَإِمَّا كَانَ خُلُوٌّ بَعْضِ الْمَسَائِلِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛

○ إِذْ لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الاجْتِهَادِ فِي الْحَادِثَةِ، وَتَعَرُّفِ حُكْمِهَا، وَالشَّرْعُ قَدْ نَصَبَ عَلَيْهَا: إِمَّا دَلِيلًا قَاطِعًا، أَوْ ظَنًّا.

قولهم: «إِنَّ الْأَدْلَةَ الظَّنِّيَّةَ لَيْسَتْ أَدْلَةً لِأَعْيَانِهَا بِدَلِيلٍ: اخْتِلَافِ الْإِضَافَاتِ».

قلنا: هذا باطلٌ؛

- فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ دَلِيلًا، وَذَكَرْنَا وَجْهَ دِلَالَتِهِ.
- وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَدْلَةٌ:
- لَا سَتَوَى الْمُجْتَهِدُ وَالْعَامِّيُّ.
- وَلِجَازِ لِلْعَامِّيِّ الْحُكْمُ بظَنِّهِ؛ لِمَسَاوَاتِهِ الْمُجْتَهِدَ فِي عَدَمِ الدَّلِيلِ.
- وَهَلِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَعْرِفَةُ الْأَدْلَةِ وَنَظَرُهُ فِي صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا؟!
  - وَبَيِّنَةُ<sup>(١)</sup> بَعْضِ الطَّبَاعِ عَنْ قَبُولِ الدَّلِيلِ لَا يَخْرُجُهُ عَنْ دِلَالَتِهِ؛

(١) هكذا في النسخ، وفي طبعة ابن بدران (٢/ ٤٣٠) والمثبت في طبعة د. النملة (٣/ ٩٩٦):

نبو، والمثبت هنا من جميع النسخ، وفي لسان العرب (١٥/ ٣٠٢): «الْبَيِّنَةُ: الْجَفْوَةُ».

○ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ يَخْتَلِفُ فِيهَا النَّاسُ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا قَاطِعَةٌ.

● وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ مِنْهَا:

○ مَا تَضَعُفُ دَلَالَتُهُ، وَيَخْفَى وَجْهُهُ، وَيُوجَدُ مَعَارِضُ لَهُ، فَيُسْتَبْهَ عَلَى الْمَجْتَهِدِ، وَتَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَرْاءُ.

○ وَمِنْهَا: مَا يَظْهَرُ وَيَتَبَيَّنُ خَطَأُ مُخَالَفِيهِ،

■ وَكُلُّهَا أَدَلَّةٌ.

● وَلَأَنَّ الظَّنَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا: فِيمَ عَرَفْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ؟

○ وَيَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ ذَلِكَ انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ!

وقولهم: «إِنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُمَكِّنًا، أَوْ غَيْرَ مُمَكِّنٍ».

قلنا:

● لَا يُكَلَّفُ إِلَّا مَا يُمَكِّنُ.

● وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يُكَلَّفُ الْإِصَابَةَ فِي مَحَلِّ التَّعَذُّرِ، بَلْ يُكَلَّفُ طَلَبَ

الصَّوَابِ، وَالْحُكْمَ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ حُكْمُ اللَّهِ،

○ فَإِنْ أَصَابَهُ: فَلَهُ أَجْرُ اجْتِهَادِهِ، وَأَجْرُ إِصَابَتِهِ.

○ وَإِنْ أَخْطَأَهُ: فَلَهُ ثَوَابُ اجْتِهَادِهِ، وَالْخَطَأُ مَحْطُوطٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ -

تَعَالَى - أَعْلَمُ.



العمل عند تعارض  
الأدلة مع عدم  
المرجح

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

## فصل

إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا: وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوَقُّفُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْحُكْمُ بِأَحَدِهِمَا، وَلَا التَّخْيِيرُ فِيهِمَا، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ: يَكُونُ الْمُجْتَهِدُ مُخَيَّرًا فِي الْأَخْذِ بِأَيِّهِمَا شَاءَ؟

[١] لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو:

○ إِمَّا أَنْ يَعْمَلَ بِالذَّلِيلَيْنِ،

○ أَوْ يُسْقِطَهُمَا،

○ أَوْ يَتَحَكَّمَ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا،

○ أَوْ يَتَخَيَّرُ فِيهِمَا.

■ لَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا عَمَلًا وَإِسْقَاطًا؛ لَأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ،

■ وَلَا إِلَى التَّوَقُّفِ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، فَإِنَّ فِيهِ تَعْطِيلًا، وَرَبَّمَا لَمْ

يَقْبَلَ الْحُكْمَ التَّأْخِيرَ،

■ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّحَكُّمِ،

■ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ.

[٢] وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ مِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ:

○ في العامِّي، إذا أفتاه مجتهدان،

○ وفي خِصَالِ الكَفَّارَةِ،

○ والتَّوَجُّهُ إِلَى أَيِّ جُذْرَانِ الكَعْبَةِ شَاءَ لِمَنْ دَخَلَهَا،

○ والتَّخْيِيرُ فِي زَكَاةِ مَائَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ بَيْنَ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ،  
وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَنَقِضِهِ، وَالْإِجَابِ وَعَكْسِهِ، يَرْفَعُ  
التَّحْرِيمَ وَالْإِجَابَ.

اعتراض على القول  
الثاني

قُلْنَا:

الجواب عنه

إِنَّمَا يُنَاقِضُ الْإِجَابَ جَوَازُ التَّرْكِ مُطْلَقًا، أَمَّا جَوَازُهُ بِشَرْطٍ فَلَا؛

• بدليل «الواجب الموسع»: يجوز تركه بشرط.

• والركعتان الأخيرتان في الرباعيَّة من المسافر: يجوز تركهما  
بشرط قصد القصْرِ.

○ كَذَا هَاهُنَا: يجوز ترك الواجب بشرط قصد الدَّلِيلِ الْمُسْقِطِ لَهُ.

• وَإِذَا سَمِعَ قَوْلَهُ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]: حُرْمٌ

عليه الجمع، وإنما يجوز له الجمع إذا قصد الدَّلِيلَ الثَّانِي، وهو

قَوْلُهُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]: كما قال عثمان:

«أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ»<sup>(١)</sup>.



ولنا:

أدلة القول الأول

[١] أَنَّ التَّخِيرَ: جَمْعُ بَيْنِ النَّقِضَيْنِ، وَاطِّرَاحُ لِكِلَا الدَّلِيلَيْنِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

○ أَمَّا بَيَانُ اطِّرَاحِ الدَّلِيلَيْنِ: فَإِذَا تَعَارَضَ الْمَوْجِبُ وَالْمَحْرَمُ، فَيَصِيرُ إِلَى التَّخِيرِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ حُكْمٌ ثَالِثٌ غَيْرُ حُكْمِ الدَّلِيلَيْنِ مَعًا، فَيَكُونُ اطِّرَاحًا لِهَمَا وَتَرْكًا لِمَوْجِبِهِمَا.

○ وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ: فَإِنَّ الْمَبَاحَ نَقِضُ الْمَحْرَمِ، فَإِذَا تَعَارَضَ الْمَبِيحُ وَالْمَحْرَمُ فَخَيَّرْنَاهُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا يَأْتُمُّ بِفَعْلِهِ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ مُبَاحًا لَا يَأْتُمُّ عَلَى فَاعِلِهِ: كَانَ جَمْعًا بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

[٢] وَلَأنَّ فِي التَّخِيرِ بَيْنَ الْمَوْجِبِ وَالْمَبِيحِ رَفْعًا لِلْإِجَابِ، فَيَصِيرُ عَمَلًا بِالدَّلِيلِ الْمَبِيحِ عَيْنًا، وَهُوَ تَحَكُّمٌ قَدْ<sup>(١)</sup> سَلَّمُوا بُطْلَانَهُ. قَوْلُهُمْ: «إِنَّمَا جَازَ بِشَرَطِ الْقَصْدِ».

مناقشة بعض ما ورد في أدلة القول الثاني

قُلْنَا: فَقَبَّلَ أَنْ يَقْصِدَ الْعَمَلُ بِأَحَدِهِمَا: مَا حُكْمُهُ؟

• إِنْ قُلْتُمْ: حُكْمُهُ الْوُجُوبُ وَالْإِبَاحَةُ مَعًا، وَالتَّحْرِيمُ وَالْحِلُّ مَعًا، فَقَدْ جَمَعْتُمْ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ.

• وَإِنْ قُلْتُمْ: حُكْمُهُ التَّخِيرُ، فَقَدْ نَقِيتُمُ الْوُجُوبَ قَبْلَ الْقَصْدِ،

(١) في (س): وقد.

وَاطَّرَحْتُمْ دَلِيلَهُ، وَأُثْبِتُّمْ حُكْمَ الْإِبَاحَةِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ.

• وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الْقَصْدِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ لَهُ بِالْقَصْدِ حُكْمٌ،

فَهَذَا إِثْبَاتُ حُكْمٍ بِمَجَرَّدِ الشَّهْوَةِ، وَالِاخْتِيَارِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ؛

○ فَإِنَّ الدَّلِيلَيْنِ وَجِدَا فَلَمْ يَثْبُتْ لِهَمَا حُكْمٌ، وَثَبَّتَ بِمَجَرَّدِ شَهْوَتِهِ

وَقَصْدِهِ بِلَا دَلِيلٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

قَوْلُهُمْ: «إِنَّ التَّوَقُّفَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ».

قُلْنَا:

مناقشة بعض ما ورد في الدليل الأول للقول الثاني

• نُزِّلْكُمْ مَا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُجْتَهِدُ دَلِيلًا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالْعَامِّيُّ إِذَا لَمْ

يَجِدُ مُفْتًى، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟ وَهَلْ ثَمَّ طَرِيقٌ إِلَّا التَّوَقُّفُ فِي الْمَسْأَلَةِ؟

• ثَمَّ لَا نُسَلِّمُ تَصَوُّرَ خُلُوءِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ دَلِيلٍ؛

○ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى - كَلَّفَنَا حُكْمَهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَلَوْ لَمْ

يَجْعَلَ لَهُ دَلِيلًا كَانَ تَكْلِيفًا لِمَا لَا يُطَاقُ.

○ فَعِنْدَ ذَلِكَ إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ، وَتَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ، أَسْقَطَهُمَا

وَعَدَلَ إِلَى غَيْرِهِمَا؛

■ كَالْحَاكِمِ إِذَا تَعَارَضَتْ عِنْدَهُ بَيِّنَتَانِ.

أَمَّا الْعَامِّيُّ:

مناقشة الدليل الثاني للقول الثاني

• فَقَدْ قِيلَ: يَجْتَهِدُ فِي أَعْيَانِ الْمُفْتَيِّينَ، فَيَقْلُدُ أَعْلَمَهُمَا وَأَدْيَنَهُمَا.

○ وهو ظاهر قول الخِرَقِي<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ قَالَ فِي الْأَعْمَى إِذَا كَانَ مَعَ مُجْتَهِدَيْنِ فِي الْقِبْلَةِ: «قَلَّدَ أَوْثَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ».

• وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا.

والفرقُ بينهما:

• أَنَّ الْعَامِّيَّ لَيْسَ مِمَّنْ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلَا هُوَ مُتَعَبَّدٌ بِاتِّبَاعِ مُوجِبِ ظَنِّهِ.

• بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِ؛ فَإِنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِذَلِكَ، وَمَعَ التَّعَارُضِ لَا ظَنٌّ لَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّوَقُّفُ.

○ وَلِهَذَا لَا يَحْتَاجُ الْعَامِّيُّ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمُفْتَيِّينَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ،

○ وَلَا يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ، بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِ.

وَلَا يُنْكَرُ التَّخْيِيرُ فِي الشَّرْعِ، لَكِنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ لَيْسَ لَهُ فِي الشَّرْعِ مَجَالٌ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



---

(١) أَبُو الْقَاسِمِ عَمْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخِرَقِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٣٤هـ)، مِنْ

كُتِبَهُ: الْمَخْتَصَرُ الْمَشْهُورُ فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَد.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ز).



## فصل



هل للمجتهد أن  
يقول في المسألة  
بقولين في حال  
واحدة؟

مذهب عامة  
الفقهاء

حكاية عمل  
الشافعي

توجيه عمل  
الشافعي

الجواب المجمع عما  
سبق من الوجوه

وليس للمجتهد أن يقول: «في المسألة قولان» في حال واحدة، في قول عامة الفقهاء.

وقال ذلك الشافعي في مواضع؛

- منها: قال: في المسترسل من اللحية قولان:  
○ أحدهما: يجب غسله.

○ والآخر: لا يجب.

فقل عنه:

[١] لَعَلَّهُ تَكَافَأَ عِنْدَهُ الدَّلِيلَانِ، فَقَالَ بَهُمَا عَلَى التَّخْيِيرِ.

[٢] أَوْ عَلِمَ الْحَقَّ فِي أَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنَهُ فَقَالَ ذَلِكَ؛ لِيَنْظَرَ فِيهِمَا  
فَاخْتَرَمَهُ الْمَوْتُ.

[٣] أَوْ نَبَّهَ أَصْحَابَهُ عَلَى طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ.

ولا يصح شيء من ذلك؛ فإن القولين لا يخلو:

- إمّا أن يكونا صحيحين،

- أو فاسدين،

- أو أحدهما صحيح، والآخر فاسد.

○ فإن كانا فاسدين: فالقول بهما حرام.

○ وإن كانا صحيحين وهما ضدان: فكيف يجتمع ضدان؟!  
○ وإن كان أحدهما فاسداً، لم يخل: إما أن يعلم فساد الفاسد،  
أولا يعلمه.

■ فإن علمه فكيف يقول قولاً فاسداً؟! أم كيف يلبس على  
الأمة بقول يحرم القول به؟!

■ وإن اشتباه عليه الصحيح بالفاسد، لم يكن عالماً بحكم  
المسألة، ولا قول له فيها أصلاً، فكيف يكون له فيها  
قولان؟!!

قولهم: «تكافأ عنده دليلان».

الجواب عن الوجه  
الأول

● قد أبطلناه.

● ثم لو صح فحكمه التخيير، وهو قول واحد.

وقولهم: «إنه علم الحق في أحدهما لا بعينه».

الجواب عن  
الوجهين الثاني  
والثالث

● قد بينا أن ما كان كذلك لم يكن له في المسألة قول أصلاً.

● ثم كان ينبغي أن ينبه على ذلك، ويقول: «لي في المسألة نظر»، أو

يقول: «الحق في أحد هذين القولين».

○ أما إطلاقه فلا وجه له، وهذا هو الجواب عن الآخر.

أما ما يحكى عن غيره من الأئمة من الروايتين،

توجيه تعدد  
الروايات عن الأئمة

● فإنما يكون ذلك في حالتين؛ لاختلاف الاجتهاد، والرجوع عما  
رأى إلى غيره.

• ثُمَّ لَا نَعْلَمُ الْمَتَقَدِّمَةَ مِنْهُمَا؛ فَيَكُونَانِ كَالْخَبْرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.





## فصل



تقليد المجتهد  
مجتهداً آخر

تحرير محل النزاع

اتفقوا على:

• أن المجتهد إذا اجتهد فغلب على ظنه الحكم، لم يجز له تقليد غيره.

• وعلى أن العامي له تقليد المجتهد.

فأما المتمكن من الاجتهاد في بعض المسائل، ولا يقدر على الاجتهاد في البعض إلا بتحصيل علم على سبيل الابتداء؛  
• كالنحو في مسألة نحوية،

• وعلم صفات الرجال في مسألة خبرية،

○ فالأشبه: أنه كالعامة فيما لم يحصل علمه؛ فإنه كما يمكنه تحصيله، فالعامة يمكنه ذلك مع المشقة التي تلحقه.

إنما المجتهد الذي صارت العلوم عنده حاصلة بالقوة القريبة من الفعل، من غير حاجة إلى تعب كثير، بحيث لو بحث عن المسألة ونظر في الأدلة استقل بها، ولم يفتقر إلى تعلم من غيره.

فهذا المجتهد، هل يجوز له تقليد غيره؟

قال أصحابنا: ليس له تقليد مجتهد آخر مع ضيق الوقت ولا سعة،  
لا فيما يخصه ولا فيما يفتي به، لكن يجوز له أن ينقل للمستفتي مذهب

المذهب في المسألة

الأئمة؛ كأحمد والشافعي، ولا يُفتي من عند نفسه بتقليد غيره؛

• لأن تقليد من لا تثبت عصمته ولا تعلم إصابته حكم شرعي لا

دليل المذهب

يثبت إلا بنص، أو قياس، ولا نص ولا قياس؛

○ إذ المنصوص عليه: العامي مع المجتهد،

○ وليس ما اختلفنا فيه مثله؛

■ فإن العامي عاجز عن تحصيل العلم والظن بنفسه،

والمجتهد قادر فلا يكون في معناه.

فإن قيل: هو لا يقدر على غير الظن، وظن غيره كظنه.

الاعتراض الأول

على المذهب

قلنا:

الجواب عنه

• مع هذا إذا حصل ظنه لم يجز له اتباع ظن غيره، فكان ظنه أصلاً

وظن غيره بدلاً، فلا يجوز إثباته إلا بدليل.

• ولأنه إذا لم يجز له العدول إليه مع وجود المبدل، لم يجز مع

القدرة عليه؛ كسائر الأبدال والمبدلات.

فإن قيل: لا نسلم عدم النص في المسألة، بل فيها نصوص؛

الاعتراض الثاني

على المذهب

• كقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وهذا لا يعلم هذه المسألة.

• وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩].



قلنا:

• المراد بالأولي:

الجواب الأول عنه

○ أمر العامة بسؤال العلماء؛ إذ ينبغي أن يتميز السائل عن المسؤول، فالعالم مسؤول غير سائل، ولا يخرج عن العلماء بكون المسألة غير حاضرة في ذهنه إذا كان متمكناً من معرفتها من غير تعلم من غيره.

○ الثاني: يحتمل أن يكون معناه: اسألوا لتعلموا، أي: سلوا عن الدليل ليحصل العلم، كما يقال: «كُلْ لِتَشْبَعَ»، و«اشْرَبْ لِتَرَوَى».

• والمراد بـ ﴿أُولَى الْأَمْرِ﴾:

○ الأولاء؛ لوجوب طاعتهم؛ إذ لا يجب على المجتهد طاعة المجتهد،

○ وإن كان المراد به العلماء فالطاعة على العوام.

ثُمَّ هُوَ مُعَارَضٌ بِعُمُومَاتٍ أَقْوَى مِمَّا ذَكَرُوهُ يُمْكِنُ التَّمَسُّكُ بِهَا فِي الْمَسْأَلَةِ؛

الجواب الثاني عنه

• كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولَى الْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢]،

• وقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]،

• وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ﴾ [النساء: ٨٢]،



• وقوله: ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]،

○ وهذا أمرٌ بالتدبر والاستنباط، والخطابُ مع العلماء.

ثم لا فرق بين المماثل والأعلم؛ فإنَّ الواجب أن ينظر:

• فإن وافق اجتهاده الأعلم: فذاك.

• وإن خالفه فمن أين ينفع كونه أعلم؟

○ وقد صار مزيقاً عنده،

○ وظنُّه عنده أقوى من ظنِّ غيره،

○ وله الأخذ بظنِّ نفسه اتفاقاً، ولم يلزمه الأخذ بقول غيره وإن

كان أعلم، فينبغي أن لا يجوز تقليده.

فإن قيل: فلم يُنقل عن طلحة والزبير ونظرائهما نظرٌ في الأحكام مع

ظهور الخلاف، فالأظهر أنهم أخذوا بقول غيرهم.

قلنا: كانوا لا يُقتون اكتفاءً بغيرهم، وأمَّا علمهم لِنُفُوسِهِمْ لم يكن إلا

بما عرفوه، فإن أشكل عليهم شاوروا غيرهم؛ لتعرف الدليل لا للتقليد،

والله أعلم.

لا فرق بين تقليد  
المجتهد لمجتهد  
مماثل له أو أعلم

الاعتراض الثالث  
على المذهب

الجواب عنه





## فصل



نسبة القول  
للمجتهد

المسألة الأولى:  
التخريج

إذا نصَّ المجتهدُ على حكمٍ في مسألةٍ لعلَّةٍ بينها توجدُ في مسائلٍ سوى المنصوصِ عليه: فمذهبهُ في تلك المسائلِ كمذهبهُ في المسألةِ المعلَّلة؛  
• لأنَّه يعتقِدُ الحكمَ تابعاً للعلَّةِ، ما لم يمنعَ منها مانعٌ.

فإنَّ لم يُبينِ العِلَّةَ لم يُجعلْ ذلك الحكمُ مذهبهُ في مسألةٍ أخرى وإنَّ أشبهتْها شَبَّهاً يجوزُ خفاءً مثلهُ على بعضِ المجتهدينَ،

- فإنَّنا لا ندري لعلَّها لو خَطَرَتْ لَهُ: لم يَصِرْ فيها<sup>(١)</sup> إلى ذلك الحكمِ،
- ولأنَّ ذلك إثباتُ مذهبٍ بالقياسِ، ولذلك اِفْتَرَقَا في مَنْصُوصِ الشَّارعِ، فما نُصَّ على علَّتِهِ كَانَ كَالنَّصِّ يُنسخُ وَيُنسخُ بِهِ، وما لم يُنصَّ على علَّتِهِ: لم يُنسخْ ولم يُنسخْ بِهِ.



ولو نصَّ المجتهدُ على مسألتينِ مُشابهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لم يُنقلَ حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى؛ لِيَكُونَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رِوَايَتَانِ؛

المسألة الثانية:  
النقل والتخريج

- لأنَّنا إذا لم نَجْعَلْ مذهبَه في المنصوصِ عليه مذهباً له في المسكوتِ عنه، فبالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَن لا نَجْعَلَهُ مذهباً له فِيمَا نَصَّ على خلافِهِ.
- ولأنَّه إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الْإِنْسَانِ مذهبٌ فِي الْمَسْأَلَةِ بِنَصِّهِ أَوْ دِلَالَةٍ

(١) قوله: «لم يصر فيها» مكانها في (ع، ب، س): «لم يصر فيها»، والمثبت من (ز، ل).

تجري مَجْرَى نَصِّهِ، ولم يُوجَد أَحَدُهُمَا.

- وإن وُجِدَ مِنْهُ نَوْعٌ دَلَالَةٍ عَلَى الْآخَرَى، لَكِنْ قَدْ نَصَّ فِيهَا عَلَى خِلَافِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ، وَالدَّلَالَةُ الضَّعِيفَةُ لَا تُقَاوِمُ النَّصَّ الصَّرِيحَ.



فَإِنْ نَصَّ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَمْ يُعْلَمْ تَقَدُّمُ أَحَدِهِمَا: اجْتَهِدْنَا فِي أَشْبَهِهِمَا بِأُصُولِهِ وَأَقْوَاهُمَا فِي الدَّلَالَةِ فَجَعَلْنَاهَا لَهُ مَذْهَبًا، وَكُنَّا شَاكِّينَ فِي الْآخَرَى.

المسألة الثالثة: إذا  
اختلف قول المجتهد  
في المسألة

وإن عَلِمْنَا الْآخِرَةَ<sup>(١)</sup> فَهِيَ الْمَذْهَبُ؛

القول الأول

- لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فَيَكُونُ نَصُّهُ الْآخِرُ رُجُوعًا عَنْ رَأْيِهِ الْأَوَّلِ، فَلَا يَبْقَى مَذْهَبًا لَهُ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِالرُّجُوعِ.

دليل القول الأول

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَكُونُ الْأَوَّلُ مَذْهَبًا لَهُ؛

القول الثاني

- لِأَنَّهُ لَا يُنْقَضُ الْجِهَادُ بِالْاجْتِهَادِ.

دليل القول الثاني

وَلَا يَصَحُّ؛

مناقشة دليل القول  
الثاني:  
الوجه الأول من  
المناقشة

- فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> لَا يَتْرُكُ مَا آدَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ الْأَوَّلُ بِاجْتِهَادِهِ الثَّانِي، فَهُوَ بَاطِلٌ يَقِينًا؛

(١) في (س): الأخيرة، والمثبت من (ع، ب، ز، ل)، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة

للبلعي نسخة المتحف البريطاني المنسوخة بتاريخ ٧٠٥هـ [١١٢/ظ].

(٢) في (ل): أن.

○ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ تَرَكَ الْجِهَةَ الَّتِي  
كَانَ مُسْتَقْبِلًا لَهَا، وَتَوَجَّهَ إِلَى غَيْرِهَا،  
○ وَالْمَفْتِي إِذَا أَفْتَى فِي مَسْأَلَةٍ بِحُكْمٍ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ  
يُفْتِيَ فِيهَا بِذَلِكَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ،  
○ وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ.

● وَإِنْ أَرَادُوا:

○ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ عَلَى شَخْصٍ لَا يَنْقُضُهُ،  
○ أَوْ مَا أَذَاهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ لَا يَعِيدُهُ:

■ فَلَيْسَ هَذَا نَظِيرًا لِمَسْأَلَتِنَا، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَ  
اجْتِهَادُهُ: هَلْ يَبْقَى الْأَوَّلُ مَذْهَبًا لَهُ أَمْ لَا؟ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا  
يَبْقَى.

ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِمَا إِذَا صَرَّحَ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، فَكَيْفَ  
يُجْعَلُ مَذْهَبًا لَهُ مَعَ قَوْلِهِ: «رَجَعْتُ عَنْهُ، وَاعْتَقَدْتُ بَطْلَانَهُ»؟!  
فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْضِ الْجَهَادِ بِالْاجْتِهَادِ.



وَعِنْدَ ذَلِكَ نُنَبِّهُ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً خَالَعَهَا ثَلَاثًا وَهُوَ  
يَرَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسَخَ،

● ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ؛ لَزِمَهُ تَسْرِيحُهَا، وَلَمْ  
يَجُزْ لَهُ إِمْسَاكُهَا عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِهِ.

الوجه الثاني من  
المنافسة

موقف المجتهد من  
تغير اجتهاده في  
مسألة عمل بها في  
خاصة نفسه

١. إذا لم يقتصر به  
حكم حاكم

• فَإِنْ حَكَمَ بِصِحَّةِ ذَلِكَ النِّكَاحِ حَاكِمٌ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ: لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ؛

٢. إذا اقترن به حكم حاكم

○ فَإِنَّهُ لَوْ نَقَضَ الاجْتِهَادُ بِالاجْتِهَادِ لَنَقَضَ النِّقَاضُ وَتَسَلَّسَلَ، وَاضْطَرَبَتِ الْأَحْكَامُ، وَلَمْ يُوثَقْ بِهَا.

أَمَّا إِذَا نَكَحَ الْمُقَلِّدُ بَفَتْوَى مُجْتَهِدٍ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ فَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُقَلِّدِ تَسْرِيحُ زَوْجَتِهِ؟

موقف المقلد من تغير اجتهاد المجتهد

الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛

• لِأَنَّ عَمَلَهُ بِفُتْيَاهُ جَرَى مَجْرَى حُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَا يُنْقَضُ ذَلِكَ كَمَا لَا يُنْقَضُ مَا حَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ.





## فصل في التقليد



التقليد لغة

• التقليد في اللغة: وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به.

○ ويُسمَّى ذلك قِلَادَةً، والجمع قِلَائِدُ.

■ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾.

■ ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ في الخيل: «لَا تُقَلِّدُوهَا الْأَوْتَارَ»<sup>(١)</sup>.

■ قَالَ الشَّاعِرُ:

قَلِّدُوهَا تَمَائِمًا

خَوْفَ وَاشٍ وَحَاسِدٍ<sup>(٢)</sup>

○ ثمَّ يستعملُ في: تفويضِ الأمرِ إلى الشَّخصِ، استعارةً، كأنَّه رَبطَ الأمرَ بعُنُقِهِ.

■ كَمَا قَالَ لَقِيطُ الْإِيَادِي:

وَقَلِّدُوا أَمْرَكُمْ لِلَّهِ دَرْكُكُمْ

رَحْبَ الذَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلِعًا<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه أحمد (٣٤٥/٤)، وأبو داود (٢٥٥٣)، والنسائي (٢١٨/٦) من حديث أبي وهب الجشمي رضي الله عنه.

(٢) لم نقف على هذا البيت في كتب اللغة والأدب.

(٣) انظر: ديوان لقيط الأيادي (ص ٨٦).

وَهُوَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.

التقليد اصطلاحاً

أَخْذًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى،

• فَلَا يُسَمَّى الْأَخْذُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِجْمَاعِ تَقْلِيدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُجَّةُ فِي نَفْسِهِ.



قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: الْعُلُومُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

ما يسوغ فيه  
التقليد

مِنْهَا مَا لَا يَسُوغُ التَّقْلِيدُ فِيهِ، وَهُوَ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَصَحَّةُ

الضرب الأول:  
ما لا يسوغ فيه  
التقليد

الرِّسَالَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>؛

• لِأَنَّ الْمُقَلِّدَ فِي ذَلِكَ:

دليل ذلك

○ إِمَّا أَنْ يُجَوِّزَ الْخَطَأَ عَلَى مَنْ يَقْلُدُهُ،

○ أَوْ يُحِيلَهُ؛

■ فَإِنْ أَجَارَهُ فَهُوَ شَاكٌّ فِي صَحَّةِ مَذْهَبِهِ.

■ وَإِنْ أَحَالَهُ: فَبِمَ عَرَفَ اسْتِحَالَتَهُ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؟

• وَإِنْ قَلَّدَهُ فِي أَنَّ قَوْلَهُ حَقٌّ، فَبِمَ عَرَفَ صِدْقَهُ؟

• وَإِنْ قَلَّدَ غَيْرَهُ فِي تَصْدِيقِهِ، فَبِمَ عَرَفَ صِدْقَ الْآخَرِ؟

• وَإِنْ عَوَّلَ عَلَى سُكُونِ النَّفْسِ فِي صَدْقِهِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

سُكُونِ أَنْفُسِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ الْمُقَلِّدِينَ؟

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٤/٣٩٦).



• وما الفرق بين قول مُقلِّدٍ إِنَّهُ صَادِقٌ، وبين قولِ مُخَالِفِهِ؟

وَأَمَّا التَّقْلِيدُ فِي الْفُرُوعِ: فَهُوَ جَائِزٌ إِجْمَاعًا.

• فَكَانَتْ الْحُجَّةُ فِيهِ:

الضرب الثاني:  
ما يسوغ فيه التقليد  
دليل ذلك

○ الإجماع.

○ ولأنَّ المجتَهِدَ فِي الْفُرُوعِ إِمَّا مُصِيبٌ، وَإِمَّا مَخْطِئٌ مُثَابٌّ غَيْرُ  
مَأْتُومٍ، بخلافِ ما ذَكَرْنَاهُ.

■ فَلِهَذَا جَازَ التَّقْلِيدُ فِيهَا، بَلْ وَجَبَ عَلَى الْعَامِّيِّ ذَلِكَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ إِلَى: أَنَّ الْعَامَّةَ يَلْزِمُهُمُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ فِي  
الْفُرُوعِ أَيْضًا.

قول آخر في المسألة

• وَهُوَ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُفْتَوْنَ الْعَامَّةَ، وَلَا  
يَأْمُرُونَهُمْ بِنَيْلِ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ عَلَى الضَّرُورَةِ  
وَالتَّوَاتُرِ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَعَوَامِّهِمْ.

بيان بطلانه

• وَلِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى تَكْلِيفِ الْعَامِّيِّ الْأَحْكَامَ، وَتَكْلِيفُهُ رُتَبَةً  
الاجْتِهَادِ يُوَدِّي إِلَى انْقِطَاعِ الْحَرْثِ وَالنَّسْلِ، وَتَعْطِيلِ الْجِرْفِ  
وَالصَّنَائِعِ، فَيُوَدِّي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا.

• ثُمَّ مَاذَا يَصْنَعُ الْعَامِّيُّ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ حَادِثَةٌ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حَكْمٌ إِلَى  
أَنْ يَبْلُغَ رُتَبَةَ الاجْتِهَادِ، فَإِلَى مَتَى يَصِيرُ مُجْتَهِدًا؟ وَلَعَلَّهُ لَا يَبْلُغُ  
ذَلِكَ أَبَدًا، فَتَضِيعُ الْأَحْكَامُ.

○ فلم يبقَ إلا سؤالُ العلماءِ، وقد أمرَ اللهُ - تَعَالَى - بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾  
[النحل: ٤٣].

قال أبو الخطاب: ولا يجوزُ التَّقْلِيدُ في أركانِ الإسلامِ الخمسِ  
ونحوها ممَّا اشتهرَ، ونُقِلَ نقلًا متواترًا؛  
● لأنَّ العامَّةَ شاركوا العُلَمَاءَ في ذلك، فلا وَجْهَ للتَّقْلِيدِ<sup>(١)</sup>.

مما يتبع الضرب  
الأول:

التقليد فيما علم  
من الدين بالضرورة



(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٤/ ٣٩٨).



## فصل

من يستفتي  
العامي

القول الأول

وَلَا يَسْتَفْتِي الْعَامِّي إِلَّا مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ،

• بِمَا يَرَاهُ مِنْ انْتِصَابِهِ لِلْفُتْيَا بِمَشْهَدٍ مِنْ أَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ،

• وَأَخْذِ النَّاسِ عَنْهُ،

• وَمَا يَتَلَمَّحُهُ مِنْ سِمَاتِ الدِّينِ وَالسُّتْرِ،

• أَوْ يُخْبِرُهُ عَدْلُ عَنْهُ.

فَأَمَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَهُ اتِّفَاقًا.

وَمَنْ جُهِلَ حَالُهُ:

فَقَدْ قِيلَ: يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ؛

• لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ دَخَلَ بِلَدَةٍ يَسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَا يَبْحُثُ عَنْ عَدَالَةِ

مَنْ يَسْتَفْتِيهِ وَلَا عَنْ عِلْمِهِ،

○ وَإِنْ مَنَعْتُمْ مَنْ السُّؤَالِ عَنْ عِلْمِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ مَنَعُ السُّؤَالِ عَنْ

عَدَالَتِهِ، وَهُوَ حُجَّةٌ لَنَا فِي الصُّورَةِ الْمَمْنُوعَةِ<sup>(١)</sup>.

تحرير محل النزاع

استفتاء من جهل  
علمه أو عدالته

القول الثاني

دليل القول الثاني

(١) لعل هذه الفقرة تتضح بقول الغزالي في المستصفى (٢/ ١١٣٣):

«فإن قيل: إذا لم يعرف عدالة المفتي هل يلزمه البحث؟

إن قلتم: يلزمه البحث: فقد خالفتم العادة؛ لأن من دخل بلدة فيسأل عالم البلدة، ولا

يطلب حجة على عدالته.

وإن جوزتم مع الجهل فكذلك في العلم.»

قلنا:

[١] كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبُولُ قَوْلٍ غَيْرِهِ وَجَبَ مَعْرِفَةُ حَالِهِ،

○ فيجبُ على الأمةِ معرفةُ حالِ الرَّسُولِ بالنَّظَرِ في مُعْجَزَتِهِ، ولا

يُصَدَّقُ كُلُّ مَجْهُولٍ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ،

○ ويجبُ على الحاكمِ معرفةُ الشَّاهِدِ،

○ وعلى العالمِ بالخبرِ معرفةُ حالِ راويه.

[٢] وفي الجملة: كَيْفَ يُقَلَّدُ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَجْهَلُ مِنَ السَّائِلِ؟

أَمَّا الْعَادَةُ مِنَ الْعَامَّةِ:

الجواب عن دليل  
القول الثاني

● فَلَيْسَتْ دَلِيلًا.

● وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَدَالَةِ:

○ فَلَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْعَالِمِ: الْعَدَالَةُ، لَا سِيَّمَا إِذَا اشْتُهِرَ بِالْفُتْيَا.

○ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ حَالِ<sup>(١)</sup> الْخَلْقِ نَيْلُ دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ؛

■ لَغَلْبَةِ الْجَهْلِ، وَكَوْنِ النَّاسِ عَوَامًّا، إِلَّا الْأَفْرَادَ،

■ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْعُلَمَاءُ فَسَقَةٌ إِلَّا الْأَحَادَ، فَافْتَرَقَا.



(١) زيادة من (س)، وهو الموافق لما في المستصفى (١١٣٤ / ٢).



## فصل



عمل المقلد عند  
تعدد المجتهدين

المسألة الأولى: قبل  
سؤالهم

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

دليل القول الأول

وإذا كَانَ فِي الْبَلَدِ مُجْتَهِدُونَ:  
فَلِلْمُقَلِّدِ مَسْأَلَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَرَاجَعَةُ الْأَعْلَمِ،  
• كَمَا نُقِلَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ؛ إِذْ سَأَلَ الْعَامَّةُ الْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ فِي  
أَحْوَالِ الْعُلَمَاءِ.

القول الثاني

وقيل: بل يَلْزَمُهُ سَوَالُ الْأَفْضَلِ،  
وَقَدْ أَوْمَأَ الْخِرَقِيُّ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ اتَّبَعَ الْأَعْمَى  
أَوْ تَقَهَّوَمَا فِي نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَالأَوَّلُ أَوْلَى؛

المسألة الثانية: بعد  
سؤالهم

• لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ.  
وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا سَأَلَهُمَا فَاخْتَلَفَا وَأَفْتَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ  
بِخِلَافِ قَوْلِ صَاحِبِهِ،

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

أدلة القول الثاني

فَحِينَئِذٍ: يَلْزَمُهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْأَفْضَلِ فِي عِلْمِهِ وَدِينِهِ.  
وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ: أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ؛

[١] لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ.

(١) انظر: مختصر الخرقى (ص ٢١).

[٢] ولأنَّ العامِّي لا يعلمُ الأفضلَ حقيقةً، بل يَغْتَرُّ بالظَّواهرِ، وربَّما يقدِّمُ المفضولَ؛ فإنَّ لمعرفةِ مراتبِ الفضلِ أدلَّةٌ غامضةٌ ليسَ دَرَكُها شأنُ العَوامِّ.

[٣] ولو جازَ ذلكَ: جازَ لَهُ النَّظَرُ في المسألةِ ابتداءً.

ووجهُ القولِ الأوَّلِ:

أدلة القول الأول

[١] أَنَّ أَحَدَ القولينِ خطأً، وَقَدْ تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، فَيَلْزِمُهُ الأخذُ بِأَرْجَحِهِمَا؛ كالمجتهدِ يَلْزِمُهُ الأخذُ بِأَرْجَحِ الدَّلِيلَيْنِ المتعارضَيْنِ.

[٢] ولأنَّ مَنْ اعتقدَ أَنَّ الصَّوابَ في أَحَدِ القَوْلَيْنِ لا يَنْبَغِي لَهُ أنْ يأخذَ بالتَّشْهِي، وينتقدَ<sup>(١)</sup> مِنَ المذاهبِ أَطْيَبَهَا، وَيَتَوَسَّعَ.

• وَيُعْرِفُ الْأَفْضَلَ:

الجواب عن أدلة القول الثاني

○ بِالْأَخْبَارِ،

○ وبإذعانِ المفضولِ لَهُ، وتقديمه لَهُ،

○ وبأماراتٍ تفيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ دُونَ البَحْثِ عَنِ نَفْسِ عِلْمِهِ،

(١) هكذا في جميع النسخ، وصوبها د. النملة (٣/١٠٢٦) في طبعته إلى: ينتقي، وهو

الموافق لما في المستصفى (٢/١١٣٥).

ولعل المثبت له وجه - وإن كان ما في المستصفى أوضح - ففي لسان العرب (٣/٤٢٥):

«النقد تمييز الدارهم واستخراج الزيف منها»، وهو قريب من معنى الانتقاء، ويبدو أن

ابن قدامة يستخدم الانتقاد بمعنى الانتقاء أحياناً، انظر ما سبق (ص ٣١٨).

■ والعَامِّيُّ أَهْلٌ لِّذَلِكَ.

• والإجماعُ محمولٌ على ما إذا لم يسألَهُمَا؛ إذ لَمْ يُنْقَلْ إِلَّا ذَلِكَ.



فَأَمَّا إِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْمُفْتَيَانِ:

جَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا؛

• لِأَنَّهُ لَيْسَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ بِأَوْلَى مِنَ الْبَعْضِ.

وَقَدْ رَجَّحَ قَوْمٌ: الْقَوْلَ الْأَشَدَّ؛

• لِأَنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ.

وَرَجَّحَ الْآخَرُونَ: الْأَخْفَ؛

• لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ<sup>(١)</sup>.

وَهُمَا قَوْلَانِ مُتَعَارِضَانِ، فَيَسْقُطَانِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ؛ فَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ بَشَّارٍ<sup>(٢)</sup> سَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي الطَّلَاقِ فَقَالَ: «إِنْ فَعَلَ حِنْثٌ»، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنْ أَفْتَانِي إِنْسَانٌ؟» -يعني: لَا يَحْنُثُ-، فَقَالَ:

المسألة الثالثة

القول الأول  
(اختيار المؤلف)

القول الثاني

القول الثالث

إبطال القول الثاني  
والثالث

نسبة القول الأول  
للإمام أحمد

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦/١)، وعلقه البخاري (١٦/١) من حديث ابن عباس ؓ، أن

النبي ﷺ قال: «أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة».

حسن ابن حجر إسناده في الفتح (٩٣/١)، وللحديث شواهد.

(٢) هو أبو علي الحسين بن بشَّار المخزومي البغدادي، توفي سنة (٢٨٦هـ)، روى عن

الإمام أحمد.

«تَعْرِفُ حَلَقَةَ الْمَدِينِيِّ؟» - حَلَقَةُ بِالرُّصَافَةِ-، فَقَالَ لَهُ: «إِنْ أَفْتَوْنِي بِهِ حَلًّا؟»، قَالَ: «نَعَمْ»<sup>(١)</sup>.  
وهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ بَعْدَ الْفُتْيَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



---

(١) ذكر هذه الرواية أبو يعلى في العدة (٤/١٢٢٦، ٥/١٥٧١)، وابنه في طبقات الحنابلة (١/١٤٢)، وأبو الخطاب في التمهيد (٤/٤٠٣-٤٠٤).



## الكتاب الثامن في ترتيب الأدلة ومعرفة الترجيح

يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَنْظُرَ أَوَّلَ شَيْءٍ إِلَى الْإِجْمَاعِ:  
فَإِنْ وَجَدَهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النَّظَرِ فِي سِوَاهُ،

ترتيب الأدلة:  
أولاً: الإجماع

• وَلَوْ خَالَفَهُ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ، أَوْ مُتَأَوَّلٌ؛

○ لَكُونِ الْإِجْمَاعُ دَلِيلًا قَاطِعًا، لَا يَقْبَلُ نَسْخًا وَلَا تَأْوِيلًا.

ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَهِيَ عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ؛

ثانياً: الكتاب  
والسنة المتواترة

• لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَلَا يَتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَوَاطِعِ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَنْسُوخًا.

• وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَتَعَارَضَ عِلْمٌ وَظَنٌّ؛ لِأَنَّ مَا عَلِمَ كَيْفَ يُظَنُّ خِلَافُهُ  
وَظَنٌّ خِلَافِهِ شَكٌّ، فَكَيْفَ يُشَكُّ فِيمَا يُعْلَمُ؟!!

ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَخْبَارِ الْآحَادِ، فَإِنْ عَارَضَ خَبْرٌ خَاصٌّ عُمُومَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ  
مُتَوَاتِرَةٍ: فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: السنة  
الأحادية

ثُمَّ يَنْظُرُ -بَعْدَ ذَلِكَ- فِي قِيَاسِ النُّصُوصِ.

رابعاً: القياس

فَإِنْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَوْ خَبْرَانِ، أَوْ عُمُومَانِ: طَلَبَ التَّرْجِيحَ.



(١) في (ع، ل): منها، والمثبت من بقية النسخ.

والموضع المشار إليه عند قوله: «الرَّابِعُ: النَّصُّ الْخَاصُّ يَخْصُصُ اللَّفْظَ الْعَامَّ...»  
(ص ٤٧٥).



## فصل<sup>(١)</sup>



التعارض  
والترجيح في  
الأخبار

المراد بالتعارض

واعلم أن **التَّعَارُضَ**: هو التَّنَاقُضُ.

ولا يجوز ذلك في خبرين؛

التعارض في  
خبرين

• لأنَّ خبرَ الله - تعالى - ورسوله ﷺ لا يكون كَذِبًا.

فإنَّ وُجِدَ ذلك في حُكْمَيْنِ:

التعارض في  
حكمين

[١] فإمَّا أن يكون أحدهما كَذِبًا مِنَ الرَّاوي.

[٢] أو يُمكنُ الجمعُ بينهما بالتَّنْزِيلِ على حَالَيْنِ، أو في زَمَانَيْنِ.

[٣] أو يكون أحدهما مَنْسُوخًا.

○ فإنَّ لم يُمكنِ الجمعُ، ولا مَعْرِفَةُ النَّسخِ: رَجَّحْنَا، فَأَخَذْنَا  
بِالْأَقْوَى في نفوسنا.



ويحصلُ التَّرْجِيحُ في الأخبارِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أوجه الترجيح في  
الأخبار:

الأوَّلُ: يَتَعَلَّقُ بِالسَّنَدِ.

الوجه الأول:  
الترجيح من جهة  
السند

وذلك أمورٌ خمسة:

أحدها: كثرةُ الرُّوَاةِ،

١. الترجيح بكثرة  
الرواة  
القول الأول  
(اختيار المؤلف)

(١) زيادة من (ز).

دليل القول الأول

● فَإِنَّ مَا كَانَ رُؤَاتُهُ أَكْثَرَ كَانَ أَقْوَى فِي النَّفْسِ، وَأَبْعَدَ مِنَ الْغَلْطِ وَالسَّهْوِ؛

● فَإِنَّ خَبَرَ كُلِّ وَاحِدٍ يَفِيدُ ظَنًّا عَلَى انْفِرَادِهِ، فَإِذَا انْضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ كَانَ أَقْوَى وَآكَدَ مِنْهُ لَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا، وَلِهَذَا يَنْتَهِي إِلَى التَّوَاتُرِ بَحَيْثُ يَصِيرُ ضَرُورِيًّا قَاطِعًا لَا يُشَكُّ فِيهِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

القول الثاني

دليل القول الثاني

أدلة أخرى للقول الأول

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ: لَا يُرْجَحُ بِهِ؛

● لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ فَلَمْ يُرْجَحْ بِالكَثْرَةِ؛ كَالشَّهَادَةِ وَالْفَتْوَى. قُلْنَا: الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ بِدَلِيلِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

● أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَتَقْدِيمِ الرَّاجِحِ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ.

○ وَلِذَلِكَ<sup>(١)</sup> إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُ الْفَرَعِ أَشْبَهَ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

● الثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كَانُوا يُرْجَحُونَ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ.

○ وَلِذَلِكَ قَوَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ بِمُوَافَقَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما <sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (ب، س): وَكَذَلِكَ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ع، ز، ل).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَتَقْدَمُ تَخْرِيجُهُ (ص ١٩٧).

○ وأبو بكرٍ قَوَّيْ خَبَرَ الْمُغِيرَةَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ بِمُوَافَقَةِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلَمَةَ<sup>(١)</sup>.

○ وَقَوَّيْ عُمَرُ خَبَرَ الْمُغِيرَةِ أَيْضًا فِي دِيَةِ الْجَنِينِ بِمُوَافَقَةِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلَمَةَ<sup>(٢)</sup>،

○ وَقَوَّيْ خَبَرَ أَبِي مُوسَى فِي الْاِسْتِئْذَانِ بِمُوَافَقَةِ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup>.

○ وَقَوَّيْ ابْنُ عُمَرَ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي: «مَنْ شَهِدَ جَنَازَةً» بِمُوَافَقَةِ عَائِشَةَ<sup>(٤)</sup>.

■ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ.

● **الثَّالِثُ:** أَنَّ هَذَا عَادَةُ النَّاسِ فِي حِرَاثَتِهِمْ وَتَجَارَاتِهِمْ، وَسُلُوكِ الطَّرِيقِ؛ فَإِنَّهُمْ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَسْبَابِ الْمَخُوفَةِ يَمِيلُونَ إِلَى الْأَقْوَى.

فَأَمَّا الشَّهَادَةُ: فَلَمْ يُرْجَّحُوا فِيهَا، وَسَبَّبَهَا: أَنَّ بَابَ الشَّهَادَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّعَبُّدِ،

● وَلِهَذَا لَوْ شَهِدَ بِلَفْظِ الْإِخْبَارِ دُونَ الشَّهَادَةِ لَمْ يُقْبَلْ،

● وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَائَةِ امْرَأَةٍ عَلَى بَاقَةٍ بَقُلٍّ.

الجواب عن أدلة القول الثاني

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩٢).

(٢) سبق تخريج حديث عمر وحمل بن مالك في دية الجنين (ص ١٩٣)، وأما ما ذكره المصنف من تقويته بموافقة محمد بن مسلمة، فلم نقف عليه ولعله سبق قلم.

(٣) متفق عليه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وتقدم تخريجه (ص ١٩٧).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٣-٢) والبخاري (١٣٢٣) ومسلم (٩٤٥).

الثاني: أن يكون أحد الراويين معروفاً بزيادة التيقُّظِ وقلة الغلطِ، فالثقة بروايته أكثر.

٢. الترجيح بحفظ الرواة وضبطهم

الثالث: أن يكون أروع وأتقى، فيكون أشدَّ تحرُّزاً من الكذب، وأبعد من رواية ما يشكُّ فيه.

٣. الترجيح بعدالة الرواة

الرابع: أن يكون راوي أحدهما صاحب الواقعة.

٤. ترجيح رواية صاحب الواقعة

• فقول ميمونة: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ حَلَالَانِ»<sup>(١)</sup>، مُقَدَّمٌ عَلَى رواية ابن عباس: «نَكَحَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ»<sup>(٢)</sup>.

مثاله

الخامس: أن يكون أحدهما باشر القصة؛

٥. ترجيح المباشر للقصة

• كرواية أبي رافع: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مِيمُونََةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ السَّفِيرَ بَيْنَهُمَا»<sup>(٣)</sup>، مَعَ رواية «ابن عباس» التي ذَكَرْنَاهَا، فَإِنَّ الْمَبْشِرَ أَحَقُّ بِالْمَعْرِفَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ.

مثاله

• وَلِذَلِكَ قَدَّمَ الصَّحَابَةُ أَخْبَارَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِحَّةِ صَوْمٍ مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً<sup>(٤)</sup>، وَفِي وُجُوبِ الْغُسْلِ مِنَ التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ بَدُونِ الْإِنْزَالِ<sup>(٥)</sup> عَلَى خَيْرِ مَنْ رَوَى خِلَافَ ذَلِكَ.

دليل الترجيح به

(١) أخرجه أحمد (٣٣٢/٦)، ومسلم (١٤١١)، وأبو داود واللفظ له (١٨٤٣) من حديث

يزيد بن الأصم عن خالته أم المؤمنين ميمونة ؓ

(٢) أخرجه أحمد (٢٢١/١)، والبخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣٩٢/٦)، والترمذي وحسنه (٨٤١).

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٣/٦)، ومسلم (١١٠٩) من حديث عائشة وأم سلمة ؓ.

(٥) أخرجه أحمد ومسلم من حديث عائشة ؓ، وتقدم تخريجه (ص ١٩٥).

الوجه الثاني:  
الترجيح من جهة  
المتن

١. ترجيح الناقل  
عن الأصل

الوجه الثاني: الترجيح لأمر يعود إلى المتن.

• وذلك كترجيح<sup>(١)</sup> أحد الخبرين بكونه ناقلاً عن حكم الأصل؛

مثل الموجب للعبادة أولى من النافي لها؛

○ لأن النافي جاء على مقتضى العقل، والآخر متأخر عنه، فكان

كالنسخ له،

• وكذلك رواية الإثبات مقدمة على رواية النفي؛

٢. ترجيح المثبت  
على النافي

○ لأن المثبت معه زيادة علم خفيت على صاحبه.

• قال القاضي: وإذا تعارض الحاضر والمبني قدام الحاضر؛

٣. ترجيح الحاضر  
على المبني  
القول الأول  
دليل القول الأول

○ لأنه أحوط<sup>(٢)</sup>.

• وقيل: لا يرجح بذلك،

القول الثاني

ولا يرجح:

ما لا يرجح به من  
جهة المتن

• المسقط للحد على الموجب له،

• ولا الموجب للحرية على المقتضي للرق؛

○ لأن ذلك لا يوجب تفاوتاً في صدق الراوي فيما ينقله من لفظ

الإيجاب والإسقاط.

(١) في (ع): فترجيح، وفي (ب): كترجيح، والمثبت من (س).

(٢) انظر: العدة لأبي يعلى (٣/ ١٠٤١).

الوجه الثالث:  
الترجيح بأمر  
خارجي

وأما الترجيح لأمر خارج فبأمر:

- منها: أن يشهد القرآن والسنة أو الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر، أو يعضده قياس، أو يعمل به الخلفاء، أو يوافقه قول صحابي؛

○ كموافقة خبر التعليل<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

- الثاني: أن يختلف في وقف أحد الخبرين على الراوي، والآخر يتفق على رفعه.
  - الثالث: أن يكون راوي أحدهما قد نُقل عنه خلافه، فتعارض روايته، ويبقى الآخر سليماً عن التعارض، فيكون أولى.
  - الرابع: أن يكون أحدهما مرسلًا والآخر متصلًا، فالمتصل أولى؛
- لأنه متفق عليه وذلك مختلف فيه.



(١) أخرج أحمد (٣٧/٦)، والبخاري (٥٧٨)، ومسلم (٦٤٥) من حديث عائشة ؓ: أن نساء من المؤمنات كن يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح، متلفعات بمروطهن، ثم يرجعن إلى أهلهن وما يعرفهن أحد من الغلس.



## فصل في ترجيح المعاني



المرجحات  
المستعملة عند  
تعارض العلل:

قَالَ أَصْحَابُنَا: تُرَجِّحُ الْعِلَّةُ بِمَا يُرَجَّحُ بِهِ الْخَبَرُ:

١. ترجيح العلة  
بدليل خارجي

- من مُوَافَقَتِهَا لِلدَّلِيلِ آخَرَ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ، أَوْ خَبَرٍ مُرْسَلٍ،

٢. ترجيح العلة  
الناقلة عن الأصل

- أَوْ بَكُونِ إِحْدَاهُمَا نَاقِلَةً عَنِ الْأَصْلِ كَمَا قُلْنَا فِي الْخَبَرِ.

فَأَمَّا:

٣. ترجيح العلة  
الحاضرة

- إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَاطِرَةً وَالْأُخْرَى مُبِيحَةً،

٤. ترجيح العلة  
المسقطّة للحد أو  
الموجبة للعتق

- أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُسْقِطَةً لِلْحَدِّ، أَوْ مُوجِبَةً لِلْعِتْقِ،

فَفِي التَّرْجِيحِ بِذَلِكَ اخْتِلَافٌ:

القول الأول

○ فَرَجَّحَ بِهِ قَوْمٌ؛

■ اخْتِيَاطًا لِلْحَظَرِ وَنَفْيَ الْحَدِّ.

■ وَلَأنَّ الْخَطَأَ فِي نَفْيِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَسْهَلُ مِنَ الْخَطَأِ فِي

إثْبَاتِهَا.

○ وَمَنْعَ آخَرُونَ التَّرْجِيحَ بِذَلِكَ؛

القول الثاني

■ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا حُكْمَانِ شَرْعِيَّانِ فَيَسْتَوِيَانِ.

■ وَلَأنَّ سَائِرَ الْعِلَلِ لَا تُرَجَّحُ بِأَحْكَامِهَا، فَكَذَا هَاهُنَا.



- وَرَجَّحَ قَوْمُ الْعِلَّةِ: بِخَفَّةِ حُكْمِهَا؛  
○ لَأَنَّ الشَّرِيعَةَ خَفِيفَةٌ.
- وَآخَرُونَ: بِالْعَكْسِ؛  
○ لَأَنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ.
- وَهِيَ تَرْجِيحاتٌ ضَعِيفَةٌ.
- فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ حُكْمًا، وَالْأُخْرَى وَضْفًا حِسِّيًّا، كَكَوْنِهِ قُوْتًا وَمُسْكِرًا؛  
○ فَاخْتَارَ الْقَاضِي: تَرْجِيحَ الْحِسِّيَّةِ.
- وَمَالَ أَبُو الْخَطَّابِ إِلَى: تَرْجِيحِ الْحُكْمِيَّةِ؛
- لَأَنَّ الْحِسِّيَّةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْحُكْمِ، فَلَا<sup>(١)</sup> يُلَازِمُهَا حُكْمُهَا،  
■ وَالْحُكْمُ أَشَدُّ مُطَابَقَةً لِلْحُكْمِ.
- وَرَجَّحَ الْقَاضِي: بِأَنَّ الْحِسِّيَّةَ كَالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةُ قَطْعِيَّةٌ، فَهوَ أَوْلَى مِمَّا يُوجِبُ الظَّنَّ.
- وَلَإِنَّهَا لَا تَقْتَرِفُ إِلَى غَيْرِهَا فِي الثُّبُوتِ.
- وَقِيلَ: هَذَا كُلُّهُ تَرْجِيحٌ ضَعِيفٌ.

٥. ترجيح العلة  
الأخف حكمًا

٦. ترجيح العلة  
الأشد حكمًا

رأي المؤلف في  
الترجيحات الأربع  
السابقة

٧. ترجيح العلة  
الحكمية على  
الحسية والعكس

القول الأول

القول الثاني

أدلة القول الثاني

أدلة القول الأول

القول الثالث

(١) في (ع): فلم، والمثبت من (ب، س).

وذكر أبو الخطاب:

• ترجيح العلة إذا كانت أقل أوصافاً؛

٨. ترجيح العلة الأقل أوصافاً

○ لمُشَابَهَتِهَا الْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ،

○ ولأنها أجرى على الأصول<sup>(١)</sup>.

• وترجيحها بكثرة فروعها، وعمومها<sup>(٢)</sup>.

٩. ترجيح العلة بكثرة فروعها

○ ثم اختار التسوية، وأن هذين لا يرجح بهما؛

اختيار أبي الخطاب في المرجحين الأخيرين

■ لأن العلتين سواء في إفادتهما حكمهما، وسلامتهما من الفساد، ومتى صحت لم يلتفت إلى كثرة فروعها، ولا كثرة أوصافها<sup>(٣)</sup>.

• ورجح<sup>(٤)</sup> العلة المتزعة من الأصول على ما انتزع من أصل واحد؛

١٠. ترجيح العلة بكثرة أصولها

○ لأن الأصول شواهد بالصحة، فما كثرت شواهد كان أقوى في إثارة غلبة الظن<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢٣٥ / ٤).

(٢) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢٤٨ / ٤).

(٣) قارن بما في التمهيد لأبي الخطاب (٢٣٥ - ٢٤٨ / ٤).

(٤) في (س): وترجيح، والمثبت من (ع، ب)، ولعله الأولي؛ لأنه ما روجه أبو الخطاب في

التمهيد (٢٣٢ / ٤)، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة للبعلي (٧٤٩ / ٢).

(٥) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢٣١ / ٤، ٢٣٤).

- وَرَجَّحَ <sup>(١)</sup> الْعِلَّةَ الْمَطْرُودَةَ الْمُنْعَكِسَةَ عَلَى مَا لَا يَنْعَكِسُ؛  
 ○ لِأَنَّ الطَّرْدَ وَالْعَكْسَ دَلِيلٌ عَلَى الصَّحَّةِ ابْتِدَاءً؛ لِمَا فِيهِ مِنْ غَلَبَةِ  
 الظَّنِّ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَصْلُحَ لِلتَّرْجِيحِ <sup>(٢)</sup>.

١١. ترجيح  
العلّة باطرادها  
وانعكاسها

- وَرَجَّحَ الْعِلَّةَ الْمُتَعَدِّيَّةَ عَلَى الْقَاصِرَةِ؛  
 ○ لكَثْرَةِ فَائِدَتِهَا.

١٢. ترجيح العلة  
المتعدّية على  
القاصرة

- وَمَنَعَ ذَلِكَ قَوْمٌ؛  
 ○ لِأَنَّ الْفُرُوعَ لَا تُنْبِئُ عَنْ قُوَّةٍ فِي ذَاتِ الْعِلَّةِ، بَلِ الْقَاصِرَةُ أَوْفَى  
 لِلنَّصِّ.

■ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ فَإِنَّهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا.

- وَرَجَّحَ مَا كَانَتْ عِلَّتُهُ وَصْفًا عَلَى مَا كَانَتْ عِلَّتُهُ اسْمًا؛  
 ○ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْوَصْفِ، مُخْتَلَفٌ فِي الْأِسْمِ، فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَقْوَى.

١٣. ترجيح العلة  
الوصفيّة على  
الاسميّة

- وَرَجَّحَ مَا كَانَتْ عِلَّتُهُ إِبْتِاثًا عَلَى التَّعْلِيلِ بِالنَّفْيِ؛  
 ○ لِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا.

١٤. ترجيح علة  
الإثبات على علة  
النفي

- وَرَجَّحَ الْعِلَّةَ الْمَرْدُودَةَ إِلَى أَصْلِ قَاسِ الشَّارِعِ عَلَيْهِ؛  
 ○ كَقِيَاسِ الْحَجِّ عَلَى الدِّينِ فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِالمَوْتِ أَوْلَى مِنْ

١٥. ترجيح العلة  
المنتزعة من أصل  
قاس الشارع عليه

(١) في (س): وترجّح، وفي (ب): وترجّح، والمثبت من (ع)، ولعله الأولى؛ لأنه ما رجّحه  
 أبو الخطاب في التمهيد (٤/ ٢٤٢ - ٢٤٣)، وهو الموافق لما في تلخيص الروضة  
 للبعلي (٢/ ٧٤٩).

(٢) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٤/ ٢٤٢ - ٢٤٣).

قياسهم على الصلاة؛ لتشبيه النبي ﷺ له بالدين في حديث الخنعمية<sup>(١)</sup>.

• ومتى كان أصل إحدى العلتين متفقاً عليه، والآخر مختلفاً فيه كانت المتفق على أصلها أولى؛  
○ فإن قوة الأصل تؤكد قوة العلة.

١٦. ترجيح العلة المتفق على أصلها

• وكذلك ترجح كل علة قوي أصلها؛ مثل:

١٧. ترجيح العلة بقوة أصلها عموماً

- أن يكون أحدهما محتملاً للنسخ والآخر لا يحتمل.
- أو يثبت أحدهما بخبر متواتر، والآخر بأحد.
- أو أحدهما ثابتاً بروايات كثيرة والآخر برواية واحدة.
- أو أحدهما بنص صريح والآخر بتقدير أو إضمار.
- أو يكون أحدهما أصلاً بنفسه والآخر أصلاً لآخر.
- أو أحدهما اتفق على تعليله، والآخر اختلف فيه.
- أو يكون دليل أحد الوصفين مكشوفاً معيناً والآخر أجمعوا على أنه بدليل ولم يكن معيناً.
- أو يكون أحدهما مغيراً للنفي الأصلي، والآخر مبقياً عليه، فالمغير أولى؛

■ لأنه حكم شرعي، والآخر نفي للحكم على الحقيقة.

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس، وتقدم تخريجه (ص ٥٦٠).

• وَتُرَجَّحُ الْعِلَّةُ:

○ المؤثرة على الملائمة،

○ والملائمة على الغريب،

○ والمناسبة على الشبهة؛

■ لَأَنَّهُ أَقْوَى فِي تَغْلِيْبِ الظَّنِّ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.



(١) في خاتمة (ع): «تم الكتاب بحمد الله ومنه وكرمه وصلى الله على خير رسله محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد الثاني عشر من شهر جمادى الآخر سنة ثلاث وثلاثين وسبع مائة أحسن الله عاقبتها، علقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى المعترف بذنبه الراجي عفو ربه محمد بن أحمد بن محمد الألواحي عفى الله عنهم وعن جميع المسلمين»

وفي (ب): «نجز بفضل الله وعونه وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه على يد عبد الفقير إلى اللطيف الخبير عمر بن أحمد بن مجلي العذبي المشرقي [أو المشرقي] بصدر الجامع الأقصى ثامن عشر رجب الفرد من شهر سنة سبع وثلاثين وسبع مئة».

وفي (ز): «تم الكتاب بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ورضي الله عن أصحاب رسول الله».

وفي (س): «آخر الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على السيدنا محمد وآله أجمعين، فرغ من كتابته يوم الجمعة في وقت الغروب الشمس من يد الفقير ابن [...] المحتاج إلى رحمة الله تعالى: شرف الدين [...] بن عثمان الجيلي الكسري من قرية المعينة السامي في البقعة المعروف بببلبي، عفى الله عنه ولوالدين ولمن نظر ولمن قرأ أجمعين، آمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله أجمعين، وذلك في شهر المحرم من سنة ستة وستين وسبع مائة».

والحمد لله فقد انتهينا من تصحيح الكتاب ومراجعته في منتصف ليلة الخميس ٢٥ / ٤ / ١٤٣٩ هـ نسأل الله تعالى أن ينفع به وأن يتقبله منا والحمد لله أولاً وآخراً.





## الفهارس



فهرس مواضع التعريف بالأعلام  
فهرس مواضع التعريف بالفرق  
فهرس المحتويات

## فهرس مواضع التعريف بالأعلام

إبراهيم النخعي	٢٣٦
ابن الثلجي	٤٣٣
ابن جرير الطبري	٢٦٩
ابن جنّي	٤٩٦
ابن حامد	٧١
ابن داود الظاهري	٤٥٩
ابن عقيل	١٢٤
ابن فضال النحوي	٤٩٧
ابن قتيبة	٤٩٤
أبو إسحاق الزجاج	٤٩٦
أبو إسحاق بن شاقلا	٢٩٦
أبو الحارث الصائغ	٤٦٩
أبو الحسن التميمي	٧١
أبو الحسن الخرّزي	٧٢
أبو الحسن الكرخي	٢٢٨
أبو الخطاب	٦٤
أبو بكر الرازي الجصاص	٢٦٩



أبو بكر عبد العزيز (غلام الخلال) .....	٣٥٦
أبو ثور .....	٤٦١
أبو حفص البرمكي .....	٦٣٠
أبو سلمة بن عبد الرحمن .....	٢٦٦
أبو صالح السَّمَان .....	٢٢٩
أبو عبيد القاسم بن سلام .....	٥٦٠
أبو علي الجُبَّائي .....	٢٠١
الأُسود بن يزيد .....	٢٦٧
بكر بن محمد النسائي .....	٧٢٠
الجاحظ .....	٧١٢
الحسن البصري .....	٢٦٧
الحسين بن بشار .....	٧٥٥
الخِرقي .....	٧٣٥
الخطَّابي البُستي .....	٤٣٢
داود الظاهري .....	٢٦٠
ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) .....	٢٢٩
سعد العوفي .....	٢٠٣
سعيد بن المسيب .....	٢٦٧
سهيل بن أبي صالح .....	٢٢٩
سيبويه .....	٤٩٤

شريح القاضي	٢٦٧
صالح بن أحمد بن حنبل	٤٦٩
عبيد الله العنبري	٧١٢
عطاء بن أبي رباح	٤٩٢
عكرمة	١٢٢
علقمة بن قيس	٢٦٧
عيسى بن أبان	٤٦١
الغزالي	٤٦٦
القاضي أبو يعلى	٦٤
القاضي أبو يوسف	٢٢٤
القاضي يعقوب	٣١٣
القفال الشاشي	٤٦٦
محمد بن الحكم المروزي	٧٢٠
النظام	٢٤٥

## فهرس مواضع التعريف بالفِرَق

الإمامية .....	١٨٥
السُّنَنِيَّة .....	١٧٤
السوفسطائية .....	١٧٥
المعتزلة .....	٥٣

## فهرس محتويات الجزء الأول

٧	مقدمة إثراء المتون
١٢	عملنا في الكتاب
١٢	أولاً: مقابلة النسخ المخطوطة
٢٣	ثانياً: ما يتعلق بالخدمة العلمية والفنية للكتاب
٢٩	التعريف بكتاب (روضة الناظر) ومؤلفه
٢٩	أولاً: التعريف بالمؤلف
٣٣	ثانياً: التعريف بكتاب (روضة الناظر)
٣٩	نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق
	النص المحقق
١	مقدمة المؤلف
٥	المقدمة المنطقية
٨	فصل في أقسام الحد
١٦	فصل في طرق الاعتراض على الحد
١٨	فصل في البرهان
٢٠	فصل في أقسام الدلالات اللفظية
٢٤	فصل في أسباب إدراك المعاني
٢٦	فصل في القضايا التي يتركب منها البرهان

فصل في أضرب البرهان	٢٨
فصل في الخروج عن نظم البرهان	٣٥
فصل في مراتب الإدراك	٣٧
فصل في لزوم النتيجة من المقدمتين	٤٢
فصل في أقسام البرهان باعتبار المستدل به	٤٦
فصل في الاستدلال بالاستقراء	٤٧
الكتاب الأول: في تقسيم أحكام التكليف إلى خمسة أقسام وفي حقائقها	٤٩
فصل في القسم الأول: الواجب	٥١
فصل في انقسام الواجب باعتبار ذاته	٥٣
فصل في انقسام الواجب باعتبار وقته إلى مضيق وموسع	٥٦
فصل في حكم تأخير الواجب الموسع قبل ضيق وقته	٦٠
فصل في قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به	٦١
فصل في حكم اختلاط الحلال بالحرام	٦٣
فصل في الزيادة على أقل الواجب الذي لا يتقيد بحد	٦٤
القسم الثاني: المندوب	٦٦
القسم الثالث: المباح	٦٩
فصل في حكم الأفعال قبل ورود الشرع	٧١
فصل: هل المباح مأمور به؟	٧٤
القسم الرابع: المكروه	٧٦
فصل في الأمر المطلق لا يتناول المكروه	٧٧

٧٨	القسم الخامس: الحرام
٨٢	فصل في أقسام النهي باعتبار ما يعود إليه
٨٥	فصل: هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟
٨٧	فصل في التكليف
٩٠	فصل في تكليف الناسي والنائم والسكران
٩٢	فصل في تكليف المكره
٩٣	فصل في تكليف الكفار بفروع الشريعة
٩٥	فصل في شروط الفعل المكلف به
١٠٠	فصل في متعلق التكليف
١٠٢	الضرب الثاني من الأحكام: ما يتلقى من خطاب الوضع والإخبار
١٠٥	فصل في الشرط والمانع
١٠٧	القسم الثاني: الصحة والفساد
١٠٩	فصل في القضاء والإعادة والأداء
١١١	فصل في العزيمة والرخصة
١١٥	الكتاب الثاني: في أدلة الأحكام
١١٧	فصل في الأصل الأول: كتاب الله تعالى
١١٩	فصل في الاحتجاج بالقراءة الشاذة
١٢١	فصل في المجاز في القرآن
١٢٢	فصل في وجود الألفاظ الأعجمية في القرآن
١٢٤	فصل في المحكم والمتشابه في القرآن

باب النسخ .....	١٢٨
فصل في إثبات النسخ .....	١٣٤
فصل في أنواع النسخ في القرآن وما فيها من الاختلاف .....	١٣٦
فصل في حكم النسخ قبل التمكن من الامتثال .....	١٣٨
فصل في الزيادة على النص .....	١٤٣
فصل في نسخ بعض العبادة أو شرطها .....	١٤٨
فصل في نسخ العبادة إلى غير بدل .....	١٥٠
فصل في النسخ بالأخف والأثقل .....	١٥٢
فصل في ثبوت حكم النسخ في حق من لم يبلغه .....	١٥٤
فصل في النسخ في الكتاب والسنة تواترًا وآحادًا .....	١٥٥
فصل في نسخ القرآن والسنة المتواترة بالسنة الأحادية .....	١٥٩
فصل في نسخ الإجماع والنسخ به .....	١٦١
فصل في نسخ القياس والنسخ به .....	١٦٢
فصل في نسخ مفهوم الأولى والنسخ به .....	١٦٣
فصل فيما يعرف به النسخ .....	١٦٤
الأصل الثاني من الأدلة: سنة النبي ﷺ .....	١٦٧
فصل في الأخبار .....	١٧٤
فصل في نوع العلم الحاصل بالتواتر .....	١٧٦
فصل في تفاوت حصول العلم في الوقائع والأشخاص .....	١٧٨
فصل في شروط التواتر .....	١٨١

فصل في ما لا يشترط فيه التواتر .....	١٨٤
فصل في إمكان تواطؤ أهل التواتر على كتمان ما يحتاج إلى نقله .	١٨٥
القسم الثاني: أخبار الأحاد .....	١٨٦
فصل في التعبد بخبر الواحد عقلاً من حيث الجواز وعدمه .	١٨٩
فصل في التعبد بخبر الواحد عقلاً من حيث الوجوب وعدمه	١٩١
فصل في التعبد بخبر الواحد سمعاً .....	١٩٢
فصل في اشتراط مجيء الخبر عن كل راوٍ من طريقين ليقبل ..	٢٠١
فصل في شروط الراوي المقبول الرواية .....	٢٠٢
فصل في خبر مجهول الحال .....	٢٠٧
فصل في ما لا يشترط في الراوي ولا يقدح في الرواية .....	٢١١
فصل في التزكية والجرح .....	٢١٣
فصل في التعديل .....	٢١٥
فصل في عدالة الصحابة .....	٢١٨
فصل في رواية المحدود في القذف .....	٢٢٠
فصل في كيفية الرواية .....	٢٢١
فصل في رواية الراوي لسماعه عن خط يثق به .....	٢٢٦
فصل في التباس السماع .....	٢٢٧
فصل في إنكار الشيخ للحديث المروي عنه .....	٢٢٨
فصل في زيادة الثقة .....	٢٣٠
فصل في رواية الحديث بالمعنى .....	٢٣٢



فصل في الحديث المرسل .....	٢٣٤
فصل في خبر الواحد فيما تعم به البلوى .....	٢٣٨
فصل في خبر الواحد في الحدود .....	٢٤٠
فصل في خبر الواحد إذا خالف القياس .....	٢٤١
الأصل الثالث: الإجماع .....	٢٤٤
فصل في اشتراط عدد التواتر في المجمعين .....	٢٥٣
فصل: من يعتبر قوله في الإجماع، ومن لا يعتبر .....	٢٥٤
فصل: المشتغلون بالعلم ممن لم يبلغوا درجة الاجتهاد .....	٢٥٦
فصل في الكافر والفاسق .....	٢٥٩
مسألة في الإجماع بعد عصر الصحابة .....	٢٦٠
فصل في الإجماع بعد الخلاف المستقر .....	٢٦٤
فصل في الاعتداد بخلاف التابعي المجتهد في عصر الصحابة .....	٢٦٦
فصل في انعقاد الإجماع بقول الأكثر .....	٢٦٩
فصل في عمل أهل المدينة .....	٢٧٣
فصل في اتفاق الخلفاء الأربعة .....	٢٧٥
مسألة في اشتراط انقراض العصر لصحة الإجماع .....	٢٧٦
مسألة في إحداث قول ثالث .....	٢٨٠
فصل في الإجماع السكوتي .....	٢٨٣
مسألة في حجية الإجماع المستند إلى اجتهاد وقياس .....	٢٨٧

فصل في تقسيم الإجماع باعتبار القطع والظن .....	٢٨٩
فصل في الأخذ بأقل ما قيل .....	٢٩١
الأصل الرابع: في استصحاب الحال ودليل العقل .....	٢٩٢
فصل: هل يلزم النافي للحكم دليل ؟ .....	٢٩٧
الكتاب الثالث: في بيان أصول مختلف فيها .....	٣٠١
الثاني من الأصول المختلف فيها: قول الصحابي إذا لم يظهر له	
مخالف .....	٣٠٨
فصل في الأخذ بأحد أقوال الصحابة من غير دليل .....	٣١١
الثالث: الاستحسان .....	٣١٣
الرابع من الأصول المختلف فيها: الاستصلاح .....	٣١٧

## فهرس محتويات الجزء الثاني

الكتاب الرابع: في تقاسيم الكلام والأسماء .....	٣٢٣
فصل حكم ثبوت الأسماء بالقياس .....	٣٢٥
فصل في تقاسيم الأسماء .....	٣٢٨
فصل في الحكم عند تردد الاسم بين الحقيقة والمجاز .....	٣٣٤
فصل في طرق التمييز بين الاسم الحقيقي والمجازي .....	٣٣٥
فصل في الكلام وأقسامه .....	٣٣٦
القسم الأول: النص .....	٣٣٧
القسم الثاني: الظاهر .....	٣٣٩
القسم الثالث: المجمل .....	٣٤٥
فصل: المثال الثالث على اختلاف الأدلة التي اختلف في إجمالها ..	٣٤٨
فصل: المثال الرابع على الأدلة التي اختلف في إجمالها .....	٣٥٠
فصل المثال الخامس على الأدلة التي اختلف في إجمالها .....	٣٥١
فصل في البيان .....	٣٥٣
فصل في تأخير البيان .....	٣٥٦
الكتاب الخامس: في الأمر والنهي والعموم والاستثناء والشرط ونحو ذلك .	٣٦٣
باب الأمر .....	٣٦٣
فصل في اشتراط إرادة الأمر للأمر .....	٣٦٩
مسألة في دلالة الأمر على الوجوب .....	٣٧٢
فصل في اقتضاء الأمر بعد الحظر .....	٣٧٩

فصل في اقتضاء الأمر التكرار .....	٣٨٣
مسألة في اقتضاء الأمر الفورية .....	٣٨٩
فصل في افتقار قضاء الواجب لأمر جديد .....	٣٩٤
فصل في اقتضاء الأمر الإجزاء .....	٣٩٦
مسألة الأمر بالأمر بالشيء .....	٤٠٠
فصل في الأمر المتوجه لجماعة .....	٤٠٢
فصل في أقسام الأمر باعتبار المخاطب به .....	٤٠٤
فصل في تناول الأمر للمعدومين .....	٤١١
فصل في حكم الأمر بالمحال .....	٤١٤
فصل في النهي وأحكامه .....	٤٢٠
باب العموم .....	٤٢٧
فصل: هل للعموم صيغة؟ .....	٤٣١
فصل في الاختلاف في بعض صيغ العموم التي تقدم ذكرها .....	٤٤٣
فصل في الاختلاف في أقل الجمع .....	٤٤٨
فصل في اللفظ العام إذا ورد على سبب خاص .....	٤٥١
فصل في إفادة قول الصحابي: (نهى) أو (قضى) للعموم ....	٤٥٥
فصل في دخول العبيد والنساء في بعض العمومات .....	٤٥٨
فصل في حكم العام بعد التخصيص .....	٤٦١
فصل في هل العام المخصوص حقيقي أو مجازي؟ .....	٤٦٣
فصل في الحد الذي ينتهي إليه التخصيص .....	٤٦٦
فصل في دخول المخاطب في عموم خطابه .....	٤٦٧
فصل في اعتقاد عموم اللفظ العام حال سماعه .....	٤٦٩

باب في الأدلة التي يخص بها العموم	٤٧٣
فصل في تعارض العمومين	٤٨٧
فصل في الاستثناء	٤٩٠
فصل في شروط صحة الاستثناء	٤٩١
فصل في تعقب الاستثناء جملاً متعاطفة	٤٩٩
فصل في الشرط	٥٠٣
فصل في المطلق والمقيد	٥٠٥
فصل في حمل المطلق على المقيد	٥٠٧
فصل في أنواع دلالة اللفظ بغير النطق	٥١١
فصل في درجات أدلة الخطاب	٥٢٧
الكتاب السادس فيما هو فرع للأصول المذكورة وهو القياس	٥٣٩
فصل في أضرب الاجتهاد في العلة	٥٤٢
فصل في إثبات القياس على منكره	٥٤٧
فصل في الالحاق بالعلة المنصوصة: لفظي أم قياسي؟	٥٦٩
فصل في أوجه دخول الخطأ على القياس	٥٧٠
فصل في أقسام إلحاق المسكوت بالمنطوق	٥٧١
القسم الأول: مسلك النص	٥٧٥
القسم الثاني: مسلك الإجماع	٥٨٥
القسم الثالث: مسلك الاستنباط	٥٨٧
فصل في بعض المسالك الفاسدة في إثبات العلة	٦٠٢
فصل في انخرام المناسبة	٦٠٤
فصل في قياس الشبه	٦٠٨

٦١٢	فصل في قياس الدلالة
٦١٣	باب أركان القياس
٦٢٣	فصل في التعليل بالعلة القاصرة
٦٣٠	فصل في اطراد العلة
٦٣٦	فصل في أضرب تخلف الحكم عن العلة
٦٤٢	فصل في القياس على المستثنى من قاعدة القياس
٦٤٤	فصل في التعليل بالعدم أو النفي
٦٥٠	فصل في تعليل الحكم الواحد بعلتين
٦٥٣	فصل إجراء القياس في الأسباب
٦٥٩	فصل في القياس في الكفارات والحدود
٦٦١	مسألة في إجراء القياس في النفي
٦٦٢	فصل في قواعد القياس
٦٦٣	الاستفسار
٦٦٤	السؤال الثاني: فساد الاعتبار
٦٦٥	السؤال الثالث: فساد الوضع
٦٦٦	السؤال الرابع: المنع
٦٦٨	السؤال الخامس: التقسيم
٦٧١	القسم السادس في السؤال: المطالبة
٦٧٢	القسم السابع في السؤال: النقض
٦٧٩	الوجه الثامن في الاعتراض: القلب
٦٨١	الوجه التاسع في السؤال: المعارضة
٦٨٩	الوجه العاشر في السؤال: عدم التأثير

الوجه الحادي عشر في السؤال: التركيب .....	٦٩١
الوجه الثاني عشر في السؤال: القول بالموجب .....	٦٩٢
الكتاب السابع في الاجتهاديات .....	٦٩٧
فصل في حكم المجتهد .....	٦٩٧
مسألة في التعبد بالقياس والاجتهاد زمن النبي ﷺ .....	٧٠١
فصل في اجتهاد النبي ﷺ .....	٧٠٤
فصل في التصويب والتخطئة .....	٧٠٩
فصل في العمل عند تعارض الأدلة مع عدم المرجح .....	٧٣١
فصل: هل للمجتهد أن يقول في المسألة بقولين في حال واحدة؟ .....	٧٣٦
فصل في تقليد المجتهد مجتهدا آخر .....	٧٣٩
فصل في نسبة القول للمجتهد .....	٧٤٣
فصل في التقليد .....	٧٤٧
فصل في من يستفتي العامي .....	٧٥١
فصل في عمل المقلد عند تعدد المجتهدين .....	٧٥٣
الكتاب الثامن في ترتيب الأدلة ومعرفة الترجيح .....	٧٥٧
فصل في التعارض والترجيح في الأخبار .....	٧٥٨
فصل في ترجيح المعاني .....	٧٦٤
الفهارس .....	٧٧١